قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثانية عشرة

العدد السابع والأربعون/ 2012

No. 47

ISBN No. : 978-9950-330-77-1

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

باسم مكحول

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس : ٠٢ ٢٩٦٦٢٠٥–

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

(*) تطالعون في هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خلصًا حول «السياسات الاقتصادية في إسرائيل والأيديولوجيا النيو ليبرالية»، وكيفية انعكاسها على شتى مناحي الحياة، بدءًا بتسريع عمليات الخصخصة التي ترمي إلى توطيد أركان القطاع الخاص وتقويته والنهوض به على حساب القطاع العام، مرورًا بجهاز التربية والتعليم، وقطاعي الضرائب والأراضي، وانتهاء بنظام الرعاية الصحية.

كما تتناول مقالات المحور تأثير السياسات الاقتصادية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم والاقتصادية على وجه الخصوص في الترويج للفكر الاقتصادي النيو ليبرالي.

وفي العدد دراستان:

تتناول الأولى بالرصد والتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي انتهجتها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، من خلال التركيز، بشكل خاص، على العلاقة المتشابكة بين سياسات الاستيطان الإحلالية والتهويدية وبين سياسات تشكيل الفلسطينيين في القدس وأنتاجهم كسكان «مارقين» يتموقعون دائما «على حافة الجنحة»، ويشكل وجودهم مصدرا للخطر المستمر على النظام العام.

وتدرس الثانية المخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يعرف أيضا باسم «خطة شارون» (نسبة إلى المهندس آرييه شارون)، ودوره في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية. ويفصل هذا المخطط خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولا وملموسية في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، والتي كان لها ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضا كان لها دور مهم في بناء وتكريس الأساطير القومية عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفار، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

وفضلا عن زوايا القراءات، والمقابلة الخاصة، والمكتبة، يحوي العدد قراءة استعراضية في تقرير لجنة إدموند ليفي التي دعت إلى شرعنة جميع البؤر الاستيطانية العشوائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم التعامل مع الضفة الغربية على أنها منطقة محتلة، وترجمة خاصة لنص الرسالة التي بعث بها دافيد بن غوريون إلى ابنه عاموس وكشف فيها عن الأهداف الحقيقية من وراء تأييد الحركة الصهيونية توصيات لجنة بيل الخاصة بتقسيم فلسطين.

المحتويات

7 شير حيفر: النيوليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلف السياسة الاقتصادية الإسرائيليّة

يشير الكاتب إلى أن «خطة تعزيز الاستقرار» في العام ١٩٨٥ تشكل اللحظة الفاصلة التي طرأ فيها تغيير دراماتيكي على السياسات الاقتصادية التي تعتمدها إسرائيل، حيث أضحت هذه السياسات تتخذ منحىً يمينيًا بعيدًا عن سياسات الرفاه الاجتماعي التي ترعاها الدولة، والتي كانت ترتبط بحزب «مباي» (واعتمدها حزب العمل في مرحلة لاحقة)، وتحولت إلى نموذج اقتصادي ليبرالي. وقد قلصت هذه الخطة الرواتب التي يتقاضاها موظفو القطاع العام، وأدرجت اقتطاعات على إنفاق الحكومة. وقد اتسم التغيير الفعلي الذي طال السياسات الاقتصادية بطابع تدريجي، ولم تشمله «خطة تعزيز الاستقرار» وحدها. فقد استُهلّ هذا التغيير بتحرير العملات الأجنبية وإدخال التسهيلات على أنظمة التصدير والاستيراد. ولا يزال هذا التغيير متواصلًا حتى اليوم من خلال سلسلة الإصلاحات التي يجري تنفيذها في قطاعيّ الضرائب والأراضي وفي عمليات الخصخصة التي ترمي إلى توطيد أركان القطاع الخاص وتقويته والنهوض به، وذلك على حساب القطاع العام.

16 محمود قعدان: الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة

مرَّ الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ بعدة محطمات، أهمها الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، ومن اقتصاد مُمركز إلى اقتصاد حُر في دولة ديمقراطية ترعاها المؤسسات. التحديات الأهم التي رافقت الاقتصاد الإسرائيلي كانت الانتقال الفكري والتطبيقي من مسار شبه اشتراكي يهيمن فيه القطاع العام على الاقتصاد، إلى مسار فيه اقتصاد مفتوح المصراعين على القطاع الخاص، والتحرر من دوامة العجز في الميزانية والمديونية العامة المعيقة إلى نظام الميزانية المتوازنة والذي يتوافق إلى مدى ما مع سياسات الدول الغربية المتقدمة. هذه المقالة تركز على بعض النشاطات الإصلاحية، وخاصة في سوق العملة الصعبة، وفي ميزانية الدولة والمديونية العامة.

21 يـوآف بيلد: من الصهيونية إلى الرأسـمالية وبالعكـس- الاقتصـاد السياسـي لدولـة الليبراليـة الحربيـة الجديـدة فـي إسـرائيل

كانت التسعينيات بمثابة استراحة خاصة في تاريخ الاستعمار الصهيوني في فلسطين؛ فمنذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، مرورا بالنجاح الكبير لحزب العمل في انتخابات ١٩٩٢، وصولا إلى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، بدا أن مشروع الاستيطان الصهيوني وصل إلى أقصاه، وأن إسرائيل باتت جاهزة لإقامة سلام مع الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق الإخلاء الجزئي للضفة الغربية وغزة. وقد تضافرت عوامل كثيرة، اقتصادية وسياسية، محلية ودولية، لخلق هذا الانطباع، الذي نعلم الآن، مع شيء من الإدراك، أنه كان خداعا بصريا. في هذه المقالة، يتبنى الكاتب الدفاع عن نظرية تقول إن القوى المحليّة، وأساسا القوى الاقتصادية، كانت هي المروجة الرئيسة لعملية أوسلو، كما يطرح تفسيرا لفشل تلك العملية (وفشل تحليلها) وللواقع الحالي للمجتمع الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

31 نبيل أرملي: «صاحبة الجلالة» في الخدمة!- عـن دور وسـائل الإعلام الإسـرائيلية في الترويـج للفكـر الاقتصـادي النيـو ليبرالي

يتحدث هذا المقال عن نشوء الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي وتطوره في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات وحتى أواخر العقد الأول من الألفية الثانية، ويتركز في دور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم والاقتصادية على وجه الخصوص في الترويج لهذا الفكر وتقديمه ودفعه بصفته النهج الفكري الاقتصادي الحصري و «الموضوعي» الوحيد المطروح.

38 يوسـي يونا: متناقضات المنطق: التعليم فـي إسـرائيل فـي العهـد النيـو- ليبرالـي

يدرس الكاتب مدى الاستعداد العالي لدى أوساط اجتماعية بارزة لكتابة سطحية وضحلة عن التعليم وأهدافه، مؤكدًا أن هذه الكتابة تنبئ بدخول الخطاب الاقتصادي حيز خطاب التعليم، وهو خطاب يدفع بالتعليم نحو هدف واحد لا غير: إكساب مهارات ومؤهلات وفق احتياجات سوق العمل العالمية. وينوّه بأن كتابة من هذا النوع يمكن أن تشير أيضا إلى تراجع الشرعية الجماهيرية للمثقفين ممن يرجون ضمان نقاش جاد وثري حول موضوع مهم كهذا، وبأن انتشار مثل هذا النوع من الكتابة يحظى بالدعم عند نهوض ونمو الخطاب النيو- ليبرالي، وهو خطاب مسند بفكر متماسك ومنطقي إلا أنه لا يخلو من التناقضات الداخلية الجذرية. وبالتالي فإن الهدف من هذه المقالة القصيرة هو الخطاب النيو- ليبرالي في مجال التعليم وتناقضاته.

46 دانـي فيلـك: التوجـه النيـو ليبرالـي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل

مهّد سـنّ قانـون التأمين الصحي الوطنـي في العام ١٩٩٤ السـبيل أمام إنشـاء نظام الرعاية الصحية الذي يفوق ما سبقه في أفضليته ومراعاته المسـاواة بين المواطنين في إسرائيل. كما عمل هذا القانون على فصل الحق في خدمات الرعاية الصحية عن اشتراط القدرة على دفع المستحقات لقاء الحصول عليها، وتوزيع المخصصات المالية على أسـاس متسـاوٍ على صناديق المرضى العامة الأربعة التي تعمل في إسـرائيل، واسـتخدام الموارد على نحو يتسـم بقدر أكبر من النجاعة والفعالية. ومع ذلك، فسرعان ما تقوض العديد من الآثار المحمودة التي أفرزها القانون المذكور.

53 مقابلة خاصة
الـوزيـر دان مـريـدور: أؤيـد حـل الـدولـتـيـن لأنـنـي مـهـتـم بمصلحتي

في هذه المقابلة الخاصة التي أجراها رائف زريق وبلال ضاهر يطرح دان مريدور، الذي يشغل منصب وزير شؤون الاستخبارات في حكومة بنيامين نتنياهو، وشغل في السابق مناصب وزارية عديدة ومنصب سكرتير حكومة مناحيم بيغن، آراءه إزاء الواقع السياسي الراهن وإحالاته، مشيرًا على وجه الخصوص إلى أنه أصبح الآن ينتمي إلى المدرسة التي تؤيد التقسيم أو حل الدولتين وسبب ذلك، قبل أي شيء، يعود إلى أنه مهتم بنفسه ومصلحته. كما أنه يعبر عن خشيته مما أسماه «اختلال التوازن» في العالم الإسلامي كله بسبب صعود الإسلام السياسي.

61 قراءة خاصة
سـليم سـلامة: قـراءة اسـتعراضية فـي «تقريـر لجنـة إدمونـد ليفـي» حـول «المسـتوطنات غيـر القانونيـة»

رفعت «لجنة إدموند ليفي»، في الحادي والعشرين من حزيران ٢٠١٢، تقريرها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو،

عن البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينها (في شباط ٢٠١٢)، بقرار من نتنياهو ووزير العدل في حكومته، يعقوب نئمان. وقد تشكلت هذه اللجنة من: قاضي المحكمة العليا سابقا إدموند ليفي (رئيسا)، وقاضية المحكمة المركزية في تل أبيب سابقا تحياه شابيرا، والمستشار القانوني السّابق لوزارة الخارجية المحامي إيلان بيكر (عضوين). هنا قراءة استعراضية لهذا التقرير، الذي أثار ردود فعل عديدة ومتباينة سواء في داخل إسرائيل نفسها أو في خارجها.

74 **دراسات**

يوسف جبارين: مخطط شارون وبناء «الوطن اليهودي»

ظهرت الصهيونية والتخطيط العصري في الفترة التاريخية نفسها استنادا إلى وجهات نظر متشابهة تكمن في العصرية (الحداثة) ذاتها، وفي الكولونيالية التي تشكل جزءا منها. وتنسب الكتابة النقدية، التي ترى في الصهيونية حركة حداثية تجسدت كمشروع كولونيالي، إلى الوثيقة المفصلة للمخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يعرف أيضا باسم «خطة شارون» (نسبة إلى آرييه شارون)، دورا مهما في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية. ويفصل المخطط المعروض في كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (١٩٥٢)، خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولا وملموسية في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل. وقد كان لخطة شارون هذه ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضا كان لها دور مهم في بناء وتكريس الأساطير القومية عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفر، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

94 **هنيدة غانم: السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين**

يهدف هذا المقال إلى رصد وتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي انتهجتها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، حيث يُقصد بسياسات التهويد «مجموع ممارسات المحو والإحلال الرمزية والفعلية التي اعتمدتها دولة إسرائيل من أجل إضفاء الطابع اليهودي على المكان وتغيير طابعه وسماته الديمغرافية والطوبوغرافية».

109 **قراءات**

ران غرينشتاين: محاولة فهم السياسات الإسرائيلية الراهنة- قراءة في أربعة كتب جديدة حول المجتمع والسياسات في إسرائيل

تراجع هذه القراءة عددا من الدراسات الصادرة مؤخرا، والخاصة بالمجتمع والسياسات الإسرائيلية، مع التركيز على أسئلة الهوية والنزاع والحدود السياسية. وهي تنظر في عدد من المحاولات الأكاديمية التي تتصدى لهذه القضايا، وتتأمل في مدى صلتها بما يمكن أن يشكل معطيات نظرية أوسع.

117 **أمين دراوشة: ملامح النظام الإثنوقراطي في إسرائيل- قراءة في كتاب حول سياسة إسرائيل الإثنية في مجالي الأرض والهوية**

قراءة في كتاب للباحث أورن يفتاحئيل يقدّم فيه دراسة حول النظام الإثنوقراطي بشكل عام، ويوضح تجلياته في إسرائيل في مختلف المجالات. ويهتم بالنظم الإثنوقراطية التي تدعي الديمقراطية عبر ممارسة بعض آلياتها كالانتخابات، والنظام البرلماني وغيرها، والتي تحاول من خلال ذلك تسهيل عمليات التوسع والسيطرة على الأقليات.

123 **ترجمة خاصة**

دافيد بن غوريون: رسالة إلى عاموس [ابنه]

ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» للرسالة التي كتبها دافيد بن غوريون إلى ابنه عاموس بعد صدور توصيات لجنة بيل العام ١٩٣٧ بشأن تقسيم فلسطين، والتي أكد فيها أن إنشاء دولة يهودية– حتى ولو كانت منقوصة وجزئية – يعتبر أقصى ما يمكن عمله في ذلك الوقت لتعزيز قوة الاستيطان الصهيوني، ويشكل رافعة قوية للجهود التاريخية من أجل «تحرير كامل الأرض».

126 **المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية**

شير حيفر (*)

النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلفّ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية

يشـير الإجماع الذي استقر عليه خبراء الاقتصاد والمفكرون السياسيون في إسرائيل إلى «خطة تعزيز الاستقرار»، التي صدرت في العام ١٩٨٥، باعتبارها تشـكل اللحظـة الفاصلة التي طرأ فيها تغيير دراماتيكي على السياسات الاقتصادية التي تعتمدها إسرائيل، حيث أضحت هذه السياسات تتخذ منحىً يمينيًا بعيدًا عن سياسـات الرفاه الاجتماعي التي ترعاها الدولة، والتي كانت ترتبط بحـزب «مباي» (واعتمدها حزب العمل في مرحلة لاحقة)، وتحولـت إلى نموذج اقتصـادي ليبرالي. فقد قلصت هذه الخطة الرواتب التي يتقاضاها موظفو القطاع العام وأدرجت اقتطاعات على إنفاق الحكومة.

وقد اتسـم التغيير الفعلي الذي طال السياسات الاقتصادية بطابع تدريجي، ولم تشـمله «خطة تعزيز الاستقرار» وحدها. فقد استُهلّ هذا التغيير بتحرير العملات الأجنبية وإدخال التسهيلات على أنظمة التصدير والاستيراد التي جرى سنّها بدءًا من أواخر العقد السادس من القرن الماضي. ولا يزال هذا التغيير متواصلًا حتى هذا اليوم من خلال سلسلة الإصلاحات التي يجري تنفيذها فـي قطاعيّ الضرائب والأراضـي وفي عمليات الخصخصة التي ترمـي إلى توطيد أركان القطاع الخـاص وتقويته والنهوض به، وذلك على حسـاب القطاع العام مثلما جرت عليه العادة. ويشهد القطاع العام والشركات التي تملكها الدولة تراجعًا في الوقت الذي تكتسـب الشركات (بما فيها الشركات الدولية) فيه قدرًا أكبر من الهيمنة في الاقتصاد الإسرائيلي.

ومـع ذلك، فـلا يقتصر هذا التغيير على إسـرائيل. فقد مهّد نموذج كينيز (Keynesian model)[1] لدولة الرفاه، والذي تم اعتماده في معظم الدول غير الشيوعية خلال العقدين الخامس والسادس وحتـى نهاية العقد السـابع من القرن الماضي، السـبيل لبروز

(*) باحث مختص في الشؤون الاقتصادية. مؤلف كتاب «الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي» الذي صدر قبل أكثر من عام عن منشورات «بلوتو برس» في بريطانيا.

لم يكن نظام الرفاه الاجتماعي في إسرائيل قد أُنشئ باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركّبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وذلك في الوقت نفسه الذي تستغل فيه إسرائيل السكان الأصليين في هذه البلاد. فقد عمدت إسرائيل إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكّنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من مُلاكها الفلسطينيين. وقد استُخدمت هذه الأراضي في حينه لشد آصرة المدن والقرى والكيبوتسات اليهودية، وتولت سلطة الأراضي الإسرائيلية والوكالة القومية اليهودية إدارة هذه الأراضي وتنظيمها.

السياسات اليمينية في جميع أنحاء العالم. وقد اضطلع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدور محوري في دفع هذه الثورة المضادة. وفي هذا المقام، تبنّت الحكومات حول العالم مصطلح «إجماع واشنطن» (Washington Consensus)، وهو مصطلح برز في العام ١٩٨٩ لوصف مجموعة من السياسات التي روّجتها هاتان المنظمتان الدوليتان، على أرض الواقع وبدرجات متباينة حتى قبل أن يبرز هذا المصطلح نفسه إلى الوجود. وقد بات رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأميركية ومارغريت تاتشر في المملكة المتحدة (بريطانيا) القائدين اللذين يُشار إليهما بالبنان في تصفية دولة الرفاه. وفي المقابل، كانت إجراءات الإصلاح التي عمّت الدول في إفريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية وفي الدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق تسير بوتيرة أسرع بكثير مما كانت عليه الحال في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة.

وقد اشتملت إجراءات الإصلاح المذكورة على جملة من العوامل الأساسية: خفض موازنة الحكومة من أجل تقليص نسبة العجز والدين ومن أجل تمكين الحكومة من فرض مستوى متدنٍّ من الضرائب؛ التخلي عن برامج الرفاه والإعانات التي تقدمها الدولة من أجل تعزيز الحوافز التي تشجع الفقراء على العمل؛ خفض الضرائب، ولا سيما تلك التي تُفرَض على الشركات وعلى ذوي الدخل المرتفع من أجل تشجيع الأغنياء على البقاء في بلادهم؛ تحرير أسواق العملات الأجنبية لتمكين الشركات العالمية من ممارسة قدر أكبر من النفوذ وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح في السوق المحلي؛ تحرير التجارة الخارجية وإزالة الجمارك الحمائية من أجل تعزيز التجارة والنهوض بها؛ خصخصة أصول الدولة ووضعها في يد القطاع الخاص من أجل رفع مستوى نجاعته وفعاليته؛ إزالة القيود التي يواجهها القطاع الخاص من أجل تقليص الأعباء التي تفرضها الإجراءات البيروقراطية على مشاريع القطاع الخاص.

وباتت الأيديولوجيا التي تعزز هذه السياسات وترسخها تُسمى بـ «النيو ليبرالية»، وذلك على الرغم من أن أتباع هذه المدرسة الفكرية نادرًا ما يسمون أنفسهم بهذه التسمية، ويفضلون أن يُطْلَق اسم «النيو كلاسيكية» أو «المدافعين عن السوق الحرة» أو مجرد «خبراء الاقتصاد» عليهم. ويرى أصحاب هذه المدرسة أن السوق الحرة القوية تستطيع أن تحقق الثراء للمجتمع بكافة شرائحه وأفراده، وأن الأموال التي ينفقها الأغنياء تعود بالفائدة على الفقراء في نهاية المطاف. ويفترض خبراء الاقتصاد وأهل السياسة، الذين يدعون إلى إنفاذ إجراءات الإصلاح النيو ليبرالية، في كثير من الحالات، بأن الحكومة لا تتسم بالنجاعة والفعالية في عملها، وأن الملكية الخاصة تخلق الحوافز التي تشجع أصحاب الأملاك على إدارة مشاريع أعمالهم وتنظيمها على نحو أفضل من المسؤولين العموميين الذين تعيّنهم الحكومة.

ولكن هذه الإجراءات لم تكن مجرد مرآة تعكس ظاهرة عالمية في إسرائيل. فلم يكن نظام الرفاه الاجتماعي في إسرائيل قد أُنشئ باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركّبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وذلك في الوقت نفسه الذي تستغل فيه إسرائيل السكان الأصليين في هذه البلاد. فقد عمدت إسرائيل إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكّنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من مُلاكها الفلسطينيين. وقد استُخدمت هذه الأراضي في حينه لشد آصرة المدن والقرى والكيبوتسات اليهودية، وتولت سلطة الأراضي الإسرائيلية والوكالة القومية اليهودية إدارة هذه الأراضي وتنظيمها. كما اضطلع الهستدروت (وهو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية) بدور رئيس في إقامة دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل وفي حماية طبقة من العمال الذين يحظون بالامتيازات (وهي طبقة تتألف من اليهود في معظمها) من المنافسة مع العمال من ذوي الأجور المتدنية

برز في إسرائيل تناقض بيّن في ظهور حزب الليكود، الذي دأب على معارضة إقامة دولة فلسطينية ومساندة توسيع المستعمرات واعتماد سياسات تناهض برامج الرفاه الاجتماعي. فبالفعل، تقوم الأيديولوجيا النيو ليبرالية على أساس شعور قوي بالفردانية، وذلك على خلاف الطبيعة الجمعية للصهيونية. فالأحزاب اليمينية في إسرائيل (والتي لا تشمل أحزاب اليمين المتطرف التي لا تزال تدعم برامج الرفاه الاجتماعي) تعمل على نشر أيديولوجيا الهوية الجمعية فيما يتصل بقضايا القومية، كما تروج أيديولوجيا الفردانية المطلقة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية.

(والذين يشكل الفلسطينيون السواد الأعظم منهم). وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، توصل الهستدروت إلى اتفاقية مع الحكومة، تمكّن بموجبها من تحصيل رسوم التنظيم من العمال الفلسطينيين وإعداد البرامج التي تستهدف حماية العمال الإسرائيليين من المنافسة التي يلقونها من العمال الفلسطينيين في الوقت ذاته.

كما كانت دولة الرفاه القوية (التي تستهدف السكان اليهود بصورة رئيسة) تُستخدم لغايات تشكيل عقد اجتماعي بين الحكومة والسكان. فبينما تولت الحكومة المسؤولية عن تلبية الاحتياجات العامة والوفاء بها، وتقديم التعليم المجاني، وتوفير الإعانات للخدمات الصحية، وتشييد شبكات البنية التحتية العامة، وتوفير التأمين الاجتماعي الذي يتكفل بحماية الفقراء والمرضى والعاطلين عن العمل، كان يُتوقع من المواطنين (اليهود) في المقابل إثبات ولائهم وتحملهم للمسؤولية الملقاة على كاهلهم من خلال المشاركة في الخدمة العسكرية والتزامهم بالبقاء في قوات الاحتياط على مدى فترات طويلة وانخراطهم في المشاريع التطوعية المختلفة التي تستهدف حماية الدولة اليهودية وتوطيد أواصرها وتوسيعها.

وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، أضحى هذا العقد الاجتماعي جليًا على نحو خاص في المستعمرات، التي أُقيمت الأولى منها عقب فترة وجيزة من استيلاء إسرائيل على هذه الأراضي. وقد أضفت الحكومة الإسرائيلية أهمية اجتماعية قصوى على المستعمِرين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعاملت معهم كما لو كانوا «الرواد الجدد» الذين واصلوا الجهود التي بذلها الكولونياليون الصهاينة الذين استعمروا فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل. كما حظيت تلك المستعمرات (وهي لا تزال تحظى) بمبالغ هائلة من الدعم الحكومي، وباتت تشكل محور برامج الرفاه التي ترعاها إسرائيل. ولم يسبق أن جرى الاقتطاع من المبالغ المخصصة لها على الإطلاق.

وفي هذه الأثناء، طرأ تسارع ملحوظ على السياسات النيو ليبرالية التي انتهجتها إسرائيل. فقد شُلَّت قدرة الهستدروت على نحو ملموس، وتراجعت مخصصات الرفاه الاجتماعي وجرت خصخصة كبريات الشركات التي تملكها الدولة (من قبيل بنك هبوعليم، وشركة باز لتكرير النفط، وشركة بيزك للاتصالات، وشركة إل- عال للطيران وشركة تسيم لخدمات الشحن) خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن. وفضلاً عن ذلك، ارتفعت معدلات الفقر، وبرزت حالات انعدام المساواة في أوساط السكان وتراجعت الخدمات العامة في جودتها ونوعيتها (وذلك بالمقارنة مع برامج التنمية التي تشهدها الدول الأخرى) على مدى العقود الثلاثة الماضية. كما سرّع الاحتلال نفسه من استفحال حالة انعدام المساواة في إسرائيل لأن أرباب العمل الإسرائيليين كانوا يشغّلون العمال الفلسطينيين بأجور متدنية ويحرمونهم من حقوقهم. ونتيجة لذلك، فقدَ عدد ليس بالقليل من العمال الإسرائيليين الذين كانوا يعملون في قطاعات تتطلب قدرًا ضئيلًا من المهارات وظائفهم أو ضُطروا إلى العمل لقاء أجور متدنية.

برز في إسرائيل تناقض بيّن في ظهور حزب الليكود، الذي دأب على معارضة إقامة دولة فلسطينية ومساندة توسيع المستعمرات واعتماد سياسات تناهض برامج الرفاه الاجتماعي. فبالفعل، تقوم الأيديولوجيا النيو ليبرالية على أساس شعور قوي بالفردانية، وذلك على خلاف الطبيعة الجمعية للصهيونية. فالأحزاب اليمينية في إسرائيل (والتي لا تشمل أحزاب اليمين المتطرف التي لا تزال تدعم برامج الرفاه الاجتماعي) تعمل على نشر أيديولوجيا الهوية الجمعية فيما يتصل بقضايا القومية، كما تروج أيديولوجيا الفردانية المطلقة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية. وفي هذا المقام، كيف يتسنى للمرء أن يوفق بين إصرار حزب الليكود على الحكومة المصغرة والتدخل الحكومي المحدود في الاقتصاد وبين التزامه

بموازنة الدفاع التي تشهد ارتفاعًا متواصلًا وبقطاع عام قوي في المستعمرات وبالتشريعات التي تقيد حرية التعبير عن الرأي؟

لا يقتصر هذا التناقض على إسرائيل وحدها. فقد وعد ريغان وتاتشر (وغيرهما من القادة الذين لم يحظوا بالقدر ذاته من الشهرة خلال العقد الثامن من القرن الماضي) بالاقتطاع من الموازنة العامة، غير أنهم لم يُعملوا هذه الاقتطاعات إلا في موازنة برامج الرفاه الاجتماعي، بينما زادوا في الوقت ذاته من وتيرة الإنفاق العسكري وشن الحروب. وفي الواقع، تدافع الفلسفة النيو ليبرالية عن الفردانية المطلقة والحريات الخاصة. ولكن المفكرين النيو ليبراليين في الواقع السياسي (ولا سيما في الولايات المتحدة) تحالفوا مع السياسيين من المحافظين الجدد بغية ترويج معتقداتهم ونشرها. فالمحافظون الجدد يوافقون على خفض الضرائب والخصخصة والاقتطاع من مخصصات برامج الرفاه الاجتماعي، ولكنهم يعملون على تعزيز سياسة خارجية مولعة بالقتال وتقف في أحوال كثيرة على طرفيّ نقيض من الفلسفة النيو ليبرالية. وقد أفضى هذا التحالف السياسي بين هاتين المدرستين الفكريتين إلى نشوء حكومات تجمع ما بين زيادة الإنفاق على الأمن مع تقليص الإنفاق على برامج الرفاه الاجتماعي.

وقد تجسد هذا التحالف في حزب الليكود في إسرائيل.

فقد تشكّل هذا الحزب في العام ١٩٧٣ من حزب كان يسمى حزب غاحال، الذي كان يتألف هو نفسه من تحالف بين حزب حيروت (وهو حزب قومي) والحزب الليبرالي الذي كان يحمل وجهة اقتصادية نيو ليبرالية. وفي هذا السياق، حصل رئيس الحكومة بيغن على دعم الطبقة العاملة في إسرائيل ومساندتها، ولا سيما من اليهود الشرقيين (المزراحيم)[٢]، لأنه وعد بإطلاق حزمة من البرامج التي جمعت ما بين القومية وتقويض أركان دولة الرفاه، وهو ما نظر إليه الكثير من اليهود الشرقيين على أنه توجه تمييزي يتفضل عليهم ولا يراعي النواحي الثقافية التي يتميزون بها.

ولكن الفرق الجوهري القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل يكمن في أن جيش الولايات المتحدة هو جيش احترافي، في حين لا تزال إسرائيل تفرض التجنيد الإجباري وتعيّن الجنود الذين لا يتقاضون الرواتب في جيشها. ولم يكن ريغان وبوش الأب وبوش الابن وأوباما يتوقعون من مواطنيهم أن يضحوا بوقتهم ويخاطروا بحياتهم في الخدمة العسكرية دون تعويضهم عن ذلك. وفي المقابل، تتوقع الحكومة الإسرائيلية الامتثال لهذه الحال من رعاياها. ويبدو أن مثل هذه التوقعات تُعتبر غير ذات صلة في بيئة نيو ليبرالية. ففي الواقع، انخفضت معدلات التجنيد في الجيش الإسرائيلي انخفاضًا حادًا على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، حيث بات الكثير من الإسرائيليين يتجنبون الخدمة العسكرية باللجوء إلى العديد من الوسائل. وعلى الرغم من الحملات العامة التي تهدد المتهربين من التجنيد وتدينهم وتشجبهم، لا تزال نسبة التجنيد تشهد تراجعًا بسبب زيادة أعداد السكان من اليهود المتدينين وزيادة أعداد المواطنين الفلسطينيين، ولأن الكثير من أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة العليا من الإسرائيليين يفضّلون قضاء أوقاتهم في أماكن أخرى خارج إسرائيل، ولأن الكثير من الإسرائيليين من أبناء الطبقة الدنيا يرون أن بقاءهم من الناحية الاقتصادية يُعَدّ أمرًا ملحًا يفوق في أهميته مسألة انضمامهم إلى الجيش.

ونتيجة لذلك، تبنت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من السياسات التي ترمي إلى تقليص درجة اعتمادها على تجنيد الأفراد. وتشتمل هذه السياسات على فرض الحصار على قطاع غزة (الذي تقوم عليه مجموعة صغيرة من الجنود من خلال أجهزة يتم التحكم بها عن بُعد)، والجدار العازل في الضفة الغربية، واستخدام الطائرات المسيَّرة دون طيار في القوات الجوية والقوات البحرية (وهو ما يقلص المخاطرة الشخصية التي يتعرض لها الجنود) وخصخصة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية ومعبر بيت حانون (إيرز) في قطاع غزة.

وقد أماطت السياسات التي يعتمدها نتنياهو بوصفه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للمالية (بين العام ١٩٩٦ وحتى هذا اليوم) اللثام عن هذه التناقضات، حيث يصوَّر نتنياهو في الحلبة السياسية الإسرائيلية على أنه يمثل السياسات النيو ليبرالية من قبل خصومه، أو على أنه بطل السوق الحرة من قبل مؤيديه. وقد عمل نتنياهو، عندما شغل منصب وزير المالية في حكومة شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، على إصلاح خدمات النظام المالي في إسرائيل، وتقليص الضرائب وتقييد برامج الرفاه الاجتماعي (ولا سيما المخصصات التي تُصرف للعائلات التي ترعى الأطفال ورواتب التقاعد). وفي الوقت ذاته، جعلت الآراء المتشددة التي عبّر عنها نتنياهو تجاه الفلسطينيين، ودعمه الصريح لاستعمار الضفة الغربية ومعارضته للانسحاب من المستعمرات في قطاع غزة والتهديدات التي يسوقها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران منه ممثلًا نمطيًا لسياسات اليمين الإسرائيلي.

لقد مهّد المزج بين هذين النوعين من السياسات الطريق لبروز تطور جديد في إسرائيل. فمن المؤكد أن إسرائيل لا تنفرد في تنفيذ إجراءات الإصلاح النيو ليبرالية، ولكن إسرائيل هي الدولة التي تنفق على الأمن أكثر مما تنفقه نظيراتها من دول العالم المتقدم. ففي الوقت الذي تنفق فيه معظم الدول الأوروبية ما يتراوح بين ١٪ و٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على قواتها العسكرية والولايات

المتحدة نحو ٤٫٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل الإبقاء على جيشها الجيش الأقوى في العالم، تنفق إسرائيل ما بين ٦٪ إلى ٨٪ من ناتجها على قوتها العسكرية بحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة في هذا الصدد. ولا تأخذ هذه الإحصائيات في الاعتبار النفقات الضخمة التي توجهها إسرائيل لقوة الشرطة فيها (بما فيها قوة حرس الحدود التي تُعتبر في واقعها وحدة عسكرية على الرغم من ارتباطها بقوة الشرطة)، أو مصلحة السجون، ناهيك عن الآثار الواسعة النطاق التي تفرزها الأراضي التي تملكها وزارة الدفاع الإسرائيلية والتي لا يمكن استخدامها لغايات السكن أو الزراعة أو الصناعة، أو الموازنات السرية المختلفة، من قبيل موازنة جهاز الأمن الإسرائيلي («الشاباك») وجهاز الاستخبارات والمهام الخاصة («الموساد»).

ويرى المرء، عندما ينظر إلى الإنفاق العسكري باعتباره جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، أن عبء إسرائيل كان أكثر مما هو عليه الآن بكثير، حيث وصل في ذروته إلى ما نسبته ٢٥٪ في العام ١٩٧٣. ولكن التغير طرأ على الواقع الاقتصادي الذي يشهده العالم. فخلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، كانت النفقات العسكرية الضخمة أمرًا شائعًا في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من سياسة «كينيز العسكرية» التي تقوم في أساسها على توجيه جانب كبير من الإنفاق الحكومي نحو خلق الطلب المصطَنع وتحفيز الاقتصاد. كما أفضت التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية في الفترة الواقعة بين ثمانينيات القرن الماضي حتى هذا اليوم إلى تقليص مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد والموازنات العسكرية التي كانت تقل بكثير (بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حتى لو كانت الموازنات الاسمية تزيد عنها في بعض الأحيان) عن ذي قبل. وقد استحضر العمل المتسارع على إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد العالمي زيادة سريعة في الإحصائيات الرسمية التي صدرت بشأن الناتج المحلي الإجمالي، بينما بقي متوسط مستوى معيشة الأفراد راكدًا في معظم أحواله. ولذلك، ظلت الجيوش الكبيرة تشكل عبئًا على الاقتصاد العالمي حتى مع التراجع الملموس الذي طرأ على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

في دراسة مقارنة أعدّها عامر أبو قرن وسليمان أبو بدر حول الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط، وجد المؤلفان أن إسرائيل لم تتبع التوجه العالمي بالسرعة نفسها التي سلكتها معظم الدول الأخرى، حيث أبقت إسرائيل على معدلات إنفاقها العسكري في مستويات أعلى من المعتاد. وفي العام ١٩٦٠، شهد العبء العسكري الإسرائيلي (نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المجلي الإجمالي) انخفاضًا بالمقارنة مع عبء الإنفاق في مصر والأردن وسورية. ولكن هذه الدول خفضت عبئها العسكري على مدى سنوات، في حين لم تفعل إسرائيل ذلك. وفي العام ٢٠٠٤، فاق العبء العسكري الإسرائيلي عبء الدول المجاورة الثلاث مجتمعة.

السوق حرّة... وأنت؟

من المؤكد أن إسرائيل لا تنفرد في تنفيذ إجراءات الإصلاح النيو ليبرالية، ولكن إسرائيل هي الدولة التي تنفق على الأمن أكثر مما تنفقه نظيراتها من دول العالم المتقدم. ففي الوقت الذي تنفق فيه معظم الدول الأوروبية ما يتراوح بين ١٪ و٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على قواتها العسكرية والولايات المتحدة نحو ٤ر٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل الإبقاء على جيشها الجيش الأقوى في العالم، تنفق إسرائيل ما بين ٦٪ إلى ٨٪ من ناتجها على قوتها العسكرية بحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة في هذا الصدد.

وقد طرأ تراجع على موازنة الرفاه الاجتماعي والخدمات العامة لأنه لم يجرِ تقليص النفقات العسكرية الإسرائيلية مثلما قُلِّصت في الدول الأخرى. ولم يستطع اعتماد إسرائيل الكبير على تجارة الأسلحة (ولا سيما تصدير التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الأمن الداخلي) التعويض عن العبء الذي يرتبه الجيش الكبير والإنفاق الضخم على الشركات الأمنية الخاصة.

وعلى الرغم من المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل (والتي تُقدَّر بحوالي ٣ مليارات دولار في السنة)، فإن العبء الاقتصادي الذي يفرضه الجهاز العسكري والأمني على الاقتصاد الإسرائيلي هائل لا يستهان به. ففيما خلا التكاليف الاقتصادية المباشرة، تسبب النزاع المستمر الذي تجد إسرائيل نفسها فيه وهيمنة الأمن على الخطاب السياسي في تراجع السياسات الاجتماعية إلى المنزلة الثانية من حيث أولويتها. ونتيجة لذلك، فبينما تُعتبر إسرائيل من بين أقل الدول التي تنفق على مرافق الخدمات الاجتماعية في منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي[٣] (كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي)، فهي تمثل في الوقت نفسه أكبر دولة تنفق على القطاع الأمني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن.

ويعني تراجع الخدمات الاجتماعية أنه على الرغم من تيسير متطلبات امتحانات الثانوية العامة، فلم يتمكن سوى ٥ر٤٨٪ من الطلاب الإسرائيليين الذين بلغوا من العمر ١٧ عامًا من الحصول على شهادات الثانوية العامة في العام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، لا يستكمل سوى ٨ر٣٣٪ من الإسرائيليين تعليمهم العالي. وفي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٥ و٢٠١٠، انخفض الإنفاق الحكومي الفعلي على قطاع الصحة إلى ما نسبته ٢٥٪ لكل فرد، في حين دفعت الزيادة التي طرأت على عدد السكان شركات القطاع الخاص إلى مضاعفة الإنفاق على قطاع الصحة للتعويض عن تراجع دعم الحكومة.

وقد كانت الحكومة الإسرائيلية وبنك إسرائيل ووسائل الإعلام الإسرائيلية تردد أن الاقتصاد الإسرائيلي كان يشهد النمو والازدهار قُبيل اندلاع الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ وفي أثنائها. وعلى الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإسرائيلي كان أقل من معدل النمو الذي شهدته بلدان الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وعلى الرغم من زيادة معدلات الفقر وحالات انعدام المساواة، وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين الذين لم يعد بإمكانهم تحمُّل نفقات السكن، فقد شدد كبار الساسة وخبراء الاقتصاد في إسرائيل على عدم وجود علاقة بين الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي، وعلى أن الاقتصاد ما انفك يشهد نموًا سريعًا وعلى أن إسرائيل سرعان ما ستنضم إلى مصاف أقوى الدول الاقتصادية المتقدمة وتلحق بركبها. وقد افترض هؤلاء الساسة وخبراء الاقتصاد أنفسهم بأن الأزمة العالمية التي شهدها العام ٢٠٠٨ لم تؤثر، أو لم تترك سوى أثر ضئيل، على الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى خلاف معظم الدول في العالم، يُعتبر الخطاب السياسي الإسرائيلي خطابًا يلفه خوف لا يفتر على وجود دولة إسرائيل. ولا يشهد سوى عدد قليل من الدول مثل هذا الجدل الذي يستحوذ على وسائل إعلامها حول التهديدات التي تعتري وجود الدولة. ولا تغيب هذه التهديدات عن عناوين الصحف في إسرائيل، وبذلك تُعتبر الدلالات التي يفرزها الجدل المنفتح والصادق بشأن العيوب والمثالب التي تكتنف الاقتصاد بعيدة المدى، وقد تثير مسائل سياسية وقومية حساسة وتبرزها إلى الواجهة. وهذا يفسر الدافع القوى الذي يحث الحكومة على الاستمرار في المبالغة بالنمو المتواصل وإخفاء الإحصائيات الاقتصادية الحقيقية.

وكما رأينا في أحداث الربيع العربي، فقد اضطلعت وسائل التواصل الاجتماعي بدور مهم في نقض جدار الصمت حول المشاكل الاقتصادية التي تواجه إسرائيل. فقد شعر الكثير من الإسرائيليين بالذل، بعد أن قرأوا في الصحف أن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد ازدهارًا ونموًا في جميع قطاعاته في الوقت ذاته الذي كانوا يرون فيه أن مداخيلهم الشهرية لا تكاد تغطي

وعلى الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإسرائيلي كان أقل من معدل النمو الذي شهدته بلدان الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وعلى الرغم من زيادة معدلات الفقر وحالات انعدام المساواة، وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين الذين لم يعد بإمكانهم تحمُّل نفقات السكن، فقد شدد كبار الساسة وخبراء الاقتصاد في إسرائيل على عدم وجود علاقة بين الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي

مصاريفهـم، وأنحوا باللائمة على أنفسـهم لعجزهم عن تحقيق المستوى المتوسط من النجاح الذي كانوا ينشدونه. وقد استطاع الإسرائيليون، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، تبادل الشعور باليأس والوصول إلى نتيجة مفادها أن المشكلة ليست فردية وإنما هي مشكلة جمعية تمسهم بمجموعهم. وفي الواقع، فشلت العناوين البراقة التي طلعت بها الصحف في وضع يدها على اليأس الذي انتـاب الأفراد الذين ينحدرون من جيل كامل لا يحدوه الأمل في الوصول إلى مستوى المعيشة الذي كان آباؤهم يحيونه.

وفي هذا السياق، جاءت حركة الاحتجاجات التي اندلعت في أواخر صيف العام ٢٠١١ متأخرة جدًا، وذلك بالمقارنة مع حركات الاحتجاج الاجتماعية التي سادت الدول الأخرى التي شهدت إنفاذ الإجـراءات النيو ليبرالية. وعلى الرغم من أن الطبقة المتوسـطة تعرضت للتقلص المسـتمر على مـدى العقدين المنصرمين، وعلى الرغم من أن عددًا لا يستهان به من الخدمات العامة الأساسية، كخدمات التعليم والصحـة والمواصلات، باتت تعاني من الأزمة، فقد قرر معظم الإسرائيليين دعم الأحزاب السياسية أو المشاركة في النشـاطات السياسـية التي تتواءم مع معتقداتهم السياسية على صعيـد الكولونيالية والاحتلال والدين ومعاملة المواطنين من غير اليهود في إسرائيل والصراع السياسي الذي يؤيد إقامة دولة فلسطينية أو يعارضها.

وقد تمكنت الحكومة من فرض سياساتها النيو ليبرالية على نحو سهل نسبيًا، وبرزت التغييرات على نحو سريع في إسرائيل، التي كانت تقع في مصاف الاقتصادات التي فاقت أقرانها في المساواة قبل وقوع الاحتلال في العام ١٩٦٧ (مع أن مستوى المساواة النسبية في الداخل لا ينبغي أن يحجب حالات انعدام المساواة العميقة التي تمس حقوق مختلف فئات المواطنين).

وفي هذه الأيام، يحتل انعدام المساواة في إسرائيل ثاني أعلى مرتبة في دول العالم المتقدم (فهي تأتي بعد الولايات المتحدة). وعندما ينظر المرء إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهم جزء من الوحدة الاقتصادية الإسرائيلية كذلك (على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين من رعايا دولة إسرائيل)، فهو يصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي أكبر اقتصاد تنعدم فيه المساواة على مستوى العالم.

لقد وجدت الاحتجاجات، التي اندلعت في إسرائيل في نهاية المطاف، إلهامها في حركات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية التي عمّت دول جنوب أوروبا. وقد وجهت حركة الاحتجاجات انتقادات لاذعة لسياسات نتنياهو – مع أن هذه الانتقادات كانت تنصب على سياساته الاقتصادية. ويعتقد الكثير من المحتجين بأنه ليس هناك من علاقة بين السياسات «السياسية» (بمعنى الحصار المفروض على قطاع غزة والتهديدات التي تساق ضد إيران وتوسيع المستعمرات وغيرها) والسياسات «الاقتصادية». وفي هذا السياق، ركّز قادة الحركة الاحتجاجية، الذين يخشون وقوع شرخ في حركتهم، جهودهم على الحيز الاجتماعي والاقتصادي وتجنبوا الأسئلة الصعبة التي تتناول التكلفة التي يرتبها الاحتلال على الاقتصاد الإسرائيلي.

وفـي الواقع، أثبتت الحكومة أنهـا تنظر إلى القضايا الأمنية باعتبارهـا وسـيلة ممكنة تيسـر لهـا قمع حـركات الاحتجاج الاجتماعيـة. ففي إحدى المرات، زعمت الحكومة زورًا وبهتانًا أن الهجوم الذي شُنّ على حافلة إسرائيلية في يوم ١٨ آب ٢٠١١ كان من تدبير منظمة تتخذ من قطاع غزة نقطة انطلاق لها، وشنت من فورها هجومًا أحادي الجانب على القطاع في محاولة منها لتصعيد القتال الذي كان من شـأنه صرف الانتباه عن المظاهرة الضخمة التي كانت مقررة في مطلع شـهر أيلول من العام نفسـه. وكانت المرة الثانية عندما نُسب الهجوم الذي تعرض له سياح إسرائيليون فـي بلغاريا إلى إيـران (من دون أي دليل يثبت هذا الاتهام) من أجل تهيئة الرأي العام لشن ضربة ضد إيران.

لقد دأبت الحكومات الإسـرائيلية، على مـدى تاريخها، على توظيـف التهديدات الأمنية من أجل تحويل الانتباه عن المشـاكل

وفي هذه الأيام، يحتل انعدام المساواة في إسرائيل ثاني أعلى مرتبة في دول العالم المتقدم (فهي تأتي بعد الولايات المتحدة). وعندما ينظر المرء إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهم جزء من الوحدة الاقتصادية الإسرائيلية كذلك (على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين من رعايا دولة إسرائيل)، فهو يصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي أكبر اقتصاد تنعدم فيه المساواة على مستوى العالم.

الاجتماعيــة والاقتصادية التي تعصف بهــا. ففي العام ١٩٥١، جند رئيس الحكومة بن غوريون قادة النقابات العمالية في الجيش كــي يتمكن من قمع الإضراب الــذي أعلنته نقابة البحارين. كما وضعــت حرب العام ١٩٦٧ حدًّا لحركات الاحتجاج التي انطلقت في وادي صليب في حيفا، وأفضت حرب العام ١٩٧٣ إلى تفكيك الاحتجاجات التي أثارتها حركة الفهود الســود، وهلم جرا. ومع ذلــك، يعــي القائمون على حركة الاحتجاجــات الحالية احتمالية اســتخدام التهديدات الأمنية (ســواء أكانت حقيقية أم مفتعلة) بغية تشتيت انتباه العامة عن هذه الحركة. ففي هذا المقام، تشير اللافتات التي رفعها المشــاركون في مسيرات الاحتجاج إلى أن المتظاهرين جاهزون أكثر من أي وقت مضى للمحاولات التي قد تبذلها الحكومة لتحويل المســألة من الاقتصــاد إلى الأمن. ومع ذلــك، فلا يكفي هذا القــدر المتزايد من الجاهزية للوصول بحركة الاحتجاج إلى مناقشــة الأسباب الأصيلة التي تقف وراء حالات انعدام المساواة المستفحلة في إسرائيل.

فمنذ بداية حركة الاحتجاجات، طرحت جماعات مختلفة «حلولًا» قطاعية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، اقترحت الأحزاب اليمينية أن إبعاد أعداد ضخمة من طالبي اللجوء والعمال المهاجرين من شأنه خفض أسعار العقارات بصورة حقيقية. وانضم الكولونياليون إلى الحركة الاحتجاجية باقتراحهم أن تشييد المزيد من المستعمرات في الضفة الغربية يشكل الحل المناسب لمشكلة الإسكان التي تعاني منها إسرائيل. كما انضم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل إلى الاحتجاجات على أمل الاعتراف بالتمييز الذي طالما عانوا منه. وحاولت الجماعات الصهيونية اليسارية التشديد على أن المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها إسرائيل هي نتيجة للعبء الاقتصادي الذي يخلفه احتلال الأراضي الفلسطينية. ولم تستطع أي من هذه الجماعات توحيد المحتجين وجمع كلمتهم على دعوة واحدة.

وقد تحاشى المتظاهرون في معظمهم خوض مواجهة مع السلطات ومع الإجماع العام. وبالمقارنة مع الاحتجاجات التي عمت العالم العربي وجنوب أوروبا، يبدو أن المحتجين الإسرائيليين على قدر كبير من الوداعة. وفي اعتقادي أن السبب في ذلك يكمن في أن التنافر المعرفي يقع في صلب الهوية الإسرائيلية– اليهودية. فالمتظاهرون يحملون هوية الأشخاص الذين لا يحظون بالامتيازات والمحرومين من حقوقهم الاقتصادية الأساسية والذين يخوضون الصراع مع النخبة التي تقمعهم وتضطهدهم. ومع ذلك، فقد بات هؤلاء المتظاهرون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم النخبة المحلية – أي باعتبارهم يتمتعون بقدر أكبر من المزايا والتعليم والحقوق بالمقارنة مع المواطنين الفلسطينيين الأصليين، وبالمقارنة مع الفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالمقارنة مع العرب في الدول المجاورة.

ولأن الأيديولوجيا الصهيونية هي أيديولوجيا كولونيالية، يركز نظام التعليم الإسرائيلي على الموقف الأرستقراطي الذي يتبوأه اليهود في المنطقة. ويخاف الكولونياليون في جميع أحوالهم من حركات الاحتجاج الاجتماعية ومن المظاهرات والدعوات التي تنادي بإرساء دعائم المساواة والحرية وترسيخهما. ولذلك، فمن الصعوبة بالنسبة للأشخاص الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يتفوقون على الفلسطينيين أن يلعبوا دور المتظاهرين الغاضبين الذين ينادون بالمساواة والحرية. فهذا يُعَدّ تناقضًا داخليًا لا يمكن حله دون فتح صندوق باندورا[٤] الذي يوجب التطرق إلى مسائل النكبة ونظام الفصل العنصري ومعنى «الدولة اليهودية».

وفي الواقع، تبقى هذه الأسئلة طيّ الكبت وتفقد المظاهرات الكثير من الطاقة التي تحركها طالما لم يُبْدِ القائمون على الحركة الاحتجاجية في إسرائيل استعدادهم لفتح هذا الصندوق.

لقــد أصــاب اليــأس الكثير من الإســرائيليين مــن التغيير الاجتماعي، حيث ينظر عدد لا يستهان به من السكان إلى الحكومة على أنها حكومة فاســدة. ولا يؤمن هؤلاء بالسياسيين كذلك. كما طــرأ انخفاض متواتر على نســبة التصويت في الانتخابات على

لقد دأبت الحكومات الإسرائيلية، على مدى تاريخها، على توظيف التهديدات الأمنية من أجل تحويل الانتباه عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بها. ففي العام ١٩٥١، جند رئيس الحكومة بن غوريون قادة النقابات العمالية في الجيش كي يتمكن من قمع الإضراب الذي أعلنته نقابة البحارين. كما وضعت حرب العام ١٩٦٧ حدًا لحركات الاحتجاج التي انطلقت في وادي صليب في حيفا، وأفضت حرب العام ١٩٧٣ إلى تفكيك الاحتجاجات التي أثارتها حركة الفهود السود

مدى العقود السابقة. وينتقل العديد من الإسرائيليين المتعلمين إلى دول أخرى بحثًا عن الوظائف والتعليم، ولا يعود الكثير منهم إلى إسرائيل إذا ما تيسر لهم الحصول على وظائف مستقرة في دول أخرى. وتقدّر وزارة استيعاب المهاجرين الإسرائيلية بأن واحدًا من كل عشرة إسرائيليين يعيش خارج إسرائيل. وتشير الاستطلاعات التي تستهدف فئة الشباب من المواطنين الإسرائيليين إلى وجود رغبة عارمة في أوساطهم لمغادرة البلاد.

وفي الواقع، تعكس الساحة السياسية التي تسود إسرائيل هذا اليأس والشلل السياسي. فجميع الأحزاب الصهيونية تتشارك في برامج تتقارب بعضها مع بعض. وعلى الرغم من تراجع شعبية نتنياهو، فلا ينجح أي زعيم سياسي في الفوز بشعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي.

لا ينفك العالم بأسره، عقب الأزمة الاقتصادية التي شهدها العام ٢٠٠٨، يبحث عن بدائل للرأسمالية النيو ليبرالية. ولا تملك الحكومة الإسرائيلية الإرادة السياسية أو الطاقة التي تمكنها من الانضمام إلى مصاف الدول الرائدة في هذا المضمار، وذلك بصرف النظر عن مدى إخلاص المتظاهرين وتفانيهم، لأن ذلك قد يقود إسرائيل إلى صراع مع الأيديولوجيا التي تهمين على الولايات المتحدة – أكبر مناصريها ومؤيديها. وعلى هذا المنوال، فإن إدراك الكثير من المتظاهرين بأن الاحتلال وقمع الفلسطينيين يخلّف آثارًا بعيدة المدى على الاقتصاد الإسرائيلي كذلك لا يكفي بحد ذاته لإطلاق ثورة. وعلى خلاف الشعبين التونسي والمصري، فالإسرائيليون ليسوا وحدهم في إقليمهم ولا يمكن لتطلعاتهم نحو التقدم أن تتنافس مع تطلعات الفلسطينيين نحو إنجاز حقهم الأساس في الحرية.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيّد]

الهوامش

١ طرح جون مينارد كينيز (John Maynard Keynes)، وهو أحد خبراء الاقتصاد البارزين في بريطانيا، آليات تيسّر للحكومة التدخل في الاقتصاد من أجل التخفيف من الأزمات التي تعصف بها وتشجيع النمو فيها. وقد صاغ كينيز نظريته بغية حماية اقتصاد السوق الرأسمالي عن طريق الاقتراض والإنفاق الحكوميين، وهو ما شكل نقطة فارقة عن الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي التقليدي الذي اعتبره كينيز ضروريًا من أجل التنافس مع معدلات النمو المرتفعة في البلدان الشيوعية.

٢ وتُعرف هذه الطائفة كذلك بطائفة «اليهود العرب». ويشير هذا الاصطلاح إلى اليهود الذين ينحدرون من الدول العربية. وقد تبنت دولة الرفاه التي أسسها حزب مباي توجهًا مناصرًا لليهود الشرقيين، حيث سُمح لهم بموجبه الحصول على فرص محدودة في التعليم والملكية.

٣ تضم منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي ٣٤ دولة، وهي منظمة تمثل العالم المتقدم.

٤ باندورا (Pandora) هي امرأة أرسلها زيوس عقابًا للجنس البشري، بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاها علبة (Pandora's Box) ما إن فتحتها، بدافع الفضول، حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا فعمّت البشر، ولم يبق فيها غير الأمل (الميثولوجيا الإغريقية). ملاحظة المترجم

محمود قعدان (*)

الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة

مرَّ الاقتصاد الإسرائيلي منذ إقامة الدولة في العام ١٩٤٨ بعدة محطات، أهمها الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، ومن اقتصاد مُمركز إلى اقتصاد حُر في دولة ديمقراطية ترعاها المؤسسات.

التحديات الأهم التي رافقت الاقتصاد الإسرائيلي كانت الانتقال الفكري والتطبيقي من مسار شبه اشتراكي يهيمن فيه القطاع العام على الاقتصاد، إلى مسار فيه اقتصاد مفتوح المصراعين على القطاع الخاص، والتحرر من دوامة العجز في الميزانية والمديونية العامة المعيقة إلى نظام الميزانية المتوازنة والذي يتوافق إلى مدى ما مع سياسات الدول الغربية المتقدمة.

في هذه المقالة سنركز على بعض النشاطات الإصلاحية، وخاصة في سوق العملة الصعبة، وفي ميزانية الدولة والمديونية العامة.

سادت منذ قيام إسرائيل يد وزارة المالية في تقرير سعر صرف العملة الصعبة (الدولار الأميركي مقابل الشيكل). ومن آن إلى آن، وبشكل متدرج، كانت وزارة المالية ترفع سعر صرف العملة حسب مقتضيات الضرورة. بشكل عام، كان سعر الصرف ثابتاً، وكانت هذه سياسة منتهجة لدى دُوَل كثيرة تعاني من شح في موارد العملة الصعبة.

استمرت هذه السياسة حتى العام١٩٧٥. وفي ١٩٧٥– ١٩٧٦ تم تبني سياسة سعر صرف زاحفة بموجبها يرتفع سعر الصرف بصورة ثابتة بمقدار ٥ر٠٪ كل شهر.

مُنِعَ الأفراد آنذاك وبسبب شح موارد العملة الصعبة من حيازة حسابات بنكية دولارية بحسب ما أملته بنود قسم الرقابة على العملة الصعبة. حتى أنه في العام ١٩٧٧ اضطر رئيس الحكومة إسحق رابين للاستقالة من منصب رئاسة الحكومة بعدما كشفت بعض الصحف أن لدى زوجته حسابا دولاريا في الولايات المتحدة.

(*) محاضر في جامعة حيفا وكلية «عيمق يزراعيل» في موضوع الاقتصاد وسوق الأوراق المالية.

لقد كان في نشوء النظريات الاقتصادية الأثر البالغ على تبني سياسات الحكومة الاقتصادية للتمكن من السيطرة على زمام الأمور. بعد أزمة الكساد العالمية العام ١٩٢٨ طلع جون مينارد كينيز، وهو أستاذ اقتصاد في جامعة كمبريدج وكاتب في الإصلاح الاجتماعي، بنظرية (نظرية كينيز) تتعارض مع مفهوم النظرية الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية). بموجب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هناك يد خفية مسؤولة عن خلق التوازن في الاقتصاد. وبعبارة أخرى، آلية السوق، وبضمن ذلك العرض والطلب، كلّها مسؤولة عن خلق التوازن وتقرير مستوى الأسعار الأمثل. وحول التدخل الحكومي ترى النظرية الكلاسيكية أنّ تدخل الدولة ينتهك التوازن ويخلق التشوهات التي تضر بكفاءة الاقتصاد. ووفقا للفيلسوف والمنظّر آدم سميث، فللدولة دور مهم واحد يقتصر على الحفاظ على القانون والنظام العام لأن عدم مراعاة شأن القانون والنظام قد يحول دون أداء منتظم للنشاط الاقتصادي.

أما ما تقوم عليه نظرية كينيز فهو أن الدولة تستطيع، من خلال التدخل في سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية، أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. وبذلك فإن نظرية كينيز تمجّد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في حال وقوع أزمة اقتصادية وفشل «اليد الخفية» في حل تلك الأزمة يمكن للحكومة التدخل من خلال مجموعة متنوعة من التدابير مثل خفض أسعار الفائدة قصيرة الأمد، زيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضرائب لدفع الاستهلاك الخاص إلى حل الأزمة.

بعد انتخابات العام ١٩٧٧ وتنحية حزب العمل، ذي التوجهات الاشتراكية، وتولي حزب الليكود (التكتل) ولاية الحكم، وهو حزب ذو توجهات اقتصادية ليبرالية حرة، تم لأول مرة التحول من سعر صرف زاحف إلى سياسة تحرير هذه السوق وإزالة الحواجز والموانع من حمل وحيازة العملة الصعبة بشكل حر والاقتراض وما إلى ذلك.

لم يُكتب لهذه السياسة الحرة النجاح في تلك الآونة لعدم نضوج هذه السوق، لا بل أعادت الحكومة في العام ١٩٧٨ سياسة سعر الصرف الثابت للعملة الصعبة لأسباب منها: تفاقم الاستيراد وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية وتفاقم الصعوبات في تمويل هذه المديونية الداخلية (ديون الحكومة لصناديق التقاعد وغيرها من صناديق التوفير المحلية) والخارجية (ديون الحكومة لمؤسسات ودول أجنبية). ومن الأسباب لتفاقم الصعوبات في تمويل هذه المديونية كان الفائدة العالية على الديون وبسبب كون بعض الديون العامة مقترنة ومربوطة بمؤشر جدول غلاء المعيشة والذي وصل في سنوات الثمانين الى ٤٨٠٪ للسنة الواحدة.

عُرِفَت السنوات الأولى من حقبة الثمانينيات بفترة تفاقم الأسعار وفقدان السيطرة عليها. وأحد مظاهر تلك المشكلة هو تحويل العملة من ليرة إلى شيكل بنسبة ١:١٠، أي أن كل شيكل يساوي ١٠ ليرات (١٩٨٠-١٩٨٥).

في هذه الفترة أيضاً تسارعت الوثبات في تغيير سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار. في العام ١٩٨١ حاولت وزارة المالية محاربة التضخم بواسطة خطة الـ «٥٪»، ومفادها أن الحكومة لا بد من أن تكبح جماح التضخم (٨٠٪ في العام ١٩٨١) بواسطة التأثير على تطلعات expectations الجماهير المستقبلية للأسعار.

في تلك الآونة ظهرت على الساحة الفكرية في الاقتصاد نظرية تُعنى بتطلعات الجمهور للتضخم وذلك رداً على فشل نظرية كينيز في شرح مظاهر التضخم الاقتصادي من جهة والانكماش الاقتصادي من جهة أخرى. وبالأخص لاقت نظريات ميلتون فريدمان وغيره الترحيب في الأوساط الاقتصادية في العالم وفي إسرائيل ومفادها أن أعداء الاقتصاد هم اثنان: الأول هو الاحتكار، والثاني هو الحكومة التي تمنع الحرية الاقتصادية وتهدر الموارد وتخلق الفساد الإداري. وبالنسبة للتضخم لفتت الانتباه نظرية التطلعات العقلانية «Rational Expectations» والتي بموجبها يقوم الجمهور بتخمين نسبة التضخم المرتقبة وبحسبها يقوم الجمهور العريض بتقرير عملياته وتصرفاته الاقتصادية.

حاولت الحكومة كبح جماح التضخم ظناً منها أن نسبة التضخم والتي وصلت إلى ٨٠٪، يُعزى نصفها إلى توقعات الجمهور، والنصف الآخر يقف من ورائه العجز الهائل في الميزانية، ولذلك حاولت الحكومة من خلال خطة الـ ٥٪ أن تُروّض هذه التطلعات ولكنها لم تنجح في ذلك، لا بل ساهمت الخطة في انكسار سقف نسبة التضخم التي وصلت إلى حد ٨٠٪ في العام ١٩٨١، ويُعزى ذلك الفشل إلى السبب الرئيس لتفاقم الأسعار، ألا وهو مشكلة العجز في الميزانية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم العجز في سنوات الـ ٧٠ هو ارتفاع فاتورة الأمن وخاصة بعد العام ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ووصول الأسعار إلى قمم قياسية إبان الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. كل هذه الأسباب خلقت جوّاً عسيراً على الاقتصاد منعه من النمو بشكل كافٍ. في العام ١٩٨٤ وصل احتياط النقد للعملة الصعبة إلى مستويات حرجة كانت على وشك أن تهوي بالاقتصاد إلى مستنقع الإفلاس. ولذلك علت في تلك الأثناء أصوات من وزارة المالية تُنادي بدولرة (Dolarization) العملة، أي ربط الشيكل بشكل تام بالعملة الأميركية، وكان مراد من نادى بهذه الفكرة عملياً أن يدفع الحكومة

إلى الكف عن خلق العجز وطباعة النقود لتمويل العجز. في نهاية المطاف لم تخرج هذه الفكرة إلى حيّز التنفيذ.

السنة	نسبة التضخم
١٩٨٠	٪١٣٣
١٩٨١	٪١٠٢
١٩٨٢	٪١٣٢
١٩٨٣	٪١٩١
١٩٨٤	٪٤٤٥
١٩٨٥	٪١٨٥
١٩٨٦	٪١٩,٦٥
١٩٨٧	٪١٦,١٣

هــذه الأمور دفعت إلى تجميد النمــو الاقتصادي والإنتاجية الاقتصادية، كما أن عدم الالتزام بحل جذري لمشكلة العجز الذي أدى إلــى خلــق التضخم دفع إلى أزمة انهيــار البنوك في العام ١٩٨٣ وتأميمها بعد ذلك إلى حين.

وإن خُضنــا في أزمة انهيار أســعار أســهم البنوك المحلية، نجد أن السبب الفني هو أن البنوك اصطنعت لنفسها قوى طلب لأســهمها في سوق الأوراق المالية وذلك بواسطة دفع المستثمرين الكبار والصغار إلى شــراء أســهم البنوك. وإضافة لذلك، كان لدى البنوك شــركات تابعة لها تدير بعض أموال العامة في إطار صناديق استكمال أو صناديق تقاعد وهي بدورها شركات ساهمت في تأجيج الطلب والضغط لرفع ســعر أسهم البنوك منذ اواسط السبعينيات من القرن المنصرم. أما السبب الجذري لانتهاج هذه السياســة وجذب أموال العامة للاســتثمار في أسهم البنوك فهو المنافسة الشديدة بين قطاع البنوك من جهة والحكومة ذات العجز من جهة أخرى على مصادر التمويل.

فمن جهة تستحوذ الحكومة على قدر كبير من صناديق التقاعد النقابيــة وغيرها والتي بدورها تقدم القــروض المتوالية والفورية للحكومة، وذلك بواسطة إصدار سندات دين ذات نسبة فائدة عالية ومرتبطة بجدول غلاء المعيشــة في جُلِّهــا. وبالمقابل هناك قُطاع البنوك الذي يخلو من النفوذ السلطوي لحمل أي مؤسسة لإقراضه، ولذلك يعاني من شــح الموارد بعد أن قامت الحكومة بالاستحواذ على هذه الموارد. إذن تدور الدائرة وتعود إلى أن نواة الأزمة هي

تظاهرة في حيفا: السوق حرّ... الشعب مستعبد

وإن خُضنا في أزمة انهيار أسعار أسهم البنوك المحلية، نجد أن السبب الفني هو أن البنوك اصطنعت لنفسها قوى طلب لأسهمها في سوق الأوراق المالية وذلك بواسطة دفع المستثمرين الكبار والصغار إلى شراء أسهم البنوك. وإضافة لذلك، كان لدى البنوك شركات تابعة لها تدير بعض أموال العامة في إطار صناديق استكمال أو صناديق تقاعد وهي بدورها شركات ساهمت في تأجيج الطلب والضغط لرفع سعر أسهم البنوك منذ اواسط السبعينيات من القرن المنصرم.

العجــز في الميزانية والذي يخلق التضخم، والذي يؤدي إلى خنق الموارد الاستثمارية للبنوك وللقطاع الخاص بشكل عام.

بعد انهيار أســهم البنوك تم إيقاف التعامل في أسهم البنوك مدة أســبوع في سوق الأوراق المالية إلى أن تم رسم خطة انقاذ بموجبها تؤمم الدولة أســهم البنوك، وذلك بواســطة سندات دين تصدرها الحكومة وبعد ١٠ ســنوات تقــوم الحكومة بخصخصة البنوك مجدداً.

خطة الاستقرار الاقتصادية- ١٩٨٥

في العام ١٩٨٥ تم الاتفاق على تطبيق خطة اقتصادية طويلة الأمد سُــميت بخطة الاستقرار الاقتصادية. وضعت هذه الخطة أول مرة على طاولة الحكومة العام ١٩٨١، إلا أن خلافات سياسية حالت دون تبنيها.

ترأس هــذه الخطة أكاديميون إســرائيليون وأميركيون مثل البروفسور ميخائيل برونو والبروفسور ستانلي فيشر والذي يشغل اليوم منصب محافظ بنك إسرائيل – البنك المركزي.

تخلل هذا الإصلاح نوعان من الخطوات: خطوات على صعيد الميزانيــة، وخطوات على صعيد السياســة النقدية. فعلى صعيد الميزانيــة نصت الخطة على أن توازن الحكومة نفقاتها بحســب مدخولها من الضرائب. إضافة لذلك تم سن قانون يمنع خلق عجز أو تمويله بواسطة طباعة النقود. وتم أيضا بناء أُطر وقواعد لنمو سليم في نفقات الحكومة وقواعد لإدارة مديونية الدولة.

تم على صعيد السياسة المالية بناء خطة تعمل على تذويب المثلث الخالق للتضخم. هذا المثلث يتركب من ثلاثة أضلاع: (١) سعر صرف الدولار؛ (٢) الأسعار؛ (٣) رواتب مستخدمي الدولة وغيرهم.

تم منذ أوائل ســنوات السبعين ربط الأجور في بعض المرافق الاقتصادية بمؤشر جدول غلاء المعيشة. هذا الربط أحدث دوامة لا نهائية من التضخم. ففي كل مرة ارتفعت فيها الأجور مس ذلك بأرباح الشركات المورّدة (مصدر العملة الصعبة) فتأتي الحكومة على أثر ذلك وترفع سعر صرف العملة، فيدفع ذلك أسعار السلع المســتوردة إلى الارتفاع ومن ثم إلى ارتفاع مؤشــر جدول غلاء المعيشــة ومن ثم ارتفاع الأجور وهكذا دواليك. ولذلك كان لا بد من الســيطرة على إحدى هذه الأضلاع واتخاذها مرســاة تمنع سائر الأضلاع من الانفلات وخلق التضخم.

ومن أجل كســر هذا المثلث تم تبني ســعر الصرف كمرساة للسياســة المالية. بذلك ســيظل ســعر الصرف للعملة الصعبة ثابتاً ويترتب على الحكومة ضخ أو شراء العملة الصعبة من أجل المحافظة على سعر الصرف ثابتا.

وفي ســبيل كسر العلاقة الثلاثية تم فرض الرقابة المؤقتة على الأسعار لمنع ارتفاع غير مبرر في الأسعار وتم أيضا التعاقد مع النقابة العامة للعمال (الهســتدروت) علــى منح فترة من الهدوء، تمتنع بموجبه النقابات من المطالبة بتلقي علاوات أجور فورية إذا ارتفعت الأسعار.

أما على صعيد السوق المالية فقد تم اتخاذ عدة خطوات أهمها:

١. تحرير الســوق المالية من ســطوة الحكومــة وهيمنتها. ومــن أجل ذلك على الحكومــة، كما ذُكر آنفاً، أن تقلص من نفقاتها وعجزها، الأمر الذي يؤدي لاحقاً الى تقليص دور الحكومة كمقترض عملاق في سوق المال، ويُتيح ذلك مكانــاً للقطاع الخاص، لا بل ويؤدي إلى هبوط ســعر الفائدة على الإقراض،
٢. كســر القيود الملقاة علــى القطاع البنكي والوســاطة والسمسرة المالية،
٣. تحرير تدريجي لسوق العملة الصعبة،
٤. خصخصة الشركات الحكومية.

ومن وراء الكواليس قدمت حكومة الولايات المتحدة الدعم لهذه الخطة شريطة أن تقوم الحكومة بتنفيذ كل هذه الخطوات.

تبنت الحكومة خطوات أخرى لم تُدْرج في إطار خطة الاستقرار، للحد من تأثير الدولار على التضخم، ومنها الانتقال من سعر الصرف الأحادي العملة (شيكل – دولار) إلى سعر صرف متعدد العملات (سلة عملات ١٩٨٧) والذي يعكس بشكل صحيح أكثر قوة الشيكل مقابل العملات الأخرى استنادا إلى تكوين الميزان التجاري.

تم في العام ١٩٨٩ الانتقال من سعر صرف ثابت للعملة الصعبة إلى سعر صرف متذبذب داخل حزام مائل يسمح لسعر صرف العملة بالتذبذب بنسبة ٣٪ ± وفي حال استفحال الذبذبة يقوم البنك المركزي بالتدخل كبائع أو كشارٍ للعملة الصعبة. أما ميل هذا الحزام فقد تقرر أن يكون الفرق بين نسبة التضخم المحلية ونسبة التضخم العالمية على أن يظل سعر الصرف الحقيقي Real Exchange rate ثابتاً. ومع جني ثمار الخطط لوحظ انخفاض التضخم في السنوات الأولى التي تلت الخطة إلى أقل من ٢٠٪ للسنة الواحدة.

ومع الإصلاحات الموازية في سوق العملة الصعبة التي كسرت قيود الاقتراض من خارج البلاد وسمحت بالانتقال السريع للأموال، تم الإعلان في ٢٠٠٥/٦/٩ عن الالغاء التام للحزام الذي سمح في تلك الآونة بالتذبذب حتى ٦٠٪±. وبذلك تم الانتقال إلى سعر صرف حرّ كليا.

هذا التاريخ يُعّد مناسبة تُسطر في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي الذي سادته البلبلة والتضخم لعشرات السنوات.

في العام ١٩٩٢ تبنت الحكومة كغيرها من الحكومات في الغرب سياسة استهداف التضخم Inflation Targeting وهي سياسة تبنتها أغلب دول العالم الصناعية G–7 وأثبتت جدارتها في استقرار الأسعار.

تُظهر النقلة النوعية في الاقتصاد الإسرائيلي مُنذ العام ١٩٨٥ بشكل يأبى التأويل على أن مفاهيم شيكاغو (الجامعة) باتت مسيطرة على سير الحياة الاقتصادية في إسرائيل. ومن المعروف أن قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو الأميركية يمثل أكثر من أي جامعة أخرى شغف المنظرّين إلى «تحرير» السوق وكبح جماح الاحتكار وفتح جميع الأسواق للمنافسة وخصخصة القطاع العام. كما أسلفنا الذكر فإن واضعي الخطط الاقتصادية للحكومة مثل ستانلي فيشر ويعقوب فرانكل وغيرهما يمثلون خط التحرير الاقتصادي – خط شيكاغو.

برزت مع تسلم بنيامين نتنياهو وزارة المالية العام ٢٠٠٣ مجددا الميول الشديدة لاستمرار تطبيق «تعاليم» السوق الحرة المتمثلة في تشجيع فتح الأسواق المحلية للمنافسة مع الخارج وبالأخص تقليص دور القطاع العام وإعلاء شأن القطاع الخاص في دفع العجلة الاقتصادية لكونه قطاعا أكثر ليونة ونجاعة.

إن أحد معالم تطبيق هذه التعاليم هو تقليص متواصل لنفقات الحكومة، وتقليص مواز لنسب الضرائب المفروضة على الشركات (من ٣٦٪ العام ٢٠٠١ إلى ٢٤٪ العام ٢٠١١) وعلى الأفراد.

والملفت للانتباه أن تخفيض نِسَب الضرائب زاد من عائدات الضرائب في نهاية المطاف، الأمر الذي ساهم في تقليص المديونية العامة إلى ما يقارب ٧٠٪ من الناتج القومي على مدى السنين.

كانت نسبة الدين المنخفضة شهادة تقدير للإدارة الاقتصادية في البلاد من جهة وكالات التصنيف الائتماني، بل وكانت عاملا مساعدا في عبور أزمة الرهن العقاري العالمية العام ٢٠٠٨ مع أدنى الأضرار مقارنة بدول أخرى.

على الرغم من النجاح في تحقيق أهداف اقتصادية مثل استقرار الأسعار، وزيادة الصادرات، وخفض الدين العام، ورفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لمستوى سمح للدولة بالانضمام إلى البلدان OECD المتقدمة، إلا أنه في صيف العام ٢٠١١ خرج ٣٠٠ ألف من المتظاهرين إلى الميادين العامة في جميع أنحاء البلاد للاحتجاج على ارتفاع أسعار المعيشة. ورفع المتظاهرون أواني طبخ معدنية فارغة في إشارة إلى عمق الأزمة. وقد دفعت هذه الاحتجاجات رئيس الحكومة إلى إنشاء لجنة حكومية وظيفتها دراسة واقتراح حلول لضائقة ارتفاع أسعار المعيشة في إسرائيل.

أوصت اللجنة بسلسلة من خطوات الإصلاح طالت مجالات عانت لسنوات طويلة من الإهمال أو اللامبالاة منها: الضرائب، الجمرك، التعليم، الإسكان، النقل العام، هرم الاحتكار، قطاع السيارات وقطاع الغاز.

إذا أخذنا على سبيل المثال توصيتين من قائمة طويلة من التوصيات نجد مثلا:

إعفاءات ضريبية وجمركية للطبقة الوسطى وزيادة الضرائب على الأغنياء ذوي الدخل المرتفع ورفع نسبة الضريبة على الشركات.

بناء وحدات سكنية للشراء وللتأجير بأسعار رخيصة معدة لأسر الطبقة المتوسطة.

تشير هذه التوصيات وغيرها بوضوح إلى فشل «اليد الخفية» إلى حدّ ما في ترتيب الشؤون الاقتصادية، بل وتدعو الحكومة إلى التدخل لحل المشاكل الناجمة. وهذه التوصيات ليست أقل من ضربة لدعاة السوق الحرة – أتباع المدرسة الكلاسيكية.

يوآف بيلد (*)

من الصهيونية إلى الرأسماليّة وبالعكس

الاقتصاد السياسي لدولة الليبرالية الحربية الجديدة في إسرائيل

كانت سنوات التسعينيات من القرن العشرين بمثابة استراحة خاصة في تاريخ الاستعمار الصهيوني في فلسطين؛ فمنذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، مرورا بالنجاح الكبير للعمل في انتخابات ١٩٩٢،[١] وصولا إلى اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، بدا أن مشروع الاستيطان الصهيوني وصل إلى أقصاه، وأن إسرائيل باتت جاهزة لإقامة سلام مع الحركة الوطنية الفلسطينية عن طريق الإخلاء الجزئي للضفة الغربية وغزة. وقد تضافرت عوامل كثيرة، اقتصادية وسياسية، محلية ودولية، لخلق هذا الانطباع، الذي نعلم الآن، مع شيء من الإدراك، أنه كان خداعا بصريا.

من خلال منظورنا هذه الأيام، نعرف أن «عملية السلام» أخرجت عن سكّتها نهائيا، ربما من قبل إيهود باراك، في تموز ٢٠٠٠، وأن الولايات المتحدة لم تكتف بأنها لم تفرض السلام، أيا كان نوعه، على إسرائيل، كما تمنى كثيرون، وإنما تخلت كليا عن زعمها أنها تعمل كوسيط شريف، وانحازت إلى جانب إسرائيل، منذ تلك اللحظة.

في هذه المقالة، سوف أتبنى الدفاع عن نظرية تقول إن القوى المحليّة، وأساسا القوى الاقتصادية، كانت هي المروجة الرئيسة لعملية أوسلو، كما سأطرح تفسيرا لفشل تلك العملية (وفشل تحليلنا لها) وللواقع الحالي للمجتمع الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تحرير المجتمع الإسرائيلي [٢]

محاولة الإخلاء الجزئية للمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ كانت عنصرا واحداً من عملية أوسع لتحرير المجتمع الإسرائيلي. وقد استلزم التحرير تغييرا لموضع السيادة من الدولة إلى السوق، ومن هذا المنطلق، فإن الليبرالية المحلية جعلت إخلاء المناطق المحتلة

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

وإذا كان الجيل الثاني من قادة العمل الصهيوني (مثل إسحق رابين وشمعون بيريس) حصلوا على أعمالهم من خلال بيروقراطيات عامة متنوعة، فإن أبناء الجيل الثالث، الذين ترعرعوا بعد العام ١٩٦٧، اتجهوا نحو القطاع الخاص. وهم الأبطال الرئيسيون لليبرالية السياسية والاقتصادية، ولدمج اقتصاد إسرائيل في السوق العالمية من خلال تخفيض التعرفة والعوائق الإدارية.

يبدو كعامل بنائي إلزامي. وكما سأوضح ذلك، على أي حال، فإن فشل الإخلاء لم يوقف الليبرالية ولكنه منحها شخصية جزئية، هي لذلك على وجه الخصوص شخصية قاسية.

تاريخيا، فإن دولة إسرائيل، بالرغم عن أنها رسميا دولة ديمقراطية، إلا أنها دولة طفيلية، مرتبطة بآليات مكثفة، ولديها سيطرة على المصادر الاجتماعية، إما بشكل مباشر، أو من خلال الهستدروت. وخلال توالي السنوات، فإن اقتصاد إسرائيل، الذي تموّله إلى حد كبير تحويلات أحادية الجانب، أضعفت سيطرة الدولة والهستدروت لصالح اهتمامات الأعمال الخاصة. [٣] وهذا الانتقال القطاعي أثر على حظوظ الجيل الشاب من نخبة الأشكناز العريقة التي تنتمي إلى حزب العمل. وإذا كان الجيل الثاني من قادة العمل الصهيوني (مثل إسحق رابين وشمعون بيريس) حصلوا على أعمالهم من خلال بيروقراطيات عامة متنوعة، فإن أبناء الجيل الثالث، الذين ترعرعوا بعد العام ١٩٦٧، اتجهوا نحو القطاع الخاص. وهم الأبطال الرئيسيون لليبرالية السياسية والاقتصادية، ولدمج اقتصاد إسرائيل في السوق العالمية من خلال تخفيض التعرفة والعوائق الإدارية.

وعندما عاد العمل إلى الحكم في العام ١٩٩٢، فإن هذه المجموعة، وقد عملت من خلال الجناح الليبرالي للعمل، بزعامة حاييم رامون ويوسي بيلين وأبراهام بورغ، ومن خلال ميرتس أيضا، بدأت تبذل جهدا مواظبا في تجريد الهستدروت من اقتصاد القطاع العام عموما، وفي تصغير شأن دولة الرفاه.

وفي ظلّ حكومة العمل (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦)، تم تشريع إصلاحات ليبرالية متطرفة في المناطق الرئيسة للاقتصاد والمجتمع.

ومن أبرز التشريعات ما يلي:

● **خصخصة الاقتصاد.** وقد تمّ تجريد الهستدروت من ملكية مصادر الإنتاج، كما فقد سيطرته على الصندوق الصحي. وجرّدت الدولة نفسها بأسرع ما استطاعت، من الأصول الاقتصادية، حتى في الصناعات المتعلقة بالأمن، مثل صناعة السلاح والبحث العسكري والتطوير.

● **إصلاح الرعاية الصحية.** تسلمت الدولة مسؤولية الإدارة المالية لجهاز الرعاية الصحية للمرضى، ممولة إياه من خلال ضريبة صحية، لا من خلال ضرائب عضوية تطوعية في مختلف صناديق الصحة (المرضى). وعلى الرغم من توحيد تغطية الرعاية الصحية التي نتجت عن هذا القرار، إلا أنه شكّل تراجعا لدولة الرفاه، وخطوة واسعة في اتجاه خصخصة جهاز الرعاية الصحية.

ومع هذا الإصلاح، أخذت مختلف صناديق الصحة، وعلى رأسها الصندوق الذي يملكه الهستدروت، توفر الخدمات الصحية على قاعدة من العجز الصعب في الميزانية، مع قيام الدولة بتغطية هذا العجز سنويا.

والآن، ومع استمرار الصناديق الصحية الموجودة في تقديم خدمات الرعاية الصحية، فإن القانون يطالبها بالعمل في حدود ميزانية مقرّة رسميا، مكوّنة من الضريبة الصحية، ومساهمة غير محدّدة من الدولة. ولأن الدولة، ممثلة بالبيروقراطية في وزارة المالية، تحاول أن تسهم بأقل قدر ممكن، فإن هذا يعني بالضرورة تدهورا في الخدمات، في نقص يلتقطه مزوّدو الرعاية الخاصة، لأولئك القادرين على الدفع.

وهكذا، ففي العام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة مساهمة المصادر الخاصة في الرعاية الصحية القومية إلى ٣٥٫٥٪ (The Marker، ١٣ و ١٨حزيران ٢٠١٢). [٤] ومن الشواهد السياسية الواضحة على ذلك أن القانون الجديد منع الصناديق الصحية من تشكيل عضويتها الخاصة، وجعلها مشروطة بالعضوية في أي منظمات أخرى. وقد خدم ذلك القانون الروابط بين الهستدروت وصندوقه الصحي، ولكنه حرم الهستدروت من وسائله المهمة لجذب العضوية.

● **التعليم.** أسقط جهاز التعليم كلّ مزاعمه حول توفير تعليم نوعيّ على قاعدة المساواة وعدم التمييز الداخليّ يهوديا. وتحت الموانع الأيديولوجية لـ «التميز»، و «اختيار الآباء»، و«استقلالية المدارس»، أصبح الجهاز في تجزئة مضاعفة، مع تعليم محترم للأطفال الذين يستطيع آباؤهم أن يدفعوا، وتعليم دون المستوى لكل شخص آخر.

على أي حال، فإن الحقوق المضمونة في هذه القوانين يفترض أن تفسر على ضوء قيم البلاد كدولة يهودية وديمقراطية. وقد حصر ذلك تطبيقها في موضوع الحرية الدينية، وموضوع حقوق الفلسطينيين من مواطني الدولة، دون ذكر حقوق الفلسطينيين غير المواطنين. وليس هناك ما هو أوضح من أن الحقوق التي ضمنها هذان القانونان هي حقوق مدنية وسياسية فقط، بما في ذلك حقّ الملكية، ودون الحقوق الاجتماعية.

● **التغييرات الدستورية**. ويمكن تصنيف هذه التغييرات تحت عنوانين: الإصلاح الانتخابي، وتشريع حقوق الإنسان.

وقد حدث تغييران مهمان في نظام الانتخاب: الانتخابات الداخلية الأولية، والانتخاب المباشر والشخصي لرئيس الحكومة من قبل مجموع الناخبين (ما يجعل رئيس الحكومة شبه رئيس، على الطريقة الأميركية). برز أثر هذه التغييرات في إضعاف الأحزاب السياسية، وبشكل يبدو مناقضا، في إضعاف رئيس الحكومة، وزيادة تأثير المانحين الكبار الذي يستطيعون تمويل الحملات الانتخابية. لهذا السبب، ألغيت هذه الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة: الانتخابات العامة للعام ٢٠٠٢ أجريت على النظام القديم، نظام ما قبل موديل ١٩٩٦، والانتخابات الداخلية انتهت في الليكود، الذي خرج من تلك الانتخابات حزباً مسيطراً بوضوح.

وفي حقل حقوق الإنسان، سنّ قانونان أساسيان (يتمتعان بصفة دستورية) عشية انتخابات العام ١٩٩٢: الكرامة الإنسانية والحرية، وحرية التشغيل. من خلال بعض التفسيرات، تضمن هذان القانونان معاً ما لا يعتبر أقلّ من ثورة دستورية، وبذلك سمحا، لأول مرّة، بالمراجعة القضائية للقوانين الأساس.

على أي حال، فإن الحقوق المضمونة في هذه القوانين يفترض أن تفسر على ضوء قيم البلاد كدولة يهودية وديمقراطية. وقد حصر ذلك تطبيقها في موضوع الحرية الدينية، وموضوع حقوق الفلسطينيين من مواطني الدولة، دون ذكر حقوق الفلسطينيين غير المواطنين. وليس هناك ما هو أوضح من أن الحقوق التي ضمنها هذان القانونان هي حقوق مدنية وسياسية فقط، بما في ذلك حقّ الملكية، ودون الحقوق الاجتماعية.

لذلك فإن هذه القوانين لا يمكن أن تستخدم للدفا ع عن علاقات العمل التقدمية نسبيا، وتشريعات الرفاه الاجتماعي التي تعرّضت للهجوم في سياق تحرير الاقتصاد. والمجموعة المسؤولة عن هذه التغييرات ـ الطبقة الوسطى العليا، الجيل الثالث من الأشكنازية العريقة ـ وفرت أيضا، وعبر حركة «السلام الآن»، تعزيزاً رئيسا لعملية الإخلاء.

وقد تأسست «السلام الآن» في العام ١٩٧٨ مع «رسالة الضباط»، وهي عريضة وجهت إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن تطالبه بعدم تضييع فرصة السلام التي وفرتها زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في العام ١٩٧٧. وقد وقعت الرسالة من قبل ٣٤٨ محارباً قديماً من وحدات النخبة العسكرية ـ كلهم مواطنون إسرائيليون، وكلهم يهود، وكلهم ذكور، ومعظمهم من الأشكناز العلمانيين الذي يحملون رتب ضباط في الاحتياط العسكري. ومعظم الموقعين كانوا طلابا أو أعضاء في حركة الكيبوتسات في ذلك الوقت، ومعظمهم كانوا قد تخرجوا في الأعمال أو التخصصات الأكاديمية والسياسية للنخبة. ومن المثير، ولو رمزيا، أن عومري بادان، أحد المؤسسين، وأول رئيس للسلام الآن، يملك الآن امتياز ماكدونالد في إسرائيل. [٥]

من التحرير إلى تصفية الاستعمار

مع التغييرات البنيوية في الاقتصاد، وفي فرصهم الشخصية، اعتبر أبناء الجيل الأشكنازي الثالث الدولة عائقا بدلا من معين، أمام نجا ح اقتصادهم. وهم كنخبة أعمال مثقفة، شعروا بما يكفي من ثقة للتنافس في سوق مفتوحة، محليا ودوليا. ولم يعد همهم أن يكونوا محميين داخل السوق، بل توسيعه إلى أبعد مدى ممكن. ولكن الفرص الدولية المتاحة للعمل الإسرائيلي بمعايير عملياتهم في الخارج، أو معايير الاستثمار الأجنبي في إسرائيل، كانت محدودة، بسبب الصراع العربي الإسرائيلي. فالمقاطعة العربية الثانوية، والاعتبار العام للمنفعة الاقتصادية والسياسية، أحالتا التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية إلى مخاطرة، بالنسبة لعديد من الشركات الأجنبية والدول [٦].

لهذه الأسباب، فإن تسوية الصراع ـ بما يعني، بالتالي، تصفية استعمار أجزاء من المناطق المحتلة من خلال تفاهمات مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ أصبحت ضرورة اقتصادية لمجتمع الأعمال الإسرائيلي. وبعد اتفاق أوسلو، انفتحت أسواق أجنبية عديدة كانت مغلقة أمام المؤسسات الإسرائيلية، في الشرق الأوسط وخارجه،

دعم مجتمع الأعمال الإسرائيلي للعملية السلمية حرّكته مصلحتان رئيستان: تقليص حجم الدولة، بما في ذلك شبه الدولة في الهستدروت، والاندماج في الاقتصاد الدولي. لكن تحرير الاقتصاد، ما دام يحدث تحت ظروف انتعاش نسبي، لا يكتمل إلا بتحرير مواز للسياسة. وفي السياق الإسرائيلي، لم يتطلب ذلك سلاما مع الفلسطينيين وحسب، وإنما تدويل بنية المواطنة أيضا، من أجل تقليص المعيقات الإثنية التي تتدخل في عملية السوق الحساسة

ما قاد إلى انتعاش اقتصادي غير مسبوق في البلاد. وبالمنطق نفسه، تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الإسرائيلي بعد أوسلو، ولم يكن له وجود تقريبا من قبل.

دعم مجتمع الأعمال الإسرائيلي للعملية السلمية حرّكته مصلحتان رئيستان: تقليص حجم الدولة، بما في ذلك شبه الدولة في الهستدروت، والاندماج في الاقتصاد الدولي. لكن تحرير الاقتصاد، ما دام يحدث تحت ظروف انتعاش نسبي، لا يكتمل إلا بتحرير مواز للسياسة. وفي السياق الإسرائيلي، لم يتطلب ذلك سلاما مع الفلسطينيين وحسب، وإنما تدويل بنية المواطنة أيضا، من أجل تقليص المعيقات الإثنية التي تتدخل في عملية السوق الحساسة (في وقت كتابة هذه المقالة، كانت حكومة نتنياهو تقود حملة موجهة لإقناع أصحاب الأعمال الخاصة بتوظيف المختصين من مواطني الدولة الفلسطينيين).

بنية المواطنة الإسرائيلية لا يمكن تدويلها، على أي حال، قبل إلغاء أسطع تضارب فيها ـ وجود ثلاثة ملايين فلسطيني غير مواطنين، كلهم محرومون من الحقوق، تحت نظام السيطرة الإسرائيلية. وكان هذا يوفر سببا إضافيا لإنهاء الاحتلال.

معارضة الليبرالية وتصفية الاستعمار

إن الليبرالية عموما، وتصفية الاستعمار خصوصا، ولدا قوى معارضة قوية في المجتمع الإسرائيلي. والمعارضة المعلنة والمفتوحة لتصفية الاستعمار جاءت من قبل المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، ومن قبل مؤيديهم. وقد توجت هذه المعارضة بحادثين مأساويين: مذبحة غولدشتاين في الخليل في العام ١٩٩٤، التي أطلقت حملة حماس الإرهابية ضد عملية أوسلو، ثم اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٥. هذا الفصيل من المعارضة معروف جيدا، ولا يحتاج إلى تحليل مفصل. (أما عن الآخر، وهو مصدر معارضة أكثر قوّة، فهو ـ الجيش الإسرائيلي ـ الذي عمل بطرق أكثر براعة، وصمتا؛ أنظر ما يلي).

وليس لكونها أقلّ أهمية، لكن لأنها أقلّ تعرّضا للتفهم، كانت معارضة الليبرالية ككل في قطاعات واسعة من الجمهور اليهودي، لأسباب ثقافية واقتصادية معا. على مستوى الاقتصاد، كانت آثار تحريره يمكن أن تلاحظ بوضوح في سرعة نمو الفوارق في توزيع الدخل، الذي اتسم به الاقتصاد الإسرائيلي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وبينما تمّ تسكين تدني الدخل إلى حدّ ما لدى الشرائح المتدنية اقتصاديا، بالدفعات المحوّلة، إلا أن هذه الدفعات، والخدمات الاجتماعية عموما، كانت صفقات لضغوط سياسية من قبل داعمي تحرير الاقتصاد. وكنتيجة لذلك، أفسد التعليم، وأفسدت الرعاية الصحية بشكل واضح، بالنسبة لمن لا يستطيعون تحمّل الاستكمال الخاص للخدمات المتآكلة التي تقدمها الدولة. كما أن الدفعات المحولة أخذت تنكمش أيضا، لكنها لم تصب بضربة قاضية حتى عودة الليكود إلى السلطة في العام ٢٠٠١.

على أي حال، فإن معارضة تحرير الاقتصاد لم تكن مرتبطة بالاقتصاد، وإنما بمعايير ثقافية وسياسية. وكان ذلك يجري من خلال ثلاثة عوامل:

(١) لم تكن السياسة الاقتصادية موضوع جدل بين الأحزاب السياسية الرئيسة على الأقلّ منذ ثمانينيات القرن العشرين.

(٧) أول برنامج تحرير جاد وناجح هو الذي أطلق في العام ١٩٨٥ من قبل حكومة وحدة وطنية تم تقاسم السلطة فيها بالتساوي بين العمل والليكود. (خط الصدع فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية داخل حزب العمل، يقع بين برلمانييه وأجنحته في الهستدروت. لذلك، ففي العام ١٩٩٤، استولى الليبراليون الجدد في حزب العمل على الهستدروت وجرّدوه من أسلحته). وفي غياب أي قوة رئيسة، سياسية أو اجتماعية مثقفة في المجتمع، تقدّم تحليلا اقتصاديا مختلفا، فإن التعبير عن معارضة الليبرالية الاقتصادية الجديدة اقتصر على المعايير الأخلاقية. وفي السياق الإسرائيلي، كان ذلك يعني، بشكل محتوم، أن التعبير عن المعارضة سيتخذ منحى الإثنية اليهودية القومية.

(٢) بينما كان المزراحيم (اليهود الشرقيون)، وهم الضحايا الرئيسون لليبرالية الجديدة، مهمّشين في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، اقتصاديا واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا، وهم في المجتمع الإسرائيليّ ككل، لم يشكلوا وحدة ملحقة، بل مجرّد جماعة شبه ملحقة، فقد كانوا يقعون بين يهود الأشكناز في القمة، والفلسطينيين، المواطنين منهم وغير المواطنين، في القاع. ومع وجودهم في هذا الوضع الوسط، كيّف المزراحيم أنفسهم للاصطفاف مع الدولة اليهودية، ومع الأشكناز الذين يحكمونها، لا مع الفلسطينيين، الذين يتقاسمون معهم كثيراً من السمات الاقتصادية والثقافية. وعلى العموم، فإن المزراحيم لم يطوروا مفهوما لتهميشهم، لا من خلال الطبقة، ولا وسط المعايير الإثنية لليهود، بل بالمعايير الثقافية، حيث أكدوا يهوديتهم، القيمة الوحيدة التي تجمعهم بالأشكناز، كقاعدة لمطالبهم للمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

(٣) على الجبهة الثقافية، استلزمت الليبرالية، أولا وقبل كلّ شيء، العلمانية. وقد لقيت جميع عناصر الوضع الراهن، التي سادت في العلاقات بين الدولة واليهود المتدينين في إسرائيل ـ استقلال المحاكم الحاخامية في مسائل الأحوال الشخصية، واحترام السبت، واحترام الكاشير في الأجواء العامة، واستثناء طلاب اليشيفاه من الخدمة العسكرية ـ تحديا من قبل اليهود الليبراليين العلمانيين. هذه التحديات وجدت لها حلفاء مهمين في المحكمة العليا الليبرالية، وفي المليون مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق، وعدد كبير منهم ليسوا يهودا بالتعريف الأرثوذوكسي المتدين. يضاف إلى ذلك: حقوق المرأة، والتسامح مع تنوّع السلوك الجنسي، والأمركة الثقافية، وتنامي المحافظة السياسية لدى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، كل ذلك ساهم في زيادة قلق العناصر الأكثر تقليدية في المجتمع، التي تتشكل في معظمها من مزراحيم الطبقة الدنيا.

أول محاولة ناجحة لتنظيم المزراحيم سياسيا تزامنت مع بزوغ الليبرالية الاقتصادية، ولكنها كانت توجه بمعايير ثقافية دينية. شاس، التي ظهرت في المشهد القومي في العام ١٩٨٤، توجهت نحو دوائرها الانتخابية من طبقة المزراحيم الدنيا برسالة حول التضامن اليهودي وإحياء القيم اليهودية التقليدية التي دنست من قبل الثورة الصهيونية الأشكنازية العلمانية. وقد استكملت شاس هذه الرسالة بخطاب حول العدل الاجتماعي، وبخلق منظومة مؤثرة لتشريعات خاصة بها للخدمة الاجتماعية. وهي لم تطرح رؤية اقتصادية بديلة، على أية حال، كما صوتت بثبات، بعد شيء من المساومات، لصالح كل إجراء اقتصادي ليبرالي قدمته الحكومة.

خلال خمسة عشر عاما من وجودها، تظاهرت شاس بموقف

أول محاولة ناجحة لتنظيم المزراحيم سياسيا تزامنت مع بزوغ الليبرالية الاقتصادية، ولكنها كانت توجه بمعايير ثقافية دينية. شاس، التي ظهرت في المشهد القومي في العام ١٩٨٤، توجهت نحو دوائرها الانتخابية من طبقة المزراحيم الدنيا برسالة حول التضامن اليهودي وإحياء القيم اليهودية التقليدية التي دنست من قبل الثورة الصهيونية الأشكنازية العلمانية. وقد استكملت شاس هذه الرسالة بخطاب حول العدل الاجتماعي، وبخلق منظومة مؤثرة لتشريعات خاصة بها للخدمة الاجتماعية. وهي لم تطرح رؤية اقتصادية بديلة، على أية حال، كما صوتت بثبات، بعد شيء من المساومات، لصالح كل إجراء اقتصادي ليبرالي قدمته الحكومة.

معتدل نسبيا تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، وعملت على أن تكون لها علاقات بنّاءة مع الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. هذا الموقف عكس المرجعيات السياسية لمعظم نخبة الحزب، وخصوصا لدى قيادته الروحية والسياسية تحديدا: عوفاديا يوسيف وآرييه درعي. وكان ذلك يناقض وجهة نظر الغالبية من مصوتي الحزب، ومعظمهم من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا من المزراحيم.

ومع تغير القيادة من آرييه درعي إلى إيلي يشاي، اصطفّ موقف الحزب تجاه الفلسطينيين، المواطنين وغير المواطنين، إلى جانب جمهوره من الناخبين.[٨] وهكذا انسحب حزب شاس من حكومة إيهود باراك الائتلافية عشية قمة كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، تاركا إياه مع حكومة أقلية، بمجرّد أن وصلت عملية أوسلو إلى لحظة الحقيقة.

موقف المزراحيم في الطبقة الدنيا من الفلسطينيين يشكله عاملان، إضافة إلى القلق الذي سببته الليبرالية: التنافس في سوق العمل، وسياسة الهوية. على مدى جيل، من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، عايش المزراحيم تنافسا لصيقا مع الفلسطينيين في سوق العمل الثانوية. نتجت عن ذلك مشاعر خوف وعداء، تجاه الفلسطينيين، مع رغبة عند عديد من المزراحيم، في إبعادهم عن المجتمع ككل و/ أو تحديد حقوق المواطنة بجدية، عند من لا يزالون مواطنين.

وفي تنافسهم مع العمال الفلسطينيين، وفي سياق الاندماج بالنظام الإسرائيلي عموما، يملك المزرحيم ميزة مهمة تجاه الفلسطينيين، هي هويتهم اليهودية. لذلك كانوا معنيين بشكل طبيعي بتعزيز القيمة السياسية لهذه الهوية، فوق كل أنواع التضامن الاجتماعي، كالمواطنة أو الطبقة أو حتى الخلفية المزراحية. وتعزيز الهوية اليهودية يعني بالضرورة الرهان بها أمام آخر معيّن ـ الفلسطينيين ـ خصوصا وأن المزراحيم يشتركون في العديد من خصائص الثقافة العربية مع الفلسطينيين.

ويميل استطلاع رأي حول الموقف أجراه آشير آريان مع بداية العام ٢٠٠٢ إلى تأكيد هذه الأولويات عند مصوتي شاس. فإن ٨٩٪ ممن يصوتون لشاس في الاستطلاع، مقابل ٦٠٪ من مجموع المشاركين فيه (وهم من اليهود الإسرائيليين فقط)، عارضوا السلام مع الفلسطينيين، الذي يقوم على خطة كلينتون (٢٠٠٠). وأكثر من ٦٠٪ من مصوتي شاس إلى جانب تهجير الفلسطينيين غير المواطنين، مقارنة بما هو أقل بقليل من ٤٦٪ من المشاركين. والمزراحيم عموما أيدوا هذا الخيار بنسبة أعلى بين المشاركين، ٤٨٪، بينما أيده الأشكناز بأقلّ نسبة ـ حوالي ٤٢٪ (آريان ٢٠٠٢).[٩]

الانتفاضة الثانية وما بعدها

إن الظروف التي أحاطت بانفجار الانتفاضة الثانية أخرجت إلى النور ذلك الدور الذي لعبه الجيش الإسرائيلي في تقويض عملية أوسلو. وكما أوضح بن كاسبيت في صحيفة معاريف، في الذكرى الثانية لانتفاضة الأقصى، ففي الأسابيع الثلاثة الأولى للانتفاضة، أطلق الجيش الإسرائيلي مليون قذيفة في الأراضي المحتلة (٧٠٠ ألف في الضفة الغربية، ٣٠٠ ألف في غزة) ضدّ متظاهرين معظمهم غير مسلح. ونتيجة لذلك كانت نسبة القتل في تشرين الأول ٢٠٠٠، سبعة وخمسين قتيلا فلسطينيا إلى أربعة قتلى إسرائيليين.[١٠] (الرغبة في موازنة هذه النسبة كانت سببا رئيسا وراء قرار الفلسطينيين استئناف التفجير الانتحاري في العام ٢٠٠١).[١١]

ردّ الفعل العنيف هذا، حسب كاسبيت، لم يكن قد صودق عليه من قبل مجلس الوزراء المصغر، لكنه عكس سياسة قيادة الجيش نفسها. وللتوضيح، ذكر كاسبيت كيف أن نائب وزير الدفاع، إفرايم سنيه، أبلغ رئيس الحكومة إيهود باراك في يأس أنه «بدءاً من رئيس هيئة الأركان، نزولا إلى آخر سيرجنت، ليس هناك من ينفذ سياستك». واستنتج كاسبيت أن: «المستوى السياسي غير قادر على الإطلاق على مراجعة العسكري أو فرض النظام عليه».[١٢]

يتفق يورام بيري، الباحث البارز في العلاقات المدنية الحربية في

موقف المزراحيم في الطبقة الدنيا من الفلسطينيين يشكله عاملان، إضافة إلى القلق الذي سببته الليبرالية: التنافس في سوق العمل، وسياسة الهوية. على مدى جيل، من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، عايش المزراحيم تنافسا لصيقا مع الفلسطينيين في سوق العمل الثانوية. نتجت عن ذلك مشاعر خوف وعداء، تجاه الفلسطينيين، مع رغبة عند عديد من المزراحيم، في إبعادهم عن المجتمع ككل و/أو تحديد حقوق المواطنة بجدية، عند من لا يزالون مواطنين.

إسرائيل، جوهريا مع هذا الاستنتاج: « ... المستوى العسكري شريك مساوٍ في العملية السياسية، ويكون في بعض الأوقات أكثر قوة من ذلك». وعن سؤال عما إذا كان الجيش يتحدى سياسة باراك، كما يعتقد كاسبيت، أم أنه في الواقع ينفذها، يبدو بيري أكثر تشكّكا من كاسبيت: «ليس واضحا ما إذا كان سلوك باراك نتيجة لاتفاقه مع السياسات العسكرية المتشددة، أو أنه كان أضعف من أن يفرض إرادته. وأياً كان الجواب، فقد كان واضحا أن باراك تبنى سياسة العسكر خلال معظم تلك الفترة».[١٣] ويجب أن يلاحظ، في هذا السياق، أنه قبل شهور قليلة فقط، وفي أيار ٢٠٠٠، كان باراك قادراً على فرض إرادته على قوات الجيش الإسرائيلي وإجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان.

كان السبب الرئيس لدى الجيش لجلد الفلسطينيين بهذه الوحشية المجرمة خلال الانتفاضة الثانية إحباطه المتنامي من احتمال التخلّي عن المناطق المحتلة. منذ العام ١٩٦٧، والجيش الإسرائيلي، رسميا وبشكل فاعل، هو القوة المسيطرة في هذه المناطق. وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة تتطلب، إضافة إلى المخابرات والقوات العاملة، بيروقراطية ضخمة للشؤون المدنية، مدعمة بميزانية ضخمة، حيث نشأت وظائف عسكرية كثيرة. التخلي عن السيطرة على هذه المناطق، بمعنى خصخصتها، كان سيعني تقليصا واضحا في العسكر، حتى بمعيار الأعداد الصارمة. وفوق ذلك، فإن إي تقدم نحو السلام، بدءا من السلام مع مصر، جلب معه تخفيضا في النفقات العسكرية التي لها صلة بالجيش، من نقص في العقود العسكرية، إلى انكماش في الجيش العامل.

خلال فترة أوسلو، كان هناك تفكير بإلغاء التكليف، والاتجاه إلى القوة المحترفة، حتى أن خصخصة الوظائف العسكرية الكبرى قد طرحت. وفوق ذلك، فإن هيبة الجيش، وحوافز العمل فيه، واجهت نقصا ملحوظا في تلك الفترة.[١٤] وأخيرا، فإن الجيش كانت له باستمرار علاقات رمزية مع الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة. وكان للمستوطنين موقف في اختيار كبار ضباط الجيش العاملين في المناطق وتسريحهم، وكثير منهم صاروا بأنفسهم ضباطا كبارا. والسؤال عما إذا كان الجيش سيقوم بإجلاء مستوطني الضفة الغربية من المستوطنات، إذا أمرته الحكومة بذلك، يظلّ باستمرار مطروحا في النقاش السياسي.[١٥]

وإذا عدنا الآن إلى معسكر السلام الإسرائيلي، فمن خلال نظرة مباشرة بالمعايير السياسية، ستبدو أسباب تحلله بعد انفجار الانتفاضة الثانية واضحة تماما. إن رواية باراك لما حدث في كامب ديفيد، في تموز ٢٠٠٠، لقيت دعما من حكومة الولايات

عرفات ورابين: ملامسة السلام.

السبب الرئيس لدى الجيش لجلد الفلسطينيين بهذه الوحشية المجرمة خلال الانتفاضة الثانية إحباطه المتنامي من احتمال التخلّي عن المناطق المحتلة. منذ العام ١٩٦٧، والجيش الإسرائيلي، رسميا وبشكل فاعل، هو القوة المسيطرة في هذه المناطق. وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة تتطلب، إضافة إلى المخابرات والقوات العاملة، بيروقراطية ضخمة للشؤون المدنية، مدعمة بميزانية ضخمة، حيث نشأت وظائف عسكرية كثيرة. التخلي عن السيطرة على هذه المناطق، بمعنى خصخصتها، كان سيعني تقليصا واضحا في العسكر

المتحدة، كما قبل الرأي العام الإسرائيلي كحقيقة ذلك الزعم أن الفلسطينيين، وعلى رأسهم ياسر عرفات، رفضوا 'العرض الإسرائيلي السخيّ'، ومعه فكرة الحلّ السياسي للصراع. وانفجار الانتفاضة في تشرين الأول ٢٠٠٠، وإلى حدّ أكبر استئناف التفجيرات الانتحارية في آذار ٢٠٠١، (إثر انتخاب أريئيل شارون رئيسا للحكومة)، وطّد فكرة أنه لا يوجد لإسرائيل شريك في السلام في الجانب الفلسطيني. وفي أيلول ٢٠٠١، تمّ تأكيد ادعاء إسرائيل أنها جبهة متقدمة في الحرب الكونية بين الخير والشر، بشكل باهر. [١٦] والدعم الكامل لشارون ونتنياهو من قبل الجمهوريين والديمقراطيين في الإدارة الأميركية منذ ذلك التاريخ محا أيّ دافع سياسي حقيقي للوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

والذي لا يزال بحاجة إلى تفسير، على أي حال، هو صمت مجتمع الأعمال الإسرائيلي في موضوع السلام، رغم معطى 'حصّة السلام' الرائعة التي اكتسبها خلال عملية أوسلو، والأزمة الاقتصادية التي أقحمت فيها إسرائيل بعد تجّدد الأعمال العدائية مع الفلسطينيين. وفي حين يرى أفيشاي إيرليخ أن «مصالح الصناعيين الإسرائيليين لا يخدمها بالضرورة إنهاء الصراع كما يخدمها استمراره وإدارته» [١٧]، فسوف أجادل في أن صمتهم يفسّر بالحرب الأخرى التي توجهها حكومة الليكود ـ الحرب الاقتصادية على كلّ الإسرائيليين ـ التي أفادت مجتمع الأعمال كثيرا.

حتى عودة الليكود إلى السلطة في العام ٢٠٠١، أعيق مشروع تجريد دولة الرفاه الإسرائيلية، بسبب التبعية ونقص العزيمة من ناحية النخبة السياسية، والقلق من احتمال السخط الشعبي الهائل. وطبقا لميخائيل شاليف، فإن «دولة الرفاه ظلت إجمالا بعيدة عن أذى الإصلاحات الليبرالية التي تحوّلت إلى نزعة تتكرر في السياسات الاقتصادية الإسرائيلية منذ الانكماش الناجح في ثمانينيات القرن العشرين» كنتيجة لذلك. وبينما ارتفع معامل جيني للدخل الاقتصادي من ٠ر٤٩٨ في العام ١٩٩٣، إلى ٠ر٥٢٨ في العام ٢٠٠٠، (خصوصا مع الارتفاع الحاد بين ٢٠٠١ [٠ر٥٠٩] و٢٠٠٢)، فإن التفاوت في الدخل المتاح (الذي يشمل ضرائب ومدفوعات متنقلة، إضافة إلى الدخل الاقتصادي) كانت أكثر اعتدالا، وارتفعت من ٠ر٣٣٩ في العام ١٩٩٣ إلى ٠ر٣٥٠ في العام ٢٠٠١ و ٠ر٣٥٧ في العام٢٠٠٢ [١٨].

في بداية الألفية، تسبب انفجار فقاعة الهاي تيك، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والأكثر أهمية، تحطم عملية أوسلو، في دفع الاقتصاد الإسرائيلي بقوة نحو ركود عميق. وقد نقص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ر٠٪ في العام ٢٠٠١، و٨ر٠٪ في العام ٢٠٠٢، مع أن استرداداً حدث في العام ٢٠٠٣، بزيادة قدرها ٣ر١٪ في الناتج.

على أي حال، فإن الناتج تقلص بالنسبة لكل فرد في تلك السنوات الثلاث بنسبة ٢ر٣٪ في ٢٠٠١، ٨ر٢٪ في ٢٠٠٢، وبنسبة ٥ر٠٪ المعتدلة في العام ٢٠٠٣. [١٩] وقد ترافق الركود مع زيادة حادة في الإنفاق العسكري خلال الانتفاضة، ما تسبب في استقطاعات من الميزانية تصل تقريبا إلى ٢٠٪. وكان التأثير التراكمي لهذه الاستقطاعات كبيراً على مصالح العمال، وبالتدريج على الطبقة الدنيا.

وقد انخفضت مستويات التوظيف والأجور والحياة النقابية والخدمات الاجتماعية، بينما تآكل الضمان الخاص بخطط التقاعد. وكان ذلك واضحا، من بين أمور أخرى، من واقع أن نسبة العائلات التي يكون دخلها المتاح أقلّ من خط مستوى الفقر (٥٠٪ من متوسط الدخل) ارتفعت من ٧ر١٧٪ في ٢٠٠١ إلى ٣ر٢٠٪ في ٢٠٠٤. [٢٠]

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة مفيدة جدا، على أي حال،

السياسة الاقتصادية الجديدة مفيدة جدا، على أي حال، للطبقات العليا من مجتمع الأعمال، فقد منحتهم تكاليف عمل أقلّ، ومرونة أوسع في سوق العمل، وضرائب أدنى. وكمحصلة، تضاعفت أرباح الشركات الخمس والعشرين، العاملة في بورصة تل أبيب، ثلاث مرات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بينما تضاعفت أرباح البنوك الرئيسية بنسبة ٣٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٣ كانت رواتب المديرين الكبار في البنوك ٥٠ ضعفا من رواتب أمناء الصندوق لديهم، ومئة ضعف من الحدّ الأدنى للأجور.

للطبقات العليا من مجتمع الأعمال، فقد منحتهم تكاليف عمل أقلّ، ومرونة أوسع في سوق العمل، وضرائب أدنى. وكمحصلة، تضاعفت أرباح الشركات الخمس والعشرين، العاملة في بورصة تل أبيب، ثلاث مرات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بينما تضاعفت أرباح البنوك الرئيسية بنسبة ٣٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٣ كانت رواتب المديرين الكبار في البنوك ٥٠ ضعفا من رواتب أمناء الصندوق لديهم، ومئة ضعف من الحدّ الأدنى للأجور. [٢١] بمثل هذا الحظّ الاقتصادي السعيد الذي كانت تقدّمه الدولة، لم يكن غريبا ألا يفضّل كبار الرأسماليين عدم تحطيم القارب، وأن يقرروا البقاء صامتين في موضوع السلام.

إن تنامي التفاوت في الدخل وتآكل دولة الرفاه، اللذين أضرّا بالطبقة الوسطى، أحدثا الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١، الشبيه بالاحتجاجات في عدة دول أخرى، مثل حركة «احتلوا وول ستريت»، في الولايات المتحدة. والاحتجاج التلقائي نجح في تحريك أعداد كبيرة من الناس، لكنه فشل في تشكيل نفسه كحركة مستمرّة من أجل التغيير، أو في إحداث تغيير حقيقي.

أسباب هذا الفشل كانت تنظيمية وسياسية معا. على المستوى التنظيمي كان المحتجون يفتقرون إلى أيديولوجيا متماسكة، وحتى إلى برنامج واضح. في الأساس، عبروا (غالبا) عن حالة الإحباط في الطبقة الوسطى، وطالبوا الحكومة بإجابات، دون أن يقدّموا إجابات من قبلهم. [٢٢] وعندما استجابت الحكومة، نمطيا، بتشكيل لجنة، شكّل المحتجون في موازاتها ـ لجنة تخصّهم. وكما هو متوقع، فإن أيا من تقريري اللجنتين لم يعن الكثير. وسياسيا، تجنب المحتجون التعامل مع أكثر القضايا ضغطا على المجتمع الإسرائيلي ـ وجود أقلية ضخمة (ربما تصل إلى ٤٠٪) في مجال جهاز السيادة الإسرائيلي، تفتقر إلى حقوق المواطنة. وقد بدت المطالبة بالعدل الاجتماعي فارغة، وهي تجيء من أناس يتجاهلون أبرز انتهاك للعدل يحدث في وسطهم. [٢٣]

استنتاج

استخدم أريئيل شارون موضوع تحلل معسكر السلام الإسرائيلي والدعم الأميركي الشامل الذي كان يتمتع به في إعلان حرب مسيّسة ضد الفلسطينيين. [٢٤] وكانت لهذه الحرب قمتان: إعادة احتلال مدن الضفة الغربية في نيسان ٢٠٠٢، وبناء جدار الفصل الذي بدأ في ٢٠٠٣. وفي الحالتين، حدث دعم لسياسة شارون وإغراء لها من قبل الانتحاريين الفلسطينيين.

وإعادة احتلال الضفة الغربية تبعت أكثر شهور الانتفاضة دموية بالنسبة لإسرائيل ـ حيث قتل ١٢٧ إسرائيليا، معظمهم في التفجيرات الانتحارية، في آذار ٢٠٠٢ ـ وكانت تلك التفجيرات حجة، مقبولة دوليا إلى حد كبير، من قبل الرأي العام الإسرائيلي، لبناء الجدار. مع ذلك، فإنه حتى رؤساء الحكومة من الليكود وجدوا أن من الضروري التلويح ببعض الأمل بحلّ سياسيّ للصراع أمام الجمهور الإسرائيلي. ولعل أكثر هذه التلويحات أهمية كان «فك الارتباط» مع غزة، الذي خدع الجمهور الليبرالي في إسرائيل (وفي الخارج) نفسه به، حين صدق أنه إجراء سلميّ. وأدى نتنياهو معادله الخطابي في خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، والذي قبل فيه حلّ الدولتين لشعبين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولتلخيص كل ذلك أقول إن المجتمع الإسرائيليّ، منذ الانعطافة الاقتصادية في العام ١٩٨٥، دخل في تحوّلين عميقين: من مجتمع «مشاركةّ» ينادي نسبيا بالمساواة في صراعه مع جيرانه، إلى مجتمع ليبرالي، بعيد جدا عن المناداة بالمساواة، ويبحث عن تهدئة مع الجيران، ويتطلع بعد ذلك إلى أن يصبح مجتمعا متفاوتا أكثر شراسة، ينخرط في حرب مفتوحة مسيسة مع الفلسطينيين. وهذا ما يطرح بالضرورة سؤالا عما إذا كان في المرحلة الوسطى ـ المجتمع الليبرالي، المدني، الباحث عن السلام ـ تطوير أصيل للحقوق الذاتية، أم أنها كانت مجرد محطة ضرورية في عملية تحرير لمجتمع خاص بجبهة استعمارية، في

صراع دائم مع ما تخضع له من قضاياها الطبيعية.

إن الإجابــة عن هذا الســؤال، كما أعتقــد، عليها أن تنتظر مؤرخي المستقبل، مع مزيد من وجهات النظر في هذه التحولات، أكثر مما نملكه الآن.

[مترجم عن الانكليزيـة. ترجمة وليد أبو بكر]

الهوامش:

١ في العام ١٩٩٢، فاز العمل وشقيقته ميرتس معا بستة وخمسين مقعدا في الكنيست.

٢ المقاطع الثلاثة الأولى من هذه الورقة استندت إلى كتاب: Gershon Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

٣ Michael Shalev, *Labour and the Political Economy in Israel (Oxford: Oxford University Press, 1992)*.

٤ في حزيران ٢٠١٢، أقرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أن «الحقّ في الصحة لكل المواطنين الإسرائيليين... الذي تأسس وأرسي بقانون الدولة للتأمين الصحي، وأفرغ تدريجياً من مضمونه، على ضوء التآكل المنظم لميزانية صندوق المرضى»(HCJ 8730/03, par. 37 of Justice Jubran›s opinion).

٥ Eva Illouz and Nicholas John, «Global Habitus, Local Stratification, and Symbolic Struggles over Identity: The Case of McDonald's Israel,» *American Behavioral Scientist,* 47:2 (October 2003), pp. 201-229; Uri Ram, «The Big M *McDonald's and the Americanization of the Homeland,» Theory and Criticism 23 (Fall 2003), pp. 179-212 (Hebrew)*.

ولاحظت إيلوز وجون أن اللقاء نفسه للكابينيت الإسرائيلي الذي صادق على اتفاق أوسلو وافق أيضا على تخفيض نسبة الضرائب على البطاطا في ماكدونالد (ص ٢١٥).

٦ Avishai Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› *Socialist Register* 2003, p. 57.

٧ Dani Filc and Uri Ram, ‹The Rise and Fall (so far) of the Social Protest: A Socio-Political Analysis,› *Theory and Criticism*, 41, forthcoming (Hebrew), p. XX.

٨ Yoav Peled, 'Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel? The Enigma of Shas', *Ethnic and Racial Studies,* 21, 1998, pp. 703-727; Yoav Peled, ed., *Shas: The Challenge of Israeliness*, Tel Aviv: Yediot Achronot, 2001 (Hebrew); Yoav Peled «No Arab Jews There: Shas and the Palestinians,» *Palestinian Review of Society and History*, 1, 2006, pp. 112-136 (Arabic); Avishai Ehrlich, «Zionism, Post-Zionism, Anti-Zionism,» in Ephraim Nimni, ed., *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Fundamentalist Politics in Israel*, London: Zed Books, 2003, pp. 89-90; Sami Shalom Chetrit, *Intra-Jewish Conflict in Israel: White Jews, Black Jews, London: Routledge, 2010*.

٩ المعلومات التي تتعلق بشاس لا تظهر في تقرير آريان المنشور وقدمها لي مشكورا أحد مساعديه، د. رفائيل فينتورا. Cf. Michael Shalev and Gal Levy, «The Winners and Losers of 2003: Ideology, Social Structure and Political Change,» in Asher Arian and Michal Shamir, eds, *The Elections in Israel – 2003*, New Brunswick: Transaction, 2005.

١٠ Ben Kaspit, 'Two Years of the Intifada,» *Maariv* September (6 and 13, 2002, pp. 8-11, 32 and 6-10 of the (Jewish

ملاحق عشية رأس السنة وأيام السبت.

١١ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 66.

١٢ Kaspit, 'Two Years', pp. ٢–٣ من نسخــة الانترنــت فــي www.maariv.co.il

١٣ Yoram Peri, 'The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al Aqsa Intifada', Washington, D.C.: US Institute of Peace, 2002, pp. 13, 35; see also pp. 32-35.

١٤ Yoram Peri, 'Civil-Military Relations in Israel in Crisis', in Daniel Maman, Eyal Ben-Ari and Zeev Rosenhek, eds., *Military, State, and Society in Israel*, New Brunswick: Transaction, 2001, pp. 107-136.

١٥ روي أن الحاخامات الذين يعظون ضدّ إخلاء المستوطنات يدعون من قبل الجيش الإسرائيلي لإلقاء المحاضرات على الجنود. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4247341,00.html، ٢٧ حزيران ٢٠١٢.

١٦ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 67.

١٧ Ehrlich, ‹Palestine, Global Politics and Israeli Judaism,› p. 57.

١٨ Michael Shalev, 'Placing Class Politics in Context: Why is Israel›s Welfare State so Consensual?' ورقة قدمت في مؤتمر 'Changing European Societies – the Role for Social Policy', Copenhagen, 13-15 November 2003, p. 20 n.14; Shlomo Swirski and Etty Konnor-Attias, *Social Report – 2003*, Tel Aviv: Adva Center (Hebrew), pp. 7, 13; Asher Arian, David Nachmias, Doron Navot and Dnielle Shani, *Democracy in Israel: 2003 Follow Up Report, «Democracy Index» Project,* Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2003 (Hebrew), p. 83.

١٩ http://trade.walla.co.il, 16 March 2004.

٢٠ Swirski and Konnor-Attias Social Report – 2011, p. 22.

٢١ Rami Kaplan, www.hevra.org.il, April 7, 2004.

٢٢ عن معارضة أن تفرض حركة الاحتلال أوامر قاسية على الدولة، انظر
Samuel Farber, «The Art of Demanding,» *Jacobin* 7/8, September 7, 2012.

٢٣ Filc and Ram, ‹The Rise and Fall of the Social Protest».

٢٤ Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians*, London: Verso, 2003.

نبيل أرملي (*)

«صاحبة الجلالة» في الخدمة!

عن دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في الترويج للفكر الاقتصادي النيو ليبرالي

يتحدث هذا المقال عن نشوء الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي وتطوره في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات وحتى أواخر العقد الأول من الألفية الثانية، ويتركز في دور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم والاقتصادية على وجه الخصوص في الترويج لهذا الفكر وتقديمه ودفعه بصفته النهج الفكري الاقتصادي الحصري و «الموضوعي» الوحيد المطروح.

مقدمة

في أحد المؤتمرات الاحتفالية التي عقدتها يومية «دي- ماركر»، وهي الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس، اعترف بنيامين نتنياهو، وزير المالية آنذاك، بأنه متفاجئ من حجم الدعم الذي حصل ويحصل عليه من الملحق الاقتصادي ومن الصحيفة نفسها عندما يتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية التي يعمل على تطبيقها. ولا شك في أن استغراب وزير المالية، ولاحقا رئيس الحكومة، من هذا الدعم هو أمر مفهوم. فالنسبة لهآرتس المحسوبة على اليسار الصهيوني، يُعتبر نتنياهو وحكومته اليمينية قدرا سيئا لمستقبل إسرائيل، كما تبين مقالات التحرير في أحيان متقاربة، فيما اعتبر نتنياهو نفسه، في اجتماع مُغلق، أن صحيفة هآرتس واحدة من أعداء إسرائيل إلى جانب الكاتب الصحافي اليهودي- الأميركي توماس فريدمان، أحد اشد المنتقدين لسياسة نتنياهو.

إن مراجعة موقف الصحيفة المذكورة من السياسات الاقتصادية التي تبناها نتنياهو منذ ولايته الأولى كرئيس حكومة ووزير مالية (١٩٩٦- ١٩٩٩)، ثم لاحقا كوزير للمالية في حكومة أريئيل شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، تبين بكل وضوح موقف الصحيفة ومحرريها الداعم للسياسات الاقتصادية التي سعى نتنياهو إلى

(*) شريك مؤسس/ رئيس تحرير «مالكُم»- مجلة الاقتصاد والأعمال العربية الوحيدة في مناطق ٤٨.

تطبيقها وترسيخها، سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية متشددة. وموقف «دي ماركر» لم يختلف عن موقف بقية وسائل الإعلام الرئيسة في إسرائيل، وخاصة وسائل الإعلام الاقتصادية التي تعاملت مع الفكر الاقتصادي الذي حمله نتنياهو على أنه الفكر الاقتصادي الوحيد الكفيل بضمان المتانة الاقتصادية والمالية لإسرائيل.

إن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن قصد أو عن غير قصد، في الترويج للفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي كان له شديد الأثر على ترسيخ هذا الفكر وترجمته إلى أفعال وإلى برامج تنفيذية أثرت وتؤثر على سكان الدولة بشكل يومي وملموس.

إسرائيل تتحول

قبل أن نخوض في دور وسائل الإعلام في ترسيخ السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية لا بد من تقديم نبذة حول تطور الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي في إسرائيل.

يشير علماء الاقتصاد إلى منتصف العقد الثامن من القرن الماضي على أنه بداية التحول الرسمي في السياسة الاقتصادية في إسرائيل. ويتم التعامل مع برنامج «الاستقرار الاقتصادي» الذي انطلق سنة ١٩٨٥ على أنه نقطة التحول من اقتصاد إسرائيلي ذي مميزات اشتراكية، إلى اقتصاد ذي مميزات ليبرالية رأسمالية. الأهداف المُباشرة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي كانت ثلاثة؛ تخفيض نسبة التضخم المالي (وقد وصلت في مطلع ذلك العام الى ٤٠٠٪)، موازنة ميزان المدفوعات واستقرار الاقتصاد والعودة إلى مسار النمو. وعلى الرغم من ادعاء بعض علماء الاجتماع بأن السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية تغلغلت إلى دوائر صنع القرار قبل ذلك بكثير، إلا أن هناك إجماعا على أن سنة ١٩٨٥ هي سنة التحول. برنامج الإصلاح الاقتصادي أعاد تعريف العلاقات بين المجموعات المُختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وقد أدى إلى تعزيز مكانة المجموعات المستفيدة من السياسة النيو- ليبرالية على حساب المجموعات الأخرى. في إطار السياسة الجديدة أصبح بنك إسرائيل لاعبا مركزيا في الاقتصاد وأصبح لرأي كبار الموظفين فيه أهمية كبرى في بلورة التوجهات الاقتصادية للبلاد. فمثلا، أصر المخططون الاقتصاديون في بنك إسرائيل أن على الدولة أن تتبنى سياسة «جهة العرض» (Supply Side)، أي السياسة التي تشجع النمو الاقتصادي من خلال رفع وتشجيع الانتاجية في السوق بواسطة رفع الحواجز والمعوقات لزيادة إنتاج البضائع والخدمات، ومن خلال تخفيض نسب الضرائب والاستثمار في البنى التحتية وضبط تكاليف الإنتاج وعلى رأسها الأجور وتشجيع خصخصة المرافق الصناعية التجارية الحكومية وما شابه من خطوات.

عمليا، نجح واضعو السياسات في بنك إسرائيل وفي وزارة المالية في نقل إسرائيل إلى عهد الاقتصاد النيو-ليبرالي من خلال إحداث التغييرات البنيوية في السياسات النقدية والمالية وفي القطاعات المصرفية والمالية، وفي سياسات الدعم الاجتماعي. والباحث داني فيلك أورد في مقال نُشر في كتاب «سلطة رأس المال» التحولات الرئيسة التي طرأت على السياسة الاقتصادية في إسرائيل، وقد فصل هذه التغييرات على النحو التالي:

- التحول إلى سياسة نقدية ومالية متشددة تتعامل مع المحافظة على مستوى تضخم منخفض كأمر لا يقبل المساومة، وتمنح البنك المركزي الإسرائيلي مساحة واسعة من الاستقلالية والمحافظة على نسب فائدة عالية نسبيا في القطاع المصرفي، تضبط نسبة العجز في الميزانية بما لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- لبرلة القطاع المصرفي والمالي من خلال تقليل تدخل السلطة المركزية في أسواق المال. وفي هذا السياق تراجع كثيرا دور الحكومة في عملية منح الائتمانات والاعتمادات البنكية للمرافق الاقتصادية المُختلفة، إذ كان لوزارة المالية ولوزارة الصناعة والتجارة دور كبير في تحديد مبالغ القروض ونسبة الفائدة المقدمة للمصانع والشركات، وفي كثير من الأحيان اقتصر دور البنوك على الوساطة بين الدولة والمستفيد. بالإضافة إلى ذلك سُمح للصناديق المالية المختلفة وعلى رأسها صناديق التوفير التقاعدية، بالاستثمار في سندات الدين وفي أسواق الأسهم بعد أن كان محظورا عليها الاستثمار سوى في سندات الدين الحكومية. بطبيعة الحال أدى هذا تعزيز مكانة سوق المال وإلى زيادة حجم التداول في قطاعاته المختلفة، إن في سوق الأسهم أو في سوق السندات وغيرها. كما تم أيضا في هذا السياق رفع الرقابة الحكومية عن نشاطات القطاع المصرفي، إذ تم سنة ١٩٨٠ الغاء الحد الأعلى لنسبة الفائدة على القروض المرتبطة بالدولار وتم ايضا تخفيف متطلبات نسبة السيولة المفروضة على البنوك ومنح الأخيرة تسهيلات إضافية في مختلف جوانب عملها. وفي نفس سياق الليبرالية الاقتصادية، قامت الحكومة الإسرائيلية في مطلع التسعينيات بتطبيق عملية إصلاح لمسألة تداول العملة الصعبة، إذ سُمح للأجانب بالاستثمار في السندات الحكومية الإسرائيلية، في

البورصة وفي صناديق استثمارية محلية، وفي المقابل سُمح للإسرائيليين بشراء الأوراق المالية من الأسواق العالمية وتم إلغاء كافة القيود التي حددت نشاط المواطنين الإسرائيليين بالعملات الأجنبية ورفع أي قيود على دخول الأجانب إلى السوق المحلية.

- ولقد فتحت هذه الإصلاحات باب دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل من أوسع أبوابه إذ سرعان ما افتتحت شركات عالمية مثل جونسون وجونسون، نستلة، فولسفاغن، يونيليفر وغيرها فروعا لها في البلاد، الأمر الذي رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة. ويجدر بالذكر في هذا السياق أنه كان لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية دور حاسم في تعزيز هذه النزعة، وقد كان المستفيد الأكبر منها بطبيعة الحال قطاع الصناعات التقنية المتطورة التي استقطبت كبرى الشركات في هذا المجال مثل «إنتل»، «غوغل»، «مايكروسوفت» وغيرها الكثير. وأخيرا تم في إطار لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي تحرير التجارة بشكل شبه كامل، إذ فتح باب التصدير والاستيراد ورفعت الحمايات الجمركية عن العديد من الصناعات وعلى رأسها مثلا صناعة النسيج، فارتفع حجم التصدير بنسب كبيرة ودخلت إلى الأسواق الإسرائيلية بضائع مستوردة لم يسبق لقدمها أن وطئت هذه الأسواق من قبل.
- تراجع دور الحكومة في تحديد مستويات الأجور ومنح قوى السوق الدور الأساس في التأثير على مستويات الأجور في المرافق الاقتصادية المختلفة.
- خفض نسبة الضرائب على الشركات والمُشغلين لتشجيع تطور القطاع الخاص من خلال خفض تكاليف عمل هذا القطاع وجذب الاستثمارات له. فعلى سبيل المثال تم تخفيض نسبة الضرائب على أرباح الشركات من ٦١٪ سنة ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٢٥٪ سنة ٢٠١٢. ومن المنطلقات نفسه تم أيضا خفض حصة المُشغل في مقتطعات رسوم التأمين الوطني بنسب غير قليلة.
- التغيير الجوهري الأخير الذي يذكره فيلك في مقاله هو خصخصة الشركات الحكومية والعامة. إذ تم في ظل هذه السياسة تحويل ملكية أكبر الشركات في الاقتصاد الإسرائيلي (بنوك، طيران، اتصالات، صناعة) إلى القطاع الخاص. ونتيجة لعمليات الخصخصة هذه ارتفع دور القطاع الخاص في الناتج المحلي في مطلع الألفية الثانية من ٤٧٪ إلى ٦٢٪، فيما تراجع إسهام القطاع العام والحكومي من ٥٣٪ إلى ٣٨٪.

في نهاية مقالته المطولة حول لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي منذ منتصف الثمانينيات، لا يُخفي فيلك موقفه السلبي من هذه السياسة ومن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية المؤلمة، فيقول «إن تفاقم عدم المساواة والفقر وإقصاء الطبقات المُستضعفة» الذي نتج عن اتباع هذه السياسة في دول أخرى، «ظهر وبكل وضوح في إسرائيل أيضا، لكن بصورة أكثر حدة. فمن بين الدول الغنية تعتبر إسرائيل من الدول المتصدرة فيما يتعلق بنسب الفقر واتساع الفجوات بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا في المجتمع». ويضيف فيلك أن المُستفيدين الأساسيين من التحول إلى سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية هم طبقة رقيقة جدا تضم أصحاب رأس المال والمديرين التنفيذيين الكبار وبعض النُخب المهنية والتكنوقراطية. وجميع هذه النخب تنتمي إلى الدائرة الاجتماعية نفسها فغالبيتها المطلقة من الرجال اليهود الأشكناز من سكان مركز البلاد. أما الأكثر تضررا بحسب المقال فهم، بترتيب تنازلي، العمال الفلسطينيون من المناطق المُحتلة، العمال الأجانب، العرب مواطنو إسرائيل، واليهود الشرقيون العالقون في مناطق الأطراف والذين لا يستطيعون الخروج من دائرة العمل الرخيص، على فرض أن مكان عملهم لا يزال قائما على الرغم من السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية.

مِن «نحن» إلى «أنا»

أدت التحولات الاقتصادية المذكورة أعلاه إلى حدوث تغيير جوهري في البنى الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، تماما كما حصل في دول أخرى عديدة مرت بالتحول نفسه من اقتصاد شبه اشتراكي- ديمقراطي إلى نظام اقتصادي ليبرالي/ نيو ليبرالي على النمط التاتشري والريغاني. حتى منتصف الثمانينيات لم يكن للفرد في إسرائيل موقعه المركزي في الاقتصاد. فالإنسان المتوسط كان جزءا من منظومة اجتماعية – اقتصادية حافظت عليه وحمته من المخاطر المُختلفة. ومن أشهر هذه المنظومات طبعا منظومة القطاع العام ومنظومة الاتحادات العمالية القوية. الغالبية العظمى من القوى العاملة في المجتمع الإسرائيلي انتمت إلى واحدة من هاتين المنظومتين. أما الأمر الأساس الذي وفرته هذه المنظومات للفرد فقد كان الأمان الوظيفي والاقتصادي، إن أثناء مرحلة العمل أو في مرحلة التقاعد. ومن هذا المنطلق كان انشغال الفرد المتوسط بالأمور الاقتصادية محدودا للغاية، إذ لم يكن أصلا بحاجة إلى فهم ما يعمل على تحديده وتطبيقه الآخرون «فوق».

ويضيف فيلك أن المُستفيدين الأساسيين من التحول إلى سياسة اقتصادية نيو-ليبرالية هم طبقة رقيقة جدا تضم أصحاب رأس المال والمديرين التنفيذيين الكبار وبعض النُخب المهنية والتكنوقراطية. وجميع هذه النخب تنتمي إلى الدائرة الاجتماعية نفسها فغالبيتها المطلقة من الرجال اليهود الأشكناز من سكان مركز البلاد. أما الأكثر تضررا بحسب المقال فهم، بترتيب تنازلي، العمال الفلسطينيون من المناطق المُحتلة، العمال الأجانب، العرب مواطنو إسرائيل، واليهود الشرقيون العالقون في مناطق الأطراف والذين لا يستطيعون الخروج من دائرة العمل الرخيص، على فرض أن مكان عملهم لا يزال قائما على الرغم من السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية.

وأدى دخول إسرائيل إلى مرحلة الاقتصاد النيو- ليبرالي ابتداء من منتصف الثمانينيات، من بين أمور أخرى عديدة، إلى إضعاف المنظومتين المذكورتين- القطاع العام والاتحادات العمالية. وإلى خروج الفرد المتوسط من دائرة حمايتها ليُصبح المسؤول الأول عن وضعه الاقتصادي الآن وفي المستقبل. ففي إطار الخطة الاقتصادية الجديدة قلصت إسرائيل إلى حد بعيد خدمات الرفاه والرعاية الاجتماعية للمواطنين ونقلت هذه المسؤولية إلى الأفراد أنفسهم. وفي سوق العمل على سبيل المثال، تراجعت منذ تلك المرحلة قوة «اتفاقيات العمل الجماعية» التي كفلت شروطا متشابهه لجميع العاملين في قطاع معين، وزاد انتشار «اتفاقيات العمل الشخصية» والتي تحدد، من الناحية المبدئية، شروط عمل كل مُستخدم على حِدة دون علاقة بباقي المستخدمين في القطاع نفسه. وفي السياق نفسه تم تغيير منظومة الحقوق التعاقدية حيث أدى دخول صناديق التوفيرات التقاعدية إلى الاستثمار في أسواق المال إلى نشوء حالة جديدة لا يعرف فيها العامل العادي ماذا سيكون مصير مدخراته التقاعدية عندما يخرج إلى التقاعد بسبب تقلبات السوق واحتمالات الربح والخسارة. قبل هذا التغيير كان العامل يعرف كم سيكون راتبه التقاعدي حتى وهو في سن الشباب.

وفي السياق نفسه أدى تحرير ضوابط العمل في أسواق المال ودخول لاعبين جدد كثر إلى هذه الحلبة وإفساح المجال أمام البنوك التجارية والصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية للعب دور أكبر في أسواق المال، إلى زياده اهتمام هذه المؤسسات بـ «المستثمر الفرد»، فأصبحت تسعى لتطوير «منتجات» استثمارية مختلفة يمكن تسويقها له، كالأسهم وسندات الدين وما شابه، وأصبحت تنظر إلى الفرد- العميل بصفته إنسانا ذا وعي ومعرفة اقتصادية متطورة تؤهله ليكون مسؤولا عن مصيره ومستقبله الاقتصادي والمالي.

دور الإعلام

لم يكن لديناميكية التحول الاقتصادي والاجتماعي المذكورة أعلاه أن تتواصل دون وجود وتطور إعلام يواكب ويُغذي هذا التحول ويتفاعل معه. إن خروج الفرد من «حماية» منظومة القطاع العام ومنظومة الاتحادات العمالية وتحوله إلى المسؤول الأول عن مصيره الاقتصادي والمالي أدى إلى نشوء حالة جديدة احتاج فيها هذا الفرد إلى المعلومات الاقتصادية والمالية لاتخاذ قراراته بشكل صحيح. والإصلاحات التي طالت أسواق المال حولتها إلى حلبة فعالة ومتفاعلة يُشارك في أعمالها اليومية آلاف المواطنين ويتأثر بنتائج تداولات أسواقها عشرات الآلاف وأكثر.

وبعد وقت قصير أدركت وسائل الإعلام أن الشارع يبحث عن أخبار ومعلومات اقتصادية يومية، فبدأت الصحف اليومية الرائدة بتوسيع تغطياتها للأخبار الاقتصادية المحلية والعالمية. وبدأت بتعيين محررين متخصصين في مجال الصحافة الاقتصادية وفي تغطية أخبار البورصة بشكل يومي وأصبحت لقصص وشخصيات قطاع الأعمال مساحة متزايدة في وسائل الإعلام، بل وظهرت في منتصف الثمانينيات أول صحيفة يومية متخصصة في الإعلام الاقتصادي وهي صحيفة «غلوبس» التي لا تزال تصدر حتى يومنا هذا. وبطبيعة الحال لم يقتصر مد الإعلام الاقتصادي النامي على الصحف والإعلام المطبوع فقط، بل تطور لاحقا ليشمل برامج تلفزيونية وإذاعية متخصصة والعديد من مواقع الإنترنت التابعة لدور إعلام كبيرة أو مستقلة.

ويمكن القول أن الطفرة الكبرى التي شهدتها الصحافة الاقتصادية حدثت في مطلع الألفية الثانية حيث تم تأسيس عدد من وسائل الإعلام الاقتصادية المتخصصة مثل صحيفة وموقع «دي ماركر»، وصحيفة وموقع «كالكاليست»، وغيرهما من المواقع المتخصصة التي لم تصمد طويلا.

وأدى دخول إسرائيل إلى مرحلة الاقتصاد النيو- ليبرالي ابتداء من منتصف الثمانينيات، من بين أمور أخرى عديدة، إلى إضعاف المنظومتين المذكورتين- القطاع العام والاتحادات العمالية. وإلى خروج الفرد المتوسط من دائرة حمايتها ليُصبح المسؤول الأول عن وضعه الاقتصادي الآن وفي المستقبل. ففي إطار الخطة الاقتصادية الجديدة قلصت إسرائيل إلى حد بعيد خدمات الرفاه والرعاية الاجتماعية للمواطنين ونقلت هذه المسؤولية إلى الأفراد أنفسهم. وفي سوق العمل على سبيل المثال، تراجعت منذ تلك المرحلة قوة «اتفاقيات العمل الجماعية» التي كفلت شروطا متشابهه لجميع العاملين في قطاع معين، وزاد انتشار «اتفاقيات العمل الشخصية»

فمن الذي بادر إلى بلورة وتطوير وسائل الإعلام الاقتصادية، وهل هناك علاقة بين خلفية المؤسسين والمالكين لوسائل الإعلام هذه وبين الخط التحريري التي تبنته منذ البداية؟

إن مراجعة خريطة الإعلام الإسرائيلي وتطوره منذ ثلاثة عقود تقريبا وحتى يومنا هذا تكشف للقارئ مدى عمق العلاقة بين هذا الإعلام وبين القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إسرائيل. إن ارتباط المؤسسات الصحافية برأس المال ليس بالأمر الغريب، فالمؤسسات الصحافية هذه هي في السواد الأعظم من الحالات شركات تجارية تسعى للكسب المادي وتحقيق الأرباح لأصحابها. مع ذلك نجد أن الأمر في حالة الإعلام الإسرائيلي مختلف بسبب حصر ملكية وسائل الإعلام المركزية في مجموعة محدودة من أصحاب رأس المال الذين يملكون شركات ومؤسسات تجارية مختلفة في قطاعات اقتصادية أخرى. وفي بحث أعد سنة ٢٠١١ تحت عنوان «تحليل الاسقاطات الاقتصادية لتركيز وتقاطع الملكية على وسائل الإعلام» والذي صدر عن مركز الأبحاث التابع للكنيست، ورد أن درجة المركزية المرتفعة في سوق الإعلام الإسرائيلي تظهر من خلال تقاطعات الملكية على وسائل الإعلام المُختلفة، وفي ظل المركزية المفرطة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي نجد أن غالبية وسائل الإعلام الرئيسة تتبع لمجموعات اقتصادية ناشطة في مجالات أعمال مختلفة، الأمر الذي يحول مسألة النزاهة الصحافية والمعايير المهنية والموضوعية إلى تحديات يواجهها الصحافيون والمحررون صباح كل يوم. كما ويذكر البحث نفسه أن «الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد مركزي نسبيا، ففي سوق الائتمان الإسرائيلي نسبة عالية من المركزية، لذلك يُصبح العائد على الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، عائدا منخفضا نسبيا، بل وفي بعض الأحيان يكون العائد سلبيا. هذه المعطيات قد تدفع إلى تملك الصحف ووسائل الإعلام، ليس من منطلقات ربحية أو بهدف خلق صحافة مهنية، إنما لاعتبارات اخرى تتعلق بالنشاط التجاري الإضافي المالكين أنفسهم، أو من منطلق الرغبة في التأثير على الرأي العام وعلى النقاش العام في سياق هذا النشاط».

خير دليل على الكلام الذي ورد في الاقتباس أعلاه حصل مؤخرا في صحيفة «معاريف» اليومية. فلقد عانت الصحيفة منذ أواخر التسعينيات من ضائقة مالية وكبدت أصحابها، عائلة نمرودي، خسائر بعشرات ملايين الشواكل كل سنة، وأصبحت مثالا حيا للأزمة الاقتصادية التي تُهدد قطاع الصحافة المطبوعة في إسرائيل. في مطلع العام ٢٠١١ قررت مجموعة «ديسكونت» الاستثمارية التي تعود ملكيتها لرجل الأعمال نوحي دانكنر، شراء الصحيفة وضخت فيها ما يقارب ٤٠٠ مليون شيكل في أقل من سنتين. وأثارت هذه الصفقة الاستغراب لسببين رئيسين؛ السبب الأول هو انعدام الجدوى الاقتصادية في استثمار كهذا على ضوء الأزمة التي يعاني منها قطاع الإعلام بشكل عام، والثاني قيام دانكنر بهذه الصفقة فيما تعاني مجموعة شركاته من ضائقة مالية متفاقمة تهدد بقاءها في الأسواق. وعلى هذه الخلفية أجمعت التحليلات على أن السبب الأساس وراء قيام دانكنر بشراء معاريف هو سعيه للسيطرة على وسيلة إعلامية تساعده على تحسين صورته أمام الرأي العام وتتصدى لموجة الانتقادات التي تعرض لها على صفحات وشاشات وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة بسبب نهجه الإداري والاستثماري الخاسر. وفعلا لم يتأخر ظهور الدليل على صدق رأي المحللين في النية الحقيقية لصفقة معاريف بعد أن عارضت الصحيفة وبشدة توصيات إحدى اللجان الرسمية التي أوصت بضرورة تقليص مستوى المركزية في الاقتصاد الإسرائيلي عبر تفكيك المجموعات الاستثمارية الهرمية التي تسيطر على عدد كبير من الشركات في مجالات عمل مُختلفة،

إن مراجعة خريطة الإعلام الإسرائيلي وتطوره منذ ثلاثة عقود تقريبا وحتى يومنا هذا تكشف للقارئ مدى عمق العلاقة بين هذا الإعلام وبين القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إسرائيل. إن ارتباط المؤسسات الصحافية برأس المال ليس بالأمر الغريب، فالمؤسسات الصحافية هذه هي في السواد الأعظم من الحالات شركات تجارية تسعى للكسب المادي وتحقيق الأرباح لأصحابها. مع ذلك نجد أن الأمر في حالة الإعلام الإسرائيلي مختلف بسبب حصر ملكية وسائل الإعلام المركزية في مجموعة محدودة من أصحاب رأس المال الذين يملكون شركات ومؤسسات تجارية مختلفة في قطاعات اقتصادية أخرى

وعلى رأسها مجموعة نوحي دانكنر الاستثمارية. لقد كان واضحا أن الموقف النقدي للصحيفة من توصيات اللجنة يتناسب جدا مع مصالح أصحاب الصحيفة الجدد.

إجماع على النيو- ليبرالية

ذكرنا أعلاه أن تطور الصحافة الاقتصادية في إسرائيل ارتبط بشكل وثيق بالتحولات التي طرأت على السياسة الاقتصادية في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات مع التحول إلى النموذج الاقتصادي النيو- ليبرالي. ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن تتحول وسائل الإعلام الاقتصادية إلى آلية الترويج الأهم للفكر الاقتصادي الجديد. وهكذا نجد كيف تبنت وسائل الإعلام المبادئ النيو- ليبرالية الأساسية بصفتها إطارها الفكري الوحيد. وبناء على ذلك أصبحت وجهات النظر النيو- ليبرالية، مثل تقليص دور الحكومة في عمل الأسواق، وخصخصة الخدمات، وتغيير نمط علاقات العمل، وإضعاف الاتحادات العمالية وما شابه من أمور، فرضيات شبه «علمية» لا تقبل النقاش وتمثل حقائق اقتصادية موضوعية ومحايدة، وليس بصفتها وجهات نظر تُمثل منظومة قيمية محددة من بين منظومات وآراء أخرى. أما النتائج الاجتماعية السلبية الناجمة عن تبني النموذج النيو- ليبرالي، كارتفاع مستويات الفقر، واتساع الفجوات بين طبقات المُجتمع، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، فقد عرضتها الصحافة الاقتصادية على أنها عواقب لا مفر منها في سبيل النمو الاقتصادي العام.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب مركزية أدت إلى تحول الصحافة والإعلام الاقتصادي في إسرائيل إلى مروّج أساسي وفعال للأفكار النيو- ليبرالية التي وجهت السياسات الاقتصادية في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات.

العامل الأول هو النموذج التجاري الذي تقوم عليه وسائل الإعلام هذه وتبعيتها المُطلقة لمجموعات اقتصادية- تجارية رأسمالية، قسم منها هو نتاج مباشر للإصلاحات والتحولات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة. وفي مقال حول الدور الذي لعبته الصحف الاقتصادية في الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت اقتصادات العالم العام ٢٠٠٨ يقول الباحث الاجتماعي يوسي داهان إنه «في السنوات الثلاث الأخيرة، شكل الفكر النيو ليبرالي إجماعا علميا وقيميا في الصحافة الاقتصادية. هذه الصحافة التي تعتاش على مدخولات الحملات الإعلانية للمؤسسات المالية والتي تتبع غالبية قرائها للطبقات الغنية دعمت التوجه الذي يمنح قوى السوق حرية العمل. وفي إسرائيل دعمت الصحافة الاقتصادية السياسة النيو- ليبرالية التي تبناها صنّاع القرار وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو». وفي مكان آخر يعرض كاتب المقال كيف نجحت وسائل الإعلام الاقتصادية في تحويل جزء كبير من العاملين في الشركات والمؤسسات المالية، كالمديرين والمحللين والوسطاء، الذين يمولون بشكل مباشر أو غير مباشر وسائل الإعلام هذه بإعلاناتهم، إلى نجوم إعلاميين، وكيف نجح هؤلاء في السيطرة على الحلبة الإعلامية ليصبح لهم تأثير واضح على تحليل الأحداث وتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من منظور نيو- ليبرالي بحت يظهر وكأنه المنظور الوحيد القائم.

أما العامل الثاني فيرتبط بالمشهد السياسي الإسرائيلي الذي شهد، منذ منتصف التسعينيات تحديدا، تراجعا ملحوظا في قوى اليسار، وتخلي ما تبقى منه عن التوجه الاقتصادي التقليدي في إطار الفكر الاشتراكي- الديمقراطي، ليصبح شريكا فعالا في ترسيخ الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي. وفي هذا السياق يؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي داني غوتفاين على مساهمة اليسار

أما العامل الثاني فيرتبط بالمشهد السياسي الإسرائيلي الذي شهد، منذ منتصف التسعينيات تحديدا، تراجعا ملحوظا في قوى اليسار، وتخلي ما تبقى منه عن التوجه الاقتصادي التقليدي في إطار الفكر الاشتراكي- الديمقراطي، ليصبح شريكا فعالا في ترسيخ الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي. وفي هذا السياق يؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي داني غوتفاين على مساهمة اليسار الإسرائيلي في إنجاح «ثورة الخصخصة» التي هي جزء أساس من البرنامج النيو- ليبرالي، ويشير إلى الاعتبارات الطبقية التي أدت إلى ذلك. فهو يدعي أن الطبقة الوسطى، التي تُشكل نواة جمهور اليسار، تعاملت مع الخصخصة كآلية لصون قوتها الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد أن سيطر اليمين على الحكم.

الإسرائيلي في إنجاح «ثورة الخصخصة» التي هي جزء أساس من البرنامج النيو- ليبرالي، ويشير إلى الاعتبارات الطبقية التي أدت إلى ذلك. فهو يدعي أن الطبقة الوسطى، التي تُشكل نواة جمهور اليسار، تعاملت مع الخصخصة كآلية لصون قوتها الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد أن سيطر اليمين على الحكم. لقد آمن مصوتو اليسار أن الخصخصة ستقلل من سيطرة الحكومة على الاقتصاد وستعزز ميزتهم النسبية بسبب مكانتهم القوية في المؤسسات المهنية والاقتصادية. ويدعي غوتفاين أن «الجشع الطبقي» حوّل اليسار إلى أحد أهم وأشرس وكلاء الاقتصاد النيو- ليبرالي. ومنذ بداية الثمانينيات كانت النيو- ليبرالية الاقتصادية العامل المشترك بين جميع الحكومات، اليمينية واليسارية. وفي غياب أي مدافع سياسي جدي ومؤثر عن الفكر المضاد للنيو- ليبرالية الاقتصادية أصبحت الغلبة للفكر الجديد.

أما العامل الثالث والأخير فيعود إلى القوى البشرية التي عملت في الصحافة بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، حيث نرى أن الغالبية العظمى من الصحافيين الكبار في الصحف والملاحق الاقتصادية تتبنى بشكل أعمى الفكر النيو- ليبرالي بصفته الطريق الأفضل للنمو والتطور الاقتصاديين. في صحيفة هآرتس، على سبيل المثال، يشغل نحميا شطرسلر منصب المحرر الاقتصادي للصحيفة، وكان ولا يزال من أشد المؤمنين بالفكر النيو- ليبرالي الاقتصادي وبالسياسات الحكومية الداعمة له والتي تقلل من برامج الدعم الحكومي للطبقات الضعيفة ومن إنفاق الحكومة بشكل عام وتدعم إضعاف اتحادات العمال وما شابه من سياسات. والحال لا تختلف لدى باقي الصحف المركزية التي يشغل فيها الصحافيون النيو- ليبراليون مناصب كبيرة كمحررين أو كُتّاب. وفي مقال حول الخطاب الاقتصادي الإعلامي الإسرائيلي يكتب يوسي داهان أنه «في إطار سياسة تقليص الخدمات العامة يتوجب على وزارة المالية التفكير في إغلاق مكتب الناطق الرسمي التابع لها، فالوزارة لن تجد ناطقين بلسانها أفضل من غالبية الكتاب والمحللين الاقتصاديين في الصحافة الإسرائيلية».

إن خير دليل على تمترس وسائل الإعلام الاقتصادية في خانة الفكر النيو- ليبرالي ظهر في التغطية الصحافية لحركة الاحتجاجات الشعبية التي هزت الشارع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١. فموجة الاحتجاجات التي انطلقت على خلفية الأوضاع المعيشية الصعبة حظيت بتعاطف إعلامي واسع، بما في ذلك تعاطف الصحف الاقتصادية. لكن على الرغم من وجود إجماع بين العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع على أن أصل المشكلة يعود إلى السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية المتبعة في البلاد منذ ثلاثة عقود، إلا أن وسائل الإعلام الاقتصادية أصرت على رأي مخالف يؤمن بأن المشكلة ليست في الفكر النيو- ليبرالي بحد ذاته إنما في «فشل الأسواق»، وفي وجود معوقات أخرى لا علاقة لها بهذا الفكر. ومن هذا المنطلق دعمت جميع الصحف توصيات لجنة تراختنبرغ التي تم تشكيلها في أعقاب موجة الاحتجاجات والتي نادت بإجراء إصلاحات اقتصادية – اجتماعية مختلفة لكنها بقيت في الإطار الفكري النيو- ليبرالي.

إن مراجعة تاريخ الصحافة الاقتصادية في إسرائيل وتطورها تؤكد أنه ليس بإمكان هذه الصحافة الدعوة إلى تغيير النموذج القائم، لكونها في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ منه.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة وليد أبو بكر]

يوسي يونا (*)

متناقضات المنطق:
التعليم في إسرائيل في العهد النيو- ليبرالي

نشر نحميا شطرسلر، وهو محلل اقتصادي في صحيفة «هآرتس»، قبل فترة، مقالة تحمل عنوان «التعلم من أجل المتعة أو التعلم من أجل المهنة».

«إن الجميع يعلم»، كتب هذا المحلل، «أن من يدرس علم الهندسة أو علوم الحاسوب أو إدارة الأعمال، يتقاضى أجرا أعلى بكثير ممن يدرس العلوم السياسية أو التاريخ أو الفلسفة. كما يعلم الجميع أيضا، أنه في حين تتقاضى المجموعة الأولى حوالي ٢٠ ألف شيكل في الشهر، فإن المجموعة الأخرى تتقاضى حوالي ٦٠٠٠ شيكل فقط».

من هذه الفرضية نصل بسرعة إلى النتيجة المرجوة وفق منهج شطرسلر: «كل من اختار دراسة موضوع ممتع وسهل، حيث هو في الواقع هواية، بغض النظر عن الأجر الضئيل الذي يكسبه إياه، من المفترض أن يلوم نفسه فقط. إن من يريد دراسة كتابات أرسطو وأفلاطون أو مناقشة تداعيات الثورة الفرنسية، يمكنه طبعا القيام بذلك، شرط أن يكسب أولا مهنة مربحة ومطلوبة. وإلا يكون قد حكم على نفسه بتقاضي أجر ضئيل وبمرارة مستمرة».[1]

لم اختر أن أبدأ مقالتي هذه بمقالة شطرسلر بفضل الأفكار الثرية النابعة منها فيما يخص مجال التعليم، وإنما لأقف عند ظاهرة شائعة، وهي: مدى الاستعداد العالي لدى أوساط اجتماعية بارزة لكتابة سطحية وضحلة عن التعليم وأهدافه. بل إن مقالة شطرسلر، المحلل الاقتصادي دائم التعظيم والحديث عن الرأسمالية ومآثرها، تنبئنا بدخول الخطاب الاقتصادي حيز خطاب التعليم، وهو خطاب يدفع بالتعليم نحو هدف واحد لا غير: إكساب مهارات ومؤهلات وفق احتياجات سوق العمل العالمية. فكيف يمكن لكتابة من هذا النوع ان تشير أيضا الى تراجع الشرعية الجماهيرية للمثقفين ممن يرجون ضمان نقاش جاد وثري حول موضوع مهم كهذا؟ كما سيتضح لاحقا، فان محاولة الإجابة الشافية عن هذا السؤال ليست بالسهلة إطلاقا، حيث ان انتشار مثل هذا النوع من الكتابة يحظى بالدعم

(*) أستاذ في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع.

هناك من سيدعي، وفقا لهذا التفكير، أن التدهور الجماهيري الحاد الذي طرأ على مكانة الباحثين في مجال التعليم، وإقصاءهم المشين الى هوامش الفعل التعليمي، هما الى حد كبير نتيجة مباشرة لسلوكهم طوال تاريخ التعليم الرسمي في إسرائيل. ووفقا لأحد التفسيرات، يكمن السبب في تدهور مرتبة الباحثين في مجال التعليم، في الفصل لسنوات بين النخبة السياسية وبين النخبة المثقفة، الذي كان من إحدى نتائجه إعطاء النخبة المثقفة مجالا للتطور المهني المستقل مقابل التزامها بالحياد السياسي

عنـد نهوض ونمو الخطاب النيو- ليبرالي. وهو خطاب مسـند بفكر متماسـك ومنطقي إلا انه لا يخلو من التناقضات الداخلية الجذرية. إن الهـدف من هذه المقالـة القصيرة هو الخطاب النيو- ليبرالي في مجال التعليم وتناقضاته.

الصراع على الهيمنة

أكدت راحيل ألبويم درور، منذ منتصف سنوات الثمانين (١٩٨٥)، في مقالتها المهمة والشـاملة - «إقرار سياسة التعليم في إسرائيل» - الموقف المتناقض والمزدوج الذي يكنه المجتمع الإسـرائيلي لرجال العلم والمختصين، وهو موقف يتأرجح بين الاحترام والاستخفاف، بين التقدير والاحتقار، بين الثقة والتشكيك. كما تبدي رأيها حول الشكل المميـز الذي ينعكس فيه هذا الموقف المتناقض، حيث تدعي بأن هذا الموقف يتأرجح ما بين تقدير مبالغ فيه من قبل قيادات جهاز التعليم فيما يخص مسـاهمات المختصين ورجال العلم في إقرار سياسات التعليم وتنفيذها، وما بين عدم استعداد هذه القيادات لتقبل انتقادات المختصين ورجال العلم المهنية على هذه السياسـات. ثم تضيف أن قيادات جهاز التعليم، استعانت بخبرات رجال العلم والمختصين فتقبلت مشـوراتهم واقتراحاتهم حول سبل تحسين الأداء، إلا أنه وللأسف، لم يكن الهدف من هذه الاقتراحات والسـبل تطوير نهج نقدي بنيوي وشامل لجهاز التعليم. من هنا فإن هذه الاقتراحات والسبل عنت أن مشاركة الباحثين في جهاز التعليم كانت بمحض الصدفة ولغرض ما محدد، حيث انها شملت، مثلا، تطويراً وتقييماً لمشاريع محددة وبناء معايير لفحص تحصيل التلاميذ العلمي وتطورهم. كما تشير الكاتبة في السياق ذاته الى قيام وزراء التربية والتعليم وعلى مر الأجيال بدعوة رجال العلم والمختصين «للوقوف على رأس الأقسام المقرة لسياسات وزارة التعليم: فيقوم وزير التعليم بإقحامهم بلجان للإصلاح والتغيير بسياسات التعليم، ما يمنحه دعما جماهيريا لمقترحاته» (المرجع نفسه، ٩١). إلا ان الكاتبـة تجزم بأن تأثير الباحثين المختصين في التعليم على سياسـات التعليم «تكون على الأغلـب ذات ميزة خاصة، ولكن دون أي تأثير مباشر على الجهاز العام» (م. س).

الى أي مدى استطاعت أقوال ألبويم هذه وصف الواقع؟. إن من يوافقها الرأي يدعي بأن العقد الأخير شهد تدهورا آخر في علاقة رؤساء جهاز التعليم مع الباحثين المختصين بالتعليم، علاقة لا يمكن الاستمرار بوصفها بالمزدوجة، أي ليست كما كانت بظهور التقدير إلى جانب التشكك والاحترام إلى جانب الاستهزاء، بل أصبحت مبنية على ظهور الاستهتار والنفي بشكل وقح وواضح. ويظهر عدم التقدير هذا في إقصاء الباحثين في مجال التعليم ودفعهم لطرح مشاريعهم عند القادة الحقيقيين للإصلاح في التعليم: أصحاب المشاريع ورجال الأعمال. أسياد البلاد هم من سيرسمون الصورة المثلى لخريج المدرسة، وللمعلومات والقيم التي عليه أن يكتسبها. وهم أيضا من سيرسمون ميزات المدرسة النموذجية، والخصائص المطلوبة من مديري المدارس والمعلمين ومقدار الأجر الذي يتقاضونه. وتقسيم المهام التي نتجت عن بلورة الإصلاحات في التعليم - والتي تحمل صبغة أوليغاركية مقلقة - هي انه بينما يقوم أسياد البلاد بصياغة المبادئ الأساسية لسياسات التعليم في إسرائيل، وقيمها الأساسية وأهدافها الجوهرية، فإن الباحثين في مجال التعليم يتحولون إلى حاملي أدواتهم هذه وإلى تلاميذ مبتدئين عندهم.

هناك من سيدعي، وفقا لهذا التفكير، أن التدهور الجماهيري الحاد الذي طرأ على مكانة الباحثين في مجال التعليم، وإقصاءهم المشين الى هوامش الفعل التعليمي، هما الى حد كبير نتيجة مباشرة لسلوكهم طوال تاريخ التعليم الرسمي في إسرائيل. ووفقا لأحد التفسيرات، يكمن السبب في تدهور مرتبة الباحثين في مجال التعليم، في الفصل لسنوات بين النخبة السياسية وبين النخبة المثقفة، الذي كان من إحدى نتائجه إعطاء النخبة المثقفة مجالا للتطور المهني المستقل مقابل التزامها بالحياد السياسي (م.س).[٢] غير أن الكثير منهم تنازل وبشكل طوعي حتى عن هذه الاستقلالية المهنية. وتشير ألبويم- درور إلى أهم النماذج لممارسة «المثقفين» الباحثين في مجال التعليم «الموضوعية»، وخصوصًا الى تجندهم للدفع قدما بإصلاحات تعليمية يتبناها وزراء التعليم ولتنازلهم عن موقف نقدي. كما تجزم بأن كثيرًا من الباحثين في مجال التعليم، أبدوا استعدادهم للمشاركة

فالكثير من الإصلاحات في مجال التعليم يتم وفق مجموعات أيديولوجية لا يمكن تجاهلها. إن المقصود هو مجموعات أيديولوجية ذات طابع نيو- ليبرالي تسعى لتوفير الأسباب الأساسية والأخلاقية المرتكزة عليها هذه الإصلاحات. أوضح مثال على هذا النوع من النشاط في إسرائيل هو «مركز شاليم»، بدار النشر النشطة التابعة له وبحراكه الأيديولوجي الواسع النطاق، الذي يستقي أصوله من المحافظين الأميركيين الجدد

بإقرار سياسات التعليم مقابل ان يتولوا مناصب في جهاز التعليم «حتى ولو كانت مناصب تتطلب كبح كل من النفس والنقد الموضـوعي» (م. س). أي ان غالبية الباحثين لم تكتف بالتنازل عن إسماع صوت مستقل، بل ان مشاركتهم المباشرة في خدمة رؤساء الجهاز التعليمي قادتهم لارتكاب إخفاق مهني، يطغى على الكثير من الباحثين في الواقع الاجتماعي ومجرياته. يتجسد هذا الإخفاق في إشكالية الخلط بين الباحث وبين مواضيع بحثه، والتي كثيرا ما تطرق اليها ماكس فيبر. في الواقع قام باحثو التعليم في إسرائيل ببحث ودراسة البرامج التي ابتكروها وطبقوها هم بأنفسهم، من هنا كان بحثهم يفتقر إلى الابتعاد المطلوب عن مواضيع البحث والى النقد الذاتي.

إن إحدى النتائج المترتبة على هذا السلوك لباحثي المجال التعليمي، وفق ألبويم– درور، هي «انعدام النقاش والنقد الممنهج حول سياسات التعليم، كتلك التي في بريطانيا، حيث يقوم هناك مثقفون ورجال علم بنشر 'كتب سوداء' ردا على 'الكتب البيضاء' التي تشتمل على اقتراحات للإصلاحات في سياسات التعليم الحكومية» (ألبويم– درور ١٩٨٥، م.س). إن أقوال ألبويم– درور هذه تلقي بظلال قاتمة على دور المثقف في إسرائيل في مجال التعليم. البعض سيدعي بأنه ليس فقط لا يعمل وفقا للتعريف الأصلي الذي اقترحه سارتر لدور المثقف – «أن يتدخل في ما لا يعنيه» – بل إنه أيضا لا يتدخل في ما يعنيه، أي في الأمور الواقعة في مجال اختصاصه، ألا وهي التعليم الرسمي وأهدافه. فهل هو كذلك حقًا؟.

الخطاب النيو- ليبرالي في التعليم

إن أقوال ألبويم– درور لا تعكس تماما مجريات الأمور هذه الأيام، ذلك أن الواقع الاجتماعي الذي يدور فيه جهاز التعليم أصبح أكثر تعقيدا. ربما يمكننا الحديث عن إضعاف المثقفين التقليديين ممن هللوا لأهمية التعليم العام ولأهمية وجود رؤيا تربوية تقدمية، إلا انه لا يمكننا تجاهل ظهور مثقفين ذوي برنامج لقيم وأفكار تختلف كل الاختلاف عن تلك التي كانت موجودة في العقود السابقة. صحيح أنه يوجد من يطالب بشرعية الحضور البارز لرجال الأعمال في إجراءات تحديد أهداف جهاز التعليم بحجة أنهم يمثلون الحياد الأخلاقي، فهم لا يهتمون بتطوير نهج تربوي متماسك يشتمل على تصوراتهم بشأن الأولويات التي ينبغي ان توجه الفعل التعليمي، وصحيح ايضا أن جزءًا كبيراً من الانتقادات التي شنت، على سبيل المثال، على «تقرير دوفرات»، الذي يعتبر فوزا لكبار رجال الأعمال في إسرائيل، قال بأنه يقترح «إصلاحات من دون سياسات تعليمية»، وبأنها إصلاحات لا تمس أهداف التعليم بل فقط التغييرات الإدارية اللازمة لتحسين نجاعته ورفع التحصيل العلمي للتلاميذ، إلا ان هذا النقد ذو منطق غير سليم. فالكثير من الإصلاحات في مجال التعليم تتم وفق مجموعات أيديولوجية لا يمكن تجاهلها. إن المقصود هو مجموعات أيديولوجية ذات طابع نيو– ليبرالي تسعى لتوفير الأسباب الأساسية والأخلاقية المرتكزة عليها هذه الإصلاحات. أوضح مثال على هذا النوع من النشاط في إسرائيل هو «مركز شاليم»، بدار النشر النشطة التابعة له وبحراكه الأيديولوجي الواسع النطاق، الذي يستقي أصوله من المحافظين الأميركيين الجدد.

بدأت مبادئ هذا الفكر وقيمه تحل محل مفهوم الاقتصاد الكينزي في الولايات المتحدة ودول أوروبا منذ السبعينات. ولقد بني المفهوم الكينزي على أساس وجود عقد اجتماعي بين الدولة، وبين القطاع الخاص وبين النقابات العمالية. ضمن هذا العقد، المرتكز على مبدأ العالمية، تم ضمان الحقوق الاجتماعية لكافة المواطنين واعترفت الدولة بواجبها لتقديم الخدمات الاجتماعية للجميع مثل الصحة، المسكن والتعليم. في أعقاب الأزمات الاقتصادية في أواخر السبعينيات، أخذت شعبية الأيديولوجيا النيو ليبرالية بالتزايد، حيث كفرت هذه الأيديولوجيا بالفرضيات الأساسية للفكر الكينزي والتي كانت إحدى أهم دعائمه التعهد بإنشاء دولة الرفاه الاجتماعي. فادعى مؤيدو الأيديولوجيا النيو– ليبرالية، ان هذا التعهد هو المسؤول عن وصول اقتصاد العديد من البلدان الى حافة الهاوية، ما أدى بهم الى المطالبة بوجوب الحد من دور الدولة في الشؤون الاقتصادية، والى تخفيض الضرائب، وإلى إضعاف النقابات المهنية والى تقليص الميزانيات العامة للخدمات الاجتماعية. ولأسباب تتعلق بالنجاعة الاقتصادية

هذه الأجهزة ملزمة بإنشاء أفراد نيو- ليبراليين، مواطنين مخلصين لقيمها وبمقدورهم الاندماج في المجال الاجتماعي والمهني وفقا لمؤهلاتهم ومهاراتهم. ووفقا لما كتبه فوكو، في كتابه «ولادة البيو-سياسة»، فإن الفرد النيو- ليبرالي على الرغم من امتلاكه لصفات فريدة، إلا أن الجهد لإنشائه يعكس الجهد المتواصل لبناء وصقل الفرد الغربي

وبالاختلافات السياسية، فان الأيديولوجيا النيو- ليبرالية تعادي أي تدخل للدولة في المجتمع والاقتصاد، وتطالب بنقل جزء كبير من مسؤولية تأمين الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي من مسؤولية الدولة إلى الفرد. وتسعى هذه الأيديولوجيا لإقحام فكر وآليات السوق والمنافسة الى داخل الخدمات الاجتماعية بذريعة تعزيز الأرباح الاقتصادية والمسؤولية الشخصية.

عند محاولة إخضاع أجهزة التعليم بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص، للمنطق النيو-ليبرالي، فان هذه الأجهزة مطالبة بتحقيق ثلاثة أهداف أساسية.

أولاً، هذه الأجهزة ملزمة بإنشاء أفراد نيو- ليبراليين، مواطنين مخلصين لقيمها وبمقدورهم الاندماج في المجال الاجتماعي والمهني وفقا لمؤهلاتهم ومهاراتهم. ووفقا لما كتبه فوكو، في كتابه «ولادة البيو- سياسة»، فإن الفرد النيو- ليبرالي على الرغم من امتلاكه لصفات فريدة، إلا أن الجهد لإنشائه يعكس الجهد المتواصل لبناء وصقل الفرد الغربي. في هذا الكتاب يقدم فوكو تحليلا جذريا للفكر والفلسفة النيو- ليبرالية. «أعتقد»، يقول فوكو، «أنه إذا رغب أحد ما بتحليل علم الأنساب (الجينولوجيا) للفرد في الثقافة الغربية، فعليه ان يأخذ بالحسبان ليس فقط تقنيات السيطرة وانما أيضا تقنيات الذات. أي عليه ان يأخذ بالاعتبار التفاعلات التي بين هذين النوعين من التقنيات... عليه من جهة ان يأخذ باعتباراته النقاط التي بها تقنيات السيطرة على الفرد، الواحد على الآخر، ترتكز إلى إجراءات تسمح للفرد بالتصرف من تلقاء ذاته. ومن جهة أخرى، عليه ان يأخذ بالاعتبار النقاط التي بها تقنيات الذات تكون مدمجة داخل تركيبة وبنية الإكراه والسيطرة. نقطة الالتقاء التي يكون فيها الأفراد منقادين ومساقين (driven) من قبل آخرين تكون مرتبطة بالطريقة التي بها ينشئون ذاتهم. أعتقد ان هذا ما نسميه الحكومة. التحكم بالأشخاص، بالمعنى الواسع للكلمة... ليس المقصود الطريقة التي بواسطتها يجبرونهم على فعل رغبات الحاكم، انها دائما توازن متنوع لعلاقات التكامل والتناقض ما بين تقنيات القهر وما بين إجراءات تقوم الذات من خلالها ببناء نفسها وبتغيير نفسها بنفسها» (Foucault 1993, 203-4, في Lemke 2000, ص 5-4).

بناء على ما ورد سابقاً، واستناداً على شرح فوكو الناجح، فان للذات النيو- ليبرالية ميزات فريدة من نوعها، إلى حدّ ما. ان المقصود هو إنشاء الإنسان الاقتصادي (homo economicus). هذه الذات تعكس برأي فوكو تغيرا حقيقيا في كيفية بناء العلاقة بين الليبرالية وبين منطق الدولة. ان مظاهر الحكم النيو- ليبرالي ونظم شرعيته وفقا لما تنعكس بأنواع حكم مختلفة قد مروا ب «طفرة» حقيقية مقارنة مع الليبرالية في القرن الثامن عشر، طفرة جلبت معها أنماطا جديدة لإنشاء الفرد، الفرد النيو- ليبرالي (م. س، ١١٧)، الفرد المطلوب لإنشاء الدولة النيو- ليبرالية. فبينما روجت الليبرالية التقليدية لمبدأ الكبح الداخلي – التدخل فقط عندما لا يمكن الامتناع عن التدخل – كانت النيو- ليبرالية تدعم التدخل المكثف للدولة، تدخل من اجل خلق الظروف المثلى لعمل اقتصاد السوق. ميثاق الحكم لم يعد يسأل عن الأفعال التي على الدولة انجازها أو تلك التي على الدولة الابتعاد عنها، وإنما عن الطريقة التي عليها أن تعمل بها، أي نوع من الحاكمية عليها أن تقيم (Foucault 2008,134). لقد عبرت عن هذا التغيير في الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي في القرن العشرين، مدرستان نيو- ليبراليتان رئيستان – مدرسة فرايبورج الألمانية ومدرسة شيكاغو الأميركية – هذا على الرغم من وجود فوارق واختلافات كبيرة بينهما. تعبر هاتان المدرستان عن ميثاق الحكم الليبرالي الذي يدمج ما بين أساليب للتدخل العيني وما بين أنماط لتمثيل الدولة في الفكر، ما بين تقنيات القوة وما بين العقلانية السياسية القائمة في أساسها، ما بين حاكمية تنعكس بأساليب عينية وما بين حاكمية كخطاب مؤسس لسلطة الحق والمصداقية والشرعية (Lemke 2003). وبمظاهره المتطرفة، فان «الفرد النيو- ليبرالي» لا يطالب باي إقرار بحقوق

ان المؤهلات والتدريبات المرتبطة بإنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحظى بمعنى خاص في السياقين الاقتصادي والعالمي الحاليين. إن أهداف جهاز التعليم في هذا السياق مستمدة من السياسات الاقتصادية، التي يكون أحد أهم أهدافها هو زيادة قدرة البلاد على المنافسة في الاقتصاد العالمي. من هنا فان المهارات والمؤهلات التي يطالب جهاز التعليم بتطويرها لدى تلاميذه تكون مشتقة من هذا الهدف ولخدمته

اجتماعية، فهو يتحمل مسؤولية رفاهيته الاجتماعية بشكل كامل. بل وأكثر من هذا، هو مطالب وفقا للروح النيو- ليبرالية، بتثمين وتقدير تصرفاته كلها وفي كل مجالات حياته، حتى ولو تعلق الأمر بأكثر المجالات خصوصية مثل العثور على شريك أو شريكة حياة، وإنجاب الأطفال، وخلق الظروف العائلية المثلى لتربيتهم، وإطعامهم، واختيار الأطر الرسمية وغير الرسمية لتعليمهم.

ان المؤهلات والتدريبات المرتبطة بإنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحظى بمعنى خاص في السياقين الاقتصادي والعالمي الحاليين. إن أهداف جهاز التعليم في هذا السياق مستمدة من السياسات الاقتصادية، التي يكون أحد أهم أهدافها هو زيادة قدرة البلاد على المنافسة في الاقتصاد العالمي. من هنا فان المهارات والمؤهلات التي يطالب جهاز التعليم بتطويرها لدى تلاميذه تكون مشتقة من هذا الهدف ولخدمته (Hursh 2001).[٣] إن لسياسات التعليم والتأهيل المهني، في زمن الرأسمالية العالمية، مساهمة كبيرة ومتزايدة لقوة الدولة الاقتصادية ولرؤوس أموالها. يعتبر التعليم الموقع الأساسي الذي تكون الدولة فيه لاعبا أساسيا فعالا وذا أهمية كبيرة، (Hatcher 2001). هكذا مثلا فان كتاب التعيين ل»فريق العمل لتعزيز التعليم» الصادر من قبل رئيس الحكومة ووزيرة التعليم ينص على ان «دولة إسرائيل بحاجة لجهاز تعليم قادر على الوصول للمراتب العالمية الأولى من حيث الإنجازات: يمكن من خلاله الوصول لأفضلية نسبية طويلة المدى» (وزارة التعليم ٢٠٠٥، ٢٧٨).

ثانيا، إن قيام سلطة اقتصادية واجتماعية نيو- ليبرالية تلزم جهاز التعليم بالعمل وفقا لقواعده وقيمه. ان وجود جهاز تعليم يعمل وفق مبادئ نيو- ليبرالية، مبادئ ترتكز على آليات السوق وقوانين المنافسة، يتطلب وجود معايير موحدة وواضحة توجه عمل المدارس ومديري المدارس والمعلمين والتلاميذ، ووجود أساس معلوماتي واسع ودقيق مشتمل على معلومات عن تحصيل التلاميذ العلمي وانجازات المدارس، إضافة لقيم مشتركة مستمدة من الفكر النيو- ليبرالي التي يعمل بموجبها جميع اللاعبين في المجال التعليمي. إن هذه كلها مجتمعة تشكل شروطا ضرورية لقيام سوق تعليمي تنافسي. وهكذا فبينما الدولة النيو- ليبرالية

نتنياهو (أبو النيوليبرالية الاسرائيلية) يخاطب صفاً مدرسياً.

ان النيو- ليبرالية الموصوفة بمعارضتها وعدائها للدولة الكينزية التدخلية، ترتكز على السوق الحرة وتمنحها صفة المبدأ التأسيسي المتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النقيض فان تيار المحافظين الجدد في اليمين الجديد لا ينفي قيام الدولة القوية الى جانب السوق الحرة.

تقلص من دورها في تمويل جهاز التعليم وتقلص من دورها في تزويد الخدمات التعليمية، إلا انها تشارك وبشكل مهم بوضع القواعد والمعايير والقيم الأساسية لجهاز التعليم (Apple 1997, 2004). وجهاز تعليم العامل وفقاً لوجهة النظر النيو- ليبرالية يتميز بنهجين مكملين متسارعين: التسويق (commercialization) والحوسلة- تحويل الشيء الى وسيلة (instrumentalization) في التعليم العام. اي لم يعد يكفي ان ينظر للتعليم على انه واحد من أنواع السلع المتداولة في السوق، بل أصبح أيضا يخضع وبشكل حصري للأهداف والغايات الاقتصادية.

ثالثاً، ان إنشاء الفرد النيو- ليبرالي يفترض رؤية «ذرية- تجزيئية» تفرد مساحة هامشية للقيم الجماعية وللتعاضد الاجتماعي (Hatcher). هذه الرؤيا، وفق معارضي النيو- ليبرالية، تكون مضطرة الى التعامل مع نتائج السياسات الاقتصادية- الاجتماعية الداعية الى تقليل وزن الحكومة من الناتج، اي تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والنقل التدريجي لتكاليف التمويل الى الفرد. هذه السياسة تزيد من الفوارق والثغرات بين الطبقات الاقتصادية المختلفة، وهي فوارق ملازمة للاختلافات القومية والعرقية والاثنية والجنوسة. لذا فإن توريث وجهة النظر النيو- ليبرالية مفروض عليها تبديد الانتقادات الاجتماعية جراء نمو هذه الثغرات.

دولة قوية مقابل دولة ضعيفة

تعتبر أنماط إنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحدياً للتقسيم الثنائي القائم أحيانا بين «الدولة الضعيفة» وبين «الدولة القوية». هذه الأنماط تشير الى أن مظهري الدولة هذين متواجدان الواحد بجانب الآخر: «دولة ضعيفة» - تقلص من نشاطها وتنزع عنها مسؤوليتها في كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، إلى جانب «دولة قوية» - الحائزة على لقب «دولة تنظيمية» (Regulatory State) أو «دولة تقييمية» (Evaluative State). ان التمييز بين «الدولة القوية» وبين «الدولة الضعيفة» يعكس اكتشافين مكملين للدولة النيو- ليبرالية يقيمان علاقات جدلية فيما بينهما. في الواقع ان هذا التمييز يمثل تيارين رئيسيين في الفكر المحافظ الجديد - «نيو- ليبرالية» و «المحافظين الجدد». ان النيو- ليبرالية الموصوفة بمعارضتها وعدائها للدولة الكينزية التدخلية، ترتكز على السوق الحرة وتمنحها صفة المبدأ التأسيسي المتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النقيض فان تيار المحافظين الجدد في اليمين الجديد لا ينفي قيام الدولة القوية الى جانب السوق الحرة. فهو يرى بها، أولا، جهازا للدولة يمكن استعماله من أجل تأسيس هيمنة للفكر الاقتصادي النيو-ليبرالي في المجتمع. ثانيا، يرى أيضا أنها آلية يمكن بواسطتها ضمان التماسك الاجتماعي والثقافي في واقع يتميز بنمو عدم المساواة والفوارق الاجتماعية واتساع دوائر الفقر بسبب سيطرة الأيديولوجيا النيو- ليبرالية على النشاط الاقتصادي الاجتماعي للدولة (Thompson 1990). إن استعمال مصطلح «النيو- ليبرالية» في المقالة هنا، يتطرق للمعنى الواسع لهذه الأيديولوجيا: هذا المعنى يربط هذين التيارين الفكريين سوية. من دون إغفال تأثيرات التاريخ والظروف المحلية على تطبيق الأيديولوجيا النيو- ليبرالية في بلدان مختلفة، إلا اننا نعتقد ان الحالة الإسرائيلية تمثل بوضوح العلاقات المركبة بين هذين التيارين. فإضافة إلى تحويل السوق الحرة لمبدأ مؤسس موجه للنشاط الاقتصادي- الاجتماعي، فان الحالة الإسرائيلية تعطينا مثالا للطريقة التي تنشط بها الدولة لتأسيس الهيمنة النيو- ليبرالية، من خلال صياغة هوية وطنية مشتركة وضمان التكافل الاجتماعي المرتكز على هذه الهوية.

والواقع، ان الرأي القائل إن الدولة الضعيفة والدولة القوية هما تجل لـ «الظاهرة الحكومية» نفسها، يتعارض أيضا مع الآراء التقليدية التي تضح حدودا واضحة بين الدولة والمجتمع. فبحسب تيموتي ميتشل مثلا، يجب التعامل مع الدولة على انها نتاج مجموعة من الإجراءات التي تنظم المساحة والزمن بواسطة آليات رقابة ومتابعة ووظائف تتطلب خبرات محددة. هذه الإجراءات التي تظهر جليا في مؤسسات مثل الجيش والمدارس ومؤسسات بيروقراطية، تنتج مظهرا لدولة ذات كيان حقيقي منفصلة عن المجتمع المدني. ومع ذلك، وفقا لميتشل، هذا الانفصال هو فقط بالمظهر، الدولة ليست كياناً متماسكاً ومنفصلاً

ان هذه الأنماط من نشاط الدولة النيو- ليبرالية – كما يتضح من إصلاحات دوفرات ومن إصلاحات تعليمية نيو- ليبرالية في بلدان أخرى – تشير الى وجود توترات بين الدولة والسوق، بين القومي والعالمي وبين المغزى العلني والمغزى المبطن للخطة التعليمية (Whitty 1997, 90-91**). فبينما تقوم الدولة بتشجيع قيم التضامن الجماعية، والتعاون والهوية الوطنية، بواسطة المناهج الدراسية الأساسية، إلا انها من الناحية الأخرى تقوم بتعزيز الفكر النيو- ليبرالي الذي يهلل لقيم فردانية متناقضة، للمنافسة وللتنوع الاجتماعي الثقافي**

عن المجتمع. إن الخط الذي يفصل بين الدولة وبين المجتمع، يقول ميتشل، «يخط داخليا، داخل (التشديد من المصدر) شبكة من الآليات المؤسساتية التي من خلالها يتم الحفاظ على نظام اجتماعي وسياسي ما» (Mitchell 1991, 90). أي ان وجود النظام الاجتماعي والمحافظة عليه لا يعني ان الدولة تمارس قوتها من خارج المجتمع، وإنما، يدعي ميتشل، في أعقاب فوكو، تمارسها عن طريق قوتها التأديبية– الانضباطية (disciplinary power). «الانضباط»، كما يقول، «يمارس في المؤسسات والمجالات المحلية، ينفذ إلى الإجراءات الاجتماعية، يجزئها لوظائف منفصلة ثم يعيد ترتيب الأجزاء من جديد، عن طريق زيادة نجاعتها ودقتها وإعادة ربطها من جديد لهياكل إنتاجية أكثر قوة. تشكل هذه الأساليب القوة المنظمة للجيوش، والمدارس، والمصانع، ومؤسسات متميزة أخرى في الدول القومية الحديثة» (٩٣). يعتبر التعليم موقعا مركزيا فيه تؤسس الدولة نفسها داخل المجتمع المدني، بما فيه من استخدام لإجراءات انضباطية.

ولكن وكما ذكرت، يجب القول أيضا إن المظاهر المختلفة للدولة غالبا ما تتجاوز منطق النيو– ليبراليين الخالص، حتى عندما يتعلق الأمر بدول نيو– ليبرالية. في الوقت الذي شغل فيه نتنياهو منصب وزير المالية في حكومة شارون، قال إن «إصلاحات دوفرات» تعتمد على ثلاث قيم رئيسة: ١. قيم مشتركة – تعزيز تاريخ إسرائيل واليهودية وأرض إسرائيل وأسباب قيامها. ٢. قيم عالمية – مواضيع مثل الرياضيات والانكليزية والهندسة وتحقيق المعايير العالمية. إن هاتين القيمتين، وفقا لنتنياهو هما الأساس. والقيمة الثالثة – أن يتم تعزيز مكانة المعلمين وإقالتهم، وذلك بما يتناسب مع القيمتين الأساسيتين ومع تحصيل التلاميذ العلمي.[٤]

ان هذه الأنماط من نشاط الدولة النيو– ليبرالية – كما يتضح من إصلاحات دوفرات ومن إصلاحات تعليمية نيو– ليبرالية في بلدان أخرى – تشير الى وجود توترات بين الدولة والسوق، بين القومي والعالمي وبين المغزى العلني والمغزى المبطن للخطة التعليمية (Whitty 1997, 90-91). فبينما تقوم الدولة بتشجيع قيم التضامن الجماعية، والتعاون والهوية الوطنية، بواسطة المناهج الدراسية الأساسية، إلا انها من الناحية الأخرى تقوم بتعزيز الفكر النيو– ليبرالي الذي يهلل لقيم فردانية متناقضة، للمنافسة وللتنوع الاجتماعي الثقافي (Torres 2000, 10). هذا التناقض كان واضحا أيضا لباسيل برنسطاين، الذي ادعى أن سياسات التعليم القائمة على أيديولوجية السوق تنتج أفرادًا عالميين، بينما تريد سياسات تعليم المحافظين الجدد، إعادة إنشاء أفراد قوميين. الخطة الأولى، خطة التعليم العلنية، تشدد على أهمية وجود «جماعة متخيلة» من الماضي، في حين يمر المجتمع الفعلي بعمليات انحلال وتجزئة (Bernstein 1997).

الى أي مدى يمكننا تحليل سلوك جهاز التعليم المعقد بما يتفق مع منطق النيو– ليبرالية؟ الى أي مدى يمكن لمتناقضات المنطق هذه – تجزيئية نيو– ليبرالية مقابل قيم جماعية – أن تكمل الواحدة الأخرى؟ كما ذكرت في بداية كلامي، فان النيو– ليبرالية تسعى لإنشاء أفراد يتحملون المسؤولية الكاملة عن رفاههم الاقتصادي. إنشاء هؤلاء الأفراد من المفروض به ان يتغلب على أزمة تهدد شرعية الدولة بسبب الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء وتفاقم الأزمة الاقتصادية في المجتمع. وفقا لهابرماس فإن الدولة النيو– ليبرالية – الداعمة لسياسات تراكم رأس المال (capital accumulation) –عليها توفير الشروط الاقتصادية– الاجتماعية التي تسمح بقيام هذه السياسات وتمنحها شرعيتها الشعبية (Habermas 1984). تشمل هذه السياسات تخفيض أجور العمال، تخفيض الضرائب وإعطاء قدر من التسهيلات لرؤوس الأموال – وتخلق عدم مساواة، فقرا، غربة وظواهر غير اجتماعية أخرى، وبالتالي فإنها تخلق تهديداً محتملاً للشرعية الجماهيرية للحكم. بعبارة أخرى: عدم رغبة الدولة في القيام بخطوات لإصلاح النتائج غير الاجتماعية لسياستها، تخلق اضطرابات وقلقا اجتماعيا يعكس «نقصا في شرعية الدولة النيو–ليبرالية». ان المفترض من تحمل الفرد لمسؤولية رفاهيته الاجتماعية ان تذوب معارضته للنظام الاجتماعي القائم، بما فيه من عدم مساواة كبيرة ومساوئ أخرى. في ظاهر الأمر، يبدو ان الدولة النيو– ليبرالية ومن أجل بسط شرعيتها، ليست بحاجة لوسائل أخرى، غير تلك التي تستلهمها من الفكر النيو– ليبرالي. ولكن كما

رأينا، يبدو أن هذا لا يكفي، فهي مطالبة بشكل عام باستلهام قيم من خارج ترسانة الخطاب النيو- ليبرالي. إنها مطالبة بتوريث، وفقا لوزير المالية السابق، «قيم مشتركة – تعزيز تاريخ إسرائيل واليهودية وأرض إسرائيل وأسباب قيامها». مرة أخرى، لا يمكن تبرير توريث هذه القيم من القيم النيو- ليبرالية فقط، لأن هذه القيم تعتمد على اعتبارات مستقلة. تأسيس تراث قومي مشترك للمجتمع (وهو هنا المجتمع اليهودي). مع ذلك، فهي تعكس خرقا للدولة النيو- ليبرالية، دولة تسعى من جهة، لجعل مواطنيها مجموعة من الأفراد تقوم بينهم علاقات متبادلة فقط، ومن جهة أخرى مواطنين لديهم قيم وأهداف قومية مشتركة. هذا التوتر نراه في الحالة الإسرائيلية، فهي من جهة، عبارة عن مجتمع يخضع لإجراءات متسارعة من تنازل الدولة عن مسؤوليتها عن رفاهية مواطنيها الاجتماعية، وإلقاء هذه المسؤولية بشكل تدريجي على كاهلهم، ومن جهة أخرى، عبارة عن مجتمع (يهودي) يرى ان من واجبه تكثيف الجهود المتواصلة في مشروع بناء الأمة من أجل تعزيزه ومن أجل إضفاء الشرعية الجماهيرية عليه.

عودة إلى بداية المقالة، إن فكر شطرسلر- وهو المؤيد الكبير للفكر والفلسفة النيو-ليبرالية- لا يخلو أيضا من التناقضات الداخلية التي نشبت ما بين النيو- ليبرالية الخالصة وما بين فكر المحافظين الجدد. انه يشعر بالقلق إزاء مصير المجتمع الإسرائيلي أمام تعزيز مكانة المجموعة الدينية الأرثوذكسية. فبرأيه فقط نضال من أجل التعليم الرسمي ومبدأه العلماني، يمكنه إنقاذ «الهيكل الثالث». ويتابع بان مشروع الإنقاذ هذا يجب أن يتم «ليس من داخل التبعية الليبرالية الانتحارية، وإنما من داخل صراع من أجل قيم الديمقراطية والإنسانية والمساواة».[٥] كل ما تبقى دراسته هو إلى أي مدى تتفق القيم النيو- ليبرالية، التي يرى شطرسلر انه بموجبها سوف يتم تحديد قيمة الناتج التعليمي، مع هذه القيم الثلاث. بل أكثر من هذا، فليست هناك حاجة لتحليل دقيق للخطط التعليمية للمدارس في إسرائيل لمعرفة ان قيادة جهاز التعليم لا تضع آمالها فقط على القيم النيو- ليبرالية من أجل إنقاذ «البيت الثالث». بل هي مطالبة، بحسب برنسطاين، بجدول أعمال سياسي- تربوي يتأرجح بشكل صارخ وغير متماسك بين نظرية تربوية مؤسسة على فكرة السوق، من جهة، وبين نظرية تربوية لفكر المحافظين الجدد تهلل للقيم القومية، من جهة أخرى. كما يواصل برنسطاين ويصف التوتر القائم بين خطة التعليم العلنية التي تؤكد أهمية «الجماعة المتخيلة» من الماضي وبين خطة التعليم المبطنة التي تهدد بتفكيك المجتمع (Bernstein 1997).

[مترجم عن العبرية. ترجمة مها الخطيب]

الهوامش

١ http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1810520

٢ تعزو ألبويم- درور هذا التحليل ل ش.نأيزنشطاد (محاضرة في ندوة عن «المثقفون في السياسة»، معهد فان لير في القدس، ٢٩-٣٠ /٦/ ١٩٧٧).

٣ هورش يقتبس أقوال بلكمور القائل «لقد تحول التعليم في معظم الحالات لخدمة السياسات الاقتصادية القومية، عند تعريفه بمشكلة (في عدم توفيره لقوى عاملة مرنة ومتنوعة المهارات) وحل (عن طريق رفع مستوى المهارات وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لكسب الأرباح في السوق العالمية)» (Hursh 2001, 4).

٤ موران زليكوفيتش، «نتنياهو: اذا كان المعلم سيئًا، من سيهمه أنه والد وحيد». ynet.co.il, 27.5.2005.

٥ http://www.orr.org.il/index.php?option=com_content&view=article&id=273&Itemid=57

قائمة المراجع:

ألبويم- درور، ر، إقرار سياسة التعليم في إسرائيل، أكرمن، و، كرمون، أ، وتسوكر، د، (محررون)، التعليم في مجتمع قيد الإنشاء – الجهاز الإسرائيلي، تل- أبيب والقدس، الناشران مؤسسة هكيبوتس همئوحاد ومؤسسة فان لير، القدس، ١٩٨٥، ٣٥-١١٦.

وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥. فرقة العمل القومية (لجنة دوفرات)، وزارة التربية والتعليم، القدس.

Apple, Michael, 1997. What Postmodernists Forget: Cultural Capital and Official Knowledge, in Albert. H. Halsey, Hugh Lauder, Philip Brown and Amy Stuart Wells (eds.) Education: Culture, Economy, Society, Oxford: Oxford University Press, pp. 595--604.

Apple, Michael, 2004. «Creating Difference: Neo-liberalism, Neo-conservatism and the Politics of Educational Reform,» Educational Policy (18)1: 12-44.

Bernstein, Basil, 1996. Pedagogy, Symbolic Control and Identity, Lanham: Rowman and Littlefield

Foucault, M. 1993: About the Beginning of the Hermeneutics of the Self (Transcription of two lectures in Darthmouth on Nov. 17 and 24, 1980), ed. by Mark Blasius, in: Political Theory 21(2): 198-227.

Foucault, M. 2008. The Birth of Biopolitics: Lectures at the College de France (1978-9), Trans. Graham Burchell. Ed. Michael Senellart, New York: Palgrave MacMillan.

Gambel, Andrew. 1988. The Free Economy and the Strong State, London: Macmillan.

Hatcher, R. 2001. «Getting down to the business: schooling in the globalised economy, Education and Social Justice, 3 (2) pp.45-59

Habermas, Jorgan, 1984. 'What Does a Legitimation Crisis Mean Today? Legitimation Problems in Late Capitalism', in W. Connolly, (ed) Legitimacy and the State, Oxford: Basil Blackwell.

Hursh David, 2001. «Neoliberalism and the Control of Teachers, Students, and Learning: The Rise of Standards, Standardization, and Accountability», Cultural Logic Vol. 4(1):) Available online: http://www.eserver.org/clogic/4-1/4-1.html

Hursh, David and Camille Anne Martina, 2003. Neoliberalism and Schooling in the U.S.: How State and Federal Government Education Policies Perpetuate Inequality,» Journal for Critical Education Policy Studies (1)2:

Lemke, T. 2000. «Foucault, Governmentality, and Critique,» Paper presented at the Rethinking Marxism Conference, University of Amherst (MA), September 21-24, 2000. http://www.andosciasociology.net/resources/Foucault $2C+ Governmentality $2C+and+Critique+IV-2.pdf .

Lemke, T. 2001: «The Birth of Bio-Politics» – Michel Foucault's Lecture at the Collège de France on Neo-Liberal Governmentality, Economy & Society 20(2): 190-207.

Mitchell, Timothy, 1991. «The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and their Critics,» American Political Science Review 85(1): 77-96.

Thompson, George, 1992. The Political Economy of the New Right, Boston: Twayne Publishers.

Torres, Carlos, 2000. «The State, Privatization and Educational Policy: A Critique of Neo-liberalism in Latin America and Some Ethical and Political Implications, www.isop.ucla.edu/lac/cat/stapri.pdf

Whitty, G. (1997).»Creating quasi-markets in education.»In M.W. Apple (ed.) Review of research in education volume 22. Washington: American Educational Research Association.

Whitty, G. Power, S., and Halpin, D. (1998) Devolution and Choice in Education.

Bristol, PA: Open University Press.

داني فيلك (*)

التوجه النيو ليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل

١) مقدمة

مهّد سنّ قانون التأمين الصحي الوطني في العام ١٩٩٤ السبيل أمام إنشاء نظام الرعاية الصحية الذي يفوق ما سبقه في أفضليته ومراعاته المساواة بين المواطنين في إسرائيل. فمن بين الإنجازات البارزة التي حققها هذا القانون أنه دمج ما نسبته ٧٪ من سكان إسرائيل، ممن لم يحظوا بالتأمين الصحي في السابق، ضمن نظام الرعاية الصحية العام (ولا سيما بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين من سكان إسرائيل، الذين كان ما نسبته ٢٥٪ منهم يفتقرون إلى خدمات التأمين الصحي).

كما عمل هذا القانون على فصل الحق في خدمات الرعاية الصحية عن اشتراط القدرة على دفع المستحقات لقاء الحصول عليها، وتوزيع المخصصات المالية على أساس متساوٍ على صناديق المرضى العامة الأربعة التي تعمل في إسرائيل، واستخدام الموارد على نحو يتسم بقدر أكبر من النجاعة والفعالية. ومع ذلك، فسرعان ما تقوض العديد من الآثار المحمودة التي أفرزها القانون المذكور بسبب الإجراءات العامة التي أفضى إليها التوجه النيو ليبرالي في تحرير المجتمع الإسرائيلي، والتي استُهلت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. فبينما كانت جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية الرئيسة شريكة في التوجه النيو ليبرالي في تحرير المجتمع الإسرائيلي، يُعتبر بنيامين نتنياهو أبرز السياسيين النيو ليبراليين الراديكاليين في إسرائيل. فبعد سنة من انتخابه رئيسًا للحكومة، وجهت حكومته الضربة القاصمة الأولى إلى نظام الرعاية الصحية العام، وذلك عندما ألغت في العام ١٩٩٧ «الضريبة الموازية»، وهي المساهمة التي كان أرباب العمل يدفعونها لتمويل نظام الرعاية الصحية العام. وفي العام ١٩٩٨، أدخلت حكومة

(*) أستاذ في قسم العلوم السياسية وأنظمة الحكم، جامعة بن غوريون- بئر السبع.

نتنياهو تعديلات جوهرية على قانون التأمين الصحي الوطني، حيث نصت هذه التعديلات على مشاركة المؤمَّن عليهم في تغطية التكاليف المترتبة على زيارة الاختصاصيين والتصوير الطبي، وهو ما أسهم في زيادة نسبة المصاريف التي يدفعونها لتغطية تكاليف الأدوية التي يصفها الأطباء لهم، وسمح لصناديق المرضى العامة بتسويق أشكال من التأمين الصحي «التكميلي» شبه الخاص. وكانت تلك هي الخطوات الأولى التي استهلت عملية الخصخصة الجزئية لقطاع الرعاية الصحية، وهي عملية تشكل تهديدًا حقيقيًّا لنظام الرعاية الصحية العام وتتسبب في تدهور هذا النظام وتراجعه من ناحية مساواته بين المواطنين الإسرائيليين ومن ناحية فعاليته وكفاءته.

ولكي نتوصل إلى فهم أفضل لعملية الخصخصة الجزئية التي يخضع لها قطاع الرعاية الصحية، ينبغي لنا أن نسلط الضوء على ثلاثة مستويات متباينة: خصخصة التمويل، وخصخصة الملكية وإزالة الحدود الفاصلة بين القطاعين الخاص والعام، ونشر ثقافة ترتكز على إدارة قطاع الأعمال في أوساط مؤسسات القطاع العام.

٢) نظام الرعاية الصحية في إسرائيل: نظرة عامة

يتسم نظام الرعاية الصحية في إسرائيل، على مدى تاريخه، بتفسُّخه وتعقيده. فالقطاعات المختلفة التي يتألف منها هذا النظام (الطب الوقائي، والرعاية الصحية الأولية المقدمة في العيادات الخارجية، والرعاية الصحية المتخصصة في العيادات الخارجية، والرعاية الصحية من الفئة الثالثة – المستشفيات) تفتقر التي الترابط فيما بينها. كما تتولى عدة مؤسسات تمويل نظام الرعاية الصحية وتقوم على ملكيته (وسوف نستعرض هذه المسألة بالمزيد من التفصيل في ثنايا هذه المقالة)، حيث يضطلع القطاعان الخاص والعام بتمويل نظام الرعاية الصحية (من خلال برامج التأمين الخاص والإنفاق «المباشر»)، بينما تتملك الدولة والمجالس البلدية والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والقطاع الخاص مرافق الرعاية الصحية.

تتمثل المؤسسات الرئيسة التي تؤلف قطاع الرعاية الصحية في إسرائيل في وزارة الصحة والمستشفيات التابعة لها، وصناديق المرضى، والمنظمات التطوعية (الدينية منها وغير الدينية)، والمجالس البلدية والمنظمات غير الحكومية. وتتولى وزارة الصحة المسؤولية عن إعداد الخطط والإشراف، إضافة إلى إدارة المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الوقائية ومراكز العلاج النفسي. وتشكل صناديق المرضى منظمات غير ربحية تضطلع بالمسؤولية عن توفير الخدمات الصحية التي يقررها القانون لأعضائها. وتعمل هذه الصناديق، بصورة أساسية، باعتبارها منظمات غير ربحية تختص في المحافظة على الصحة العامة. وتتعهد هذه المنظمات وتوفر كافة خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية تقريبًا، كما تموّل خدمات الإيواء في المستشفيات (وتقدم هذه الخدمات في بعض الحالات). وتقوم المنظمات التطوعية غير الربحية بإدارة المستشفيات (مستشفى هداسا، والمستشفيات المسيحية)، أوتقديم خدمات الطوارئ (منظمة نجمة داود الحمراء) أو تنسيق الأعمال التي تستهدف مواجهة أمراض معينة (من قبيل السرطان أو السل). أما المجالس البلدية فتتولى المسؤولية عن تقديم بعض خدمات الرعاية الصحية الوقائية والخدمات الصحية العامة، وهي تدير المستشفيات كذلك (كما هي الحال في مستشفى إيخيلوف في تل أبيب). وتشارك المنظمات غير الحكومية في تنظيم جملة من القضايا المتصلة بقطاع الصحة، من قبيل حقوق المرضى، وحقوق الإنسان، ومصالح المرضى الذين يعانون من أمراض معينة، ودعم الأُسر، وغير ذلك من القضايا.

ويتولى القطاعان العام والخاص تمويل نظام الرعاية الصحية في إسرائيل من مواردهما الخاصة. وفي هذا السياق، ينص قانون التأمين الصحي الوطني على تخصيص ثلاثة مصادر عامة رئيسة لتمويل نظام الرعاية الصحية، وهي «ضريبة الصحة» التي يرصد لها بند خاص، و«الضريبة الموازية» التي يدفعها أرباب العمل، والموازنة العامة التي تتكفل بتمويل مجالات معينة كالصحة العامة وخدمات العلاج النفسي. وتتألف المصادر الخاصة، في جانب كبير منها، من النفقات المباشرة، والتأمين الخاص، والتأمين الصحي «التكميلي» الذي شرعت صناديق المرضى العامة في تسويقه منذ مطلع العام ١٩٩٨.

وبينما عمل قانون التأمين الصحي الوطني في بدايات عهده على تعزيز قطاع الرعاية الصحية العام، كما ذكرنا ذلك أعلاه، فقد يسّر هذا القانون مباشرة إجراءات الخصخصة الجزئية لهذا القطاع خلال العام ١٩٩٧، ولا تزال هذه الإجراءات قيد التنفيذ حتى هذا اليوم.

٣) خصخصة التمويل

مع الشروع في تنفيذ قانون التأمين الصحي الوطني في العام ١٩٩٥، تولى القطاع العام تمويل ما نسبته ٧٥٪ من الإنفاق العام على قطاع الصحة، في حين عمل القطاع الخاص على تمويل النسبة المتبقية (٢٥٪) من هذا الإنفاق. وفي العام ١٩٩٧، أي بعد سنتين فقط من سن القانون المذكور، أصدرت الحكومة قانون تسوية الموازنة الذي نص على إلغاء مساهمة أرباب العمل في تمويل نظام الرعاية الصحية. كما أصدرت الحكومة، خلال العام ١٩٩٨، قانونًا آخر لتسوية الموازنة. وقد أضاف هذا القانون الأخير زيادة معتبرة على

النفقات التي يساهم بها المواطنون لتغطية تكاليف الرعاية الصحية التي يحصلون عليها، كما نص على إعمال اختبار الأحوال المادية للمواطنين بغية دراسة مدى استحقاقهم للحصول على المساعدات الحكومية، وأتاح للحكومة أن تتنصل من التزامها بجسر الهوة القائمة بين تكاليف برامج الرعاية الصحية والأموال التي يرصدها قانون التأمين الصحي الوطني. ومنذ ذلك الحين، لم تزد الحكومة عن تأدية مبلغ زهيد يتم تحديده في كل سنة، مما تسبب في تحويل المسؤولية عن العجز في الموازنة إلى صناديق المرضى. وبالتالي، اضُّطرت مؤسسات صناديق المرضى إلى رفع مستوى «كفاءتها» في العمل، بمعنى أنه بات يتعين عليها اقتطاع التكاليف وتحميل بعض النفقات على المرضى. ونتيجة لذلك، طرأت زيادة معتبرة منذ العام ١٩٩٧على حصة التكاليف التي تتحملها صناديق المرضى، والتي يجري تمويلها من النفقات التي يساهم بها المواطنون في تغطية تكاليف خدمات الرعاية الصحية المقدمة لهم. وفي هذه الأيام، تمثل هذه النفقات ما يزيد عن ١٠٪ من دخل صناديق المرضى.

ومنذ العام ١٩٩٨، تراجعت حصة الحكومة في الإنفاق على قطاع الصحة الوطني، حيث تم تحميل التكاليف لأفراد الجمهور في صورة دفع نفقات «مباشرة» أو الاشتراك في برامج التأمين الخاص. وبحلول العام ٢٠٠٨، انخفض التمويل العام لنفقات الرعاية الصحية العامة إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت نسبته ٣ر٥٤٪، في حين وصلت نسبة الإنفاق المباشر إلى ٢٩٪ من إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة الوطني (منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١).[١]

نفقات قطاع الصحة الوطني في إسرائيل حسب قطاع التمويل (المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ٢٠٠٩)

	النسبة المئوية للمساهمة في الإنفاق العام	
السنة	الحكومة	الأُسر
١٩٩٥	٧٥	٢٥
١٩٩٦	٧٤,٥	٢٥,٥
١٩٩٩	٧٠,٥	٢٩,٢
٢٠٠١	٦٥,٥	٣٠,٨
٢٠٠٢	٦٥,٧	٣١,٥
٢٠٠٣	٥٩,٤	٢٩,٨
٢٠٠٤	٥٧,٨	٣٠,٨
٢٠٠٥	٥٥,٩	٣٢,٤
٢٠٠٦	٥٤,٥	٣٣,٥
٢٠٠٧	٥٤,٣	٣٣,٤
٢٠٠٨	٥٤,٣	٣٢,١

نتنياهو: النيوليبرالي الأول في إسرائيل

ترتبط طريقة الخصخصة الثانية بملكية موارد الرعاية الصحية. وفي الواقع، تعمل خصخصة الملكية على نزع الصفة الحيادية التي تسم جوهر تقديم الرعاية الصحية. فخدمات الرعاية الصحية تمثل بالنسبة للقطاع الخاص سلعة أو منتجًا يتاجر به من أجل تحقيق الأرباح، بينما تشكل هذه الخدمات من وجهة نظر القطاع العام خدمة ينبغي عليه أن يقدمها للمواطنين

٤) خصخصة الملكية

ترتبط طريقة الخصخصة الثانية بملكية موارد الرعاية الصحية. وفي الواقع، تعمل خصخصة الملكية على نزع الصفة الحيادية التي تسم جوهر تقديم الرعاية الصحية. فخدمات الرعاية الصحية تمثل بالنسبة للقطاع الخاص سلعة أو منتجًا يتاجر به من أجل تحقيق الأرباح، بينما تشكل هذه الخدمات من وجهة نظر القطاع العام خدمة ينبغي عليه أن يقدمها للمواطنين (وهذه الخدمة عادة ما تكون فائدة من الفوائد التي ترتبها المواطنة أو الإقامة في الدولة). أما في إسرائيل، فقد ارتفعت نسبة مشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على نظام الرعاية الصحية الوطني من ٩ر١٨٪ في العام ١٩٨٤ إلى ٣ر٢٣٪ خلال العام ١٩٩٣ (المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ٢٠٠٣). وارتفع عدد المستشفيات الخاصة من ٥٧ مستشفى في العام ١٩٨٠ إلى ٩٤ مستشفى في العام ١٩٩٣، مع العلم بأن حصة هذه المستشفيات من إجمالي عدد المستشفيات بقيت ثابتة لم تتغير. ومع ذلك، طرأ ارتفاع على حصة القطاع الخاص من الأَسِرّة في المستشفيات العامة، حيث ازدادت نسبتها من ٩ر٢٪ إلى ٦ر٣٪ بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٩، ووصلت نسبة هذه الأسرّة في العام ١٩٩٣ إلى ٤٪ من مجمل عددها في تلك المستشفيات. وفضلاً عن ذلك، ارتفعت نسبة الأسرة المخصصة لمن يعانون من أمراض الشيخوخة من ٢٩٪ إلى ٣٤٪ في الفترة نفسها (Bin Nun and Chinitz, ١٩٩٣)، ووصلت نسبة هذه الأسرة إلى ٣٧٪ في العام ١٩٩٣. ويشير عدد الأسرة في المستشفيات إلى معدل النمو الذي شهده القطاع الخاص. ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأسرة في مستشفيات القطاع العام بنسبة ٤ر١٤٪ في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٣، ازداد عدد الأسرة في مستشفيات القطاع الخاص بما نسبته ٥٠٪.٢ كما كانت الخصخصة هي التوجه المفضل في مجالات أخرى كالتمريض، حيث جرى تركيز جانب كبير من خطط بناء الوحدات الجديدة على القطاع الخاص – ولا يزال هذا التركيز قائمًا على هذا القطاع.[٣]

وفي السنوات التي سبقت صدور قانون التأمين الصحي الوطني، نمت حصة القطاع الخاص من ٨ر١٨٪ من إجمالي النفقات التي بلغت ٨٠٠ مليون شيكل في العام ١٩٨٥ إلى ٣ر٢٣٪ من النفقات الكلية التي سجلت ٦٤٦ر٢٨ مليون شيكل خلال العام ١٩٩٣.

لقد اضُّطر القطاع العام، بسبب خصخصة الملكية في قطاع الرعاية الصحية، إلى تقديم الإعانات المالية لرفد الأرباح التي يحققها القطاع الخاص. وفي هذا المقام، يشكل قانون تأمين الرعاية الطبية طويلة الأمد، الذي يتيح للشركات الخاصة تقديم الرعاية الصحية التي تمولها مصادر القطاع العام، أحد الأمثلة على الأموال العامة التي تقدَّم لرفد أرباح شركات القطاع الخاص. فقبل إنفاذ هذا القانون في العام ١٩٨٨، لم يكن هناك سوى ١٣ مؤسسة (بعضها ربحي وبعضها غير ربحي) تقدم خدمات التمريض المنزلي، ولكن هذا العدد ارتفع إلى ٨٤ مؤسسة بحلول العام ١٩٩١ (Gal, 1994). ولم تفتأ الحكومة تعمل، منذ منتصف العقد الماضي، على خصخصة الخدمات المقدمة لأمراض الشيخوخة المستعصية وخدمات المختبرات الطبية.

وقد استمر العمل على تحويل تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى سلعة عقب سن قانون التأمين الصحي الوطني. فخلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٥ و١٩٩٧، كانت الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص تمثل ما نسبته ٢٣٪ من الإنفاق على قطاع الصحة الوطني. أما بعد صدور قانون تسوية الموازنة في العام ١٩٩٨، فقد شهدت حصة القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الصحية زيادة مطردة وصلت إلى ٢٧٪ خلال العام ٢٠٠٣. وفي هذا العام نفسه، عدَّل المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي التصنيف الذي يعتمده لمختلف القطاعات، حيث تبنّى تعريف نظام الحسابات القومية الذي يعتبر جميع المؤسسات التي تبيع منتجاتها بالسعر الكامل السائد في السوق بمثابة «منتجين في السوق». كما تم، خلال العقد الماضي، تحويل الكثير من المرافق التي تملكها الحكومة إلى صناديق ائتمان، بمعنى مؤسسات شبه

لقد اضُطر القطاع العام، بسبب خصخصة الملكية في قطاع الرعاية الصحية، إلى تقديم الإعانات المالية لرفد الأرباح التي يحققها القطاع الخاص. وفي هذا المقام، يشكل قانون تأمين الرعاية الطبية طويلة الأمد، الذي يتيح للشركات الخاصة تقديم الرعاية الصحية التي تمولها مصادر القطاع العام، أحد الأمثلة على الأموال العامة التي تقدَّم لرفد أرباح شركات القطاع الخاص. فقبل إنفاذ هذا القانون في العام ١٩٨٨، لم يكن هناك سوى ١٣ مؤسسة (بعضها ربحي وبعضها غير ربحي) تقدم خدمات التمريض المنزلي، ولكن هذا العدد ارتفع إلى ٨٤ مؤسسة بحلول العام ١٩٩١ (Gal, 1994).

تجارية. ومنذ العام ٢٠٠٤، طرأ انخفاض ملحوظ على مساهمة الحكومة في تقديم خدمات الرعاية الصحية، بينما شهدت حصة القطاع الخاص زيادة معتبرة في ذلك. ويعكس هذا التغيير الإجراءات التي نستعرضها في القسم التالي من هذه المقالة.

النسبة المئوية للإنفاق العام على قطاع الصحة في إسرائيل حسب القطاع المشغل (المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ٢٠٠٩)

السنة	الحكومة	صناديق المرضى	المنظمات غير الربحية	الشركات التجارية
١٩٩٥	٢٢	٤٣,١	١٢,٣	٢٢,٦
١٩٩٦	٢٢,٢	٤٢,٣	١٢,٣	٢٣,٢
١٩٩٩	٢١	٤١	١١,٩	٢٦,١
٢٠٠١	٢٠	٤١	١١,٣	٢٧,٧
٢٠٠٢	٢٠,٢	٤٠,٢	١١,٣	٢٨,٣
٢٠٠٣	٢١	٤٠	١٢	٢٧
٢٠٠٤	٦,٩	٣٤,٢	٥,٩	٥٣
٢٠٠٥	٦,٦	٣٤,٥	٥,٤	٥٣,٥
٢٠٠٦	٦,٤	٣٤,٥	٥,٣	٥٣,٨
٢٠٠٧	٦,٢	٣٣,٣	٥,٤	٥٥,١
٢٠٠٨	٥,٨	٣٣,٣	٥,٣	٥٥,٦

٥) إزالة الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص

يتمثل أحد التجليات الأخرى التي أفرزها تحويل تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى سلعة تجارية في تبنّي ثقافة التجارة في أوساط مؤسسات الرعاية الصحية في القطاع العام، ناهيك عن إزالة الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص. فقد «استوردت» صناديق المرضى العامة والمستشفيات العامة الثقافة والمنهجيات التنظيمية المرعية في تنظيم العمل من قطاع الأعمال. وبذلك، تحوّل «المرضى» أو «الأعضاء» إلى «زبائن» أو «مستهلكين»، كما تبنّى القطاع العام هذه الأشكال النيو ليبرالية النمطية في تنظيم أعماله، بما شمله ذلك من الاستعانة بمصادر خارجية لتأدية الوظائف الموكلة إليه وتعيين الموظفين لفترات محدودة. وفضلاً عن ذلك، تدير المستشفيات العامة الخدمات الطبية الخاصة، من قبيل معاهد عمليات التجميل، وتبيع صناديق المرضى العامة خدمات التأمين الصحي الخاص وتدير مراكز تشخيص الأمراض. وقد ساهم عاملان رئيسان في «تحويل القطاع العام إلى قطاع تجاري». بالنسبة للعامل الأول، أسهم تحويل المسؤولية المالية من الدولة إلى المستشفيات وصناديق المرضى في دفع هذه المستشفيات والصناديق إلى التفكير بنفس العقلية التي يفكر بها قطاع الأعمال. وكما رأينا فيما تقدم من هذه المقالة، فقد قلصت الحكومة ما تقدمه من تمويل للمستشفيات ولم تسمح بربط حصة القطاع العام في موازنات صناديق المرضى على نحو حقيقي، وذلك ضمن التوجه العام الذي اعتمدته في الخصخصة الجزئية لقطاع تقديم خدمات الرفاه وتقليص التكاليف التي تتحملها في هذا الجانب. وقد حَدَت القيود المفروضة على الموازنة بالمستشفيات وصناديق المرضى إلى البحث عن مصادر دخل بديلة ترتبط بالسوق، واعتماد منهجيات تنظيمية استوردتها من قطاع الأعمال (وتطبيقها على العاملين فيها وتجاه المستفيدين من خدماتها في الوقت ذاته). ويتمثل العامل الثاني من العاملينْ المذكوريْن في «أمركة» الثقافة الإسرائيلية بعمومها، والطب الإسرائيلي على وجه التحديد. فقد تسبب التأثير الذي أفرزته الثقافة الأميركية على إسرائيل (وهي ثقافة ترتبط بالتحالف الجيو- سياسي القائم بين الدولتين) وكثرة

الأطباء الإسرائيليين الذين يعملون على أساس برامج الزمالة في مستشفيات الولايات المتحدة، في رفع أسعار الوسائل التكنولوجية المتقدمة المستوردة من الولايات المتحدة إلى مستويات باهظة، ناهيك عن تحويل النظام الطبي المخصخص، في جانب كبير منه، إلى نموذج يعتمده المشتغلون في مهنة الطب في إسرائيل.

وقد أدرجت المستشفيات العامة وصناديق المرضى العامة على أجندة عملها تقديم خدمات طبية خاصة تسوّقها بالتوازي مع خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها بصفتها مؤسسات عامة. فقد أُجبرت المستشفيات العامة، نتيجة تحولها إلى مؤسسات تشبه صناديق الائتمان في عملها، إلى تولي المسؤولية عن تنظيم موازناتها وحدها، وبالتالي وجدت هذه المستشفيات نفسها مضطرة لاعتماد أسلوب تجاري في تقديم خدمات الرعاية الصحية (Shirom and Amit, 1996). وفي هذا الإطار، لا تزال الأهداف المعلنة للسياسة الجديدة التي تبنتها الحكومة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي ترمي إلى تقليص التكاليف، وتعزيز عمل مؤسسات الرعاية الصحية ورفع مستوى كفاءتها (Shalom and Harrison, 1996). كما اشتُرط على المستشفيات العامة التي تملكها الحكومة بيع «منتجاتها» بالسعر الكامل السائد في السوق. وقد تمت عملية تحويل المستشفيات العامة التي تملكها الحكومة إلى «منتجين في السوق» (بحسب تعريف المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي) على نحو تدريجي، حيث تم تنفيذها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وفضلاً عن ذلك، عملت المستشفيات العامة التي تملكها الحكومة على تطوير خدمات صحية جديدة (من قبيل الفحوص الطبية الشاملة والروتينية التي تقدمها لمديري الشركات الكبيرة، وتعلن عنها لأفراد الجمهور كذلك)، وزيادة النشاطات التي تدر الأرباح عليها، كعمليات المجازة الأبهرية– الإكليلية (coronary by-passes) وقسطرة القلب (cardiac catheterizations)، إضافة إلى منح المكافآت المالية للأطباء الذين يشاركون في هذه النشاطات (Chinitz and Rosen, 1991).

وقد أدرجت المستشفيات هذه المبادرات الخاصة وشبه الخاصة ضمن جملة النشاطات الروتينية التي تؤديها من خلال ثلاث أدوات رئيسة تتمثل في نظام «شاراب» (وهو اختصار عبارة الخدمات الطبية الخاصة)، ونظام «شاران» (وهو اختصار عبارة الخدمات الطبية الإضافية)، وتشغيل المرافق الخاصة داخل المستشفيات العامة. وفي هذا السياق، يمثل نظام «شاراب» نظامًا يستطيع المرضى فيه اختيار الأطباء الذين يعالجونهم في مستشفى عام عن طريق دفع رسوم إضافية. وقد تم تطبيق هذا النظام في مركز هداسا الطبي في أول الأمر، ثم جرى طرحه في مستشفيات أخرى على مدى السنوات القليلة الماضية. أما نظام «شاران» فهو نظام تقوم المستشفيات العامة من خلاله ببيع الخدمات، التي لا يغطيها التأمين الصحي الوطني، لصناديق المرضى أو شركات التأمين في القطاع الخاص أو الأفراد.

وفضلاً عما تقدم، عملت المستشفيات العامة وصناديق المرضى على افتتاح مراكز خاصة – وحتى مستشفيات خاصة – بغية تقديم الخدمات الطبية التي تدر الأرباح عليها، وكان ذلك من جملة الوسائل التي سلكتها لرفع مستوى دخلها. وفي هذا السياق، افتتح مركز شيبا الطبـــي، الذي تملكه وزارة الصحة، عيادة خاصة لعمليات التجميل وجناحًـــا خاصًا للتوليد. كما افتتح مركز سوارســـكي الطبي، الذي يملكه مجلس بلدي مدينة تل أبيب، معهد الفحوص الطبية المتخصصة الذي يقدم خدمات طبية تشمل علاج الغدد الصماء، والعلاج النفسي، وبرامج الحمية الغذائية، والجراحة وعمليات التجميل.

وفيما يتصل بالخدمات التي تقدمها المستشفيات، تتمثل الخطوة الأخيرة التي اتُّبعت في إزالة الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص في افتتاح مستشفى جديد في مدينة أسدود، والذي يشغّله مركز الخدمات الطبية الخاص – أسوتا. ويتم تمويل ما يقرب من ثلثي تكلفة هذا المستشفى من الأموال العامة.

ولا يقتصر العمل على إزالة الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص على قطاع المستشفيات وحده، بل يسير هذا الأمر على قدم وساق داخل صناديق المرضى العامة كذلك. فقد دأبت هذه الصناديق، وعلى مدى سنوات، على بيع تأمين صحي خاص و«تكميلي». وهذا التأمين مصمم لتحسين الخدمات الطبية التي يقدمها برنامج الرعاية الصحية العام وتوسيع نطاقها. وقد طرأ توسع سريع على ملكية التأمين التكميلي، بحيث بات يشكل أحد العوامل الرئيسة التي تفسر زيادة التمويل الذي يضخه القطاع الخاص لرفد الإنفاق على قطاع الرعاية الصحي الذي ترعاه الحكومة. ففي حين لم تكن نسبة المواطنين الذين يشتركون في خدمة التأمين التكميلي تتجاوز ٣٥٪ في منتصف العقد التاسع من القرن الماضي، ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٠٪ خلال العام ٢٠٠٧. وتعمل صناديق المرضى الأربعة على بيع خدمات التأمين الصحي الخاص ضمن برنامجين مختلفين، أحدهما محدود والآخر شامل يقدم عددًا أكبر من الخدمات الطبية. ومنذ العام ١٩٩٨، شهد برنامجا التأمين الخاص المذكوران توسعًا في عملهما، بحيث باتا يقدمان ما يقرب من ١٣٠ خدمة مختلفة في هذه الآونة (Barmeli-Greenberg and Gross, 2011). وتشمل هذه الخدمات، من جملة أمور، الأجهزة التكنولوجية والأدوية التي تندرج ضمن برنامج الرعاية الصحية العام، إضافة إلى الاختبارات الجينية المعقدة، وإمكانية اختيار الجرّاحين والخضوع للعمليات الجراحية في المستشفيات الخاصة (وبالتالي تفادي انتظار من سبقهم من المرضى للخضوع

وعلاوةً على ما تقدم، يتسبب التأمين التكميلي الخاص بانعدام التوازن في الاستفادة من موارد نظام الرعاية الصحية الذي يرعاه القطاع العام، ويعزز ازدواجية الخدمات ويلحق الضرر بالمستشفيات العامة، وذلك لأن القطاع الخاص يغري المرضى ويتيح لهم الخضوع للعمليات الجراحية التي تمولها برامج التأمين التكميلي، كما يستقطب الأطباء الذي يجرون هذه العمليات.

لهذه العمليات) والالتقاء بخبراء مختصين للاطلاع على «رأي ثانٍ» منهم. وتتسبب برامج التأمين الخاص، التي تسوّقها المؤسسات العامة، بتشكيل مستويين متباينين من الرعاية الصحية داخل القطاع العام، وذلك لأن أصحاب التأمين الخاص يتمتعون بالقدرة على الحصول على قدر أكبر من الخدمات، بل وعلى مستوى أفضل منها في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، يتناول أحد الأبحاث التي أعدها بارميلي–غرينبرغ وغروس (Barmeli-Greenberg and Gross) تحليل أهمية المساهمة التي تقدمها برامج التأمين التكميلي في جودة خدمات الرعاية الصحية. وقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن هذه المساهمة تُعتبر مهمة ولا يستغنى عنها في بعض المجالات، كعلاج الحالات الخطيرة، والطب الوقائي وتولُّد الأورام (onco-genetics). وفي الإجمال، يسهم تسويق خدمات التأمين التكميلي، داخل قطاع الرعاية الصحية العام، في خلق فجوة في جودة الخدمات التي يتلقاها حاملو هذا التأمين وتلك الخدمات التي يحصل عليها المواطنون الآخرون الذين لا يشتركون في هذا التأمين (Barmeli-Greenberg and Gross، المصدر السابق). وعلاوةً على ما تقدم، يتسبب التأمين التكميلي الخاص بانعدام التوازن في الاستفادة من موارد نظام الرعاية الصحية الذي يرعاه القطاع العام، ويعزز ازدواجية الخدمات ويلحق الضرر بالمستشفيات العامة، وذلك لأن القطاع الخاص يغري المرضى ويتيح لهم الخضوع للعمليات الجراحية التي تمولها برامج التأمين التكميلي، كما يستقطب الأطباء الذي يجرون هذه العمليات.

وفي المحصلة، ففي الوقت الذي سعى فيه قانون التأمين الصحي الوطني إلى ضمان حصول المواطنين على خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة فيما بينهم، تسبب فتح قطاع الرعاية الصحية أمام قوى السوق بتقويض الإنجازات التي حققها هذا القانون وأسهم في إنشاء قطاع صحي يفتقر إلى المساواة في تعامله مع المواطنين وإلى الكفاءة والنجاعة في عمله.

وفي هذا الإطار، لم تفلح التدابير المجتزأة، والصائبة، التي اتخذتها وزارة الصحة على مدى العامين المنصرمين (من قبيل إدراج علاج الأسنان للأطفال ضمن برنامج الرعاية الصحية)، في تعديل هذا التوجه أو تغييره.

ولكي يعود نظام الرعاية الصحية إلى الاضطلاع بدوره وإنجاز الأهداف التي رسمها قانون التأمين الصحي الوطني له، يتعين إنفاذ جملة من الإجراءات الجذرية: أولها زيادة حجم الموارد العامة (كأن يكون ذلك بإعادة فرض الضريبة التي يؤديها أرباب العمل)، وثانيها تحديث برامج الرعاية الصحية بغية إتاحة الفرصة أمام إدراج العلاجات والأجهزة التكنولوجية المستخدمة في تشخيص الأمراض، والتي تمتاز بفائدتها وبجدواها من ناحية تكلفتها، من أجل تقليص الحاجة التي تدفع المواطنين إلى شراء خدمات التأمين الصحي «التكميلي» الخاص. ويتمثل الأمر الثالث في الفصل الواضح بين القطاعين العام والخاص من أجل تفادي تضارب المصالح ومن أجل تقليص انعدام المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيّد]

الهوامش

١ وقد انعكس تقليص تمويل الحكومة على شكل زيادة لما تنفقه الأُسر على خدمات الرعاية الصحية. ففي العام ١٩٩٧، وصل الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية إلى ما نسبته ٣ر٨٪ من إجمالي نفقات الأسر. وارتفعت هذه النسبة إلى ٤ر٩٪ بحلول العام ٢٠٠١، وإلى ٥ر١٪ في العام ٢٠٠٩. وقد ألقت هذه الزيادة التي طرأت على نفقات الرعاية الصحية بظلالها على المساواة في الحصول على تلك الخدمات. فقد كانت المصاريف التي تنفقها الأسر على خدمات الرعاية الصحية في أوساط الأسر الموسرة، التي تشكل ما نسبته ٢٠٪ من مجموع عدد السكان، أعلى بكثير مما تنفقه الأسر الفقيرة التي تمثل ٢٠٪ من إجمالي عدد السكان كذلك – حيث تضاعفت هذه الزيادة من ٢ر٩ مرة في العام ١٩٩٧ إلى ٣ر٥ مرة في العام ٢٠٠١ وإلى ٣ر٦ مرة في العام ٢٠٠٨ (Horev and Keidar, 2010).

٢ ارتفع عدد الأسرّة في المستشفيات العامة، على مدى الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، بنسبة ١٦٪ بالمقارنة مع ما نسبته ٣٥٪ من أسرة المستشفيات التي يديرها القطاع الخاص (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٣).

٣ تجدر الإشارة، في هذا المقام، إلى أن الأموال العامة تسهم في تمويل جانب من برامج التنمية التي يرعاها القطاع الخاص –فالمؤسسات العامة التي تعنى بالمحافظة على الصحة تشتري ما يقرب من ثلث الخدمات التي تبيعها المستشفيات الخاصة.

مقابلة خاصة

أجرى المقابلة: رائف زريق وبلال ضاهر

الوزير دان مريدور: أؤيد حل الدولتين لأنني مهتم بمصلحتي!

*** أخشى من أن يختل التوازن في العالم الإسلامي كله بسبب صعود الإسلام السياسي ***

*** إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف**

يعتبر دان مريدور، الذي يشغل حاليًا منصب «وزير شؤون الاستخبارات» في حكومة بنيامين نتنياهو، أحد أبرز وجوه حزب الليكود واليمين الإسرائيلي الذي يمثله هذا الحزب، وهو منخرط في الحياة السياسية في إسرائيل منذ أن تولى منصب سكرتير الحكومة الإسرائيلية في حكومة مناحيم بيغن الثانية في أوائل ثمانينيات القرن الفائت، وبعد ذلك أصبح عضوًا في الكنيست، وتولى عدة مناصب وزارية لعل أبرزها منصب وزير العدل.

ويتمثل الهدف الأساس من إجراء هذه المقابلة الخاصة معه في محاولة التعرّف على آخر المواقف التي يتبناها اليمين في إسرائيل، وخصوصًا الليكود، إزاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني.

وسيلاحظ القارئ أن مريدور أعلن خلال المقابلة أن اليمين الذي يمثله، ويشمل برأيه رئيس الحكومة نتنياهو، يؤيد التقسيم أو ما يسميه «حل الدولتين»، لكنه حرص على أن ينوّه أن سبب تأييده هذا يعود قبل أي شيء إلى أنه «مهتم بنفسه ومصلحته».

في الوقت نفسه أكد أن الرؤية المتعلقة بتنفيذ هذا الحل تفتقر إلى «التناسب المطلوب بين سياسة السلام وإقامة دولة فلسطينية وبين سياسة الاستيطان»، وأنه يعتقد أنه لا بُد من توفر تناسب كهذا، وشدّد على أنه في هذا الشأن يتحدث باسمه فقط لا باسم الحكومة، وعلى أن «إخلاء المستوطنات هو مسألة صعبة».

كما كرّر الادعاءات الإسرائيلية المعجوجة التي تحمل الفلسطينيين المسؤولية الكاملة عن عدم التوصل إلى تسوية منذ رفضهم مبادرات التقسيم قبل ١٩٤٨، وصولاً إلى رفضهم آخر المبادرات الإسرائيلية التي عرضت عليهم، ورفضهم الحديث عن نهاية الصراع.

(*) سؤال: من هو دان مريدور. كيف تود أن تعرف نفسك؟

مريدور: «من بين جميع الأوصاف التي لدي، مثل الوزير والضابط، ليس برتبة عالية، والمحامي، أفضل صفة الجد، فلدي سبعة أحفاد. وجميع الأحفاد في القدس. قسم من أولادي في القدس والقسم الآخر في تل أبيب».

(*) سؤال: هل أنت من مواليد القدس؟

مريدور: «نعم. ولدت هنا في العام ١٩٤٧، ولدي شهادة ميلاد من حكومة فلسطين الانتدابية. وهي مكتوبة بالعربية والعبرية والانكليزية».

(*) سؤال: وهل واقع أنك ولدت في هذا المكان قبل قيام الدولة يمنحك شعورًا خاصًا؟

مريدور: «لا. هذا محض صدفة. لا يوجد لدي شعور خاص. لا أشعر مثلا أنني ولدت تحت الحكم البريطاني، فأنا لا أتذكر هذا».

(*) سؤال: من أين جاء والداك؟

مريدور: «هاجر والداي من أوروبا في منتصف سنوات الثلاثين. وبعدما وصلا إلى البلاد انخرطا في محاولات طرد البريطانيين من هنا. وقد اعتقل البريطانيون والدي، الذي قضى وقتا طويلا في معسكرات اعتقال بريطانية، في إفريقيا والبلاد. فلقد اعتقل في المسكوبية في القدس، وفي عكا واللطرون، وفي إفريقيا، في إريتريا والقاهرة. وكان والدي سياسيا. وأصبح عضوا في الكنيست عن حزب حيروت. كما كان عضوا في منظمة الإيتسل ونشط في القدس. وكان مثقفا. وقد توفي جراء مرض عندما كنت جنديا في العشرين من عمري.

«وأمي تبلغ اليوم ٨٩ عاما. وهي بروفسور في الجامعة العبرية ومتخصصة في اليونان القديمة. وكما تريان فقد جئت من عائلة صهيونية بامتياز، ومن عائلة مقاتلة، مع الكثير من الثقافة. وقبل ثلاثين عاما دخلت عالم السياسة. وفي الواقع كنت راغبا في أن أكون رجلا سياسيا منذ أن تم تسريحي من الجيش، بعد حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧. وفي العام ١٩٨٢ دخلت إلى السياسة كسكرتير للحكومة. وعينني مناحيم بيغن سكرتيرا لحكومته بصورة مفاجئة. كنت حينها نشطا، لكن لست محترفا السياسة، وكنت أعمل محاميا».

(*) سؤال: هل عينك بيغن سكرتيرا للحكومة بسبب قرب والدك منه؟

مريدور: «والدي لم يكن حينذاك على قيد الحياة، فقد توفي قبلها بسنوات طويلة. ولا أريد أن أتحدث عن نفسي، لكن بيغن كان يعرفني حينها واقترح عليّ أن أكون سكرتيرا للحكومة. وقد سمعت في الراديو عن تعييني قبل أن يبلغني بيغن بذلك. وأنا في الحياة السياسية منذ ذلك الحين. خرجت من الحياة السياسية لمدة ست سنوات، عدت خلالها إلى عملي في المحاماة والأكاديميا وأعمال أخرى. وقبل أربع سنوات، طلب بنيامين نتنياهو مني أن أعود بشكل فعّال إلى السياسة. وأنا هنا منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة. وسنرى كيف تسير الأمور في المستقبل».

(*) سؤال: لقد ترعرعت في إسرائيل في سنوات الستين. نريدك أن تحدثنا عن أحداث أو أشخاص كانوا مؤثرين في وعيك السياسي. هل تقول لنفسك أحيانا: «حسنا، ما زلت أؤمن بفكرة ما منذ تلك الفترة، أو ما زلت تحت تأثير كتاب قرأته في حينه، في سن ١٦ عاما مثلا»؟

مريدور: «بكل تأكيد توجد لدي أفكار تبلورت بشكل واضح جدا، وحصلت عليها من بيت العائلة والحياة وعالم القانون. وعنوان هذه الأفكار هو الرؤية القومية الليبرالية. وهذا مزيج لعقيدتين، ليس العقيدة القومية فقط وإنما العقيدة الليبرالية أيضا، وليس العقيدة الليبرالية فقط وإنما العقيدة القومية أيضا. وعموما، بطبيعة الحال، فإن المزج بين عقيدتين أصعب من تبني عقيدة واحدة. يصعب، مثلا، تجنيد الأفراد إلى تأييد عقيدتين في وقت واحد. لكن هذه الفكرة، ولا أعرف كيف أبدأها، هي فكرة مثيرة للاهتمام وعميقة في نظري، وقد تربيت عليها. تقول هذه الفكرة إن ثمة أهمية للشعب والدولة، وإن ثمة أهمية لا تقل عن ذلك للفرد، أو للإنسان. فالهدف من الدولة هو أن تساعد الأفراد. والأفراد ليسوا موجودين من أجل خدمة الدولة، وإنما الدولة موجودة من أجل خدمة الأفراد. والفكرة الصهيونية، القائلة بأن اليهود يستحقون دولة خاصة بهم، طرحت بطبيعة الحال الفكرة القومية التي تطلبت نضالا كبيرا في خارج البلاد، أي في الشتات، وفي البلاد، ضد البريطانيين والجمهور العربي [أي الفلسطينيين]، وضد الدول العربية. وينبغي على هذا النضال الكبير، المتمثل في الفكرة القومية، أن يكون مجندا وهاما للروح القومية. ومن السهل جدا الانجراف في هذا الموضوع، لأن الدولة القومية هي الأساس. ولذلك فإن هذا يميز هذه الرؤية. وعلينا أن نتذكر في الوقت نفسه أن الدولة ليست الهدف. فدور الدولة هو خدمة الأفراد. والهدف هو مصلحة الإنسان وليس المؤسسة».

(*) سؤال: الإنسان أم المواطن؟

مريدور: «أقول الإنسان، لأنه يوجد أفراد ليسوا مواطنين. ويوجد هنا مقيمون ليسوا مواطنين. والجانب الليبرالي يتعلق بهذا الأمر. وهناك عدة قيم أساسية مرتبطة بالرؤية الليبرالية. ومنها أن الإنسان حر وليس ملزما بشيء، سوى بتلك الأمور التي يلتزم بها من أجل الحياة المشتركة مع الآخرين. فالإنسان يولد غير مدين بشيء لأي كان. إنه يولد حرا تماما. والدولة تفرض أمورا معينة، مثل الحدود الجنائية. وأن يكون هناك مجتمع حضاري هو أمر أساس. ويبدو أن هذا أمر طبيعي من الناحية النظرية، لكن في الواقع هذا أمر يرافق نضالات كبيرة. وفي حالتنا، يتمثل هذا في نضال العرب ضد اليهود، المتدينين ضد العلمانيين. وكل طرف يرى أن الحق إلى جانبه ولا يرى الحرية والعدالة والمساواة، وهذه قيم تعتبر ثانوية».

الوزير دان مريدور

(*) سؤال: إذا كان هناك صراع قومي، لماذا يجب منح المساواة للعرب، الذين حاربوا ضد قيام الدولة؟ ونحن نتحدث عن المواطنين العرب في إسرائيل. ويمكننا أن نفهم المزج بين القومية والليبرالية، لكن الليبرالية تخص أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى قومية بعينها- إذن بالإمكان فهم معادلة القومية والليبرالية على أنها ليبرالية ومساواة لجميع أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى القومية نفسها، وعندها لا يوجد فرق بين الأشكنازي والشرقي، بين العلماني والمتدين، بين القدماء والمهاجرين الجدد- لكن لماذا عليك أن تمنح المساواة لعربي من الناصرة لا يقبل الصهيونية أبدا؟

مريدور: «أنا لا أمنحه المساواة. فقد ولد متساويا. الأفراد المتساوون يولدون متساوين. وليس مهما إذا كان من الأسكيمو أو الهنود الحمر.. إنهم يولدون مع حقوق متساوية. والسؤال، برأيي، يجب أن يكون معاكسا. تسألاني لماذا لا نسلب المساواة منهم. وأنا أقول إنهم متساوون. ودعونا نبدأ من كونهم بشرا. والأمر ليس أن الدولة لا تمنحهم المساواة. فالدولة لا تمنح المساواة لأحد، لا للعربي ولا للدرزي ولا للحريدي ولا للأشكنازي ولا للمهاجر الجديد. وهي تقوم بشيء غير أخلاقي وأنا أريد أن أكون أخلاقيا. وفكرة الدولة مختلفة عن فكرة الجالية. يوجد، مثلا، جالية مسلمة في لندن. وهناك جالية يهودية في بولندا. وتعيش الجاليات حياة أفرادها. والدولة ليست جالية. إنها مكونة من البشر، وفي بعض الحالات الاستثنائية ينتمي جميع المواطنين إلى قومية واحدة، لكن كما قلت فإن هذه حالة شاذة واستثنائية، إذ أنه في معظم الدول توجد أغلبية وأقلية أو عدة أقليات. لنأخذ، مثلا، دولة إسرائيل، التي قامت كدولة يهودية. فقد تقرر في قرار التقسيم، من العام ١٩٤٧، إقامة دولة يهودية ودولة عربية. ليست يهودية كدين وإنما كقومية. وعندما يشكل اليهود، اليوم، ٨٠٪ في هذه الدولة، فإنه عندما تكون هذه دولة فإنها ليست جالية. وجميع مواطنيها، العرب واليهود، متساوو الحقوق. وعندما تكون هناك أغلبية كبيرة فإن العلم لها. علم سويسرا مرسوم عليه الصليب، مثلا، وذلك على الرغم من وجود يهود ومسلمين في الدولة، لكن يوجد صليب في العلم لأن الأغلبية هي مسيحية. والدولة بإمكانها أن تستخدم رموزا كهذه، ولكن حتى حد معين. وهكذا فإن دولة إسرائيل هي دولة يهودية لأن اليهود يشكلون أغلبية كبيرة فيها. ولأن الشعب لا يسكن وحده في هذا الإقليم، وإنما هناك أقليات من شعوب أخرى، فإنه ينبغي التعامل مع الجميع بمساواة. واليهود، الذين لم تكن لديهم دولة طوال ألفي عام يستحقون دولة. وقد أقيمت هذه الدولة. أين اقيمت هذه الدولة وأين تقع حدودها هما موضوع للنقاش، لكن قسما من العالم الذي يعارضنا يدعي ادعاء أعمق وهو أن اليهود ليسوا شعبا».

(*) سؤال: نعتقد أن هذا نقاش سياسي. نريد أن نتوقف عند الجانب القومي. ولدينا سؤالان من العيار الثقيل. السؤال الأول هو لكونك صهيونيا، وليس كمن ينتمي إلى حركة «حيروت». كيف كان بإمكان دولة إسرائيل أن تقوم كدولة قومية من دون أن تطرد العرب؟ إن شئت ألا تستخدم كلمة «طرد»، فلنقل التسبب بوضع تكون فيه هنا أقلية عربية وأغلبية يهودية، أي التسبب بتحول ديمغرافي جذري؟ هل كان هناك احتمال بأن ينجح المشروع الصهيوني من دون نقل سكان بشكل مكثف؟

مريدور: «هذا يتعلق بالعامين ١٩٤٧ و١٩٤٨. وقد قامت الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، من أجل ستة ملايين يهودي أرادوا المجيء إلى هنا وقتلوا».

(*) سؤال: وبالإمكان الادعاء أيضا أنه لو لم تكن المحرقة لما كانت هناك هجرة إلى إسرائيل.

مريدور: «الصهيونية قامت بالأساس من أجل إنقاذ يهود أوروبا الذين كانوا يواجهون خطرا وجوديا. وقد فشلت الصهيونية فشلا ذريعا. فلو قامت الدولة اليهودية في العام ١٩٣٨ لما حدثت المحرقة. لقد أراد الألمان النازيون أن تكون أوروبا نظيفة من اليهود. وقد بدأوا بطرد اليهود. ولم يكن أحد على استعداد لاستقبالهم. ولو كانت الدولة اليهودية موجودة لجاء جميع اليهود من أوروبا إلى هنا بالتأكيد، ولكان لديهم ملجأ».

(*) سؤال: لكن منذ بدء الهجرات اليهودية إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وحتى سنوات الثلاثين من القرن الماضي، لم تنجح الصهيونية في تجنيد أعداد كبيرة من اليهود للهجرة إلى البلاد.

مريدور: « أنت على حق. فقط جزء صغير من الشعب اليهودي هاجر إلى البلاد. وعندما كان السيف مسلطا على رقاب اليهود منذ صعود النازيين إلى الحكم، في العام ١٩٣٣، وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٣٩، لم يكن أمام اليهود مكان يهربون إليه. والقصة المزعزعة هي أنه كان يتم إعادة اليهود إلى ألمانيا من كل مكان هربوا إليه. ولذلك فإني أقول إنه لو قامت الدولة في الوقت المناسب لما حدثت المحرقة. والصهيونية بنظري هي قصة نجاح هائل، لكننا لم ننجح في إقامة الدولة في الوقت المناسب، لأنه لم يكن هناك تجند كاف.

«والآن أعود إلى السؤال حول العام ١٩٤٨ وخروج الانتداب البريطاني والإعلان عن الدولة والحرب. وبما أننا نتناول فرضية، أي 'ماذا كان سيحدث لو...'، فإنه من الناحية النظرية، ولا يمكنني أن أثبت أي شيء هنا، لو وافق العرب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، من يوم ٢٩ تشرين الثاني العام ١٩٤٧ [أي قرار تقسيم فلسطين]، وقد وافق اليهود على هذا القرار، لقامت الدولة اليهودية في منطقة أصغر».

(*) سؤال: كان سيعيش فيها (في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية) ٦٠٠ ألف يهودي و٦٠٠ ألف عربي تقريبا.

مريدور: «لا أذكر الأعداد بالضبط. لكن المنطقة التي خُصصت للدولة اليهودية، كانت من دون يافا والقدس وقسم من الجليل، ومن دون النقب، بينما في الدولة العربية توجد أغلبية عربية. والقيادة الصهيونية أيدت التقسيم. لكن بعد ذلك وقعت الحرب وتطورت الأمور بالشكل الذي نعرفه. وربما لو وافق العرب على قرار التقسيم كان سيقوم اتحاد كونفدرالي بين الدولتين. لا أعرف ماذا كان يمكن أن يحدث».

(*) سؤال: هل كنت ستوافق على هذا التقسيم لو كنت فلسطينيا؟ هل كنت ستوافق على تقاسم البلاد مع أناس جاؤوا إلى وطنك؟

مريدور: «إذا كان الفلسطيني يعتبر أن الوطن كله هو وطنه، فإنه سيقول لا. وإذا كان اليهودي يرى بأن الوطن كله له، والحركة التي جئت منها تدعي أن أرض إسرائيل تشمل ضفتي الأردن، فإنه سيقول لا أيضا. في العام ١٩٣٧ لم يوافق الفلسطينيون على خطة التقسيم التي طرحتها لجنة بيل. بعد ذلك، وعندما تتقدم في العمر تصبح أكثر عقلانية تقول لنفسك إنه بإمكانك الاعتراف بالبلاد كوحدة واحدة، أو تقسيمها إلى وحدتين لأنه لا يمكن تجاهل الطرف الآخر. أو أن يطرد أحد الطرفين الآخر. وهذه ليست طريقي. هذه طريقة غير طبيعية وأنا لا أوافق عليها. وأنا لا أتواجد منذ سنوات عديدة في المدرسة التي تتحدث عن العيش المشترك لليهود والعرب، وعن أرض إسرائيل واحدة. ومثلما يرى الفلسطيني أن بيت لحم هي مثل حيفا، فإنني أشعر أنني في بيتي في أماكن مثل القدس أو الضفة الغربية أكثر مما أشعر ذلك في بلاد أجنبية. وعندما كنت في سيناء، خلال حرب الأيام الستة، شعرت أنني منتصر في الحرب، لأن الشعور بالانتصار أفضل من الشعور بالهزيمة. وكنت حينذاك قائد دبابة في اللواء السابع وحاربنا ضد المصريين. وأذكر أنه كان يوم الأربعاء، وأنني أسمع أن القدس احتلت أو حررت، وأذكر الحزن الذي كان في القلب لأنني في سيناء وليس في القدس. وعندما عدت إلى البيت،

وكان قد حل عيد العرش عندنا، وعندها فتحوا الطريق إلى البلدة القديمة لأول مرة، وكان هناك ممر مليء بالغبار يؤدي إلى حائط المبكى. وكان يسود عائلتي تأثر هائل. لذلك أنا أعتقد أن غالبية اليهود يرون فعلا أن هذه البلاد هي بلادهم، والعربي يرى فعلا هذه البلاد أنها له. ربما هذا الشعور أقوى عند البعض، لأن الكثيرين من اليهود قدموا من بلدان أخرى والكثير من العرب قدموا من بلدان أخرى. وكان بيغن قد قال في خطاب ألقاه في الكنيست في العام ١٩٧٧، وكان يتحدث عن خطة الحكم الذاتي، إن أي عربي يرغب في الحصول على الجنسية الإسرائيلية سيحصل عليها. وأضاف أنه إذا لم نفعل ذلك فإنه سنصبح مثل روديسيا [أي كيان البيض العنصري في زمبابوي الذي قاطعته الأمم المتحدة وفرضت عليه عقوبات]. وإذا كانت البلاد كاملة فإن كل مواطن سيكون متساوي الحقوق. وفي العام ١٩٦٧ كانت هناك أغلبية يهودية حتى مع المناطق [المحتلة]. وأنا كنت في هذه المدرسة ولكني انتقلت إلى مدرسة أخرى».

(*) سؤال: في أي مدرسة أنت اليوم؟

مريدور: «في المدرسة التي تدعو إلى تقسيم البلاد. وسبب ذلك، قبل أي شيء، يعود إلى أنني مهتم بنفسي. وهذا الأمر مهم بالقدر نفسه بالنسبة للجانب الآخر. وسبب آخر هو العامل العددي، إذا حسبنا النسبة بين أغلبية وأقلية. وأعتقد أنه في ظل وجود أسوار الكراهية والخوف على مدار سنين طويلة مضت، فإنه لا يبدو لي أن العيش المشترك ممكن في هذه المرحلة. ليت الوضع كان مختلفا. وفي الواقع فإن الحل الوحيد الممكن هو حل الدولتين، وبالمناسبة هذا هو الحل المقبول على الأغلبية اليوم».

(*) سؤال: ألا يبدو غريبا لك أن هذا الحل مقبول على الأغلبية تقريبا في إسرائيل، من حزب الليكود وحتى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهو مقبول على أغلبية الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحل لا يتحقق؟

مريدور: «لا أريد أن أنتقل إلى توجيه الاتهامات. لكنني أقول دعك من نتنياهو وخذ أولمرت، وهو رئيس حكومة كان ينوي التوصل إلى حل وليس متشددا مثلنا. ففي العام ٢٠٠٨، وخلال المفاوضات مع أبو مازن، وفي جلسات طواقم المفاوضات بين الجانبين، قدم أولمرت اقتراحا للتوصل إلى اتفاق سلام. والتفاصيل منشورة في كتاب صدر مؤخرا من تأليف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كوندوليزا رايس. وأنا آخذ أولمرت وأبو مازن كمثال. أولمرت يقترح على أبو مازن، ورايس أبلغت أبو مازن، وفقا لكتابها، أن أولمرت يعتقد أنه ينبغي إنهاء الصراع. وفيما يتعلق بالضفة فإن تبادل الأراضي سيشمل ٦٪ من مساحة الضفة، وهذا يحل قضية الحدود. وبالنسبة للترتيبات الأمنية فإن أولمرت قال لرايس أن تساعد الجانبين وسيكون بالإمكان التوصل إلى حل. وبقيت قضيتان، القدس واللاجئون. واقترح أولمرت تقسيم القدس. الأحياء العربية للدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية لإسرائيل. وكل الحوض المقدس يكون تحت إدارة دولية. وحول اللاجئين، قال أولمرت إنه يقترح شيئا رمزيا بعودة لاجئين إلى إسرائيل والبقية يذهبون إلى فلسطين. وكتبت رايس أنها فهمت أنه يوجد اتفاق. لكن إجابة أبو مازن، بحسب كتابها، كانت: 'كيف يمكنني أن أقول لأربعة ملايين فلسطيني إنكم لن تعودوا إلى موطنكم؟'. وعندها أدركت أنه لن يكون هناك اتفاق. وفي تقديري أنه لو تم التوصل إلى اتفاق كهذه فإنه كان سيحظى بتأييد الجمهور رغم الصعوبات».

(*) سؤال: هل ترى إمكانية أن تزيل إسرائيل مستوطنات؟ أن تخلي المستوطنات في الخليل؟

مريدور: «أولا أنا رأيت أمرا كهذا. وكنت في حينه سكرتير الحكومة. وفي ٢٥ نيسان من العام ١٩٨٢ أزالوا المستوطنات الأخيرة في سيناء. وفي غزة أيضا، وهي جزء من أرض إسرائيل، جاء أريئيل شارون وأخلى جميع المستوطنات من غزة. إذا توصلوا إلى اتفاق، وقالوا لليهود الذين يسكنون في المنطقة التي ستقام فيها الدولة الفلسطينية، إن هذه هي الحدود، ومن يرغب في البقاء فإن بإمكانه أن يفعل ذلك ويتعين عليه أن يحترم القانون، ومن يريد العيش في إسرائيل فإن عليه الانتقال للسكن في إسرائيل، فأنا أعتقد أن الأغلبية الكبيرة من المستوطنين ستنتقل إلى إسرائيل».

(*) سؤال: هذا يعني أنكم تواصلون احتلال الضفة الغربية لغرض المفاوضات؟ وهل حقا أنتم مستعدون للتوصل إلى اتفاق استنادا إلى هذه المناطق؟

مريدور: «الانسحاب سيكون من معظم المناطق. وبرأيي، وهذا ما لا يوافق عليه الجميع لكن الأغلبية في الليكود توافق عليه وكذلك نتنياهو، فإن الدولتين هما الحل. رأي الليكود تغير. ومسألة إخلاء المستوطنات هي مسألة صعبة. هل تعتقد أن من السهل إخلاء يهودي فقط لأنه يهودي؟».

(*) سؤال: بل لأنه محتل.

مريدور: «الفرد شخصيا ليس محتلا. وأعتقد أن عددا قليلا من اليهود سيرغب في البقاء في مناطق الدولة الفلسطينية».

(*) سؤال: لكن إسرائيل تقيم جامعة في مستوطنة «أريئيل» وتمد خطوط سكة حديدية في عمق الضفة.

أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تناسب بين سياسة السلام وقيام دولة فلسطينية وبين السياسة الاستيطانية. لا أعتقد أنه يوجد تناسب كهذا اليوم. نحن نعتقد أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى تحت حكم إسرائيل. ويوجد منطق الآن في الاستثمار في الاستيطان ولكن ليس في الأماكن التي لن تبقى بيد إسرائيل. وأنا أقول بصوت مرتفع إن إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف. الكتل الاستيطانية الكبرى يجب أن تبقى بيد إسرائيل وبهذا يكون من المنطق الاستيطان هناك

مريدور: «سـأقول رأيي ولا أتحدث هنا باسم الحكومة. أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تناسـب بين سياسة السلام وقيام دولة فلسطينية وبين السياسة الاستيطانية. لا أعتقد أنه يوجد تناسب كهذا اليوم. نحن نعتقد أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى تحت حكم إسـرائيل. ويوجد منطق الآن في الاستثمار في الاستيطان ولكـن ليس فـي الأماكن التي لن تبقى بيد إسـرائيل. وأنا أقول بصوت مرتفع إن إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف. الكتل الاسـتيطانية الكبرى يجب أن تبقى بيد إسرائيل وبهذا يكون من المنطق الاسـتيطان هناك. ولا أعتقد أن على إسرائيل أن تشجع الاستيطان في أماكن أخرى والاستثمار في مناطق تقع وراء هذا الخط، الذي بالإمكان تسـميته خط الجـدار. وأعتقد هنا أن من الصواب، بالنسبة لإسرائيل، خلق بنية تحتية لتفكيك المستوطنات وراء الجدار. وهذا سيكون جيدا لإسرائيل من الناحية الإعلامية. وأنا معني جدا بأن تكون هناك صلاحيات للسـلطة الفلسطينية، وبالإمكان وصفهم بأنهم خصوم لكنهم أشخاص بالإمكان التوصل إلى اتفاق معهم».

(*) سؤال: إسرائيل تستغل الماء والهواء في الضفة الآن وتتصرف هنـاك وكأن الأرض ملك لها، وليس ثمة ما يعيق استمرار الوضع القائم، فلماذا تتوصل إسرائيل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟

مريدور: «سأجيبك. أولا، الوضع الحالي هو وضع غير طبيعي. ولا يوجد مبرر لفترة خمسة وأربعين عاما أخرى كالفترة التي مرّت. وفـي الواقع توجد هنا وحدتان منفصلتان، وتحويلهما إلى وحدة واحدة سيؤدي إلى وجود نظام تمييزي. وأنا لا أوافق على وجود نظام كهذا. والحل هو التقسيم. ويجب تحقيق التوازن الصحيح. فلماذا الفلسـطينيون ليسـوا مسـتعدين لتحقيق هذا التوازن؟. صحيـح أنه توجد خلافات. وموضوع القدس ليس سـهلا للحل. وسـأقول أمرا صعبا، هو أن حكومة إسرائيل ومعظم الشعب في إسـرائيل يؤيدان حل الدولتين. كذلك توجد موافقة فلسطينية على هذا الحل. وحتى أن قسـما من حماس يوافق على ذلك. والنقاش يدور حول أمر واحد، وهو أننا لم نسـمع الفلسطينيين يتحدثون عن نهاية الصراع».

(*) سـؤال: سـنطرح عليك نظريـة: توجد أمـور بإمكان إسرائيل أن توافق عليها، ولكن توجد أمور ليس بإمكان الفلسـطينيين اقتراحهـا. ففي جنـوب إفريقيا جاء نيلسون مانديلا وقال لهم «شخص واحد، صوت واحد»، و«أنـا موجود في زنزانتي وعندما توافقون اتصلوا بي». ولا توجد إمكانية لأن يقول الفلسطينيون إن هذه هي مواقفنا وعندما توافقون عليها اتصلوا بنا. لأن طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسـطيني صعبة جدا وبضمن ذلك أنك تطالبنا بالتنازل عن حق العودة. إسرائيل هي دولة قوية، فلماذا لا تقول «هذه هي الحدود، اقبلوها أو لا تقبلوها، وهذا ما نحن مستعدون لتنفيذه». واقترحوا هذا على العالم كله وتحدثوا مع الشـعب الفلسطيني، وقولوا له إن هذا ما يمكنكم أن تقترحوه.

مريدور: «سأقسـم إجابتي إلى قسمين. القسم الأول هو أن هذا ليـس مؤدبا حتـى أن نملي حلا. وإذا أملينا الحـل فإننا لن نتحرك مليمتـرا واحدا. بينما عندما تكون هناك مفاوضات فإنك تطرح أكثر من أجل أن تحصل على أقل. الأمر الثاني هو أن إسرائيل فعلت ذلك. وأنا كنت ضالعا عن قرب في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، فقد كنت في الوفد الإسـرائيلي. والتقى هناك باراك وعرفات وكلينتون. وأنا كنت الغبي الوحيد الذي اعتقد أنه يوجد اتفاق. وقلت إن ياسـر عرفات لا يمكنه أن يقول لا. وقد بحثنا هناك في كل شيء وبضمن ذلك القدس. ولا أعتـزم الدفـاع عن باراك الآن. فقد اراد أن يفحص الأمور حتى نهايتها وأن يقترح كل شيء ويرى ما إذا كانت هناك إجابة. وبرأيي هـو اقترح أكثر مما أراد أن يقترحه عندما ذهب إلى هناك. واتضح أنه اقترح، بواسطة كلينتون، تقسيم القدس. وكان رد عرفات ألا يتم إنهـاء الأمر ورفض التوقيع علـى اتفاق. وأنا لا أبحث عن اتهامات،

لكن باراك فعل ما تقترحه أنت تقريبا. وأولمرت فعل أمرا مشابها في العام ٢٠٠٨، ولم يكن هناك رد إيجابي من جانب الفلسطينيين».

(*) سؤال: لكن أولمرت كان منتهيا في حينه. كان الجميع في إسرائيل يطالبه بالاستقالة من رئاسة الحكومة بعد الاشتباه بارتكابه مخالفات فساد وبعد فترة قصيرة استقال من منصبه.

مريدور: «لم يكن منتهيا، وكان سيضمن اتفاقا كهذا كل من الرئيس بوش (الولايات المتحدة) والرئيس ميدفيديف (روسيا)».

(*) سؤال: لم تكن إسرائيل ستلتزم باتفاق كهذا. والفلسطينيون خبروا إسرائيل وتوقيع الاتفاقيات معها بشكل كاف. فقد حدث الأمر نفسه مع اتفاقيات أوسلو، وعندما كان يرأس حكومة إسرائيل شخصية قوية وتتمتع بشعبية واسعة، وهو إسحق رابين. لكن إسرائيل خرقت هذه الاتفاقيات ولم تنفذ الانسحابات من الضفة وكذلك خرقتها في العام ٢٠٠٠ وبعد ذلك أعادت احتلال الضفة الغربية. وإسرائيل تنتهك اليوم اتفاقيات جديدة نسبيا، مثل اتفاق باريس. لكن أنت ترسم صورة جميلة للسياسة الإسرائيلية وهي لا تتلاءم مع الواقع. وإذا كانت حكومة إسرائيل، وأنت تقول إن نتنياهو أيضا، تؤيد تقسيم البلاد، فما الذي يمنعه من مواصلة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق. لماذا تواصل الحكومة البناء في المستوطنات، وليس في الكتل الاستيطانية، وإنما في المستوطنات التي تسمى «معزولة»؟

مريدور: «سأكمل إجابتي على السؤال السابق ثم أجيب على سؤالك. أعتقد أنه عندما يسمع أبو مازن هذا الأمر [أي اقتراح أولمرت]، فإنه يدرك أن موافقته تاريخية. وخلال يوم واحد سيأتي العالم كله إلى هنا، وإلى رام الله، ولن يتمكن أحد من التهرب من ذلك. ولا أعرف ما إذا أولمرت كان قويا أ و ضعيفا، فأنا لم أكن في حزبه. لكني أتساءل لماذا لم يوافق أبو مازن. ربما لأن منظمة التحرير لم تقم من أجل المناطق [المحتلة منذ العام ١٩٦٧]. وميثاقها كتب في العام ١٩٦٥ وليس بعد ذلك. ولذلك فإني أعتقد أن مشكلة أبو مازن ليست الدولة الفلسطينية، إذ أنه سيحصل دائما على اقتراح في هذا الاتجاه. والمسألة تتعلق بمنح الشرعية للدولة اليهودية. وتقسيم البلاد هو أمر صعب لكني لا أعتقد أنه لهذا السبب هو قال لا. ومن الجائز أن هناك سببا آخر وهو أن حماس تقول لأبو مازن إنه ليس الممثل الوحيد للفلسطينيين وإن حماس تمثلهم أيضا. والآن يتحدث الجميع عن دولة منزوعة السلاح. وأعتقد أننا بذلنا جهدا كبيرا من أجل التوصل إلى اتفاق. والحكومة الحالية حاولت عدة مرات استئناف المفاوضات.

«والآن مع صعود الإسلام السياسي في العالم العربي كله، فإنني أخشى من أن معنى ذلك هو اختلال التوازن في كل العالم الإسلامي. وآمل ألا يحدث مثل هذا الأمر هنا وألا تسيطر حماس على منظمة التحرير الفلسطينية. فهذا سيكون عالما مختلفا ولن يكون فيه حل للصراع. ولذلك فإن الوقت لا يعمل في صالحنا ولا في صالح الشعب الفلسطيني».

«في العام ٢٠٠٠ حدث أمر خطير عندما بدأ إرهاب مروع. ومن حق أبو مازن علينا أن نقول إنه عارض استخدام السلاح [في الانتفاضة الثانية] منذ البداية. وقد قتل ألف فلسطيني، وسقط قتلى في الجانب الآخر. وأنا اذكر كم كانت الأجواء صعبة عندما قررت الحكومة تنفيذ عملية السور الواقي [لاجتياح الضفة]».

(*) سؤال: هل توافق على منح الفلسطينيين الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية؟

مريدور: «الحق ليس المشكلة. لكن هذا سيلغي صبغة الدولة اليهودية. في العام ١٩٤٨، بعد الحرب، اتخذت حكومة إسرائيل قرارا بأن جميع سكان المناطق التي أضيفت إلى دولة إسرائيل بإمكانهم أن يكونوا مواطنين إسرائيليين. وبعد تحرير القدس أيضا، في العام ١٩٦٧، اقترحنا على سكان القدس الحصول على الجنسية، وكان هذا حقا، ولم نفرض الجنسية على الفلسطينيين في القدس. لكن لم تضم أية حكومة إسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ أي سنتيمتر واحد من يهودا والسامرة [أي الضفة] وأعتقد أن دولة مختلطة ستؤدي إلى انفجار ولن تنجح. وفيما يتعلق بتقرير إدموند ليفي فإني لا أوافق عليه، وهو عبارة عن وجهة نظر يتعين على المستشار القانوني للحكومة أن يعبر عن رأيه بشأنه».

(*) سؤال: ما هو تعقيبك على ما يحدث في العالم العربي. إسرائيل ليست معنية بأن تكون الدول المحيطة بها ديمقراطية ولذلك لا يهمها إذا من كان من يقف في رأس الهرم تم انتخابه ديمقراطيا أم لا، وإنما تريد أن يكون هناك أشخاص يخدمون مصالحها.

مريدور: «الديمقراطية هي قيمة كونية. ولا تنبع الديمقراطية من الدول وإنما من القيمة بأن جميع الافراد هم أحرار وجميعهم متساوون. وإسرائيل تؤيد بالتأكيد أن تسود أنظمة ديمقراطية في العالم كله، وفي الدول العربية. وقد انتشرت الديمقراطية في أماكن

كثيــرة جدا في العالم، لكنها لم تصل إلــى العالم العربي. وبعد الثورات أو 'الربيــع العربي' دخلت الأفكار الديمقراطية وتغلغلت إلى العالم العربي عن طريق الفيســبوك والتلفزيون، وهؤلاء الذين تظاهروا في ميدان التحرير هم أشــخاص مثلي. لم يصرخ أحد هناك بشــعار 'اذبح اليهود' أو 'الموت لأميركا'. لقد طالبوا بحرية التعبير وبنظام غير فاسد. وقد نجح هذا. وإحدى قيم الديمقراطية هي أن الأغلبية تقرر وليس الحاكم العسكري أو الديكتاتور. لكن لدي ســؤال مثير وهو ماذا سيحدث عندما لا تريد أغلبية الشعب الديمقراطية؟ لا يريدون أن تنتقد امرأة الحكومة أو الدين. هنا توجد مصيدة. قد يسود حكم الأغلبية لكن أحيانا تكون الأغلبية مستعدة للتعايش في ظل نظام يظلم الأقليات. وبرأيي فإنه يوجد في العالم العربي اليوم صراع كبير جدا بين الافكار الغربية والافكار المحافظة الســلفية. وأغلبية الجمهور تعود إلى الدين. وهذا يقلقني كإنسان وكإســرائيلي. وإذا ما تزايدت الأفكار الظلامية في نهاية المطاف والتي لا توجد فيها حريات وكل الأمور التي نراها في الغرب، فإن هذا سيجعل الوضع أسوأ. وأتمنى لمصر، كدولة مركزية، أن يسود فيها التوازن الصحيح وأن تسود فيها حرية صحافة وقضاء وحرية. إن ظاهــرة العودة إلى الدين في الدول العربية، وهي موجودة في هوامش اليهودية والمسيحية، هي ظاهرة مقلقة. وكذلك الاعتقاد أن الهروب من العصرنة والعودة إلى المصادر الدينية سيحل المشاكل. وأنا لست ضد الدين ولكن الدين هو أمر شخصي. وأعتقد أن هذا الصراع لم يحســم بعد في العالم العربي. وآمل الا تؤيد الأغلبية في العالم العربي الحرب ضدنا».

(*) سؤال: ربما الصهيونية هي آخر من يحق لها التحدث عن الدين والسياسة.

مريدور: «الصهيونية نشأت على النضال ضد الدين».

(*) سؤال: إنكم تؤسسون سيطرتكم على هذه البلاد باسم الله.

مريدور: «ليس الله وإنما التوراة، لأن تاريخنا وثقافتنا موجودان هنا. والصهيونية ليست ضد الدين، لكننا لا ننتظر المسيح».

سليم سلامة*

قراءة استعراضية في «تقرير لجنة إدموند ليفي» حول «المستوطنات غير القانونية»

«الوجود» الإسرائيلي في «يهودا والسامرة» ليس احتلالا.. ولا يوجد استيطان «غير قانوني»!

رفعت «لجنة ليفي» في الحادي والعشرين من حزيران الماضي تقريرها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينها (في شباط ٢٠١٢)، بقرار من نتنياهو ووزير العدل في حكومته، يعقوب نئمان. وقد تشكلت هذه اللجنة من: قاضي المحكمة العليا سابقا إدموند ليفي (رئيسا)، وقاضية المحكمة المركزية في تل أبيب سابقا تحياه شابيرا، والمستشار القانوني السّابق لوزارة الخارجية المحامي إيلان بيكر (عضوين).

فيما يلي، نقدم قراءة استعراضية لهذا التقرير، الذي أثار ردود فعل عديدة ومتباينة سواء في داخل إسرائيل نفسها أم في خارجها.

الخلفية والمهمّات

يستفاد من «كتاب التعيين» أن قرار تعيين هذه اللجنة ولّد على خلفية المداولات التي كانت تجريها المحكمة العليا الإسرائيلية آنذاك حول «البناء في منطقة يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) والبلاغ الذي قدمته الحكومة (بواسطة النيابة العامة للدولة) إلى المحكمة، في إطار تلك المداولات، وقالت فيه: «بشكل عام، الأبنية غير القانونية المقامة على أراض خصوصية سوف تتم إزالتها. وفي المقابل، صدرت التعليمات إلى الجهات المهنية المختصة بالعمل بغية تحديد الصفة التنظيمية للأبنية المقامة على أراضي الدولة، في المواقع التي يتقرر إجراء هذا التحديد فيها، وكل ذلك طبقا لاعتبارات أخرى ذات صلة، تتصل بخصوصية كل موقع وموقع».

ولكن في صورة الخلفية، أيضا، يمكن أن نضيف حقيقة معروفة للمتابع، لم تأت هذه اللجنة على ذكرها، ومؤداها أن قرار نتنياهو وحكومته تشكيل «لجنة ليفي» جاء استجابة لضغوطات

(*) صحافي وحقوقي فلسطيني- المكر، الجليل.

وحاولت اللجنة، منذ البداية وفي خطوة تبدو دفاعية استباقية، تبرئة نفسها من ارتهانها إلى «أي ميول، أو توجهات، سياسية» فقالت، باسم أعضائها: «وقد قررنا لأنفسنا عدم اتخاذ موقف بشأن الحكمة السياسية التي ينطوي عليها الفعل الاستيطاني، بشكل عام، بل أن نتصرف كحقوقيين يتوجب عليهم إصدار أحكامهم استنادا إلى القانون، لا غير»!

مارسها المستوطنون وقادتهم، على مدى سنوات غير قليلة، مطالبين بوضع «تقرير قانوني» مواز ومناقض للتقرير الذي كانت وضعته المحامية طاليا ساسون (المديرة السابقة لوحدة المهمات الخاصة في النيابة العامة للدولة) في العام ٢٠٠٥ حول «المواقع الاستيطانية غير المرخصة» وقدمته إلى رئيس الحكومة آنذاك، أريئيل شارون، وتوصلت في منتهاه إلى أن «إنشاء هذه المواقع يشكل خرقا متواصلا، فظا ومؤسساتيا، للقانون، يقوّض أسس سيادة القانون» (ويبدو جليا، خلال قراءة تقرير هذه اللجنة، أنها قد خصصت أجزاء واسعة منه لتفنيد توصيات «تقرير ساسون» المذكور ودحضها).

وعلى هذه الخلفية، طُلبت الحكومة من هذه اللجنة تقديم توصياتها بشأن ثلاث مسائل مركزية (كما حددتها اللجنة ذاتها، في مستهل تقريرها):

١. الإجراءات التي يتعين اعتمادها لتنظيم البناء، إن كان ذلك ممكنا، أو إزالته – طبقا للسياسة المذكورة.
٢. ضمان وجود واعتماد تدابير إجرائية جديرة ومناسبة للنظر في قضايا الأراضي في المنطقة، بما ينسجم مع مبادئ العدل والإنصاف المعتمدة في نظام القضاء والحُكم الإسرائيليين، مع الأخذ بالاعتبار القانون الساري هناك، بما ذلك النظر في ما إذا كانت الحاجة تستدعي إجراء تعديلات معينة لضمان الشفافية، المساواة، إزالة العوائق وتنجيع التدابير الإدارية والإجرائية.
٣. البحث والتقصي، ثم تقديم التوصيات، في أي مسألة أخرى تتصل بالمسألتين المذكورتين، طبقا لما تراه اللجنة وما ترتئيه.

ونوهت اللجنة بأن «المهمّات المشار إليها كبيرة وواسعة جدا، ولو قررنا الخوض في جميعها لاستغرق الأمر أشهراً طويلة. ومع ذلك، فإن المسألة التي تحتل الحيز المركزي في كتاب التعيين – مكانة الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، بوجه عام، وتوسيعه، بوجه خاص – تشكل موضع خلاف حاد بين الجمهور في إسرائيل، كما تشكل ذريعة لانتقادات دولية عديدة. وعليه، فقد ارتأينا تقديم توصياتنا إلى الجهة التي عيّنتنا في أسرع وقت ممكن. ولهذا، فسنركز بحثنا في تلك المسألة المركزية، بشكل أساس»!

وحاولت اللجنة، منذ البداية وفي خطوة تبدو دفاعية استباقية، تبرئة نفسها من ارتهانها إلى «أي ميول، أو توجهات، سياسية» فقالت، باسم أعضائها: «وقد قررنا لأنفسنا عدم اتخاذ موقف بشأن الحكمة السياسية التي ينطوي عليها الفعل الاستيطاني، بشكل عام، بل أن نتصرف كحقوقيين يتوجب عليهم إصدار أحكامهم استنادا إلى القانون، لا غير»!

ثم أوضحت اللجنة، في مقدمة تقريرها، أنها سعت، من أجل تنفيذ مهمتها، إلى إتاحة المجال «لإسماع آراء متنوعة، فنشرنا في وسائل الإعلام نداء خاصا باللغات العبرية، العربية والإنكليزية، ودعونا أصحاب شأن للظهور أمامنا أو لتقديم مواقفهم مكتوبة، كما بادرنا بالتوجه، مباشرة، إلى جهات وهيئات مختلفة. وفي هذا التقرير، نقدم حصيلة كل ما تقدم، وفي مركزه: مسألة إقامة، واستمرار بقاء، نقاط استيطانية يعتبرها البعض مستوطنات جديدة، بينما يسميها آخرون «أحياء» في مستوطنات قائمة من قبل. وكان قد تم تعريف هذه النقاط، سابقا، بأنها «غير مُصرّح بها»، نظرا لأن إنشاء البعض منها لم يسبقه قرار حكومي. لكن بعض هذه النقاط يتسم، أيضا، بأنه غير قانوني، نظرا لأنه قد تم إنشاؤها من دون الحصول على التراخيص اللازمة من سلطات التنظيم المخولة».

مكانة الضفة الغربية في منظور القانون الدولي

يشير التقرير، في مستهل هذا المبحث، إلى «اختلاف وجهات النظر حيال مكانة دولة إسرائيل وأنشطتها في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)» وإلى أن «بحث موضوع الأراضي والاستيطان فيها» يستدعي، بداية وعلى ضوء هذا الاختلاف، توضيح مسألة «مكانة هذه المنطقة من منظور القانون الدولي».

ويقول: ثمة من يعتقدون بأن الجواب بشأن مسألة الاستيطان

الفلسطينيون والمعازل: البحث عن مخرج

سهل، من حيث كونه يتعارض مع القانون الدولي وبالتالي، فهو محظور طبقا له. وهذا هو موقف منظمات «السلام الآن»، «بتسيلم»، «ييش دين – منظمة متطوعين لحقوق الإنسان»، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل و«عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل». وتجسد وجهات نظر هذه المنظمات، عمليا، الموقف الذي تتبناه القيادة الفلسطينية وأوساط من المجتمع الدولي، التي ترى أن مكانة إسرائيل تتمثل في كونها «قوة احتلال عسكري» وأن الاستيطان يمثل ظاهرة غير قانونية، بمجملها، وتنفي وجود أي حق إسرائيلي أو يهودي على هذه المناطق. وفي الإجمال، تدعي هذه المنظمات بأن مناطق «يهودا والسامرة» هي بمثابة «مناطق خاضعة للاحتلال» طبقا لنصوص وتعريفات القانون الدولي، منذ تم احتلالها وانتزاعها من سلطة المملكة الأردنية في العام ١٩٦٧. وتأسيسا على هذا، تدعي هذه المنظمات بأنه تسري على دولة إسرائيل، بوصفها قوة احتلال عسكري، نصوص وتشريعات القانون الدولي الخاصة بالاحتلال، أي: أنظمة لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف القتال على اليابسة من العام ١٩٠٧، والتي تنظم علاقة قوة الاحتلال مع الخاضع للاحتلال، وكذلك معاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في حالة الحرب (١٩٤٩).

فطبقا لأنظمة لاهاي، يتحتم على قوة الاحتلال إدارة المنطقة المحتلة وضمان النظام فيها، إلى جانب الحرص على تلبية احتياجات المنطقة الأمنية واحتياجات السكان المدنيين، حتى يتم إنهاء الاحتلال. وتحظر هذه الأنظمة، مبدئيا وجذريا، أي مس بالممتلكات الخاصة، فيما تجيز استخدام ممتلكات الدولة/ المنطقة الخاضعة للاحتلال والممتلكات العامة، بل وحتى الاستفادة منها، دون تغيير طابعها الدائم.

وتضيف هذه المنظمات، أيضا، أن المادة رقم ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة تحظر على قوة الاحتلال نقل أجزاء من سكانها للسكن في المنطقة المحتلة. ومن هنا، فإن إنشاء المستوطنات من جانب إسرائيل قد تم من خلال خرق هذا البند، وحتى من غير الحاجة إلى تحديد نوع أو مكانة الأرض التي أنشئت عليها المستوطنات.

١. وفي هذا السياق، عرضت أمام اللجنة وجهة نظر بعض تلك المنظمات، والقاضية برفض الفرضية الأساس القائلة

بأن الأراضي التي هي ليست أملاكا خاصة هي «أراضي دولة». وقد ادعت تلك المنظمات بأنه في غياب التسجيل المنظم لغالبية الأراضي في «يهودا والسامرة»، وفي غياب التسجيل الدقيق لحقوق السكان المحليين، فإن الاحتمال الأرجح هو أن من حق السكان المحليين الاستفادة، أيضا، من الأراضي غير المعرّفة، أو غير المسجلة، بأنها أراض خاصة. وانطلاقا من هذا، فإن استغلال هذه الأراضي لإنشاء مستوطنات إسرائيلية يشكل مسا بحقوق السكان المحليين، الذين يفترض أن يكونوا مشمولين ضمن مبادئ العدل والإنصاف المتضمنة في نظامي القضاء والإدارة الإسرائيليين، ومع الأخذ بالحسبان منظومة القوانين السارية في المنطقة، بما في ذلك النظر في السؤال ما إذا كانت ثمة حاجة إلى إجراء تغييرات محددة لضمان الشفافية، المساواة، إزالة المعوقات وتنجيع تنفيذ الإجراءات، طبقا للحاجة.

٢. «كما مُنحنا، أيضا، صلاحية البحث وتقديم التوصيات، حسب وجهة نظرنا ورؤيتنا، في أي مسألة أخرى تتصل بالقضايا الوارد ذكرها أعلاه»، كما أوضحت اللجنة.

وقد سجلت اللجنة، في مستهل تقريرها، ملاحظة تكشف حقيقة المهمة الأساسية التي أنيطت بها، والتي ربما كان يتعين بذل جهد إضافي والغوص في ما وراء السطور وتحت الكلمات لتبيانها بالصورة الجلية التي صاغتها اللجنة، إذ قالت: «إن المهمات المذكورة هي واسعة ومتشعبة، ولو أردنا البحث فيها كلها لاحتجنا إلى أشهر عديدة. ومع ذلك، فإن المسألة المركزية التي تشكل صُلب كتاب التعيين هذا هي – مكانة الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، بوجه عام، و(مكانة) محميين وآمنين طبقا لنصوص معاهدة جنيف الرابعة، ومن واجب إسرائيل، بوصفها قوة عظمى محتلة، صون هذه الحقوق وحمايتها وعدم سلبها، بواسطة استغلالها لفائدة سكانها هي».

وفي ختام عرضها لوجهة النظر هذه، تقول اللجنة في تقريرها: «إذا كانت وجهة النظر القضائية هذه صحيحة، فإنه لزام علينا أن ننهي هنا مهمتنا، التي أوكلها إلينا كتاب التعيين، ذلك أننا لن نستطيع – في هذه الظروف – تقديم أي توصيات بشأن تنظيم مكانة المستوطنات. لا بل، سيكون لزاما علينا التوصية أمام السلطات المختصة بالعمل من أجل إزالتها»!

لكن الأمر ليس كذلك (لحسن الحظ!!!). فقد عُرضت أمام اللجنة «وجهة نظر قضائية مغايرة» قدمها، بين من قدمها، «حركة رغافيم» و«المجلس الإقليمي مطيه بنيامين». وتقول وجهة النظر هذه بأن إسرائيل ليست «قوة عظمى محتلة»، طبقا لتعريفات القانون الدولي، وذلك استنادا إلى «حقيقة أن مناطق يهودا والسامرة لم تكن، في أي يوم من الأيام، جزءا شرعيا من أي\ دولة عربية، بما فيها المملكة الأردنية. وعليه، فإن تلك المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تعالج مقتضيات إدارة المناطق الخاضعة للاحتلال، والسكان الخاضعين للاحتلال، ليست ذات علاقة، أو أهمية، بالنسبة للوجود الإسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة».

ويقول أصحاب وجهة النظر هذه إنه حتى لو كانت معاهدة جنيف الرابعة ذات علاقة وسارية المفعول، فإن البند ٤٩ منها، تحديدا، غير نافذ المفعول في ظروف الاستيطان الإسرائيلي. ذلك أن هذا البند قد صيغ، أصلا، بواسطة الدول العظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بغية منع ظواهر النقل الإجباري (الإكراهي) للسكان، كما حدث في نقل السكان المدنيين من ألمانيا النازية إلى داخل بولندا، هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، في مسعى لتغيير التركيبة الديمغرافية والثقافية للمجموعات السكانية فيها. فليست هذه هي الظروف القائمة هنا، في سياق الاستيطان الإسرائيلي. وباستثناء الالتزام المبدئي المنبثق من الأعراف والمعايير الإنسانية الدولية بشأن احترام حقوق الملكية الخاصة بالأفراد، والالتزام بتطبيق منظومة القوانين التي كانت سارية في المنطقة قبل دخول الجيش الإسرائيلي إليها، فليس ثمة أي تحفظ مبدئي على حق إسرائيل في استغلال الأراضي وتمكين سكانها من السكن فيها، طالما لم يتم المس بحقوق الملكية الفردية للسكان المحليين، وطالما لم تقرر حكومة إسرائيل خلاف ذلك، في إطار عملية تفاوضية نحو تحقيق سلام في المنطقة.

وبعد هذا العرض، تطرح اللجنة السؤال (المركزي، الأساس) بكامل الوضوح: «هل مكانة دولة إسرائيل هي، حقا، كمكانة «قوة احتلال عسكري»، على كل ما يستتبع ذلك ويترتب عليه، وفقا للقانون الدولي؟»، ثم تقدم الإجابة على الفور، مباشرة وبكامل الوضوح أيضا: « في رأينا، الجواب على ذلك هو النفي»!

ثم تقدم تسويغها لما «توصلت إليه» عند هذا الحدّ فتقول: «بعد أن نظرنا وتمعنّا في وجهتي النظر اللتين عرضتا أمامنا، يبدو لنا أن التحليل المنطقي لنصوص القانون الدولي المعنية هو أن مصطلح «احتلال» بصيغته المتداولة والمقبولة، على كل ما يترتب عليه من التزامات وينبع منه من مقتضيات، إنما قد أعدّ ليكون نافذا في فترات قصيرة من احتلال منطقة تابعة لدولة سيادية إلى حين انتهاء النزاع بين الأطراف وإعادة المنطقة المحتلة، أو التوصل إلى أي اتفاق آخر بشأنها. أما التواجد الإسرائيلي في يهودا والسامرة فهو مختلف، بصورة جوهرية: الاستيلاء على

المنطقة مستمر منذ عشرات السنين، ولا أحد يستطيع توقع موعد انتهائه، إنْ كان ذلك سيتم أصلا. هذه المنطقة تم احتلالها من يدي دولة (المملكة الأردنية) لم تحظ سيادتها عليها، مطلقا، بأي إسناد قانوني ـ قضائي متين، فيما هي قد تخلت ـ في الأثناء ـ حتى عن المطالبة بالسيادة على المنطقة. وفي المقابل، تطالب دولة إسرائيل بحقوق السيادة على المنطقة».

وتضيف: «أما بالنسبة للمادة رقم ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة، فلقد تداعى كثيرون إلى تفسيرها وتحليلها، ويبدو أن الرأي السائد هو ذاك القائل بأن هذا البند قد وُضع، حقا، لتقديم جواب مناسب للواقع القاسي الذي فرضته بعض الدول إبان الحرب العالمية الثانية، حينما قامت بتنفيذ عمليات إخلاء وتهجير قسرية بحق بعض سكانها ونقلهم إلى مناطق كانت قد احتلتها للتو، وهي عمليات ترتبت عليها إساءة، حقيقية وحادة، في أوضا ع المجموعات السكانية التي وقعت تحت الاحتلال»! (ومن الملفت للنظر أن اللجنة تحيل، في تدعيم توجهها هذا، إلى مقال كان نشره أحد أعضائها، ألن بيكر، في كانون الثاني ٢٠١١، تحت عنوان: «تزوير معاهدة جنيف واتفاقيات أوسلو»!!).

وتقول اللجنة إن تحليلها هذا يحظى بدعم جملة من المصادر، من بينها التحليل المعتمد الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والمخولة صلاحية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة. وتقول بأنه «لا يمكن استخدام هذا النص القانوني ومبتغياته وإسقاطها على وضعية الأشخاص الذين أرادوا الاستيطان في يهودا والسامرة، لا لأنه تم «طردهم» أو «نقلهم» إلى هناك عنوة، بل انطلاقا من فلسفتهم الحياتية بشأن توطين أرض إسرائيل». ثم تضيف قولها: لم تغب عن ناظرنا رؤية أولئك الذين يعتقدون بضرورة تفسير معاهدة جنيف الرابعة بكونها تحظر على دولة الاحتلال تشجيع، أو دعم، نقل أجزاء من سكانها للسكن في المنطقة الخاضعة للاحتلال، حتى لو لم تكن هي نفسها المبادرة إلى ذلك. ولكن، حتى لو كان هذا التفسير صحيحا، فلم يكن في ذلك ثمة ما يدعونا إلى تغيير استنتاجنا بأنه لا يجوز الاشتقاق من المادة رقم ٤٩ في معاهدة جنيف الرابعة وإسقاطه على مسألة الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، وذلك استنادا إلى مكانة هذه المنطقة بموجب القانون الدولي.

التاريخ ... لمن يدوّنه!

وهنا، تتوقف اللجنة لتقدم استعراضا تاريخيا موجزا لإثبات ما ذهبت إليه أعلاه، يتضمن الآتي:

١. في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ نشر اللورد جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطانية، إعلانا جاء فيه أن «حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في أرض فلسطين». وقد اعترفت بريطانيا، من خلال هذا الإعلان، بحق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، بل وأبدت استعدادها لتقديم كل ما من شأنه الدفع بالمسيرة التي ستفضي، في مآلها، إلى إقامة بيت قومي للشعب اليهودي في هذا الجزء من العالم. ثم عاد هذا الإعلان وظهر، بصيغة أخرى مختلفة، في بيان مؤتمر السلام في سان ريمو (إيطاليا)، والذي وضع أسس الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل وتضمن الاعتراف بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض فلسطين الانتدابية (معاهدة سان ريمو، هي التي تم التوقيع عليها في العام ١٩٢٠ وحددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي – س. س.).

وينبغي هنا التشديد على أن صك الانتداب (كما إعلان بلفور، أيضا) تحدث عن الحقوق «المدنية والدينية» فقط التي ينبغي صونها لسكان فلسطين الانتدابية، بينما لم يرد فيه أي ذِكر لإحقاق حقوق قومية للشعب العربي.

٢. في شهر آب ١٩٢٢ صادقت عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني، فشكل ذلك إقرارا بحق الشعب اليهودي في إنشاء بيته القومي في أرض إسرائيل، وطنه التاريخي، وإقامة دولته فيها باعتباره (هذا الحق) قاعدة مثبتة في القانون الدولي.

ولاستكمال الصورة نضيف أنه مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، تم في المادة رقم ٨٠ من وثيقتها تثبيت مبدأ الاعتراف باستمرارية نفاذ الحقوق التي كانت تتمتع بها الدول والشعوب من قبل، والتي حظيت بها بفضل الانتدابات المختلفة، بما فيها بالطبع حقوق اليهود في الاستيطان في مناطق أرض إسرائيل، وهي الحقوق التي ضمنتها المعاهدات المدونة أعلاه.

٣. في شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة توصية قدمتها اللجنة الخاصة التي كانت قد شكلتها، وقضت بتقسيم أرض إسرائيل في ما غرب (نهر) الأردن إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية. لكن هذا البرنامج لم يخرج إلى حيز التنفيذ، ولم يحظَ بالتالي بمشروعية القانون الدولي، نظرا لأن الدول العربية رفضته وشنّت حربا لمنع تطبيقه ومنع إقامة الدولة اليهودية. وقد

حددت نتائج تلك الحرب الواقع السياسي اللاحق: ضمن الخطـوط (الحدود) التي تحصّلـت عليها خلال الحرب، قامـت دولة يهودية. وفي المقابـل، لم تقم الدولة العربية، فيما سيطرت مصر والأردن على المناطق التي احتلتاها (قطاع غزة، يهودا والسـامرة). وفي وقت لاحق، طالبت الدول العربية، التي لـم تعترف بنتائج الحرب، بتضمين اتفاقية وقف إطلاق النار إعلانا بأنه لا يجوز، ولا في أي شكل من الأشكال، اعتبار خط وقف إطلاق النار حدودا سياسـية أو إقليمية. وعلى الرغم من ذلك، قامت الأردن بضـم مناطق يهودا والسـامرة إلـى نفوذها، في العام ١٩٥٠، خلافا لمصر التي لم تطالب بأي سـلطة سيادية على قطاع غزة. لكن الضم إلى الأردن لم يحظ بمشروعية قانونية، بل عارضتـه غالبية الدول العربية، حتى أعلنت الأردن في العام ١٩٨٨ أنها لا ترى لنفسها مكانة قانونية في تلك المنطقة (فك الارتباط – س. س.).

وبهذا، تمت إعادة مكانة المنطقة إلى وضعيتها القانونية الأصليـة، أي: منطقة أعدت لتكون بيتا قوميا للشـعب اليهودي، الذي كان إبـان الحكم الأردني «صاحب حق حيازة» اضطر إلى الغياب عن المنطقة لعدة سنوات جراء الحرب التي فُرضت عليه، وها هو قد عاد إليها.

٤. إلـى جانب التزامهـا الدولي بـإدارة المنطقة والاهتمام بحقـوق السـكان المحليين والنظام العـام، فقد تمتعت إسرائيل، إذن، بالحق الكامل في المطالبة بالسيادة على هذه المناطق، وهذا ما كانت حكومات إسرائيل المتعاقبة علـى قناعة تامة به، لكنها ارتأت عدم ضم هذه المناطق، بل اعتماد نهج براغماتي بغية إفساح المجال أمام إجراء مفاوضات لعقد السـلام مع ممثلي الشعب الفلسطيني والدول العربية. وعلى ذلك، فإن إسرائيل لم تعتبر نفسها، يومـا، «قوة مُحتلة» (قوة احتلال) بالمعنى التقليدي، كما أنهـا لم تتعهد يوما، قط، بتطبيق معاهدة جنيف الرابعة حيال مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة.

صحيح أن إسرائيل قد أقرت المعاهدة في العام ١٩٥١، لكنها لم تشـملها في منظومة القوانين المحلية بواسطة تشـريع خاص في الكنيست، بل اكتفت بتصريح حول التطبيق الطوعـي للتوجيهات والمقتضيات الإنسـانية الـواردة في هذه المعاهدة. وفـي أعقاب ذلك، اعتمدت إسـرائيل سياسة تتيح لإسـرائيليين السكن الطوعي، بإرادتهـم الحـرة، فـي تلـك المناطق، طبقـا للقواعد والأنظمة التي حددتها السـلطات الإسـرائيلية وتحت رقابة الجهاز القضائي الإسرائيلي، مع التأكيد على أن تواجدهم المتواصل هناك منوط بنتائج عملية المفاوضات السياسية.

وبناء على ما تقدم، فليس ثمة شـك يراودنا، مطلقا، بأن إنشـاء المستوطنات اليهودية في منطقة يهودا والسامرة لا تشـوبه أي شائبة قانونية، من منظور القانون الدولي. ولذا، فإن بالإمكان الانتقال إلى بحث هذه المسـألة من منظور القانون المحلي.

الضرورات (الأمنية) تبيح المحظورات!

وفي هذه النقطة، تنتقل اللجنة إلى استعراض قوانين التنظيم (التخطيط) والبناء الإسرائيلية ذات الصلة، بما في ذلك السيرورات الإجرائية لوضع مخططات المشاريع الإنشائية، الهيئات المختصة المخولة صلاحيات بحث تلك المخططات، التصديق عليها وإصدار تراخيص البناء اللازمة، إضافة إلى السـبل الإجرائية في مجال تقـديم الاعتراضات، النظر والبتّ فيها، والأوامر الإدارية بشـأن الهدم، الاسـتئنافات وما إلى ذلك. وتقـول اللجنة إنه طبقا للبند رقم ٢ من منشور أنظمة الحكم والقضاء (يهودا والسامرة) {رقم ٢} – ١٩٦٧، فقـد أعلـن أن القانون النافـذ في تلك المنطقة هو القانون نفسه الذي كان ساريا في شهر حزيران ١٩٦٧، ومن تلك اللحظة فصاعدا أصبح يقوم على مجموعة من المرتكزات: القانون الأردني، التشريعات الانتدابية والعثمانية التي كانت سارية حتى شـهر حزيران ١٩٦٧، التشريعات الأمنية على تعديلاتها المختلفة وقرارات الحكم الصادرة عن المحاكم (الإسـرائيلية – س. س.). أما القانون الذي كان سـاريا فـي مجال التنظيم والبناء في يوم ١٩٦٧/٦/٧، فهـو «قانـون تخطيط المدن، القـرى والأبنية رقم ٧٩ لسـنة ١٩٦٦» («قانون التنظيم (التخطيط) الأردني»). وإزاء الحاجة إلى تنفيذ أنشـطة تخطيطية وعمرانية في المنطقة المُدارة، وانسجاما مع تعهدات إسرائيل الدولية بشأن حفظ النظام العام، فقد تم إصدار الأمر الخاص بشأن تخطيط المدن، القرى والأبنية (يهودا والسـامرة) {رقم ٤١٨} لسـنة ١٩٧١، والذي جاء لتعديل تعليمـات قانون التخطيط الأردني وملاءمة قوانين التنظيم والبناء للواقع القائم في المنطقة. ونشـير هنا إلى أن القانون الإسرائيلي (في مجال التنظيم والبناء – س. س.)، بمسـتوياته المختلفة، هو أكثر تقدما من القانون السـاري في يهودا والسامرة، لكنه يمثّل مصدرا مُقارِنا فقط، لا قاعدة ملزمة.

وتوضـح اللجنة في هذا السـياق أن الصلاحية الأولى لمعالجة

القضايا الخاضعة لسلطة اللجان المحلية (للتخطيط والبناء، وهي لجان تابعة، قانونيا، للسلطات المحلية، أي السلطات المحلية في المستوطنات ذاتها، هنا – س. س.) ممنوحة لهذه اللجان ذاتها. وعليه، فإن أي تدخل في شؤون البناء على الصعيد المحلي، بالحلول مكان لجنة محلية مخولة، يشكل استثناء لا يجري اللجوء إليه، بوجه عام، إلا في توفر شرطين اثنين، مجتمعين معا،: قصور من جانب السلطة المحلية في تأدية واجباتها طبقا للقانون، أو الإسهام في نشاط يشكل خرقا لهذه الواجبات ومسا حقيقيا بالمصالح العامة، أو الشخصية.

ثم تذهب إلى تلخيص هذا الجانب فتقول: الصورة المرتسمة من الوارد ذكره حتى الآن هي أن ثمة في منطقة يهودا والسامرة مؤسسات تنظيم وتخطيط مخولة الصلاحيات في مجالات المبادرة والنظر في مخططات البناء التفصيلية، ثم إقرارها والتصديق عليها بعد أن تلبي (هذه المخططات) المتطلبات القانونية. كما خوُلت تلك المؤسسات، أيضا، صلاحيات النظر في الاعتراضات، إصدار تراخيص البناء المناسبة والعمل لمنع البناء غير القانوني («وهو – كما هو معروف – عملية البناء التي تتم دون ترخيص صادر عن سلطات التخطيط والتنظيم»، كما تؤكد اللجنة). ولكي يتم الحصول على ترخيص كهذا، ينبغي على الشخص أو الجسم المعني به تقديم تخطيط (خريطة) يتم النظر فيها، موضوعيا، من جانب سلطات التنظيم والبناء، بعد أن يثبت صاحب الطلب ملكيته على الأرض وعدم تعارض التخطيط مع الخريطة المفصلة للمنطقة. هذا ما يقتضيه القانون في إسرائيل، وهكذا هو (تقريبا) القانون الساري في يهودا والسامرة. لكن مكمن الاختلاف الأساس هو في حقيقة أن دولة إسرائيل تسيطر على هذه المنطقة منذ حرب الأيام الستة، وحيال رغبة وإرادة أجزاء من سكانها في الاستيطان هناك، من جهة، ومن جهة أخرى رغبتها وواجبها في تطبيق الرقابة على أعمال البناء، فقد أقيمت المستوطنات حتى العام ١٩٧٩ كـ «ضرورة أمنية»، بعد أن تم الاستيلاء على الأراضي المعدة لذلك بـ «السيطرة العسكرية»، دون تمييز ما إذا كانت الأرض أرض دولة أم أرضا خصوصية. وهكذا، مثلا، رفضت محكمة العدل العليا مد يد العون للملتمسين، من أصحاب حقوق الملكية على الأراضي، الذين اعترضوا على عملية الاستيلاء على أراضيهم لغرض إقامة مستوطنات يهودية، نظرا لأن إقامتها انبثقت من ضرورات عسكرية، على الرغم من كونها مستوطنات مدنية. وتدعي اللجنة، استطرادا، بأن «المفهوم الاستيطاني في هذه المسألة قد تبدّل في نهاية السبعينيات في أعقاب قرار محكمة العدل بشأن قضية «ألون موريه» الذي أكدت فيه أنه لا يجوز الاستيلاء على أراض تعود ملكيتها الخاصة لفلسطينيين لغرض إقامة مستوطنات يهودية، إلا إذا كان الأمر نابعا من ضرورات أمنية»!!

وفي أعقاب هذا القرار، أصدرت الحكومة الإسرائيلية، في شهر تشرين الثاني ١٩٧٩، قرارا (رقم ١٤٥) نص على: «توسيع الاستيطان في يهودا، السامرة، غور الأردن، قطاع غزة وهضبة الجولان، بواسطة إضافة سكانية إلى المستوطنات القائمة وبواسطة إقامة مستوطنات إضافية جديدة على أراض تعود ملكيتها للدولة»!

ثم تبع ذلك القرار قرارات أخرى اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية بشأن الاستيطان، كان أبرزها (كما يسجلها التقرير):

١. في أيار ١٩٨٤، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان (قرار رقم ٦٤٠) أن «توسيع منطقة متتابعة (جغرافيا) في إطار نفوذ مستوطنة قد أنشئت، أو يجري إنشاؤها، بموجب تصريح (تصديق) من لجنة الاستيطان، لا يحتاج إلى قرار خاص من جانب اللجنة، بل هو مشروط بالتصاريح المهنية التي تصدرها وزارة العدل في كل ما يتصل بالملكية على الأرض، وكذلك وزارتا البناء والإسكان والدفاع والجهات المختصة بالتوطين في المنظمة الصهيونية العالمية».

٢. في تموز ١٩٩٢، قررت الحكومة (قرار رقم ١٣) أن «تنفيذ القرارات السابقة بشأن إنشاء مستوطنات، والتي لم يتم تنفيذها حتى الآن، يتطلب تصديقا مجددا من جانب الحكومة».

٣. في شهر تشرين الثاني ١٩٩٢، تقرر (قرار رقم ٣٦٠) وقف أعمال البناء في المستوطنات اليهودية، باستثناء البناء الخاص للسكن في نطاق المستوطنات القائمة، بموجب خريطة هيكلية مفصلة، وشريطة أن لا يتم تمويل تكاليف البنية التحتية والبناء من ميزانية الدولة.

٤. في كانون الثاني ١٩٩٥، تم بقرار حكومي (رقم ٤٧٥٧) تشكيل لجنة وزارية لمراقبة أعمال البناء ومصادرة الأراضي في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٥. في شهر آب ١٩٩٦، قررت الحكومة (قرار رقم ١٥٠) «اشتراط أي بناء أو تخصيص أراض بالحصول على مصادقة من وزير الدفاع» واعتبار هذه المصادقة «شرطا للبحث في أي خريطة هيكلية ولإقرارها».

٦. في آذار ١٩٩٩ اتخذت الحكومة القرار رقم ١٧٥ الذي جاء ليستبدل القرار رقم ٦٤٠ (البند ١ أعلاه) ونص على أن «توسيع مستوطنة تم إنشاؤها، أو سيتم إنشاؤها، طبقا لقرار حكومي، أو مستوطنة معترف بها حسب القانون، لا

يحتاج إلى قرار حكومي. لكن توسيعا كهذا لمستوطنة في منطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة يحتاج إلى مصادقة من وزير الدفاع، بموافقة رئيس الحكومة».

٧. في ٢٠٠٣/٥/٢٥، صادقت الحكومة (قرار رقم ٢٩٢) على بيان رئيسها بأن إسرائيل ستعمل بروح «خريطة الطريق» وبأنه «لن يتم التطرق، إطلاقا، إلى مسائل ترتبط بالتسوية النهائية، بما فيها الاستيطان في يهودا والسامرة (باستثناء تجميد الاستيطان والنقاط غير القانونية)، مكانة السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في القدس أو أي مسألة أخرى تشكل، في جوهرها، شأنا للتسوية النهائية».

ترخيص بأثر رجعي

تؤكد اللجنة أنه «حتى بعد التغلب على مسألة الملكية على الأراضي المنوي إنشاء مستوطنة عليها، تبقت أمام المبادرين العوائق ذاتها» التي أشارت إليها المحكمة العليا في أحد قراراتها، وهي: «ترخيص الموقع الاستيطاني يستوجب إتمام الإجراءات في المستوى السياسي (قرار حكومي بشأن إقامة مستوطنة – أو حيّ – جديدة)، المستوى البلديّ (إصدار أمر من القائد العسكري بشأن تبعية المستوطنة من الناحية البلدية)، والمستوى التنظيمي (إيداع خارطة هيكلية والتصديق عليها والحصول على تراخيص البناء الملائمة من سلطات التنظيم المختصة)». ثم تضيف: «بالنسبة للأبنية التي طُلب منّا التطرق إليها لم يتم، ظاهريا، استيفاء جميع الشروط المذكورة هذه، بل وثمة حالات لم تستوف أيا من هذه الشروط، وعليه فإن الاستنتاج المرجح هنا هو أن أعمال البناء هناك قد تمت بدون تصاريح، أو بشكل غير قانوني».

وهنا، تبادر اللجنة إلى طرح التساؤل التالي: «هل بالإمكان ترخيص هذه الأبنية بأثر رجعي؟ وسنحاول الإجابة عن هذا السؤال لاحقا»!

وفي سعيها الحثيث إلى الإجابة عن هذا السؤال، تخوض اللجنة طويلا في استعراض الممارسات الحكومية الرسمية في هذا الشأن، بما في ذلك ما تسميه «الوعود الإدارية» التي كان يقطعها مسؤولون حكوميون مختلفون للمستوطنين وممثليهم، وكذلك «منهجية تخصيص الأراضي للمستوطنات» و«سياسة بناء المستوطنات في يهودا والسامرة»، المتبعة لدى الإدارة المدنية، الوزارات الحكومية المختلفة والمنظمة الصهيونية العالمية، سوية مع «العودة المقارنة» إلى ما ورد في «تقرير طاليا ساسون» (المذكور آنفا) حول هذه القضايا، ثم محاولة «التمييز» ما بين «مستوطنة جديدة» أو «حيّ» (جديد تابع لمستوطنة قائمة)، حتى تصل إلى القول إنه على الرغم من كل القرارات الحكومية (المشار إليها سالفا) والتصريحات العلنية التي صدرت عن مسؤولين سياسيين وحكوميين رسميين، إلا إنه «أقيمت، من غير مصادقة الحكومة، عشرات «الأحياء» الجديدة، بعضها على بعد مسافة كبيرة (من المستوطنة «الأم» – س. س.)، بل وأحيانا من دون تحقق تواصل جغرافي مع المستوطنة الأم، لا بل خارج منطقة نفوذها المقررة». ثم تضيف اللجنة: «هذه الظاهرة كانت واسعة بصورة ملحوظة وتطلبت ميزانيات كبيرة للتمويل. وبوصفها كذلك، فإننا نجد من الصعب أن نصدّق بأنها كانت خافية عن أعين وزراء الحكومة ورؤسائها، إذ ليس فقط أن بعض تلك الوزارات قد ساهم بذلك بصورة مباشرة، بل إن توسيع الاستيطان شكل موضوعا لتحذيرات عديدة ومختلفة صدرت على الصعيد المحلي، بما في ذلك من مراقب الدولة، وكذلك على الصعيد الدولي الذي استغلت أوساط واسعة منه توسيع الاستيطان لمهاجمة دولة إسرائيل. وإذا كانت مديرية الاستيطان (في المنظمة الصهيونية العالمية) ووزارة الإسكان قد واصلتا بناء تلك «الأحياء»، على الرغم من تلك التحذيرات، فلا مناص من أن نقرّ بأن التفسير الذي اختارته مديرية الاستيطان لقرارات الحكومة إنما ينسجم، تماما، مع التطلعات الحقيقية لدى كثيرين ممن هم في عداد «المستوى السياسي» الرفيع».

ثم تعتبر اللجنة أن «هذه المسلكية اكتسبت مشروعية على المستوى القضائي. والقصد هو الطريقة التي كان يتعين بها على المستوطنين في يهودا والسامرة فهم تلك المسلكية وتفسيرها. ومن وجهة نظرنا، فقد جاز لهؤلاء الافتراض بأن توسيع المشروع الاستيطاني، أيا كان تعريفه («حيّ جديد» أو «مستوطنة جديدة»)، هو مسألة ترغب الحكومة فيها وتشجعها، بدليل ممارسات وأنشطة مديرية الاستيطان التي جرت (بموجب اتفاقيات التخويل مع المسؤول عن الممتلكات الحكومية والمهجورة) بدعم مباشر من وزارات حكومية مختلفة. ولكن، بسبب البُعد الجغرافي عن المستوطنات الأم والاحتياجات المتغيرة للمستوطنين الجدد، فقد كان من الصعب الاستمرار في تعريف بعض تلك الموقع الاستيطانية باعتبارها «أحياء»، بل أصبح من الضروري – في نقطة زمنية معينة – تعريف الواقع كما هو على حقيقته».

و«الواقع كما هو على حقيقته» الذي تراه اللجنة هو، ببساطة شديدة: ليس ثمة بناء استيطاني «غير قانوني» أو «غير شرعي»، ومن هنا ضرورة ترخيص جميع الأبنية، الأحياء والمستوطنات الجديدة التي لم يتم ترخيصها حتى الآن، بأثر رجعي.

وفي هذا تقول اللجنة، بشكل واضح تماما: «بالنسبة

و «الواقع كما هو على حقيقته» الذي تراه اللجنة هو، ببساطة شديدة: ليس ثمة بناء استيطاني «غير قانوني» أو «غير شرعي»، ومن هنا ضرورة ترخيص جميع الأبنية، الأحياء والمستوطنات الجديدة التي لم يتم ترخيصها حتى الآن، بأثر رجعي.

للمستوطنات التي أقيمت في يهودا والسامرة على أراضي دولة أو على أراض تم استملاكها بأيدي إسرائيليين، بمساعدة جهات رسمية مثل مديرية الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية أو وزارة الإسكان، والتي تم اعتبارها «غير مرخّصة» أو «غير قانونية» نظرا لأنه لم يُمَهَد لإقامتها بقرارات حكومية رسمية، فإن الاستنتاج الذي خلصنا إليه هو الآتي: إنشاء تلك المستوطنات تم بعلم وبتشجيع المستوى السياسي الأعلى – وزراء الحكومة ورؤسائها – ولذا، ينبغي النظر إلى هذه المسلكية باعتبارها تشكل موافقة ومصادقة ضمنيتين، ما يتيح الانكباب على تنظيم مكانة هذه المستوطنات من دون حاجة إلى أي قرار آخر، سواء من الحكومة نفسها أو أي من وزرائها»!

وفي هذه الأثناء، وإلى أن يتسنى إتمام إجراءات الترخيص وإصدار تصاريح البناء اللازمة قانونيا، وكله بأثر رجعي، توصي اللجنة بأن «تمتنع الدولة عن تنفيذ أي أوامر هدم، لأنها هي التي خلقت هذا الوضع، بنفسها»! وتضيف: «لمنع أي شك أو التباس، نؤكد أن جميع المستوطنات، بما فيها تلك التي سيتم ترخيصها وفق مقترحنا، تستطيع في المستقبل توسيع حدودها بغية تلبية احتياجاتها، بما في ذلك التكاثر الطبيعي، دونما أي حاجة إلى قرارات إضافية، سواء من الحكومة أو أي من وزرائها»!! منوهة إلى أن «التوسيع المقترح ينبغي أن يتم ضمن منطقة نفوذ المستوطنة وضمن حدود خريطة هيكلية مصادق عليها من جانب مؤسسات التنظيم والبناء المختصة».

حق الملكية - البناء على أرض خاصة

تحت هذا العنوان، تفرد اللجنة الصفحات التالية من تقريرها للبحث في موضوع الملكية على الأراضي في الضفة الغربية، من خلال عرض للقوانين السارية في هذا الخصوص، مرتكزة بشكل أساس على مبدأ صاغته على النحو التالي: « لقد أحسنت الدولة التصرف حينما أوضحت أمام محكمة العدل العليا أنها لا تعتزم ترخيص مستوطنات يهودية أنشئت على أراض خاصة يمتلكها فلسطينيون. ذلك أن حق الإنسان على ممتلكاته مكفول في القانون الدولي. ومع ذلك، فمن الواضح والمفهوم أن حق الملكية ليس حقا مطلقا، بل نسبيّ. وعليه، فهو معرض للمسّ، بما يراعي التقييدات المحددة في البند رقم ٨ من قانون الأساس (المسّ بواسطة قانون، ينسجم مع قيم دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية، لغرض جدير وبدرجة لا تزيد عن المطلوب)». وفي سبيل توضيح حدود هذا النص ومقتضياته، لا بد من أن نستذكر إقدام الكنيست الإسرائيلي على تشريع العديد من القوانين العنصرية والمعادية للعرب الفلسطينيين في شتى المجالات والميادين، والتي حظيت بختم الشرعنة من جانب محكمة العدل العليا الإسرائيلية باعتبارها (تلك القوانين) «تراعي التقييدات» السالفة الذكر. ومن هنا، فإن هذا «التحفظ» الذي تضعه اللجنة هنا على «حق الملكية» الذي «أقرته الدولة الإسرائيلية» للفلسطينيين على أراضيهم الخاصة في الضفة الغربية إنما يشكل، عمليا، الأرضية اللازمة والبوابة الواسعة لضرب هذا الحق وخرقه، بل والدوس عليه.

وهذا بالضبط ما تذهب إليه اللجنة بقولها، في هذا السياق، لاحقا: «وها يتضح أمامنا أنه ليس مفروغا منه أن يكون حُكم كل من يسيطر على أرض الغير إخلاءه وهدم ما بنى، إذ قد تتوفر لديه حجج دفاعية جديرة، بل قد يكون لديه الحق في تسجيله، رسميا، صاحب الأرض ومالكها»!! وفي مثل هذه الحالات، «يتمثل العون الأساس الذي يمكن تقديمه (لأصحاب الأراضي ومالكيها الفلسطينيين، حينما يلتمسون أمام المحاكم الإسرائيلية ضد مصادرة أراضيهم، سلبها، السيطرة عليها والبناء عليها للمستوطنين اليهود) هو دفع رسوم الاستخدام والتعويضات»!

ثم تعالج اللجنة موضوع تسجيل حقوق الملكية على الأراضي في الضفة الغربية فتعتبر أن «غياب هذا التسجيل المنظم والمتاح لاطلاع الجمهور الواسع هو السبب المركزي وراء غالبية النزاعات على الأراضي في يهودا والسامرة»! وتقترح اللجنة حلا من لدنها لهذه «الإشكالية» (الإجرائية!) يتمثل في قولها: «انطلاقا من الرغبة في إحلال الاستقرار ومنع الغموض والالتباس، نعتقد بأنه من الحكمة بمكان تشجيع السكان في يهودا والسامرة، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء، على المبادرة إلى تسجيل حقوق الملكية

ثم تعالج اللجنة موضوع تسجيل حقوق الملكية على الأراضي في الضفة الغربية فتعتبر أن «غياب هذا التسجيل المنظم والمتاح لاطلاع الجمهور الواسع هو السبب المركزي وراء غالبية النزاعات على الأراضي في يهودا والسامرة»! وتقترح اللجنة حلا من لدنها لهذه «الإشكالية» (الإجرائية!) يتمثل في قولها: «انطلاقا من الرغبة في إحلال الاستقرار ومنع الغموض والالتباس، نعتقد بأنه من الحكمة بمكان تشجيع السكان في يهودا والسامرة، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء، على المبادرة إلى تسجيل حقوق الملكية خاصتهم على الأراضي في غضون فترة زمنية محددة (يبدو لنا أن ٤ ـ ٥ سنوات هي فترة معقولة)، وكل شخص لم ينجز التسجيل حتى انتهائها يفقد حقوق الملكية على الأرض، أيا كانت.

خاصتهم على الأراضي في غضون فترة زمنية محددة (يبدو لنا أن ٤ ـ ٥ سنوات هي فترة معقولة)، وكل شخص لم ينجز التسجيل حتى انتهائها يفقد حقوق الملكية على الأرض، أيا كانت»!! ثم تتطرق اللجنة إلى «الإجراءات البيروقراطية، المتعددة والمنهكة، التي يواجهها أي إسرائيلي يرغب في امتلاك أرض في يهودا والسامرة، والتي يبدو لنا أن مبعثها هو الرغبة في منع امتلاك أراض للأغراض الاستيطانية في مواقع قد تنطوي على متاعب سياسية أو أمنية»! وتؤكد، على الفور: «إن نقطة الانطلاق في موقفنا هذا تتلخص في أنه من حق اليهودي ـ طبقا للقانون ـ الاستيطان في أي جزء من أجزاء يهودا والسامرة، أو على الأقل في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، طبقا للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية».

الحسم في نزاعات الأراضي وتوسيع «المستوطنات العسكرية»

تخصص اللجنة هذا الباب من تقريرها لتبيان «خطيئة» مؤسسات «الإدارة المدنية» في طريقة فضّها النزاعات الناشئة في الضفة الغربية حول ملكية الأراضي، والتي تعرضها على النحو الذي يوحي بأن «الإدارة المدنية» وأذرعها منحازة تماما إلى جانب الفلسطيني: «يستدل من الوثائق العديدة التي عُرضت علينا، كما من إفادات قُدمت أمامنا، بأن نقطة الانطلاق التي اعتمدتها هيئات الإدارة المدنية المختصة بفرض القوانين تتمثل في أن لدى المستوطنين الإسرائيليين نزعة لتجاوز حدود جيرانهم الفلسطينيين، وعليه فهم مُطالَبون بإثبات قانونية تواجدهم على أرض معينة، وإلا فإن الحُكم بحقهم هو الإخلاء. ولو كان هذا الإثبات مطلوبا لعرضه أمام هيئة قضائية لمواجهة دعوى قدمها من يدّعي حق الملكية، لقلنا: ليكن! .... وليس أقل خطورة من هذا، حقيقة أن أذرع الإدارة المدنية لا تعتمد معايير موحدة ومتطابقة في كل ما يتصل بنوعية الدليل الذي يتوجب على المسيطر على الأرض تقديمه. وفي هذا، نحيل إلى أقوال رئيس الإدارة المدنية الحالي، الجنرال موطي ألموز، أمامنا: «إن الوضع الراهن هو في صالح الفلسطيني، إذ تقضي التعليمات بأنه يستطيع تقديم أي دليل (إيصال، أيا كان – دفع ضريبة أو سواه)، بينما إذا لم يقدم الإسرائيلي ورقة (أي: عقد) فيتم إخراجه من المنطقة. الوضع الافتراضي هو أفضلية الطرف الفلسطيني»!! وهو ما تعتبره اللجنة (وهو يبدو كذلك، حقا، في مثل هذا العرض!!!) «انعدام المساواة (بحق المستوطن اليهودي – س. س.) أمام الجهة صاحبة القرار»!

وللخروج من هذا «المأزق»، تقترح اللجنة طريقا بديلا للحسم في «نزاعات الأراضي» يبدأ من «تبني سياسة تقضي بأن تصرّ الدولة – قبل تحديد موقفها من الالتماسات المطالِبة بتنفيذ الإخلاء أو الهدم – على إحالة مهمة استيضاح النزاع والبت به وبحقوق الملكية على الأرض إلى هيئة قضائية. وإلى أن يتم البتّ، بهذه الطريقة، يتوجب إصدار الأوامر والتعليمات إلى الهيئات المنتدبة من قبل الدولة بالامتناع عن تحديد أي موقف بشأن أي من هذه النزاعات والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات غير قابلة للرد، مثل الإخلاء أو الهدم. ولهذا الغرض، ومن أجل تسهيل وصول السكان المحليين إلى الهيئات القضائية المشار إليها، نوصي بفحص إمكانية إنشاء محاكم خاصة في يهودا والسامرة للنظر في نزاعات الأراضي»!

وتتطرق اللجنة إلى وضعية المستوطنات العديدة التي أقيمت على أراض «تم الاستيلاء عليها بأوامر عسكرية»، إذ «في البدء، تم إنشاؤها كجزء من خطة دفاعية عن المنطقة وبما يستجيب لاحتياجات سكانها الأولية... ولكنها تصل، بطبيعة الحال، إلى مرحلة تحتاج فيها إلى التوسع والتطور لتلبية احتياجات التكاثر الطبيعي أو إنشاء مؤسسات جماهيرية حيوية، مثل روضات الأطفال الإضافية والمدارس المختلفة، التي لم تكن ثمة حاجة إليها في مراحل التأسيس. لكن الطلبات التي يجري تقديمها لتوسيع

تخصص اللجنة هذا الباب من تقريرها لتبيان «خطيئة» مؤسسات «الإدارة المدنية» في طريقة فضّها النزاعات الناشئة في الضفة الغربية حول ملكية الأراضي، والتي تعرضها على النحو الذي يوحي بأن «الإدارة المدنية» وأذرعها منحازة تماما إلى جانب الفلسطيني: «يستدل من الوثائق العديدة التي عُرضت علينا، كما من إفادات قُدمت أمامنا، بأن نقطة الانطلاق التي اعتمدتها هيئات الإدارة المدنية المختصة بفرض القوانين تتمثل في أن لدى المستوطنين الإسرائيليين نزعة لتجاوز حدود جيرانهم الفلسطينيين، وعليه فهم مُطالَبون بإثبات قانونية تواجدهم على أرض معينة، وإلا فإن الحُكم بحقهم هو الإخلاء.

هذه المستوطنات، أو حتى للبناء في نطاق حدودها، يتم رفضها من جانب الإدارة المدنية ..... إن هذا النهج الذي تعتمده الإدارة المدنية غير مقبول من طرفنا. وعليه، فنحن نوصي بإصدار التعليمات إلى الإدارة المدنية بأنه ليس ثمة أي مانع يحول دون المصادقة على إنشاء أبنية إضافية في منطقة حدود أي مستوطنة أقيمت على أراض تم الاستيلاء عليها بأوامر عسكرية، ويتعين فحص مثل هذه الطلبات من الوجهة التنظيمية/ التخطيطية فحسب»!

المحميات الطبيعية والمتنزهات

الباب قبل الأخير من تقريرها هذا، تفرده اللجنة للتأكيد على أهمية المحافظة على الطبيعة وعلى البيئة ومواردهما في «يهودا والسامرة»، حيال «انتشار العديد من الظواهر السلبية مثل تدفق المياه العادمة، نثر السموم، تدمير مزارع، سدّ أروقة بيئية وما شابه، والتي تترتب عليها إسقاطات وآثار مدمرة على الثروة الحيوانية والنباتية يؤدي عدم معالجتها إلى نتائج وخيمة تبكي الأجيال القادمة».

وتقول اللجنة إنه «بغية منع وتلافي مثل هذه الظواهر المؤسية والمحافظة على قيم الطبيعة والتراث على أفضل وجه، تولي سلطة الطبيعة والحدائق أهمية قصوى لقدرتها على الإعلان عن محميات طبيعية ومتنزهات عامة في مناطق يهودا والسامرة الخاضعة لسيطرة إسرائيلية. مثل هذا الإعلان يُخضع المنطقة المعلنة لجملة من القواعد السلوكية والأنظمة الإدارية التي ترمي إلى حمايتها والمحافظة عليها، كما يمنح الجهات المختصة صلاحيات وأدوات تنفيذية ناجعة لفرض القانون».

أما السبب الذي أدى إلى تجميد صلاحية الإعلان عن محميات طبيعية ومتنزهات عامة فيكمن في «موقف الإدارة المدنية القائل بأن اتفاق أوسلو لا يتيح الإعلان عن محميات طبيعية ومتنزهات في المنطقة C، خارج حدود المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية، من دون تنسيق مع الجانب الفلسطيني («يقوم الجانب الإسرائيلي بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني بشأن أنشطة في منطقة C، خارج حدود المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية، إن كان يترتب عليها تغيير في المكانة الحالية لهذه المنطقة» – كما ينص الاتفاق). وقد ادُعي بأن إسرائيل لا تحظى بالتعاون، ولذا فليس في مقدور الإدارة المدنية دفع هذا الموضوع قدما».

ولحل هذه المعضلة، تقدم اللجنة تفسيرا لاتفاق أوسلو بهذا الصدد تعتبر، من خلاله، أن «الإعلان المذكور ليس فيه ما يغيّر من مكانة المنطقة، ولذا فنحن لا نرى أي تبرير قانوني لوقف عملية تنظيم المحميات الطبيعية والمتنزهات في مناطق C عامة، وفي نطاق المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية خاصة. ونوصي باستئناف عملية التنظيم والإعلان هذه ودفعها قدما».

تلخيص: «أرض إسرائيل» حق لكل إسرائيلي!

تحت هذا العنوان، في الباب الأخير من تقريرها، تضع اللجنة «استخلاصات واستنتاجات» هي في جوهرها ومحصلتها تأكيد للمواقف التي كانت سجلتها في السياقات المختلفة والتوصيات التي أتبعتها بها. وقد استهلت اللجنة هذا الباب بما تسميه «الاستنتاج الأساس» الذي صاغته بالكلمات التالية: «من منظور القانون الدولي، فإن أحكام وقوانين «الاحتلال»، كما تتجسد في المواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، لا تسري على الظروف والشروط التاريخية والقضائية الفريدة من نوعها الخاصة بالتواجد الإسرائيلي في يهودا والسامرة، والمستمر منذ عشرات السنين. كما أن نصوص معاهدة جنيف الرابعة بشأن نقل السكان لا تسري، هي الأخرى، على استيطان مثل الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة. وعلى ضوء ذلك، وطبقا للقانون الدولي، فإن للإسرائيليين حقا قانونيا في الاستيطان في يهودا والسامرة. وعليه، فإن إنشاء المستوطنات، في حد ذاته، لا تشوبه أية شائبة قانونية»!

وتتطرق اللجنة إلى وضعية المستوطنات العديدة التي أقيمت على أراض «تم الاستيلاء عليها بأوامر عسكرية»، إذ «في البدء، تم إنشاؤها كجزء من خطة دفاعية عن المنطقة وبما يستجيب لاحتياجات سكانها الأولية... ولكنها تصل، بطبيعة الحال، إلى مرحلة تحتاج فيها إلى التوسع والتطور لتلبية احتياجات التكاثر الطبيعي أو إنشاء مؤسسات جماهيرية حيوية، مثل روضات الأطفال الإضافية والمدارس المختلفة، التي لم تكن ثمة حاجة إليها في مراحل التأسيس. لكن الطلبات التي يجري تقديمها لتوسيع هذه المستوطنات، أو حتى للبناء في نطاق حدودها، يتم رفضها من جانب الإدارة المدنية ..... إن هذا النهج الذي تعتمده الإدارة المدنية غير مقبول من طرفنا.

وبالتأسيس على هذا «الاستنتاج الأساس» وانطلاقا منه، تضع اللجنة جملة من التوصيات التي ترمي إلى «توضيح سياسة الحكومة في مسألة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة، بغية الحؤول دون أي تفسيرات مستقبلية مغلوطة لقراراتها»، وبما يضمن الترخيص المسبق لأي أعمال استيطانية مستقبلية، لتلافي تكرار ما حصل سابقا من حيث التشكيك بقانونية أي أبنية استيطانية جديدة، سواء أكانت «أحياء جديدة» في مستوطنات قائمة أم مستوطنات جديدة، ووصفها بأنها «غير قانونية».

أما بشأن المستوطنات التي «تم تعريفها بأنها «غير مرخّصة» أو «غير قانونية» (رغم أنها أنشئت بدعم جهات رسمية، مثل مديرية الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ووزارة الإسكان) بدعوى أنه لم يسبق إنشاءها صدور قرار حكومي رسمي، فإن استنتاجنا هو إن إقامة هذه المستوطنات قد تمت، على مدى السنين الطويلة، بعلم وقبول وتشجيع المستوى السياسي الأرفع – وزراء الحكومة ورؤسائها، الأمر الذي ينبغي اعتباره موافقة ضمنية».

وبناء على هذا الاستنتاج، توصي اللجنة بـ «تسريع إنجاز جميع الإجراءات الناقصة الضرورية لإصدار التراخيص الملائمة»، بما في ذلك إزالة «العوائق البيروقراطية» المختلفة التي كانت اللجنة أوردتها، تفصيليا، في متن تقريرها. وإلى أن يتحقق ذلك، «تُحسن الدولة صنعا إن هي امتنعت عن تنفيذ أي أوامر هدم، لأنها هي التي سببت نشوء هذا الوضع».

وتعود اللجنة، مرة أخرى، إلى التأكيد على أنه «منعا لأي التباس وأي شكوك، ينبغي أن يكون واضحا أنه بمستطاع جميع المستوطنات، بما فيها تلك التي تم وسيتم ترخيصها وفق المسار المقترح من جانبنا، توسيع حدودها لتلبية احتياجاتها، مستقبلا، بما في ذلك التكاثر الطبيعي، دونما حاجة إلى قرار إضافي من جانب الحكومة، أو أي من وزرائها، شريطة أن يتم التوسيع في نطاق منطقة نفوذ المستوطنة، في حدود خريطة هيكلية مصادق عليها وأن يحصل على ترخيص قانوني من مؤسسات التنظيم المعنية».

ومن بين التوصيات الأخرى، تدعو اللجنة إلى «وضع تشريع أمني يؤكد حق أي إسرائيلي في امتلاك أرض في يهودا والسامرة، حتى ولو بصورة فردية شخصية، وليس فقط بواسطة جمعية (منظمة) تم تسجيلها في المنطقة».

كما تدعو، أيضا، إلى «إصدار التعليمات اللازمة للإدارة المدنية بحيث توضح لها عدم وجود أي مانع يحول دون المصادقة على أعمال بناء إضافية في نطاق المستوطنات التي أقيمت على أراض تم الاستيلاء عليها بأوامر عسكرية».

وتختتم اللجنة تقريرها بالقول: «في الختام، نؤكد أن الظاهرة التي اتضحت أمامنا في مسألة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة لا تليق بنهج دولة نقشت على رايتها شعار سلطة القانون وسيادته باعتباره غاية يتعين التطلع إليها ومنهجا ينبغي تطبيقه. وإذا كان هذا التقرير قد وجّه رسالة توضح للجميع بأن «أيام السور والبرج» («حوماه ومغدال»: وصف يطلقه اليهود على سلسلة عمليات إنشاء المستعمرات الزراعية اليهودية المحصنة في فلسطين التاريخية، إبان الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ – ١٩٣٩ وبعد ذلك بوقت قصير ـ س. س.)، التي كانت مقبولة في عهد سيطرت فيه سُلطة أجنبية على أرض إسرائيل، قد ولت منذ زمن طويل، فهذا يكفينا ويرضينا»!

تضع اللجنة «استخلاصات واستنتاجات» هي في جوهرها ومحصلتها تأكيد للمواقف التي كانت سجلتها في السياقات المختلفة والتوصيات التي أتبعتها بها. وقد استهلت اللجنة هذا الباب بما تسميه «الاستنتاج الأساس» الذي صاغته بالكلمات التالية: «من منظور القانون الدولي، فإن أحكام وقوانين «الاحتلال»، كما تتجسد في المواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، لا تسري على الظروف والشروط التاريخية والقضائية الفريدة من نوعها الخاصة بالتواجد الإسرائيلي في يهودا والسامرة، والمستمر منذ عشرات السنين. كما أن نصوص معاهدة جنيف الرابعة بشأن نقل السكان لا تسري، هي الأخرى، على استيطان مثل الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة.

كلمة أخيرة

تبيّن القـراءة المتأنية لتقرير «لجنة إدموند ليفي»، بما لا يدع مجالا لأي شـك، أن هذه اللجنة قد أخذت مطاعن المسـتوطنين و«تظلماتهم» / مطالبهم العديدة ضد «الدولة» وما تمارسه أذرعها من «تضييق» مزعوم عليهم وعلى أعمالهم الاستيطانية التوسعية في أنحاء الضفة الغربية المختلفة، ثم حاولت (اللجنة) أن توضح لـ «الدولة» مكامن أخطائها، أسـبابها وتجسـيداتها الحية على الأرض قبـل أن تضع، بالتالي، مقترحاتها هي لإخراج «الدولة» من ورطاتهـا المدّعاة تلك، بما يضمن تحقيـق قاعدة الانطلاق الأساس وصونها، في كل مستوى وإجراء: «حق اليهودي - طبقا للقانون - في الاستيطان في أي جزء من أجزاء يهودا والسامرة»!

ولئـن كنا قـد قلنا، فـي التقديم لقراءتنا الاسـتعراضية لهـذا التقريـر هنا إن «قرار نتنياهو وحكومته تشـكيل «لجنة ليفي» جاء اسـتجابة لضغوطات مارسـها المستوطنون وقادتهم، على مدى سنوات غير قليلة، مطالبين بوضع «تقرير قانوني» موازٍ ومناقض للتقرير الذي كانت وضعته المحامية طاليا ساسون حول «المواقع الاسـتيطانية غير المرخصة» وتوصلت في منتهاه إلى أن «إنشـاء هذه المواقع يشـكل خرقا متواصلا، فظا ومؤسسـاتيا، للقانون يقوّض أسـس سـيادة القانون»، فإن حصيلة القراءة في هـذا التقرير تثبت أنـه لم يكن في ملاحظتنا تلك أي افتئات على الحقيقة – وهي الحقيقة التي لم تبذل اللجنة أدنى جهد لإخفائها أو تمويهها، بل بذلت أقصى ما في وسـعها لتلبية ما هو مطلوب منها وإنجاز المهمة التي أنيطت بها: تأكيد حق اليهود في «كامل أرض إسـرائيل»، بما يتضمن نفـي أي صبغة أو صفة احتلالية عن «الوجود» الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، ثم تأكيد «حق اليهود» في الاسـتيطان في أي بقعة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يتضمن نفي أي «اتهام» يوجه إلى أي تواجد استيطاني (سواء أكان «حيا جديدا» أم «مستوطنة جديدة») بأنه «غيـر قانوني»، وما يترتب على هذا كله مـن «واجب الدولة» في ضمان وتسهيل وتأمين وشرعنة أي تواجد استيطاني كهذا، سواء في المستقبل أم بأثر رجعي!

يوسف جبارين (*)

مخطط شارون وبناء «الوطن اليهودي»

التخطيط هو «النشاط الذي تتحول خلاله مسائل مطروحة على الأجندة السياسية إلى خطط. وهذه الخطط بناء على ذلك هي عمليات تغيير تتحول بواسطتها الأفكار والمشكلات السياسية إلى سياسة وخطوات سياسية»
(Healy, 1985:27)

ظهرت الصهيونية والتخطيط العصري في الفترة التاريخية نفسها استنادا إلى وجهات نظر متشابهة تكمن في العصرية (الحداثة) ذاتها، وفي الكولونيالية التي تشكل جزءا منها. وتنسب الكتابة النقدية، التي ترى في الصهيونية حركة حداثية تجسدت كمشروع كولونيالي، إلى الوثيقة المفصلة للمخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يعرف أيضا باسم «خطة شارون» (نسبة إلى آرييه شارون)، دورا مهما في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية.

ويفصل المخطط المعروض في كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (١٩٥٢)، خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولا وملموسية في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

وقد كان لخطة شارون هذه، ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضا كان لها دور مهم في بناء الأساطير القومية وتكريسها عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفر، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

ربما يكون التخطيط الإقليمي مجالا مسيساً لرسم السياسة أكثر من المجالات الأخرى، نظرا لأنه عالم مصغر للعلاقات بين الدولة والمجتمع، ولا سيما في إسرائيل التي تكتسب فيها السيطرة على الحيز والأرض مغزى خاصاً (Forman & Kedar 2003).

ويشكل التخطيط الإقليمي جنباً إلى جنب مع سياسة الأراضي أداة مركزية في ضمان ملكية الأراضي وتخصيصها، وكذلك في تشكيل الحيز (يفتاحئيل وكيدار ٢٠٠٠: ص٧٣). من جهة أخرى فإن

(*) بروفسور في تخطيط المدن في معهد «التخنيون» – حيفا

كان هناك مبدأ عصري آخر تمثل في التطلع إلى ضبط الفوضى وفرض النظام. وقد شكل هذا المبدأ، جنبا إلى جنب نظرية التطوير، مبرراً لهدم مناطق كاملة صنفت على أنها مناطق وأحياء «عشوائية»، ووفقا للرؤية الكولونيالية اعتبر المشهد الأصلاني مشهداً «يحتاج إلى تطوير»، والتطوير هنا يعني ترويض وتهذيب الطبيعة ذاتها، وإشاعة النظام في الفوضى الاجتماعية (ومن هنا سرعان ما تحول تعبير «مدن جديدة» إلى «بلدات تطوير»). كذلك اعتبر أن الحق على الحيز المادي والاجتماعي يعود لمن يقوم بتطوير هذا الحيز، وعليه فقد استخدم التطوير في المستعمرات كمبرر للسيطرة على أراضي السكان الأصليين

مجمل أجهزة السيطرة– مثل أجهزة ومؤسسات القضاء والاقتصاد والجيش والثقافة وتسجيل السكان– والجهاز المنظم لملكية الأراضي واستعمالها، تعكس بمجموعها نظام القوة في المجتمع (يفتاحئيل وكيدار 2000: 69؛ Forman & Kedar 2003).

وقد اقترحت جهات التخطيط، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أفكارا مهنية من قبيل توزيع السكان وتحويل مناطق واسعة إلى غابات ومناطق حرجية، وإقامة مستوطنات بأحجام هرمية تمتد على مساحات شاسعة كجزء من «تطوير» البلاد»؛ هذه الأفكار بات ممكنا، بعد العام ١٩٤٨، ترجمتها إلى سياسة تهويد البلاد. ولم يكن من باب الصدفة ان يتم العثور في مستودع موديلات التخطيط العصري، وخاصة الموديلات التي تطورت خلال العلاقات المتبادلة بين التقاليد وبين السيطرة الكولونيالية، على نماذج ملائمة للسيطرة على أراضي البلاد ومحاولة إنشاء نظام اجتماعي ناجع وفعال.

في صلب موديلات التخطيط الإقليمي– الحيزي، قبعت مبادئ التصنيف والفصل، وهي الوظائف التخطيطية التي أمكن استغلالها بغية إيجاد فصل على أساس إثني وطبقي دون الإعلان صراحة عن (نظام) أبارتهايد. أحد الأمثلة على ذلك، استخدام فكرة «المنطقة»، والتي مكنت من إيجاد فصل في المدن المستعمرة بين السكان المحليين والسكان الأوروبيين بواسطة قوانين بناء جعلت من الصعب على السكان المحليين الاندماج في أحياء المستعمرين الأوروبيين (Abu Lughod 1980).

في إسرائيل يمكن رؤية استخدام فكرة المنطقة في التخطيط الداخلي للمدن الجديدة، والذي قسمت بموجبه إلى مناطق استعمالات مختلفة (سكنية، تجارية، زراعية، صناعية ومناطق خضراء)، وإلى وحدات– أحياء– متجاورة، تفصل بينها شوارع عريضة ومناطق خضراء. وقد شيدت هذه الأحياء بطريقة تجعل كل واحد منها وحدة قائمة بذاتها توفر احتياجات سكانها (شارون ١٩٥٢.٨). هذا التخطيط شكل أساسا مريحا للفصل بين المجموعات السكانية على أساس إثني، كما جرى مثلا في تخطيط إحدى «المدن الجديدة» التي أقيمت على أراضي بلدة «المجدل»، ثم جرى فيما بعد تغيير اسمها إلى «أشكلون» (عسقلان) نسبة إلى اسم تلة قديمة ورد ذكرها في التوراة. إذن فقد خطط في «أشكلون» لإقامة فصل بين حي «أبريدر» الذي كانت أغلبية سكانه من الأشكناز، وبين الأحياء التي كان معظم سكانها من اليهود الشرقيين (غولان ٧١-٨٦، ٢٠٠٩).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك مبدأ عصري آخر تمثل في التطلع إلى ضبط الفوضى وفرض النظام. وقد شكل هذا المبدأ، جنبا إلى جنب نظرية التطوير، مبرراً لهدم مناطق كاملة صنفت على أنها مناطق وأحياء «عشوائية»[1]، ووفقا للرؤية الكولونيالية اعتبر المشهد الأصلاني مشهداً «يحتاج إلى تطوير»، والتطوير هنا يعني ترويض وتهذيب الطبيعة ذاتها، وإشاعة النظام في الفوضى الاجتماعية (ومن هنا سرعان ما تحول تعبير «مدن جديدة» إلى «بلدات تطوير»). كذلك اعتبر أن الحق على الحيز المادي والاجتماعي يعود لمن يقوم بتطوير هذا الحيز، وعليه فقد استخدم التطوير في المستعمرات كمبرر للسيطرة على أراضي السكان الأصليين (Bauman 1991,8).

إن أحد التجليات الملموسة لهذا المفهوم يظهر في إحدى الخرائط التي أعدها قسم التخطيط، والتي يبدو فيها البلد بأكمله مليئا بنقاط لمستوطنات جديدة، ريفية وحضرية، وفي تخطيط عصري واضح (مسافات متساوية ومنهجية من دون مراعاة لظروف المنطقة).

يعكس التخطيط العصري صورة توزيع السكان وفقا لما يراه المخططون مناسبا، وذلك «في نهاية المرحلة الأولى للتخطيط، حين يصل تعداد سكان الدولة إلى ٢,٦٥٠,٠٠٠ (ومن ضمنهم أقليات) بينهم ٢٢٫٦٪ مزارعون» (شارون ١٩٥٢.١٧).

وفي الوقت الذي يعزو فيه باومان الخوف من الفراغ إلى ميل الدولة العصرية نحو التوسع، فإن الاقتباس الآتي يساعد في إرجاع منشأ هذا الخوف إلى وضعية استعمارية ملموسة:

«إذا نظرتم إلى الخريطة سترون أنه يوجد في الجنوب الكثير من الأماكن الفارغة. ليس هناك شيء يخيفني مثل هذا الفراغ،

ليس لأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، وإنما لأن الناس لا يحتملون ذلك، ولأن السياسة لا تحتمل الفراغ» (دافيد بن غوريون، جلسة الحكومة. ١٩٤٩/٥/٣).

هذه المفاهيم المتعلقة بالنظام والتطوير، انضفرت في مبررات البناء «العقلاني» و«الصحي» باسم التقدم، ووقفت في صلب التسويغ العصري للتدخل التخطيطي الفوقي والممارسات القمعية المتمثلة في اقتلاع وترحيل مجموعات سكانية وهدم الأحياء «العشوائية» (Yeoh ،1996).

في إسرائيل وفرت هذه المفاهيم جزءا من التبرير لهدم أحياء عربية (Levine 2001)، وكذلك لهدم أحياء يهودية فقيرة، شكل الشرقيون أغلبية سكانها (نوريئيلي ٢٠٠٥). وقد كانت هذه الممارسات استمرارا مباشرا لخطط «تطوير» بادرت إليها حكومة الانتداب في عدد من المدن العربية، غير أن تنفيذها فعليا كان مرتبطا على سبيل المثال، بهدم أجزاء من مدينة يافا القديمة في العام ١٩٣٦.[٢]

تمثَّل الجانب المكمل لعمليات الهدم في المستعمرات في أعمال الحفظ والصيانة، والتي استهدفت حماية المظهر الشرقي «الأصلي» للمدن وفقما حدده المخططون. وعلى سبيل المثال، في النصف الأول من القرن العشرين أعد الفرنسيون عدة خطط لصيانة حي القصبة (البلدة القديمة) في مدينة الجزائر (العاصمة)، شملت ترميم المباني الفخمة إلى جانب هدم أجزاء واسعة وصفت بـ «العشوائية». وقد وقف في مركز الخطاب الكولونيالي المتعلق بالحفظ والصيانة، صراع بين جهات أيدت المحافظة على حي القصبة لأسباب واعتبارات تاريخية وسياحية، وجهات أخرى أيدت القيام بعمليات هدم واسعة لأسباب منطقية سياسية وعسكرية. معظم الخطط شكل نوعا من التسوية التي اقترح في نطاقها هدم جزء من المباني وتحويل باقي القصبة إلى متحف (Celik 1997,40-46). في إسرائيل دار صراع مشابه بين التطوير والصيانة لعدد من المدن العربية، أفضى في شباط ١٩٥٠ إلى إقامة «لجنة عليا للأماكن المقدسة والتاريخية». وقد تخللت مداولات اللجنة نقاشات حادة بين توجه ممثل وزارة الدفاع، الذي طالب بـ «التقليل قدر الإمكان من كل ما يذكرنا بوجود العرب في البلاد»، وبين ممثلي قسم التخطيط الذين أيدوا إبقاء أحياء وحارات ذات طابع «شرقي» (باز ١٩٨٨،١٣٢).

في نهاية المطاف اعتمدت اللجنة الحل الوسط الذي تضمنته مذكرة كتبها ل. إدلر من قسم التخطيط:

«ينبغي لتخطيط المدن أن يحافظ على ما هو قائم قدر المستطاع، من دون الإضرار بالمصالح الآنية، أي الوقاية الصحية والصحة والمواصلات» (المصدر السابق، ص١٢٠).

شارون: الهندسة في خدمة الكولونيالية

لم يتطرق شارون في خطته نهائيا إلى وجود عرب في دولة إسرائيل، حتى أن كلمة «عربي» لم ترد مطلقا في الكتاب، الذي استخدم فقط تعبير «أقليات» المجرد من الهوية. كذلك خلت الخطة من أي محاولة لجسر التناقض بين سعي إسرائيل لتخيل نفسها كمشروع عصري- غربي وبين محاولتها استلهام هويتها من تراث قديم أصلاني. فالتوجه الذي تبناه شارون في مجال التخطيط، والذي أيد بموجبه الاندماج في الحيز عن طريق فرض أشكال ونماذج هندسية عصرية تؤكد الطابع المتجدد للأمة، يتطرق بصورة ضمنية فقط للطريقة التي تجند فيها «مشاهد مستعارة» في ترجمة الميثولوجيا المحلية إلى مشهد هندسي حديث.

وعلى غرار خطط البريطانيين والفرنسيين، فإن خطة شارون تقترح أيضا في أماكن كثيرة المحافظة على المباني الأصلانية، ويقترح مخططون إسرائيليون في العديد من الخطط المفصلة استخدام هذه المباني لإقامة متاحف مختلفة.

كذلك فإن خطة شارون تبقي، إلى جانب أسماء الكثير من المدن الجديدة، على الاسم العربي السابق، مثل الخالصة (كريات شمونة)، المجدل (مغدال غاد)، موراسس، بيسان (بيت شآن)، يهود (يهوديا)، وكذلك أسماء «الحدائق الوطنية»: حديقة «الفالق» (ناحل بولاغ)، حديقة «الجرمق» (هار- جبل- ميرون).

وهكذا فقد بدأت، جنبا إلى جنب هدم المعالم العربية وتدميرها، عملية لحفظ وصيانة مبان اعتبرت ذات قيمة تاريخية. وبعبارة أخرى تمت المحافظة على المدهش والغريب طالما كان ذكر السكان الأصليين مغيبا.

ويقترح مركوفيتش ويونا تحليلا للموقف الثنائي الذي يبديه المشروع الصهيوني تجاه الحيز المحلي، وذلك وفقما عبر (الموقف) عن نفسه في المخطط الرئيس لدولة إسرائيل. وبحسب رأيهما فإن هذا الموقف يستتر خلف الجهد المستمر الرامي إلى تخيل الحيز المحلي كحيز أوروبي ظهر «من العدم». هذا الموقف الثنائي المتناقض للمخططين ولقادة المشروع الصهيوني، تجاه الحيز الأصلاني، والذي وجد تعبيرا له في رفض وقبول هذا الحيز في آن واحد، يخلق روابط متبادلة لا تنفصم، وربما أيضا غير قابلة للحل، في تخطيط الحيز وفي تصميمه الهندسي. فهو يفضي، من جهة، إلى فرض تصاوير ومعالم غربية ويمحو بصورة منهجية الماضي التاريخي والمعماري وسط تملك الحيز العربي من أجل تهويده، ويتبنى من جهة أخرى وجهة النظر الداعية إلى المحافظة على المواقع الفلسطينية. وقد استخدمت العلامة الفلسطينية كـ «إشارة» ذات دلالة مضاعفة، للتأكيد على الأصالة المتجسدة في الأصلاني العربي. أدى هذا المنطق إلى المحافظة على قرى وبيوت ومبان عامة ومساجد وكنائس. غير أن كلمة «حفظ» تنفي في هذا السياق معناها الحرفي المعجمي، ذلك لأن السبب الرئيس للإبقاء على المباني الفلسطينية هو قيمتها الأثرية، او من أجل إعادة توطينها بمهاجرين يهود (مركوفيتش ويونا ٢٠٠٨).

لقد سعت هذه النظرة الثنائية إلى محو المظاهر المزعجة للمشهد الأصلاني الفلسطيني من الحيز، وفي الوقت ذاته إلى دمج هذا المشهد في إطار الأشكال التوراتية للمشهد: ربما أن السكان أنفسهم، مثلما فكر بن غوريون، ليسوا سوى «البيشوف العبري الذي بقي في بلده على الرغم من كل الإضطهاد والملاحقات»،[٣] ولذلك فقد تم تجنيد المشهد الفلسطيني، على الصعيدين الأخلاقي والجمالي، من أجل الحفاظ على مشهد العصور القديمة الذي ميز أحيانا أقاليم التناخ،٤ وفي غياب مشهد فلسطيني أصلي، اضطر المخططون (الصهيونيون) إلى اختلاقه، تماما مثل المشروع الصهيوني ذاته (مركوفيتش ويونا ٢٠٠٨). أحد الأمثلة على ذلك هو الخربة الفلسطينية المفبركة، التي أقيمت كنوع من الزخرفة البيئية، على جانبي طريق – شارع- بيغن العابر لمدينة القدس (أبرامسون ٢٠٠٣).

لقد انطوت أنماط الثقافة الغربية على أمل بقيام نظام اجتماعي جديد، نظام عصري، وظيفي ومتقدم. في هذا السياق شكل اتجاه التطور السريع الذي عرضه آرييه شارون في خطته، مرتكزا للازدهار والتقدم اللذين تمثلهما الفكرة الصهيونية في نظر نخبة «البيشوف» اليهودي، وتحول النظام الجديد إلى منظومة فكرية متبلورة تعمل في خدمة الأمة وتشكل تعبيرا جليا لها.

يتحدث آرييه شارون في الفصل الأول من الكتاب عن أسس «التخطيط المادي في إسرائيل» وذلك بناء على الأبعاد الثلاثة للتخطيط: الأرض (البلد) والشعب والزمن. ويعبر بعد البلد عن نفسه بالأساس في وصف المميزات والصفات المادية للبلد وما تنطوي عليه من مزايا وتحديات، بكونها جسرا يربط بين ثلاث قارات، وتنوع الظروف المناخية ضمن مسافات قصيرة إضافة

إلى التركيبة الجيولوجية والظروف الطوبوغرافية. في بعد الشعب، يتطرق شارون إلى التركيبة الاجتماعية لـ «البيشوف»، والتحدي الكامن في إنشاء «نسيج اجتماعي متجانس» على أرضية ظروف مادية واجتماعية واقتصادية مريحة ومشجعة، وأنه يمكن، عن طريق إقامة مدن جديدة وتعزيز ما هو قائم، إيجاد إطار تخطيطي يساهم في حث وتعزيز عمليات الذوبان وتوحيد أجزاء «البيشوف»، القديم والجديد، في وحدة واحدة منتجة.

أما بعد الزمن فقد تطلب من الدولة، حسب قول شارون، مضاعفة عدد سكانها ثلاث مرات في غضون بضع سنوات، ما يعني أيضا مضاعفة مماثلة لعدد المستوطنات الزراعية والحضرية، وبناء عدد وفير من المساكن والمؤسسات العامة وشق شبكة طرق جديدة. وقد اضطر رجال التخطيط للقبول بالمعسكرات والمساكن المؤقتة التي أقيمت للمهاجرين (اليهود) وكذلك المستوطنات التي أقيمت على عجل تحت ضغط عامل الزمن، ولكن مع وجود نية لديهم بتغيير كل هذا الوضع في أسرع وقت ممكن، ذلك لأن وظيفة التخطيط هي تشكيل صورة الدولة بمستوطناتها ومدنها وتغيير شبكة الخدمات القطرية من أجل الأجيال المقبلة (إفرات ٢٠٠٢). لم يتطرق شارون في خطته نهائيا إلى وجود عرب في دولة إسرائيل، حتى أن كلمة «عربي» لم ترد مطلقا في الكتاب، الذي استخدم فقط تعبير «أقليات» المجرد من الهوية، كذلك خلت الخطة من أي محاولة لجسر التناقض بين سعي إسرائيل لتخيل نفسها كمشروع عصري- غربي وبين محاولتها استلهام هويتها من تراث قديم أصلاني. فالتوجه الذي تبناه شارون في مجال التخطيط، والذي أيد بموجبه الاندماج في الحيز عن طريق فرض أشكال ونماذج هندسية عصرية تؤكد الطابع المتجدد للأمة، يتطرق بصورة ضمنية فقط للطريقة التي تجند فيها «مشاهد مستعارة» في ترجمة الميثولوجيا المحلية إلى مشهد هندسي حديث.

وفي الواقع فإن التخطيط المادي بأبعاده الثلاثة، يعمل بموجب هذه الإملاءات، غير أنه ما لبث أن شكل حالة خاصة، ذلك لأنه ملزم بمواجهة تناقض مزدوج: تناقض على محور الزمن وتناقض على محور الحيز. وحين تواجه الدولة القومية مسألة تشكيل الحيز فإن هذا التناقض القائم في جذور القومية الحديثة، يلتفت بوجهه المنقسم إلى قسمين، نحو الماضي والمستقبل على حد سواء. وينطوي المشروع المحلي على أوجه تشابه مع أشكال عمل مجتمعات المستوطنين (Settler societies) الأخرى، الذين هاجروا إلى بقاع أرض جديدة واستولوا عليها (Yiftachel & Kedar 2004). غير أنه وخلافا لهذه المجتمعات، يدعي أيضا وجود رابطة عميقة ترتبط بمكان موطنه القومي. نتيجة لذلك احتضن المشروع الصهيوني الحيز الأصلي، ولكنه

بيت عربي في اللد

نفاه في الوقت ذاته أيضا استنادا لهذه السمات (شابيرا ٢٠٠٧).

هذه النظرة الثنائية، المنطوية أيضا على إشكاليات وتناقض، بما يترتب عليها من مظاهر «جذب وصد، تملك وهدم، محاكاة وتجاهل» (شارون ٢٠٠٦)، تسعى إلى إرساء توازن «قومي» دقيق بين تبني رابطة أصلانية داخل الحيز المحلي وبين صد المطالب الإقليمية للأصلاني الفلسطيني. ولعل المفارقة هنا هي أن التبني الجارف للثقافة المحلية يمكن أن يساعد في إرساء وتعزيز المطلب الإقليمي للمجموعة الفلسطينية، ذلك لأن الفلسطينيين، في المحصلة النهائية، هم الحاملون الأصليون للثقافة المحلية، والممثل الحي للامتداد التاريخي. في المقابل فإن خطوة معاكسة، تتمسك بالذات برفض مطلق للمكان وسماته الرمزية، بصيغة «ضعوا الجديد مكان القديم»، من شأنها أن تهدد حدود الانتماء السابقة (القديمة) التي أرستها مجموعة المستوطنين اليهودية، بل وأن تصوغها كحدود انتماء كولونيالية مصطنعة و «غير أصلية».

خلفية نظام الأراضي الإسرائيلي

كان الهدف الأســاس للمكوّن المركزي في نظام الأراضي الذي اتبع في إسرائيل، هو منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، في مقابل الرغبة والحاجة لإيجاد حلول ســكنية معقولة لموجات الهجرة التي أدت إلى مضاعفة عدد الســكان اليهود في السنوات الثلاث الأولى لقيام الدولة.

جرى توطين معظم المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى إسرائيل حتى العام ١٩٥٣ في أرض كانت سابقا في حوزة السكان العرب، كذلك فقد شيدت ٣٥٠ مستوطنة تقريبا، من بين ٣٧٠ مستوطنة يهودية أقيمت في تلك الفترة، على أراض كانت بملكية عربية (Falah 1996,Golan 1995).

حدثت في فترة حرب العام ١٩٤٨، وبعدها مباشرة، عمليات نزوح وتغييرات سكانية واسعة النطاق في الحيز الإسرائيلي/ الفلسطيني، حددت مصير مسألتين مركزيتين: طابع النزاع اليهودي– العربي، والتقسيم الإثني والطبقي داخل المجتمع اليهودي.

وقد تجلت العلاقة المتبادلة بين هاتين المسألتين بوضوح في التنظيم الإقليمي لدولة إسرائيل في تلك الفترة، التي شهدت تغييرا إقليميا وديمغرافيا هائلا في المناطق العربية التي جرى ضمها إلى حدود الدولة الجديدة (إسرائيل). ففي أثناء المعارك أقتلع معظم السكان العرب من بيوتهم، وتحولت مئات القرى والبلدات، وحتى أحياء المدن وضواحيها، إلى أماكن فارغة، أو شبه فارغة من البشر (غولان ٢٠٠٩).

لم يبق هذا الفراغ على حاله لوقت طويل، ففي خضم القتال والمعارك شرعت عناصر من الاستيطان اليهودي بهدم مناطق مبنية في القرى العربية، وقامت بفلاحة أراضي هذه القرى. في المناطق الحضرية حدثت عملية ذات طابع مختلف: فقد جرى خلال فترة قصيرة – بعد أشهر أو أسابيع، وأحيانا بعد أيام معدودة من احتلالها– توطين المباني والبيوت المهجورة بمستوطنين يهود، سواء بمبادرة جهات مؤسسية أو بمبادرة «من أسفل» من جانب معوزي سكن، أو أفراد يسعون لتحسين ظروف سكنهم. معظم السكان الذين وطنوا أو توطنوا في البيوت العربية، أتوا من الطبقات الضعيفة في صفوف السكان اليهود الحضريين، ولا سيما من المهاجرين الجدد– قسم منهم من الدول العربية– الذين أخذوا يتدفقون على دولة إسرائيل عقب إعلان قيامها في أيار ١٩٤٨.

ففي السنوات الثلاث الأولى (١٩٤٨–١٩٥١) هاجر إلى الدولة الوليدة ٧٠٠ ألف يهودي من أوروبا (جزء كبير منهم ناجون من المحرقة) ومن الدول الإسلامية. قبل الحرب كان هناك ما بين ٨٠٠ ألف و٩٠٠ ألف عربي يقيمون في المنطقة التي أصبحت بعد الحرب دولة إسرائيل، وقد بقي من هؤلاء السكان العرب حوالي ١٦٠ ألفا فقط، حصلوا على جنسية الدولة.

سيطرت دولة إسرائيل مع نهاية حرب ١٩٤٨ على منطقة مساحتها حوالي ٢٠٫٦ مليون دونم، تشكل ٧٦٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، غير أن الأراضي التي كانت بملكية رسمية لأفراد أو منظمات يهودية، شكلت حوالي ٨٫٥٪ فقط من مساحة الدولة.٥ وإذا أضفنا إلى ذلك الأراضي التي ورثتها إسرائيل من الانتداب البريطاني، فسوف نجد أن المساحة الإجمالية التي كانت تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية لا تزيد عن ٢٫٨ مليون دونم، تشكل حوالي ١٣٫٥٪ من مساحة الدولة (المصدر السابق). وكانت المؤسسات القومية (اليهودية) في عهد ما قبل الدولة، قد صاغت نظام الملكية الجديد في إسرائيل كنظام مشاعية قومية حتى يجسد بسرعة المبادئ الإثنوقراطية للتوسع والسيطرة الإثنية الإقليمية (يفتاحئيل وكيدار ٢٠٠٠).

يوسف فايتس، وهو شخصية مركزية في مؤسسة الأراضي والاستيطان الصهيونية، حيث عمل مديرا لشعبة الأراضي في مؤسسة الصندوق القومي (الكيرن كييمت) الإسرائيلي، وفيما بعد أول مدير لدائرة أراضي إسرائيل، صرح قائلا في العام ١٩٥٠: «ثمة مفكرون في أوساط الجمهور العبري يعتقدون بأن قيام الدولة يعني امتلاكها للبلد بأكمله... وأن مشكلة الأراضي حلت تلقائيا، وأن الأرض هودت.. صحيح أن الأرض هي أرض حكومية، غير أن هناك شائبة واحدة تشوبها: فالحقوق عليها تعود

عندما أقيمت الدولة كان هناك هدفان مهمان أمام السلطة الإسرائيلية: أولا- تهجير أقصى عدد من يهود العالم إلى إسرائيل، ثانيا- دمج المهاجرين في دولتهم الجديدة. بالإضافة إلى ذلك كان هناك هدف ثالث بعيد المدى، وهو توزيع المهاجرين في شتى أنحاء الدولة وتوفير عمل لهم، وذلك بغية تحقيق مستوى معيشة متساو، بمرور الوقت، في كل أنحاء الدولة. وقد كان تحقيق هذه الأهداف أيضا إحدى مهام التخطيط المادي. أما الجهاز المركزي الذي صاغ التخطيط المادي

لكل مواطني الدول، بما في ذلك العرب.. انطلاقا من هذا الوضع، من الضروري جعل هذه الأرض تعود بمعظمها لليهود.. وبالتالي يجب الاستمرار في تهويد الأرض» (فايتس ١٩٥٠، ١٤٣–١٤٥).

في نهاية هذه العملية التي استمرت قرابة عشرين عاما أصبحت دولة إسرائيل والصندوق القومي الإسرائيلي يسيطران على، ويديران، حوالي ١٩ مليون دونم، تشكل قرابة ٩٣٪ من مساحة دولة إسرائيل (داخل الخط الأخضر). وقد استند هذا النظام إلى: تأميم وتهويد الأرض العربية وأراض أخرى، حيث جرى خلال هاتين العمليتين نقل أكثر من ١٧ مليون دونم لملكية عامة إسرائيلية– يهودية؛ السيطرة المركزية للدولة ومؤسسات الشعب اليهودي على هذه الأراضي والتخصيص الانتقائي وغير المتساوي للحقوق في الأرض.

وقد جرت عملية مصادرة ملكية الأراضي العربية عن طريق ممارسة الصلاحية السيادية بواسطة القوات العسكرية والأجهزة الحكومية والقضائية للدولة، في البداية استنادا إلى قوانين الطوارئ ومن ثم بواسطة قانون أملاك الغائبين (١٩٥٠) وقانون شراء وتملك العقارات (إقرار نشاطات وتعويضات – ١٩٥٣). مع نهاية حرب العام ١٩٤٨ بات المشروع السياسي الكولونيالي في فلسطين مشروعا «مفروغا منه»، ولم يبق أمام الحكومة الانتقالية برئاسة دافيد بن غوريون سوى التوجه نحو التطبيق المهني، بإعداد خطة رئيسة شاملة للدولة الوليدة.

مشروع «بناء الأمة»، الرؤيا، التحدي والتخطيط

حين أقيمت الدولة كانت غالبية السكان (٨٢٪) تتركز في منطقة الشريط الساحلي بين تل أبيب وحيفا، ١١٪ في القدس، و٧٪ فقط في الجليل وفي جنوبي البلاد. وفي أعقاب قيام الدولة وتوسيع رقعة السيطرة في جميع أنحاء البلاد، ازدادت وتيرة التطوير والبناء في المناطق غير المأهولة، كما ازداد توجيه السكان إلى هذه المناطق.

أحد العوامل المهمة في تشكيل التجمعات الحضرية المتضخمة في المناطق اليهودية في فلسطين، تمثل في الظروف السياسية التي أتاحت الاستيطان اليهودي في جزء صغير فقط من البلد، وكذلك أيضا التطوير الاستغلالي في مساحات محدودة حول المدن الكبيرة. وقد أتاح تركيز معظم الأراضي في أيدي الحكومة والجمهور (اليهودي) عقب قيام الدولة، تمدد الاستيطان الحضري والزراعي في كل الاتجاهات وإعادة توزيعه في سائر أنحاء البلاد.

عندما أقيمت الدولة كان هناك هدفان مهمان أمام السلطة الإسرائيلية: أولا– تهجير أقصى عدد من يهود العالم إلى إسرائيل، ثانيا– دمج المهاجرين في دولتهم الجديدة. بالإضافة إلى ذلك كان هناك هدف ثالث بعيد المدى، وهو توزيع المهاجرين في شتى أنحاء الدولة وتوفير عمل لهم، وذلك بغية تحقيق مستوى معيشة متساو، بمرور الوقت، في كل أنحاء الدولة. وقد كان تحقيق هذه الأهداف أيضا إحدى مهام التخطيط المادي. أما الجهاز المركزي الذي صاغ التخطيط المادي للبلاد في السنوات الأولى للدولة، فقد تمثل في قسم التخطيط الحكومي الذي أقيم في تموز ١٩٤٨، في أوج الحرب. وقد ورث هذا القسم غالبية مهام الجهاز الانتدابي ووظائفه. وكانت حكومة الانتداب قد أقامت في البلاد جهاز تخطيط يغلب على عمله طابع «التنظيم» وليس المبادرة، وانصب اهتمامه على المحافظة على حقوق ملكية سكان البلاد والمحافظة على «النظام العام» وضمان المصالح الاقتصادية والسلطوية للإمبراطورية. كذلك سن البريطانيون دستورا للتخطيط (أمر بناء مدن) وأقاموا مؤسسات تخطيط (لجان تنظيم حضرية ودائرية للمناطق الإقليمية)، وقسما للتخطيط (مكتب المستشار لتخطيط المدن) ومنظومة خطط وخرائط هيكلية (للمدن والدوائر). وقد عمل كثيرون من مهندسي «خطة شارون» ومن ضمنهم آرييه شارون نفسه، كمستشارين وموظفين في مؤسسة التخطيط الانتدابية. وعلى الرغم من أن استعدادات المؤسسة الاستيطانية في موضوع التخطيط بدأت قبل عدة سنوات من قيام الدولة، إلا أن فترة طويلة مرت إلى أن أقامت الدولة جهاز تخطيط، ولم تكتمل إقامة هذا الجهاز سوى في العام ١٩٦٥ مع بدء تطبيق قانون التنظيم والبناء (١٩٦٥).

كان الواقع الناشئ بالنسبة لرجالات التخطيط، الذين رأى معظمهم أنفسهم جزءا من «الطليعة العصرية» التي ظهرت في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل «العجينة الطيعة» الملائمة لتجسيد الخطاب والممارسة العصريين. وقد تمتع آرييه شارون - الذي كان في ذلك الوقت مهندسا مرموقا من رواد الأسلوب، الطراز، الدولي في البلاد- باستقلالية وتعاون وثيق من جانب الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة وأفلح في «ترجمة» فرضيات العمل الحديثة التي تبناها، على الصعيد المحلي، وسط استخلاص دروس الاستيطان الكولونيالي في مناطق مختلفة من العالم.

عندما شكلت الحكومة المؤقتة في أيار ١٩٤٨، كانت هناك نية لإنشاء وزارة حكومية خاصة للتنظيم والبناء، غير أن اعتبارات ائتلافية أدت عوضا عن ذلك إلى إقامة وزارة للعمل والبناء.

ولم يكن الربط هنا بين العمل والبناء عفويا أو محض صدفة، وذلك لأنهم رأوا في أعمال البناء، ولا سيما بناء مساكن للمهاجرين، مصدرا للتشغيل. وقد أقيم في وزارة العمل والبناء قسم للتخطيط يتألف من خمس شعب وهي: الإسكان، الهندسة المعمارية، التخطيط النظامي، التخطيط المبادر، وشعبة المسح والبحوث. وعندما أقيمت الحكومة الأولى في آذار ١٩٤٩ نقل قسم التخطيط إلى مكتب رئيس الحكومة، مع الإبقاء على شعبة الإسكان في وزارة العمل. وفي آب ١٩٤٩ قررت الحكومة تقسيم قسم التخطيط إلى قسمين، حيث بقيت شعبة التخطيط المبادرة في مكتب رئيس الحكومة، فيما نقلت شعبة التخطيط النظامي إلى وزارة الداخلية، غير أن هذين القسمين واصلا فعليا العمل تحت سقف واحد وسط تعاون كامل بينهما.

ولدت «خطة شارون» في ظروف استثنائية غير مسبوقة من نواح كثيرة، حيث شكلت هذه الظروف، بالنسبة للمستوطنين وأنصار الفكرة الصهيونية في العالم، فرصة لبناء أمة ولتجسيد حلم بعث الشعب اليهودي في وطنه التاريخي. وقد كانت هذه الخطة بمثابة خطة رئيسة شاملة لإسرائيل، تصوغ تفاصيل الفكرة الصهيونية وتعطيها تعبيرا ماديا على الخرائط. فقد بات يمكن الآن، حيث لم يعد «البيشوف» مقيدا من جانب سلطات الانتداب و«الكتاب الأبيض»، ترجمة فكرة «العودة إلى صهيون» و«تجميع الشتات»، في صورة إقامة «مجتمع نموذجي»، يستوعب الهجرة ويحيي القفر، ويكون أفراده موزعين في كامل أنحاء البلاد، يقيمون بينهم خطوط مواصلات وعلاقات تجارية وزراعية وصناعية عصرية؛ مجتمعا يؤمن تشغيلا نوعيا وحياة صحية ومستقبلا أفضل لكل يهودي، للقدماء والجدد على حد سواء.

توزيع السكان وبناء مجتمع المستوطنين الإثنوقراطي

كان الواقع الناشئ بالنسبة لرجالات التخطيط، الذين رأى معظمهم أنفسهم جزءا من «الطليعة العصرية» التي ظهرت في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل «العجينة الطيعة» الملائمة لتجسيد الخطاب والممارسة العصريين. وقد تمتع آرييه شارون – الذي كان في ذلك الوقت مهندسا مرموقا من رواد الأسلوب، الطراز، الدولي في البلاد– باستقلالية وتعاون وثيق من جانب الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة وأفلح في «ترجمة» فرضيات العمل الحديثة التي تبناها، على الصعيد المحلي، وسط استخلاص دروس الاستيطان الكولونيالي في مناطق مختلفة من العالم. والوضع الذي خلقته السياسة الصهيونية، وفر ظروفا مثالية لعمله، كما أن رؤيته العقلية – الشمولية للتخطيط تلاءمت مع وجهة النظر المركزية الديمقراطية التي تبناها حزب «مباي» والهستدروت ورئيس الحكومة (بن غوريون). كذلك فقد اتسقت أفكاره بشأن ضرورة التوزيع السكاني وإيجاد سلم حضري تراتبي، مع السياسة الحكومية ومع مصالح معظم الجهات المهتمة بتطوير البلاد.

في ضوء الهجرة الجماعية دعي قسم التخطيط إلى مهمة عاجلة: تحديد وجهة التوزيع الجغرافي للسكان. وقد اقترح المخططون استغلال الهجرة لصالح ما أسموه «توزيعا متوازنا» للسكان اليهود في أنحاء البلاد. وبغية تحقيق هذه الأهداف عكف المخططون على إعداد خطط لتوزيع السكان، شكلت إطاراً موجها لتخطيط حكومي شامل، وقد أثر قسم التخطيط بشكل رئيس على سياسة التخطيط والإسكان في المدن الجديدة. وفيما كان للمؤسسات الصهيونية تأثير كبير في تخطيط المناطق القروية، واجه قسم التخطيط في المدن القائمة أصحاب مصالح أيدوا توسيع حدود النفوذ البلدي لهذه المدن خلافا لموقفه (غولان، ٢٠٠١،١٣).

فكرة توزيع السكان وردت بشكل صريح في محضر اجتماع

نشر قسم التخطيط في نهاية العام ١٩٥٠ الخطة الثالثة للتوزيع السكاني والتي سميت «خطة شارون». هذه الخطة الرئيسة، التي تضمنها كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (شارون ١٩٥٢)، تحولت في غضون عشر سنوات من وثيقة تخطيطية إلى مشروع تنفيذي واسع النطاق، شمل عشرات المدن والبلدات والقرى والغابات والحدائق الوطنية، على الرغم من أنها لم تكن خطة سيادية، ولعل قوتها التنفيذية المدهشة تكمن بالذات في حقيقة أنه لم تسر عليها قيود قانون التنظيم والبناء (إفرات ٢٠٠٢).

لمديري وزارة العمل والبناء، عقد في ٢١ أيلول ١٩٤٨، شرح خلاله رئيس القسم، آرييه شارون، أهداف التخطيط. واستعرض شارون خلفية ظهور التخطيط المادي في العالم الغربي، مؤكدا على مشكلة المدن الكبيرة التي قال إنها «مصدر كل الشرور والأمراض في سائر البقاع». ولدى حديثه عن الوضع في إسرائيل شدد شارون على مشكلة انعدام التخطيط، التي تعبر عن نفسها بالأساس في الاكتظاظ الخطير، على امتداد الساحل، وقال في عرضه لسياسة التوزيع السكاني: «إن هدفنا الأول هو.. الحذر قدر الإمكان من تطور المدن الكبيرة وزيادة الاكتظاظ السكاني في الجليل والنقب...».[٦]

وقد تمثل البعد العملي لهذه الخطوط الموجهة في توجيه السكان بناء على قرارات تتعلق بتخصيص استعمالات الأراضي: ففي العام ١٩٤٩ أرسل مهاجرون للسكن في مدن «مهجورة» أو أحياء عربية سابقا في المدن المختلطة، ومنذ بداية العام ١٩٥٠ أقيمت مساكن جديدة في هذه المدن، كما أقيمت منذ أواسط العام ذاته معسكرات مؤقتة للمهاجرين على أراض «مهجورة» في مناطق مختلفة من البلاد. في الكثير من الحالات شكل السكان، الذين تموضعوا بهذه الطرق الثلاث، قاعدة لنشوء مدن التطوير الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، أقيمت قرى (مستوطنات) تعاونية للمهاجرين، غير أن قسم التخطيط لم يكن شريكا مركزيا في هذه العملية. لقد كان لقسم التخطيط دور مركزي في خلق نظام الأراضي الإثنوقراطي للدولة. فسياسة التوزيع السكاني التي قادها أوجدت فصلا بين السكان القدماء القاطنين في مركز البلاد، وبين المهاجرين الذين كانوا في صلب عملية التوزيع السكاني. كذلك شارك ممثلو القسم في هيئات مختلفة تولت توزيع «غنائم» الأراضي بشكل أوجد فصلا في المناطق الحدودية بين الكيبوتسات والقرى التعاونية القديمة، وبين مستوطنات المهاجرين وبلدات التطوير.

نشر قسم التخطيط في نهاية العام ١٩٥٠ الخطة الثالثة للتوزيع السكاني والتي سميت «خطة شارون». هذه الخطة الرئيسة، التي تضمنها كتاب «التخطيط المادي في إسرائيل» (شارون ١٩٥٢)، تحولت في غضون عشر سنوات من وثيقة تخطيطية إلى مشروع تنفيذي واسع النطاق، شمل عشرات المدن والبلدات والقرى والغابات والحدائق الوطنية، على الرغم من أنها لم تكن خطة سيادية، ولعل قوتها التنفيذية المدهشة تكمن بالذات في حقيقة أنه لم تسر عليها قيود قانون التنظيم والبناء (إفرات ٢٠٠٢).

وذكر في مستهل الكتاب أن هناك حاجة لـ «تخطيط ناجع ودقيق» وذلك من أجل القيام بـ «تطوير مكثف وشامل للبلاد، ينفذ إلى سائر أركانها وزواياها» (شارون ١٩٥٢، ٥) وقد وضعت سياسة توزيع السكان علنا وصراحة في مركز الخطة التي استهدفت حل مشكلة «الشعب»- كان معظم السكان اليهود (٨٢٪) يتركزون في المنطقة الساحلية بين حيفا وتل أبيب- وحل مشكلة «البلاد» في آن واحد: «مع قيام الدولة وتوسيع سيطرتنا في كل أنحاء البلاد، نشأت مشكلة تطوير المناطق غير المأهولة وتوجيه السكان إليها» (المصدر السابق).

فيما بعد قدمت مبررات اقتصادية وأمنية وصحية لشرح الإشكالية الكامنة في اكتظاظ الغالبية العظمى من السكان في المدن الكبرى.

أين يكمن مصدر الأفكار التخطيطية التي تبناها رجالات قسم التخطيط؟

تأثر المخططون الإسرائيليون، الذين اكتسبوا جل معارفهم وخبرتهم في أوروبا، بمصدرين رئيسين. أولا، تم التطرق في الكتاب إلى شكل الإعمار في أوروبا وفقما ظهر وتطور في شكله «العضوي»، باعتباره نموذجا ينبغي التطلع نحوه، وذلك من ناحية توازن السكان القاطنين في أنحاء الدولة وتوزيعهم في مدن كبيرة مختلفة. فهذا النموذج، كما ذكر في الكتاب، سيساعد في منع أزمات اقتصادية عادة ما تكون المدن الكبيرة عرضة لها. وحذر المخططون من النموذج الاستيطاني الذي اتبعته «البلدان الكولونيالية» حسب تعبيرهم، والذي تتركز بموجبه غالبية السكان

المناطق «غير المتطورة» في البلاد- الحيز القديم، المشهد العربي «الأصلاني»، الذي يجب تفريغه من أجل «إيجاد مكان» للحيز المتجدد- اقترنت بالسكان العرب. وقد استهدف مشروع الإسكان طمس وإخفاء كل ذلك بغية «إخلاء المنطقة» للمشهد الملائم لبعث المشروع الاستيطاني الصهيوني. اما الشرعية لبناء مستوطنات يهودية جديدة فقد تمثلت بطبيعة الحال في التقدم والتطوير العصريين. كانت الحجة ان الحيز «القديم»، غير العصري، يجب أن يخضع لعمليات تطوير وتنمية حتى يتلاءم مع التطور الصناعي والتكنولوجي.

(أي المستوطنين الأوروبيين) في المدن الكبيرة على امتداد الساحل دون «التغلغل» داخل البلاد. ووصفت التحذيرات من «مخاطر المدن الكبيرة» في وسائل الدعاية الرسمية (المؤسسية) في تلك الفترة، على أنها شيء يجب ويمكن التغلب عليه بسهولة عن طريق تخطيط منطقي، وقد كتب شارون في مقدمة خطته: «في إسرائيل، كبلد هجرة جماعية، لا توجد عملية توزيع سكاني مرتبطة بنقل السكان من مكان إلى آخر، ومصحوبة بخسائر اجتماعية واقتصادية كما حصل في انكلترا.. إن توجيه تيار الهجرة المتزايد والدائم إلى مناطق زراعية غير مطورة وإلى مراكز حضرية جديدة، هو مهمة سهلة نسبيا» (شارون، ١٩٥٢،٦).

لأجل تطبيق سياسة التوزيع السكاني، تبنى المخططون الإسرائيليون النماذج الأوروبية المعروفة لديهم، وفي مقدمها نموذج «مدينة الحدائق» لـ ابن عازار هارفارد (١٩٠٢)، ونموذج التخطيط الإقليمي لـ باتريك غيدس، اللذين طورا في مطلع القرن العشرين، إضافة إلى نماذج طورت منذ الثلاثينيات، عقب تبلور التخطيط الحيزي كفرع معرفي قائم بذاته.[٧] ويقوم نموذج هارفارد على تشجيع الهجرة من مدن قائمة إلى مدن حدائق لرفاهية السكان وزيادة الأحزمة التي تقام في المناطق القروية، وتقسيم المدن الجديدة إلى مناطق استعمالات تخدم النجاعة الاقتصادية. في أعقاب فكرة مدينة الحدائق طور غيدس النظرية الإقليمية القائلة إن التخطيط لمدينة جديدة يجب ان يكون جزءا من تخطيط شامل للمنطقة، وذلك بهدف مساعدة المجتمع المحلي في بلوغ مرحلة أعلى من «التطور التدريجي» (شارون ٢٠٠٦).

أما خطة شارون فقد كانت تهدف إلى تحقيق توزيع متوازن للسكان الحضريين والفلاحين (القرويين) في أنحاء البلاد وتحديد موقع الصناعة والبنى التحتية والحدائق. وقد نصت الخطة على أن الهدف السكاني للمرحلة الأولى من تطوير البلاد هو ٢,٦٥٠,٠٠٠ نسمة، من بينهم ٦٠٠,٠٠٠ مزارعين (٢٢٫٦٪)، بينما يتم تقسيم السكان الحضريين (سكان المدن) إلى نوعين:

٩٣٠,٠٠٠ نسمة (٤٥٪ من السكان الحضريين) في المدن الثلاث الكبرى التي تتمتع بعوامل تطوير قطرية ودولية (حيفا، تل أبيب والقدس)، و١,٠٢٠,٠٠٠ نسمة (٥٥٪ من السكان الحضريين) في مدن متوسطة وصغيرة تتوزع في سائر أنحاء البلاد وتشكل مركزا خدميا للمحيط القروي. وقسمت الخطة البلاد من حيث التخطيط إلى ٢٤ إقليما أو قضاء، يقوم التخطيط فيها بناء على سلم هرمي لأشكال الاستيطان.

وأكدت الخطة أن توزيع السكان سيكون متاحا بفضل سمتين مميزتين لهذه البلاد: وجود معظم الأراضي بملكية عامة، و«وجود تيار الهجرة المتزايد والمستمر» والذي يمكن توجيهه إلى المناطق الزراعية غير المطورة وإلى المراكز الحضرية الجديدة (شارون ٦، ١٩٥٢). وإضافة إلى الخطط القطرية المفصلة، شملت خطة شارون أيضا خرائط هيكلية بتخطيط عام، للمدن الجديدة. والمبادئ، أو القواسم المشتركة، في تخطيط جميع هذه المدن تتمثل في تقسيم الحيز إلى وحدات متجاورة والفصل بين الاستعمالات المختلفة للأراضي.

تخطيط لغرض السيطرة على الحيز

لا ينبع فشل بلدات التطوير فقط من الطريقة التي ترجم بها المخططون النماذج المستوردة إلى الواقع المحلي، تلك الترجمة التي اتسمت بانحراف كبير عن الأصل. فهناك عامل مركزي في الفشل يكمن في النماذج التخطيطية ذاتها، والتي جسدت الشهوة العصرية في التصنيف والفرز والتنظيم والفصل، من أجل تحقيق السيطرة. وقد ساهم تبني نموذج مدن الحدائق لهارفارد، في كل ما يتعلق بالإنسان والمجتمع (Jacops1961) .

وبحسب ادعاء جايكوبس، فإنه باسم التقدم المكفول للجميع، وتكريس الفجوات الاجتماعية، أدت أفكار المنطقة والتوزيع السكاني والتركيز على البناء «العقلاني» و «الصحي»، إلى تعزيز الفصل الإثني والاجتماعي والاقتصادي (Jacops 1961 3-25)؛ وإلى نقل مجمعات سكانية تابعة والمس بالطبقات الضعيفة.

علاقات العمل التي نشأت بين المدينة والمستوطنات (القرى) الزراعية على العكس من ما تمناه المخططون. فجزء مركزي من فكرة التوزيع السكاني اقترن بأيديولوجيا التعاون الإقليمي بين المدينة والقرى الزراعية المحيطة بها. وقد كان من المفروض ان تكون أقضية التخطيط «وحدات متوازنة من ناحية اجتماعية واقتصادية. وسط علاقات متبادلة بين المناطق الزراعية والمراكز الحضرية» (شارون 1952,13). غير أنه لم ينشأ توازن بين المدينة الجديدة والاستيطان الزراعي، وإنما ترسخت علاقات تبعية: فبدلا من قدوم سكان القرية إلى المدينة للحصول على خدمات، وفرت المدينة أيادي عاملة رخيصة للكيبوتسات والقرى الزراعية القديمة، التي تمتعت بوفرة من الأراضي الجديدة بالمجان وبعمالة رخيصة مجردة من الحقوق الأساسية.

المناطق «غير المتطورة» في البلاد– الحيز القديم، المشهد العربي «الأصلاني»، الذي يجب تفريغه من أجل «إيجاد مكان» للحيز المتجدد– اقترنت بالسكان العرب. وقد استهدف مشروع الإسكان طمس وإخفاء كل ذلك بغية «إخلاء المنطقة» للمشهد الملائم لبعث المشروع الاستيطاني الصهيوني. اما الشرعية لبناء مستوطنات يهودية جديدة فقد تمثلت بطبيعة الحال في التقدم والتطوير العصريين. كانت الحجة ان الحيز «القديم»، غير العصري، يجب أن يخضع لعمليات تطوير وتنمية حتى يتلاءم مع التطور الصناعي والتكنولوجي. ولعل المفارقة المثيرة للسخرية هي ان الأداة الرئيسة في عملية عصرنة المناطق المختلفة في البلاد وتحديثها، تمثلت في المهاجرين من البلدان الإسلامية. أي ان وكلاء العصرنة هم المهاجرون الجدد «القادمون من الصحراء العربية والقبائل الجبلية في كردستان ومن شمال إفريقيا..» (دارين درفكين ١٩٥٩، ٧٦)، والذين اعتبروا غير عصريين وغير متطورين على الإطلاق.[٨]

هذه المجموعة أو الفئة المفتقرة للوسائل المادية والسياسية والعلاقات الشخصية، هي التي استوطنت الحيز الجديد.

وتبين المعطيات ان معظم المهاجرين الذين جرى توطينهم في مدن وبلدات التطوير كانوا من القادمين من شمال إفريقيا، وذلك بسبب نسبتهم العالية في موجات الهجرة المتأخرة، في الفترة التي طبقت فيها سياسة «من السفينة إلى القرية»، والتي أرسل المهاجرون في نطاقها مباشرة إلى بلدات التطوير (إفرات ١٩٨٧؛ إليميليخ وليفين إفشتاين ١٩٩٨). أما سكان بلدات التطوير ذوو الأصول الأوروبية، فقد رحلوا في أول فرصة سانحة إلى شقق أفضل في المدن القديمة الواقعة في وسط البلاد، وذلك بفضل تقدمهم الاجتماعي والسياسي (غيتربرغ ١٩٦٤، غونين وحسون ١٩٧٤). كذلك تظهر معطيات الإحصاء السكاني الأول الذي جرى في العام ١٩٦١، والذي اتسم بالتفصيل الجغرافي، ان المهاجرين من أصول أسيوية وإفريقية، شكلوا الأغلبية في الأحياء والمساكن الشعبية التي أقيمت على أطراف المدن. ووفقا لمعطيات هذا الإحصاء فقد جرى توطين ٦٢٪ من مجموع المهاجرين من المغرب، و١ر٧٢٪ من المهاجرين من الجزائر، في مدن وقرى جديدة، بينما وطن فيها ٣ر١٪ فقط من المهاجرين القادمين من ألمانيا والنمسا، و٦ر١٣٪ من المهاجرين من بولندا (غونين ١٩٧٩).[٩]

جاءت علاقات العمل التي نشأت بين المدينة والمستوطنات (القرى) الزراعية على العكس من ما تمناه المخططون. فجزء مركزي من فكرة التوزيع السكاني اقترن بأيديولوجيا التعاون الإقليمي بين المدينة والقرى الزراعية المحيطة بها. وقد كان من المفروض ان تكون أقضية التخطيط «وحدات متوازنة من ناحية اجتماعية واقتصادية. وسط علاقات متبادلة بين المناطق الزراعية والمراكز الحضرية» (شارون ١٩٥٢،١٣). غير أنه لم ينشأ توازن بين المدينة الجديدة والاستيطان الزراعي، وإنما ترسخت علاقات تبعية: فبدلا من قدوم سكان القرية إلى المدينة للحصول على خدمات، وفرت المدينة أيادي عاملة رخيصة للكيبوتسات والقرى الزراعية القديمة، التي تمتعت بوفرة من الأراضي الجديدة بالمجان وبعمالة رخيصة مجردة من الحقوق الأساسية.

وادعى المخططون، وفي أعقابهم أيضا الباحثون في شؤون التخطيط، أن المصالح الاستيطانية أفشلت المحاولات والمساعي لإقامة مراكز خدمية وتجارية في المدن الجديدة، إذ واصلت المستوطنات الزراعية استخدام شبكات التسويق الهستدروتية (مثل «تنوفا» و «همشبير»)، الأمر الذي شوش الفكرة التي تطلع إليها المخططون. ولكن يبدو ان هؤلاء كانون يدركون منذ البداية صعوبة إقامة علاقات انسجام وتكامل بين المدينة والقرية. ففي العام ١٩٤٩، أي قبل الإعلان عن خطة شارون المستندة إلى رؤيا إقليمية، أكد بروتسكوس ان سياسة التوزيع السكاني يمكن ان تتكلل بالنجاح فقط ضمن الشروط الآتية: «سياسة منهجية باتجاه توزيع– فصل– الإدارة الحكومية والاقتصادية («تنوفا»، «همشبير»، «سوليل بونيه»، البنوك.. إلخ) إضافة إلى – إقامة– مؤسسات قطرية في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والرفاه

من بين الإمكانيات المختلفة للتوزيع السكاني، قدمت خطة قسم التخطيط، التي أتاحت السيطرة على مناطق شاسعة، أفضل خدمة ممكنة للمصالح السياسية المتمثلة في تهويد الحيز. وقد تأثر النموذج الاستيطاني الذي اقترحه قسم التخطيط بـ «نظرية الأماكن المركزية» التي طورها عالم الجغرافيا الألماني كريستلر، والذي طبق نموذجه التخطيطي الهرمي في منطقة محتلة: فقد خطط «حيز الحياة» الألماني في أراضي بولندا وفق معادلة رياضية بنشر أقصى عدد من المستوطنات في منطقة محددة. ويتعرض كريستلر للشجب والإدانة في البحث الجغرافي الحديث، الذي يرى في نموذجه مثالا على تعاون العلماء مع أنظمة شمولية.

والعون الاجتماعي..» (مقتبس لدى سمدار شارون ٢٠٠٦، ٤٣٢).

لقد كانت العلاقات بين الاستيطان العامل والمدن الجديدة عاملا حاسما في تطور الأخيرة نتيجة لأسباب أخرى: التنافس على الأراضي والطريقة التي تعين بها الحدود البلدية. وقد نقلت أراض في محيط بلدات التطوير إلى قرى «الاستيطان العامل» دون ان يجري تطوير مصادر تشغيل، الأمر الذي أضر بإمكانية تطوير بلدات التطوير إلى مراكز حضرية، وأبقاها بشكل دائم مستودعات لقوة عمل رخيصة لمستوطنات المنطقة (غولان ٢٠٠١: ١٧٣-١٧٤). كذلك فقد كان لرسم الحدود البلدية تأثير وانعكاس على دفعات ضريبة الأرنونا. ففي الكثير من الحالات نجح ممثلو «الاستيطان العامل» في اقناع سلطات التخطيط بإعطائهم مناطق صناعية تقع داخل المدن، مع انها مناطق خارج النطاق، تابعة من ناحية إدارية للمجالس الإقليمية.[١٠] وقد أثر قسم التخطيط على هذا الموضوع عن طريق ممثليه في اللجان اللوائية صاحبة السلطة السيادية في رسم وتعيين حدود السلطات المحلية (شختر ١٣٤ -١٣٥ :١٩٩٠).

كذلك أدى تحديد الحيز بواسطة حدود بلدية، إلى فصل في مناطق الهامش بين مجالس إقليمية أشكنازية بالأساس (شملت الكيبوتسات والقرى التعاونية القديمة) وبين مجالس محلية (بلدات التطوير) ذات أغلبية شرقية، وسط مصادرة أراضي القرى العربية، المهجرة والباقية. وقد كان لهذا الفصل انعكاسات، ليس فقط في المجال الاقتصادي، وإنما أيضا في مجالات التعليم الاقليمي المنفصل، وتزويد خدمات حكومية منفصلة وغير متساوية، ومسارات تطوير منفصلة.

وبذلك فإن تقسيم الحيز لم يؤد إلى فصل على أساس إثني وطبقي فحسب، بل خلق أيضا الظروف والأرضية لاستنساخ عدم المساواة الاجتماعية (يفتاحئيل ٩٠ : ١٩٩٨، ٢٠٠٠).

على الرغم مما تمتع به قسم التخطيط من تأثير، ومن قدرة تنفيذية عالية، إلا أن (رئيسه) آرييه شارون لم يعمل في فراغ، فاعتماد نموذجه- المتمثل في إقامة مدن جديدة بعيدة عن المركز بشكل سريع ومتزامن- لم يكن أمرا بدهيا أو مسلما به.

فخلال العامين الأولين من عمله لم يتمكن قسم التخطيط من إقناع الوزارات الحكومية المختلفة بالموافقة على سياسة التوزيع السكاني. ويتضح من مداولات «لجنة هوبيان»، التي باشرت عملها في أواسط العام ١٩٤٩، وتفحصت في نطاقه خطط قسم التخطيط وبدائل اقترحها مخططون آخرون، أن نقاشات اللجنة انصبت على مسألتين مركزيتين: توزيع السكان مقابل تمركزهم، وطابع التوزيع من حيث عدد المراكز الحضرية المخططة. وعرض في هذا السياق بديلان مهمان، الأول: خطة ماركوس راينر، والثاني: خطة يعقوب بن سيرا، مهندس بلدية تل أبيب. وكان القاسم المشترك لهذين الاقتراحين هو الرغبة في مواجهة مشكلات التخطيط بصورة تدريجية وحذرة. فقد (استشرف) كلاهما مسبقا المشكلات التي ستنجم عن عملية توزيع سريعة للسكان في أماكن نائية تفتقر للبنى التحتية. غير أن خطتي راينر وبن سيرا رفضتا لأسباب وحجج سياسية ومهنية. فقد تجاهل بن سيرا «ضرورة» السيطرة بسرعة على الأراضي والمناطق التي هجر أصحابها، بينما اقترح راينر في الحقيقة توزيع السكان عن طريق التغلغل في عمق المناطق الجديدة للدولة، في الجليل والنقب ومدخل القدس، وتعزيز الحدود بمساعدة بناء مستوطنات، لكنه «أهمل» مناطق واسعة تقع على جانبي سكة القطار.

تميزت خطط قسم التخطيط في المقابل بـ «تغطية المنطقة»، بمعنى تشييد مستوطنات ونشرها على مساحة قصوى، وعلى ما يبدو فإن اقتراح راينر قوض نقطة التلاقي بين المصالح الدولانية وبين أيديولوجيا المخططين (توزيع السكان وفق نموذج هارفارد، والذي يخلق الدمج بينه وبين الرؤية الإقليمية تصميما مشابها لخيوط بيت العنكبوت).

من بين الإمكانيات المختلفة للتوزيع السكاني، قدمت خطة قسم التخطيط، التي أتاحت السيطرة على مناطق شاسعة، أفضل خدمة ممكنة للمصالح السياسية المتمثلة في تهويد الحيز. وقد تأثر النموذج الاستيطاني الذي اقترحه قسم التخطيط بـ «نظرية الأماكن المركزية» التي طورها عالم الجغرافيا الألماني كريستلر، والذي طبق نموذجه التخطيطي الهرمي في منطقة محتلة: فقد خطط «حيز الحياة» الألماني في أراضي بولندا وفق معادلة رياضية بنشر أقصى عدد من المستوطنات في منطقة محددة. ويتعرض كريستلر للشجب والإدانة في البحث الجغرافي الحديث، الذي يرى في نموذجه مثالا على تعاون العلماء مع أنظمة شمولية. من ناحية عملية يمكن اعتبار نموذجه تطويرا تكنوقراطيا لأفكار وصفت بالإنسانية، مثل نموذج مدينة الحدائق لهارفارد. فالتشابه في الشكل، الذي يدل على رؤية مبدئية للاستيطان الهرمي (التراتبي) من المفروض ان يخلق حيزا موحدا من الناحيتين الأدائية والجمالية يظهر بوضوح من الخطوط العامة لهذين النموذجين، وكذلك من نموذج استيطان «أرض إسرائيل»، الذي اقترحه مهندس ومخطط المدن يوسف تيشلر في عشرينيات القرن الماضي.

ويمكن الوقوف على الصلة الوثيقة بين سياسة التوزيع السكاني وبين عمليات إقصاء السكان الفلسطينيين، من خلال تحليل القرارات المتعلقة بمواقع المستوطنات الجديدة. فالاعتبار القومي – المتمثل في السعي إلى تهويد الأرض– كان عاملا حاسما في هذه القرارات، وتغلب على اعتبارات التخطيط الحيزي والاقتصادي. أحد الأمثلة على ذلك ورد في مذكرة أعدها قسم التخطيط تحت عنوان «ملاحظات ومبررات للبحث عن مراكز جديدة في الجليل»:

«إن إنشاء مدن جديدة في منطقة جبلية مثل الجليل يشكل مشكلة عويصة.. من ناحية اقتصادية لا يوجد اليوم تقريبا أي مبرر قاطع وجلي لإنشاء هذه المراكز... ينبغي عدم تجاهل حقيقة ان تكاليف التطوير والبناء في المنطقة الجبلية مرتفعة أكثر من تكاليف التطوير في المنطقة الساحلية على سبيل المثال.. على الرغم من هذه الصعوبات فقد وقفت اعتبارات سياسية وأمنية وراء قرار العمل قدر الإمكان على إنشاء مراكز حضرية أخرى في أماكن معينة من الجليل، ما زال معظمها مأهولا بالعرب» (مقتبس لدى سمدار شارون ٢٠٠٦:٤٣).

وفي تبريرهم لضرورة التوزيع الأقصى، أكد المخططون على الموضوع الأمني:

الجليل.. مبكراً في مهداف التهويد

عاد الماضي العربي للظهور كالشبح في الخرائط الانتدابية المرفقة بالخطة، والتي يبدو ان المخططين، الذين كانوا في عجلة من أمرهم، لم يتمكنوا من استبدالها، او انهم لم يزوروا قط هذه المناطق وبالتالي لم يكونوا مطلعين على ما يحدث في تلك المدن والبلدات، وما إذا كانت ما انفكت قائمة على حالها وما الذي حل بمصير سكانها. في خرائط عدد من «المدن الجديدة» ظهرت قرى لم تعد قائمة في الواقع، وباتت مجرد خلفية جمالية لخطط الوحدات السكانية في هذه المدن.

«إن اقتراحا لتوزيع السكان مرفقا بخطة إقليمية شاملة، تحدد أماكن المستوطنات والمدن والصناعية والخدمات، هو اقتراح ضروري من الناحيتين القومية والأمنية، ويمكن تنفيذه فقط عن طريق سياسة تخطيط وتطوير جريئة ومثابرة تتبناها الدولة. وفي غياب وجود سياسة كهذه فإن قوة ستدفع كثيرين نحو المراكز الكبرى القائمة، لتبقي مناطق البلاد خالية من السكان والمبادرات» (شارون ١٩٥٢:٦).

عند مقارنة هذا الاقتباس، المأخوذ من منشورات رسمية وعلنية، بالاقتباس السابق الذي ورد في وثيقة داخلية، فإنه يمكن الافتراض ان تعبير «مناطق خالية من الناس» يتطرق للمناطق المأهولة بالعرب. فخطط توزيع السكان التي أعدها قسم التخطيط تعكس تجاهل المخططين للسكان المحليين على المستويين الرمزي والتخطيطي على حد سواء. معظم المدن الجديدة وردت الإشارة لها في الخريطة فوق (أسماء) بلدات عربية، غير ان الخطط لم تظهر العرب أنفسهم. فقط الخطة التي نشرها قسم التخطيط في العام ١٩٥٧، تطرقت بشكل صريح للتوزيع الإقليمي للسكان العرب، وحددت سياسة استمرت في ما تلاها من خطط قطرية: محاولة اجتذاب العرب من الجليل إلى مدن الساحل بهدف تقليص تمركزهم في لواء الشمال. وقد جرى تطوير توجه مشابه في موضوع بدو النقب، حيث تم تجميعهم في بلدات حضرية جديدة من أجل منع انتشارهم في المنطقة (خمايسي ١٩٩٠، ٧٨-٧٩).

وتعكس الخطة الرئيسة من العام ١٩٥٢ اتجاه السيطرة على المدن العربية سابقا والتهويد التام لماضيها. ففي الوصف التاريخي لـ«المدن الجديدة» صفد وطبرية والرملة، اختفى كليا الماضي العربي لهذه المدن (شارون ١٩٥٢: ٣٨، ٤٧، ٥٢). وتحت عنوان «مدن جديدة» ورد:

«جدير بالإشارة أننا، حين نقول مدنا جديدة، نقصد أيضا مدنا قائمة (مثل صفد، وطبرية، وعكا.. بئر السبع، اللد، الرملة) والتي تعتبر نواة سكانها صغيرة وغير قادرة على التطور بصورة حقيقية، دون خطة تطوير جذرية» (المصدر السابق، ٨).

وفي أماكن أخرى من الخطة تحولت «المدن الجديدة» اللد والرملة إلى «مستوطنات سابقا»:

«في هذه المنطقة الزراعية تأسست مستوطنات تمكنت، بفضل تطوير فرع الحمضيات، من استيعاب سكان وتحولت إلى بلدات ميسورة ومستقرة. بعد تطبيق الخطة القطرية، من الممكن ان تتوسع هذه البلدات لتتحول إلى مدن متوسطة قوية (هرتسليا، كفار سابا، بيتاح تكفا، اللد، الرملة، ريشون لتسيون، رحوفوت)» (المصدر السابق، ١١).

هذه الخطط لم تتنكر للماضي العربي وحسب، بل تنكرت أيضاً للحاضر والمستقبل العربيين. فالمدن والبلدات العربية التي ظلت قائمة (في إسرائيل) بعد الحرب لم يرد ذكرها في الخطة الرئيسة، التي تحدثت فقط عن مستوطنات وبلدات يهودية. كلمة «عربي» لم ترد نهائيا في الكتاب، في المرات الثلاث التي ورد فيها ذكر وجود سكان غير يهود في إسرائيل، دعي هؤلاء بتسمية مجردة من الهوية- «أقليات».

مع ذلك فقد عاد الماضي العربي للظهور كالشبح في الخرائط الانتدابية المرفقة بالخطة، والتي يبدو ان المخططين، الذين كانوا في عجلة من أمرهم، لم يتمكنوا من استبدالها، او انهم لم يزوروا قط هذه المناطق وبالتالي لم يكونوا مطلعين على ما يحدث في تلك المدن والبلدات، وما إذا كانت ما انفكت قائمة على حالها وما الذي حل بمصير سكانها. في خرائط عدد من «المدن الجديدة» ظهرت قرى لم تعد قائمة في الواقع، وباتت مجرد خلفية جمالية لخطط الوحدات السكانية في هذه المدن.

شكلت المدن المختلطة الأماكن التي لم يكن في وسع المخططين تجاهل وجود الفلسطينيين فيها في العام ١٩٤٩. وخلال فترة الحكم العسكري سعت السلطات من أجل الفصل بين السكان

إلى جانب النشاط التخطيطي، شارك رجالات قسم التخطيط أيضا في عملية مباشرة لمحو الماضي العربي. وقد شملت هذه العملية جردا لـ «الممتلكات المتروكة» واتخاذ قرار بهدم مبان أو ترميمها وتحديد وضعية أحياء وقرى استوطن فيها (مهاجرون) يهود. في صيف العام ١٩٤٩ ظهرت الحاجة لاستشارة أشخاص مهنيين فيما يتعلق بهدم المباني في القرى، وكان ذلك في اعقاب محادثات الصلح التي جرت في لوزان في نهاية شهر نيسان بين ممثلين عن إسرائيل والدول العربية، والتي مورست خلالها ضغوط على إسرائيل لإعادة جزء من اللاجئين العرب إلى بيوتهم

اليهود والسكان العرب في هذه المدن، عبر تجميع العرب في منطقة محددة ومحاطة بجدران شائكة سميت «غيتو» في وثائق تلك الفترة. وقد شارك رجالات قسم التخطيط في تصنيف المباني العربية تمهيدا لاتخاذ القرار بشأن غايات استعمالها.

ويتضح على سبيل المثال من وثيقة أعدها ميخائيل كون، أحد رجالات قسم التخطيط، عقب جولة قام بها في المجدل (عسقلان) بهدف جمع معلومات «عن إمكانيات الاستيطان والتطوير الفورية»:

«مناطق المدينة: هناك حوالي ٢٦٠٠ عربي متقوقعون في الحي القديم المزدحم. في الطرف الجنوبي للمدينة، حي حديث بيوته جيدة، ذو طراز أوروبي... في محيط المنطقة العربية توجد بيوت فارغة، عددها حوالي ٢٠٠ بيت، تصلح لإسكان العرب المزدحمين في الغيتو. جزء من هذه البيوت يصلح لإسكان يهود» [١١] (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦: ٤٤-٤٥).

إلى جانب النشاط التخطيطي، شارك رجالات قسم التخطيط أيضا في عملية مباشرة لمحو الماضي العربي. وقد شملت هذه العملية جردا لـ «الممتلكات المتروكة» واتخاذ قرار بهدم مبان أو ترميمها وتحديد وضعية أحياء وقرى استوطن فيها (مهاجرون) يهود. في صيف العام ١٩٤٩ ظهرت الحاجة لاستشارة أشخاص مهنيين فيما يتعلق بهدم المباني في القرى، وكان ذلك في اعقاب محادثات الصلح التي جرت في لوزان في نهاية شهر نيسان بين ممثلين عن إسرائيل والدول العربية، والتي مورست خلالها ضغوط على إسرائيل لإعادة جزء من اللاجئين العرب إلى بيوتهم (غولان ٢٠٠١: ٢٤٣-٢٤٥).

ويتضح من البحث الأرشيفي الذي أجرته سمدار شارون أن كبار المسؤولين في قسم التخطيط كان لهم ضلع كبير وفعال في هذا المجال، وعلى سبيل المثال فقد كتب تسيون هشمشوني، القائم بأعمال رئيس القسم، في رسالة موجهة إلى قائد الجبهة «د» في ٢٣ حزيران ١٩٤٩:

«تلقينا أمرا من وزارات الحكومة بمعالجة مسألة هدم القرى المهجورة في الجنوب والنقب. وحصر المباني وهياكل البناء التي يجب تجنب هدمها. سنكون شاكرين لك إذا أعلمتنا بأسماء القرى المقرر هدمها ...» (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦: ٤٥). في المدن العربية أيضا وضع المخططون إمكاناتهم وأدواتهم المهنية في خدمة عمليات الهدم. ففي طبرية وحيفا، وبعد طرد السكان الفلسطينيين من المدينتين، قام الجيش بهدم مبان وبيوت، ملحقا خلال ذلك ضررا بممتلكات يهودية مما اثار احتجاجات تقرر في أعقابها إحالة الموضوع لمعالجة قسم التخطيط. وقرر رجالات التخطيط الاستمرار في هدم المباني العائدة للعرب وكذلك المباني الموجودة بملكية يهودية والتي لا تصلح للسكن. في طبرية تم هدم القسم الأكبر من منطقة البلدة القديمة، وذلك في عملية منظمة نفذها سلاح الهندسة (المصدر السابق: ١٦٥-١٩٣)، وفي حيفا استمر مسلسل هدم البيوت الفلسطينية حتى يومنا هذا.

في غضون العام ١٩٥٠، وإلى جانب عمليات الهدم الواسعة للقرى الفلسطينية، بدأ يتبلور في صفوف المخططين خطاب يدعو للحفاظ على البناء المحلي. فقد عارض قسم التخطيط، على سبيل المثال، هدم البيوت الحجرية في قرية «لام». وإضافة إلى المبررات الوظيفية- بشأن صلاحية المباني للسكن- طرحت مبررات نبعت مباشرة من وجهة النظر الاستشراقية، التي ترى في المشهد الأصلاني تحفة أثرية لمجتمع متخلف: «إن إبقاء المباني الحجرية القائمة على هذه التلة الجميلة له قيمة من ناحية شكل المشهد».[١٢] هذه الرؤية اندرجت ضمن اتجاه الاستحواذ على الماضي العربي، والذي شكل ركيزة أخرى في عملية «نزع عروبة» البلاد. فقد اعتقد أصحاب هذه الرؤى ان البناء العربي يتسق تماما مع المشهد التوراتي ويحافظ عليه. وبمرور السنوات أخذ السياسيون والمخططون يميلون أكثر فأكثر نحو توجيه وتوظيف الطاقة الكامنة في التراث العمراني الفلسطيني، في التطوير الاقتصادي والسياحي والحفاظ على الموارد، وعلى سبيل المثال فقد جرى تحويل القرية المهجرة «عين حوض» إلى قرية فنانين في العام ١٩٥٤ (جبارين ٢٠٠٦).

في غضون العام ١٩٥٠، وإلى جانب عمليات الهدم الواسعة للقرى الفلسطينية، بدأ يتبلور في صفوف المخططين خطاب يدعو للحفاظ على البناء المحلي. فقد عارض قسم التخطيط، على سبيل المثال، هدم البيوت الحجرية في قرية «لام». وإضافة إلى المبررات الوظيفية- بشأن صلاحية المباني للسكن- طرحت مبررات نبعت مباشرة من وجهة النظر الاستشراقية، التي ترى في المشهد الأصلاني تحفة أثرية لمجتمع متخلف: «إن إبقاء المباني الحجرية القائمة على هذه التلة الجميلة له قيمة من ناحية شكل المشهد»

لقد تعرضت خطة شارون لانتقادات متكررة، بما في ذلك في الكتابات الرسمية (المؤسسية) أيضا، أخذت على الخطة ميلها للمبالغة في إنشاء عدد كبير جداً من المدن الجديدة، اتضح فيما بعد انه كان يجب الاكتفاء بإنشاء عدد أقل من هذه المدن والتركيز على تعميق تطويرها الاقتصادي. فتأسيس المدن الجديدة لم يلائم تطوير الصناعة وزيادة مصادر التشغيل، الأمر الذي أدى إلى حركة نزوح وهجرة متزايدة في صفوف السكان الجدد (إفرات ٢٠٠٢). لم يتعمق التخطيط المادي في المشاكل المتعلقة بمرحلية التنفيذ، بل عمل من أجل المدى البعيد فقط، ودون نقد أو رقابة على ملاءمته لمراحل انتقالية. كذلك كانت هناك مبالغة

شارون.. انحياز دائم للتوسع

في قدرة استيعاب القطاع الزراعي، فسرعان ما اتضح ان طاقة الأراضي الزراعية محدودة، وان مصادر المياه شحيحة، فضلا عما تؤدي له المكننة الزراعية من استغناء عن الكثير من الأيدي العاملة في الزراعة. كذلك اتضح ان الطريقة التقليدية لجهاز البلدات، والتي كانت متبعة في أوروبا، لم تكن ملائمة للواقع الإسرائيلي بأكمله، وان مكانة مدينة المهاجرين كمركز خدمات وسط بيئة زراعية قديمة، ما زالت موضع شك، فضلا عن ان العلاقة بين المدينة وعمقها، ليس لها قيمة تخطيطية كبيرة في واقع دولة صغيرة تتسم المسافات فيها بالقصر، كحال إسرائيل. لم يكن في نية رجالات قسم التخطيط قطعا ان تفضي خطة توزيع السكان، والمخططات أو التصاميم التي أعدوها للمدن الجديدة، إلى قيام مدن فقيرة ومتخلفة. وقد أكدوا في كتاباتهم على أهمية دمج المدينة في منطقتها، وعلى توزيع الصناعة وإقامة بنى تحتية في المدن قبل توطينها. غير أن اختياراتهم التخطيطية– لصالح التوزيع السكاني الأقصى وليس التدريجي– والطريقة التي نفذوا بها التخطيط في إطار عملهم الجاري، ساهمت في إقامة مدن لم يكن لها منذ البداية فرصة في النجاح. كان هؤلاء المخططون يدركون جيدا الإشكاليات الكامنة قي مدن بعيدة عن المركز، تقع في قلب مناطق زراعية. مع ذلك واصلوا التمسك بالرأي الذي يرى ان في الإمكان إرسال مهاجرين إلى مساكن أقيمت في «لا مكان» أطلق عليه اسم مدينة.

يمكن الاستنتاج في ضوء المعطيات المستشفة من الكتابة المؤسسية والانتقادية، وتحليل سائر العوامل والظروف التي أنتجت خطة شارون، ان الأهداف التي وضعها المخططون وصانعو القرارات على رأسهم اهتمامهم، سواء في مراحل التخطيط أو مراحل التنفيذ، كانت الأهداف «الأمنية» أو بعبارة أخرى التطلع للسيطرة على الحيز وطرد الفلسطينيين من البلاد والفصل بين المجموعات السكانية. هناك هدف واحد على الأقل في خطة شارون، وهو هدف رئيس ومهم لكنه غير معلن، تحقق بصورة

لافتة: أقصى عدد من اليهود في أقصى مساحة، وحدّ أدنى من العرب في حدّ أدنى من المساحة.

كان الاختلاف أو الفرق بين الأراضي الخاضعة لملكية يهودية خاصة وبين الأراضي العربية، من حيث إمكانيات التخطيط، موازيا للفوارق بين مناطق دول المتروبولين وبين مستعمراتها (Wright 1991) . وقد تحولت هذه الأخيرة إلى حقل مريح للتجارب، نظرا لأنه كان يمكن العمل فيها بحرية بقوة الذراع والبيروقراطية الكولونيالية. ويبرهن الاقتباس التالي (أدناه) على أهمية المساحات الفارغة التي وضعت تحت تصرف رجالات التخطيط في إسرائيل، والتي مكنتهم من تجسيد خيالاتهم المهنية: «النقب منطقة واسعة، تضم معظم مساحة أراضي البلد، ولأنها منطقة جرداء، فإنها تشكل حقلا لتخطيط إقليمي ينطوي على إمكانيات كثيرة ومتنوعة.. لم تنشأ بعد على أرض النقب وقائع من قبيل مدن مكتظة وبناء عامودي أو قسائم مخمنة. الجزء الأعظم من أراضي النقب بملكية عامة، والمساحات الواسعة مهيأة للتطوير الزراعي والصناعي، كل ذلك يشكل بالنسبة للمخطط حقل تخطيط ينطوي على إمكانيات كبيرة، ومخاطر جمة» (شارون ١٩٥٤: ٢٣).

تلخيص

حتى يكون ممكنا تحقيق مشروع تخطيطي طموح، يسعى إلى تغيير التوزيع السكاني في أنحاء البلاد وفقا لنظريات ومفاهيم التخطيط الاقليمي «المنطقي» والتي اتسقت مع المصالح الدولانية، كان لا بد من توفر موردين: الأرض والعنصر البشري (+ المال)، ونشأ في السنوات التي ولدت فيها خطة شارون تضافر ظرف تاريخي نادر، لم توضع فيه تحت تصرف المخططين مساحات شاسعة من الأراضي «الفارغة» وحسب، وإنما أيضا كم هائل من الناس الذين كان يمكن نقلهم. وقد نبعت إمكانية نقل الأفراد من مكان إلى آخر من دون سؤالهم عن رغبتهم أو اختياراتهم، من تبعية المهاجرين للمؤسسات، وكذلك من الرؤية الاستشراقية للمخططين والسياسيين، الذين تخيلوا (اليهود) الشرقيين كأناس سلبيين غير متحضرين، يمكن استخدامهم مثل الطين في يد الفخاري. عندما وجد شارون نفسه مضطرا للحسم بين التوزيع الأقصى للسكان وبين تخطيط مدينة ذات فرص أفضل في أداء عملها، آثر اغتنام الفرصة المهنية النادرة التي أتيحت له، باستخدام المهاجرين في استيطان الأراضي «الفارغة»، وبالتالي تطبيق النموذج الذي بدا له ملائما أكثر.

في نقده للحداثة، بحث ديفيد هارفي (١٩٨٩) في الانعكاسات الاجتماعية لإدارة الحيز. ويعتقد هارفي أن لا- كورفوزييه هو الممثل الأبرز للتخطيط الحديث في مبادئه المركزية: الثقة المطلقة بالخبراء الذين يفترض أن يملوا من فوق الخطة المفصلة، وتقسيم متطرف للمدينة إلى مناطق وظيفية منفصلة، بهدف تعزيز سيطرة الخبراء في المجتمع. والاحتياجات التي انعكست في التخطيط الحديث تجاهلت بخطوط عامة التاريخ ورغبات السكان وعاداتهم. ويُشير هذا النقد إلى أن السمات التعسفية كانت جزءا لا يتجزأ من التخطيط العصري الحديث.

لم أعثر في إطار هذا البحث الجزئي على نقد أصيل ذي أهمية، إزاء نظريات التخطيط التي سادت في تلك الفترة. أبدى بعض المهندسين البارزين تحفظهم من الحداثة و«الوظائف» وفق صيغة لا- كورفوزييه والتي اعتبروا أنها فظة أكثر من اللازم، ولكن يبدو ان الطليعة العصرية/ «الإبداع العصري» لمدرسة شارون المعمارية، إضافة إلى الظروف التاريخية، نجحا في ترك تأثيرهما وسحرهما على رجالات المهنة في ذلك الأوان. مع ذلك فإنني واثق من أنه يمكن العثور على نقد جاد، لا سيما لدى أولئك الذين لا ينتمون لأنصار ومؤيدي الصهيونية في البلاد والعالم. أما النقد الذي وجدته فقد بقي ضمن قواعد لعبة الحداثة، على المحور الواقع بين « الغربية المتصلبة» و«الغربية الاستشراقية».

أخذت الأفكار الريادية العصرية في الهندسة المعمارية وبناء المدن تحظى بمكانة مهيمنة في الخطاب الهندسي والتخطيطي الإسرائيلي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، غير أنها لم تتحول قط إلى إجماع. وتصف ألونا نيتسان- شيفطان الجدل الذي نشب إبان العشرينيات والثلاثينيات بين «محفل المهندسين المعماريين في تل أبيب» وبين إريخ ماندلسون، الذي يفوق حجم عمله المبني بكثير انتاجية نظرائه العصريين إبان تلك السنوات.[١٣] فقد تماثل ماندلسون مع الصهيونية الثقافية التي نادى بها مارتن بوبر، في مقابل تماثل محفل المهندسين المعماريين مع الصهيونية السياسية التي تبنتها زعامة «البيشوف» الاشتراكية، جنبا إلى جنب انتمائه لتيارات مختلفة في الحداثة المعمارية، حيث انتمى ماندلسون إلى حداثة محلية ذات نزعة استشراقية، فيما انتمت مجموعة «محفل المهندسين» إلى مدرسة «الهندسة المعمارية الجديدة» العالمية. ويشير الكشف عن هذه التناقضات إلى كثرة الأصوات سواء في الخطاب الصهيوني أو في الخطاب الهندسي في فترة الثلاثينيات. فالتطلع نحو ايجاد لغة هندسية مرتبطة بالتاريخ والتراث الثقافي للمكان الحقيقي (العربي) نحي جانبا في الغالب، وكذلك أيضا البديل للتيار الثقافي («البوبري») في الصهيونية والذي تخيل في رؤيته إقامة دولة ثنائية القومية وعلمانية في فلسطين. إن التأثير الحاسم للحركة العصرية الحديثة على مشهد الأمة العبرية

ومن زاوية تاريخية، يمكن ملاحظة أن إعلان منظمة اليونسكو عن «المدينة البيضاء» لتل أبيب كموقع تراثي عالمي يجب حمايته والمحافظة عليه، أعاد إلى السطح مجدداً هذا الجدل (التناقض) وجر وابلا من المنشورات والمقالات الأكاديمية والأيام الدراسية، لكنه رسخ أكثر إلى حد ما، في الوعي الإسرائيلي، المدني والرسمي على حدّ سواء، تفوق «الطراز العالمي» على الهندسة المعمارية الحديثة في «أرض إسرائيل» الانتدابية.

وصورتها، كان وما زال ينبع من التوافق الشديد بين الهندسة الحديثة وبين المشروع الصهيوني من الناحية النظرية. فقد اقترح التراث المعماري- الصهيوني على الجمهور البرجوازي العلماني نوعية جمالية متزنة، نقية وسهلة المنال للتآلف الجماعي فيما بينهم.

ومن زاوية تاريخية، يمكن ملاحظة أن إعلان منظمة اليونسكو عن «المدينة البيضاء» لتل أبيب كموقع تراثي عالمي يجب حمايته والمحافظة عليه، أعاد إلى السطح مجدداً هذا الجدل (التناقض) وجر وابلا من المنشورات والمقالات الأكاديمية والأيام الدراسية، لكنه رسخ أكثر إلى حد ما، في الوعي الإسرائيلي، المدني والرسمي على حدّ سواء، تفوق «الطراز العالمي» على الهندسة المعمارية الحديثة في «أرض إسرائيل» الانتدابية. فالهندسة المعمارية العالمية التي عمل محفل تل أبيب على دفعها قدما، عكست أيديولوجيا الزعامة الصهيونية الاشتراكية، واتسقت بشكل مدهش مع مصدر الالهام الهرتسلي الذي رأى في القومية اليهودية صيرورة «شعب مثل كل الشعوب».

في المقابل أضفت هندسة ماندلسون صورة ملموسة على رؤية مارتن بوبر، التي ترى في الخصوبة الكائنة بين المعرفة والخبرة الغربية وبين التقاليد الروحية للشرق ولادة عهد جديد. وقد كان تطلع ماندلسون نحو إيجاد هندسة معمارية عالمية جديدة، في إطار هذا اللقاء، بمثابة صهيونية تشع «نورا للأغيار»، وفق الفكرة التي روج لها أحاد هعام. التفسير الصهيوني الاشتراكي الذي قدمته مدرسة بن غوريون لنظرية هرتسل تبنى هندسة معمارية غير موجهة أو مخصصة لدولة محددة بعينها، وإنما هندسة بروح العصر. وعقب قيام الدولة، جرى تطبيق هذه النظرية في مجال التخطيط الاقليمي أيضا.

خطة شارون الرئيسة الفضفاضة رهنت نجاح المشروع الصهيوني بالقدرة على ايجاد منظومة عمل مركزية وهرمية واحدة ومتكاملة، على ان لا تكون مثل هذه المنظومة مرتبطة بالثقافة العربية، وذلك خلافا للمفاهيم والنظريات الثنائية القومية التي رأت في الربط بين الشرق والغرب مسوغا يضفي الشرعية على المشروع الصهيوني.

حين وضعت خطة شارون ورؤية محفل مهندسي تل أبيب العصري- الراديكالي «العبري الجديد»، وليس بالذات العبري «السامي»، في مركز الهوية الصهيونية، فقد اتجه مشروعهم الصهيوني إلى الداخل نحو تعمير وبناء واستيطان «ارض إسرائيل»، جنبا إلى جنب إحياء الثقافة العبرية (العلمانية). وبمقدار ما تعززت فكرة الأمة المحاصرة بعداء عربي، بمقدار ما تراجعت العلاقة مع شرق واسع أكثر.

لم تبد الهيمنة الصهيونية- الاشتراكية البنغوريونية والأيديولوجيا العصرية- الراديكالية التي تبناها محفل مهندسي تل أبيب، والتي وجدت تعبيرا جليا لها في خطة شارون، أي اهتمام أو اكتراث بالمشهد والطابع العربيين والثقافة العربية للبلاد، بل تطلعت نحو طمس كل ذلك من أجل إعادة تشكيل البلاد من جديد وفقا لأهوائها ورغباتها.

غير أن هذا التوجه لم يكن التوجه الوحيد في الحركة الصهيونية إبان تلك الفترة، ولا حتى في صفوف المخططين والمهندسين المعماريين. ففي مطلع القرن العشرين راجت في ألمانيا نزعة «الشرق الغامض»، وعلى هذه الأرضية رأى الكثيرون من المهاجرين الألمان (عبري ١٠٢) في الصهيونية تجسيرا بين الشرق والغرب. فقد اعتبر مارتن بوبر، وبوحي منه أيضا إريخ ماندلسون،[١٤] أن الشرق والغرب قطبان متناقضان، ولكن بشكل معاكس لتعريف إدوارد سعيد المعروف للاستشراق. وبحسب بوبر وماندلسون فإن الشرق والغرب على حد سواء مبنيان كبدائل واضحة المعالم. ولكن في الوقت الذي يشير فيه سعيد إلى الغرب الذي يوطد نفسه كنقيض للشرق المتعفن، يطرح بوبر الشرق كنقيض للغرب من أجل الغاء الأخير. في حقبة ما وصف

خطة شارون الرئيسة الفضفاضة رهنت نجاح المشروع الصهيوني بالقدرة على ايجاد منظومة عمل مركزية وهرمية واحدة ومتكاملة، على ان لا تكون مثل هذه المنظومة مرتبطة بالثقافة العربية، وذلك خلافا للمفاهيم والنظريات الثنائية القومية التي رأت في الربط بين الشرق والغرب مسوغا يضفي الشرعية على المشروع الصهيوني.

بـ «الأزمة الأسـيوية»، ادعى بوبر أن «التقاليد الروحية العظيمة» للشـرق ستوازن مستقبلا المادية المفرطة للغرب. واعتقد بوبر أن الشعب سيكون الوسيط في هذه المهمة، وذلك لأنه «بات يمتلك كل كفاءات الغرب دون أن يفقد طابعه الشـرقي الأصيل»، وفي مقال له نشر في العام ١٩٤٠ تحت عنوان «أرض إسرائيل وعالم الغد» عاد ماندلسون ليكرر هذه الرؤية المسيانية، بقوله إن أرض إسرائيل هي «المكان الذي تلتقي فيه العقل والرؤيا– المادي والروحي» حقا وحقيقـة في طريقهما للتحول إلى «جـزء من العالم الجديد الذي سـيحل مكان العالم القديم». ومن هنا بات المشروع الصهيوني مؤتمنا على مهمة مقدسة: «فلسطين الساحرة ما زالت هي الديار المقدسـة، ولذلك يقع علينا الواجب المقدس في رعايتها والاعتناء بها». وفيما كانت فلسـطين في مخاض الولادة الروحية، سـعى ماندلسـون إلى تحقيق ولادة هندسية/ معمارية، موازية للحظة الخليقة المتجسدة في قلعة أثينا:

«يتحدث معارضو الصهيونية طوال الوقت عن صغر مساحة البلاد، وعلى ما يبدو فإنهم ينسون ان المساحة ليس لها أي أهمية فيما يتعلق بالجهد الملموس. فقد كان الأثينيون مجموعة صغيرة في بلد صغير، لكن قلعة أثينا ما زالت منتصبة وماثلة كشاهد على مجد اليونان» (نيتسان– شيفطان ٢٠٠٥).

يقول جميس سكوت، الذي حلل إخفاقات مشاريع دولانية واسعة النطاق في الهندسة الاجتماعية في القرن العشرين، إن خبراء في مجالات مختلفة لعبوا دورا مركزيا في قيادة هذه المشاريع وتسويغها. ويرى سكوت في رؤساء الدولة والخبراء الذين عملوا لحسابهم شركاء في أيديولوجيا ما يسميه «الحداثة المتطرفة». فالقدرة على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق– وهي مشاريع محكومة بالفشل– تتوفر حين يضاف إلى حملة هذه الأيديولوجيا ضعف المجتمع الذي يعملون فيه، سواء أكان الحديث يدور حول وضع كولونيالي أم حول فترات تشهد تغييرات حادة وعمليات من قبيل بناء أمة وتحرر من سيطرة كولونيالية أم حول فترة حرب. وقد اتسمت الفترة موضع هذا البحث بتضافر هذه العمليات، أو السيرورات، الأربع (Scott 1998). من هنا، وبغية فهم سياسة التخطيط في إسرائيل، لا بد إذن من التطرق إلى السياق التاريخي لهذه السياسة والوقوف على الدمج بين عمليات بناء الأمة وبين وجهات النظر الاستشراقية والسياسة الكولونيالية.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سعيد عيّاش]

ملاحظات وهوامش

١ وفقا لـ زيغموند باومان، فإن التعارض بين النظام والفوضى يقف في قلب المشروع العصري (Bauman 1991;1-9)، ويتكرر هذا التناقض مرارا في كتب لا– كورفوزييه (١٩٢٣– ١٩٩٨)، الذي يعتبر أحد المخططين الأكثر تأثيرا في القرن العشرين، وهذا إلى جانب التأكيد على الانضباط والنظام والعقلانية.

٢ أعد البريطانيون على سبيل المثال خططا لطبرية وعكا تضمنت هدم مبان قديمة بهدف تحسين الوقاية الصحية. في يافا تمت عملية الهدم كرد على التمرد– العصيان– العربي، ولكن على الرغم من الاعتبارات الأمنية الواضحة، إلا أنه جرى التأكيد، حتى في المناقشات الداخلية للبوليس البريطاني، على هدف تحسين نوعية الحياة في بلدة يافا القديمة (سمدار شارون ٢٠٠٦).

٣ مقتبس لدى غيل أيال «نزع السحر عن الشرق» (٢٠٠٥) ص٣٦.

٤ شارون، المصدر السابق ص ٤٥.

٥ تشمل هذه المنطقة حوالي ٩٤٠,٠٠٠ دونم من أراضي «الكيرن كييمت»، قرابة ١٩٣ ألف دونم تابعة لـ «الجمعية اليهودية للاستيطان» ونحو نصف مليون دونم، أراضٍ بملكية يهودية خاصة. يقع قسم من هذه الأراضي وراء ما يدعى «الخط الأخضر».

٦ من أرشيف سمدار؛ المخططون، الدولة وتشكيل الحيز القومي» مجلة «تيئوريا فبيكورت/ نظرية ونقد» خريف ٢٠٠٦.

٧ (CIAM) يمكن الافتراض بأن المصممين عرفوا النموذج العمراني الذي مور في إطار «المؤتمر الدولي للهندسة المعمارية العصرية»، والذي أثرت قراراته على التخطيط في سائر أنحاء العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الستينيات منه. كذلك استورد المهندسون الذين تعلموا في الدول الناطقة بالألمانية نموذج «مخطط التوزيع الهرمي للمستوطنات»، والذي طوره عالم الجغرافيا فولتر كريستلر في العام ١٩٣٢.

٨ في الكثير من الأحيان يوصف اليهودي– العربي بصورة نمطية، كإنسان يعاني من وهن جسدي وأمراض وراثية وفقر وتخلف وبدائية وجهل ودونية أخلاقية وميل للعنف وغير ذلك. أنظر بير ١٩٨٦، ٢٨؛ ليسك ١٩٩٩؛ ٥٨–٦٢. ويصف سبيرسكي منظومة أيديولوجية كاملة تقود الشرقيين كأناس ذوي خلفية ثقافية غير متطورة (سبيرسكي ١٩٨١).

٩ تعكس هذه المعطيات وضعا ساد في العام ١٩٦١. وقد تعززت هذه الظاهرة أكثر

في معطيات إحصاء العام ١٩٧٢. في فترة الثمانينيات كانت أغلبية سكان الأحياء في مشروع ترميم الأحياء، والذي شمل ٧٠ حيا في مختلف أنحاء إسرائيل– والتي شيد معظمها كإسكان عام في السنوات الأولى لقيام الدولة– من اليهود الشرقيين، هذا في الوقت الذي شكل فيه الشرقيون ٤٥٪ من مجموع السكان اليهود في تلك الفترة (مرمون ١٩٩٩). ويمكن الوقوف أيضا على التباين والتمييز في شكل توزيع المجموعات التي أوردتها كلاف (KLAFF 1980).

١٠ هذه التسوية أو الانحراف، ما زالت قائمة حتى الآن وهي تشكل مصدرا لنزاع مستمر بين مجالس إقليمية لبلدات التطوير . وعلى سبيل المثال، في «سديروت» التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٥ ألف نسمة توجد منطقة صناعية تدفع ضريبة «الأرنونا» للمجلس الإقليمي الذي يضمها – «شاعر هنيغف»– وهي بلدة يقطنها حوالي ٤٠٠٠ نسمة في منطقة مساحتها حوالي ٣٠٠,٠٠٠ دونم (حسون، ٢٠٠٤).

١١ خلال العام ١٩٦٠ طرد العرب الذي بقوا في المجدل (غولان ٢٠٠٩)، وتطورت ديناميكية مختلفة في مدنية اللد. بيني نورئيلي (٢٠٠٥) يصف في مقاله العلاقات بين العرب واليهود– العرب الذين عاشوا معا في «الغيتو» العربي في اللد في فترة الخمسينيات، والمحاولات الحثيثة من جانب الدولة للفصل بين المجموعتين.

١٢ مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦، ٤٤–٤٥.

١٣ رسالة من شارون إلى شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية (مقتبس لدى سمدار شارون، ٢٠٠٦).

١٤ عمل إريخ ماندلسون في «أرض إسرائيل» بين الأعوام ١٩٣٤–١٩٤١.

ثبت المراجع

بالعبرية

أبرامسون ، لاري. «على أنقاض طريق بيغن»، داخل: من ركامك أبنيك، تل أبيب ٢٠٠٣.

إيال، غ. نزع السحر عن الشرق (هكيبوتس همئوحاد– معهد فان لير ، القدس وتل أبيب ٢٠٠٥)

ألبلخ، يوفال ونوح ليفين – أفيشتاين، ١٩٩٨. «الهجرة والإسكان في إسرائيل– نظرة أخرى على عدم المساواة الإثنية»، مغاموت (٣: ٢٤٣–٢٦٩)

إفرات. «الرؤية التخطيطية بدون فحص اقتصادي عميق (بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الخطة الرئيسة لـ أرييه شارون)»، داخل كيفنونيم حداشيم (اتجاهات جديدة) ١٧،٢٠٠٢

جبارين، يوسف « الفن والنهب الحيزي: حالة القرية المهجرة عين هود» (بالك، الحيز الذي أصبح شرقيا ٢٠٠٨)

غولان، أ. «بين مدينتين: بيت شآن (بيسان) وأشكلون (عسقلان) – إعادة تشكيل المدن الإسرائيلية في العقد الأول لوجود الدولة»، ٧١–٨٦، داخل: «مدن التطوير»، محررون: تسفي تسميرت، أفيفا حلميش، إستر مئير غليتسنشتاين. القدس ٢٠٠٩.

غونين، ع. وحسون ش. ١٩٧٤: « فوارق طائفية في تغيير مكان السكن: مساكن المهاجرين في هامش مدن متوسطة في إسرائيل»، مغاموت (٣) : ٣١٠–٣١٥.

درين– دربكين، حاييم، ١٩٥٥: الإسكان والاستيعاب في إسرائيل، غديش، تل أبيب

هرشكوفيتس، أرييه: من خطة شارون إلى خطة تاما ٣٥ – أيديولوجيا ثلاث خطط هيكلية قطرية. آفاق في الجغرافيا ٦٧، ص٣١–٤٠ (٢٠٠٦)

خمايسة، ر. ١٩٩٠: التخطيط والإسكان لدى العرب في إسرائيل، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط تل أبيب.

تراون، أ. « تخطيط المدينة الجديدة» ١٩–٣٦، داخل: «مدن التطوير»، محررون: تسفي تسميرت، أفيفا حلميش، إستر مئير غليتسنشتاين. القدس ٢٠٠٩.

يافين، ش. «الخطة الرئيسة الأولى لدولة إسرائيل (خطة شارون)». تخنون (تخطيط ، ١٩٨٨)

يونا، ي. ومركوفيتش د. «المشكلة العويصة»: الشرق والغرب في تشكيل وجه الحيز الإسرائيلي» (بالك، الحيز الذي أصبح شرقيا ٢٠٠٨)

يفتاحئيل، أ . ١٩٩٨: «بناء الأمة وتوزيع الحيز في الاثنوقراطيا الإسرائيلية». عيوني مشباط ك أ (٣) : ٦٣٧–٦٦٤.

يفتاحئيل، أ. وكيدار أ: «عن القوة والأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي». تيئوريا فبيكورت (نظرية ونقد) ١٦، ٦٧–١٠٠، محرر: يهودا شنهاف (تل أبيب – القدس ٢٠٠٠).

لويون، ي. كلوش، ر: «البيت القومي والبيت الشخصي: دور الاسكان العام في تشكيل الحيز». تيؤويا وبكورت (نظرية ونقد) ١٦، ١٥٣–١٨٠، الحيز – الأرض – البيت. محرر يهودا شنهاف (تل أبيب – القدس ٢٠٠٠)

نورئيلي، ب. ٢٠٠٥: «غرباء في الحيز القومي: اليهود العرب في غيتو اللد، ١٩٥٠–١٩٥٩». تيئوريا فبيكورت ٢٦: ١٣–٤٢

نيتسان شفطان، أ. خلاف في الهندسة المعمارية الصهيونية: إريخ مندلسون ومحفل المهندسين في تل أبيب ٢٠١–٢٣٠، داخل : ثقافة معمارية: المكان، التمثيل، الجسم، تحرير: كلوش ر، حاتوكا ط.

شختر، أ. ١٩٩٠. مخططون، سياسيون وبيروقراطيون. رسالة التأهيل، معهد التخنيون– حيفا.

شابيرا، ي. « ديناميكية حافلة بالتناقضات: السكن في عين كارم بين الوعي والتهميش». داخل: شيلي كوهن وتولا عمير (محررتان) شكل السكن: الهندسة المعمارية والمجتمع في إسرائيل (حرغول – عام عوفيد، تل أبيب ، ٢٠٠٧). ص ٢١٢–٢٢٨.

شارون أرييه. التخطيط المادي في إسرائيل، إصدار دار الطباعة الحكومية، ١٩٥٢.

شارون سمدار. المخططون، الدولة وتشكيل الحيز القومي في أوائل الخمسينيات. تيئوريا فبيكورت ٢٩، خريف ٢٠٠٦.

بالانكليزية

Abu-Lughod,jant,1980, Rabat: urban apartheid in Morocco. Princeton, New Jersey Princeton University Press.

Bauman, Z. 1991.*Modernity and Ambivalence*. Cambridge: Polity Press.

Celik, Z. 1997. *«Urban Forms and Colonial Confrontaions*. California: California University Press.

Comaroff, J.; 1992. *Ethnography and the historical imagination*. Boulder: Westview Press.

Forman G., Kedar A.; *From Arab land to 'Israel' : the legal dispossession of the Palestinians Displaced by Israel in the wake of 1948* Environment and Planning D: Society and Space 2004, Volume 22, pages 809-830.

Harvey D. **«the Condition of post- Modernity»**, London 1989

Healey, P.1985: *Context, Substance and progress in Land Use Planning*. Paper for the American Collegiate Planning school Association Meeting , 1-3 Nov. Atlanta Georgia.

Holston, James; Spaces of insurgent Citizenship» **Making the Invisible Visible: Vew Historiographies ror Planning** . planning Yheory. Ed/ Leonie Sandercock. Milan: Franco Angeli. 35-52/ (1995).

Jacobs, J. 1961. **«The Death and life of Great American Cities»**. New York: Vibtage Books.

Lw Vine, Mark, 2001. *The 'New-Old Jaffa'* in Consuming Tradition, Manufacturing Heritage, ed. Nezar Alsayyad. London: pp.240-272.

Yeoh, B. 1996. *Contesting space: Power relations and the urban Built environment in Colonial Singpore*. Kuala Lumpur: Oxford University Press.

http://zochrot.org/ar/contentt موقع ذاكرات

http://www.ariehshaon.org/Archive/Physical-Planning-in-Israel/Outline-of-National-plan/17156803_6h7vrg#1301234907_Bzh7PJT

موقع أرييه شارون

هنيدة غانم (*)

السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين

يهدف هذا المقال** إلى رصد وتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي اعتمدتها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، حيث يُقصد بسياسات التهويد «مجموع ممارسات المحو والإحلال الرمزية والفعلية التي اعتمدتها دولة إسرائيل من أجل إضفاء الطابع اليهودي على المكان وتغيير طابعه وسماته الديمغرافية والطوبوغرافية».

ويركز المقال، بشكل خاص، على العلاقة المتشابكة بين سياسات الاستيطان الإحلالية والتهويدية التي اعتمدتها إسرائيل وبين سياسات تشكيل و «إنتاج» الفلسطينيين في القدس كسكان «مارقين» يتموقعون دائما «على حافة الجنحة»، ويشكل وجودهم مصدرا للخطر المستمر على النظام العام.

وبصورة عملية، انتظمت سياسات الإحلال والمحو التي اتبعتها إسرائيل بهدف «تهويد القدس» في أربعة محاور متشابكة ومترابطة ومتفاعلة:

١. **المحور الديمغرافي:** من خلال تبني وتنفيذ خطط قومية استيطانية وتطويرية كبرى تم بواسطتها استجلاب المستوطنين اليهود وتوطينهم في القدس الشرقية، وقلب التركيبة الديمغرافية للحيز الذي تم احتلاله، مقابل توكيل شركات متخصصة إعادة تشكيل المشهد الحضاري للقدس الشرقية بغية منحه طابعا يهوديا- توراتيا (مصهينا).[١]

٢. **المحور الرمزي:** الذي يعمل على المحو الرمزي للساكن الأصلاني، من خلال اعتبار الحيز المحتل حيزا خاليا واعتبار الأراضي المحتلة أراضي جرداء «تنتظر من يحييها ويعيدها إلى الحياة» وتنميط الفلسطينيين المقدسيين باعتبارهم «آخَر اليهودي العائد» وذوات غير مؤهلة للفعل السياسي، غالبا.

٣. **المحور القانوني:** شرعنة وجود المقدسيين على أسس من الـ «وقتية» والـ «عرضية» باعتبارهم «ساكنين دائمين» مقابل فئة «المواطنين الدائمين» (اليهودي- الإسرائيلي)،

(*) المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

**أعد المقال بالتعاون مع مركز المعلومات البديلة.

بلورت الدولة الإسرائيلية خططها القومية الخاصة بمدينة القدس، فسعت بواسطتها إلى قلب المشهد الديمغرافي والحضاري وإعادة هندسته إثنيا، بحيث يتحول اليهود إلى أكثرية والعرب إلى أقلية غير فاعلة. وقد عللت فعلها الاستعماري- الاستيطاني وضمها للقدس الشرقية بأنه «إحقاق حق تاريخي»، إذ اعتبرت إسرائيل - على لسان كل سياسيها تقريبا وبلغة تمزج بين الشاعرية والانفعال والمسيانية السياسية - أنها لم تحتل القدس العام ١٩٦٧ بل «حررت» المدينة وأن اليهود يعودون إلى مدينتهم التي حلموا بها طوال ألفي عام، وأن أي وجود آخر في المدينة طيلة هذه الأعوام لم يكن سوى وجود عابر وغير محسوب.

وهــو ما يعني أن دمج المقدســيين قانونيــا في النظام السياسي الإسرائيلي يتم من خلال «إقصائهم» وتمييزهم عن المواطنين والتعامل معهم كأنهم «الشاذ النموذجي».

٤. **المحور الأمني - الجســدي:** يتمثل في اعتبار الجســد الفلســطيني فــي القدس مصــدرا للخطــر والفوضى (الديمغرافيــة والأمنية) يهدد تعميــم النموذج المرغوب «للمواطن»، وهو ما يعني تعريضه للتهديد الدائم الذي تتم مواجهته بالإبعاد والإزالة عن الحيز من أجل «الحفاظ على الســلامة العامة للجماعة» (للمزيد عن هذه العلاقة انظر Wolfe 2001 2008, Rifkin 2009, Mbembe 2003, Ghanim 2008 ,Scott Lauria Morgensen 2011).

١٩٦٧: السياسة الحيوية للاستيطان الاستعماري

يميــز لورينزو فيراســني (Lorenco Veracini 2011) بين الاســتعمار بشكل عام والاستعمار الاســتيطاني بشكل خاص، مــن حيث الأهداف التي تحركهما، ويشــير إلى أن الاســتعمار يُعــرّف على أنه هيمنــة خارجيــة (exogenous domination) تمتــاز بميزتين إثنتين: الأولى، عملية الانتقــال إلى مكان جديد، والثانية، وجود علاقات غير متســاوية من الســيطرة والهيمنة في الأماكــن الجديدة. وتشــكل عمليات الســيطرة والهيمنة والهدف الذي يحرك المســتعمر بدايات التفريق بين أشــكال الاستعمار، إذ كما يكتب فيراســني لا يتســاوى القول «اشــتغل من أجلي» مــع القــول «ارحل»،[٢] وهو ما يمكن أن يشــكل عمليا فارقا بين الاســتعمار الذي يتأســس على دوافع اقتصادية، كما حدث في جنوب إفريقيا، وبين الاســتعمار الصهيوني لفلســطين. فقد رأى الأول في ســكان البلاد قوة عمل رخيصة وعمد إلى استخدامها لتحقيــق مصالحه الاقتصادية، فيما اعتبر المســتعمر الصهيوني ابن البلاد الفلســطيني عقبة أمام تحقيق أهدافه في إقامة الدولة اليهودية فلجأ إلى إبعاده بالقوة، تارة، من خلال سياسات التطهير الإثني التي مورســت في البلاد خــلال العام ١٩٤٨ ((Ghanim 2009, Pappe 2006,Benvenisti,2000, al-Khaldi, 1959, 1961, 2005 العارف 1956-1951)) وما شــمله ذلك من هدم للقرى وإزالة معالمها من الوجود، أو باللجوء إلى سياســات تغيير ملامح المكان الديمغرافية والجغرافية، من خلال ممارسة أنماط من «القوة الحيوية» التي تعمل على الهندسة الإثنية للتركيبة السكانية والجغرافية وتوزيعها في الحيز.

ويشير مفهوم «القوة الحيوية» بحسب فوكو (١٩٧٦) إلى أنماط مــن القوة التي تمارس على الأفراد أساســا من خلال اعتبارهم كائنات حية: سياسات تهتم بالأفراد كأعضاء في مجموعة السكان، وهو ما يعني عمليا التعامل مع كل الممارسات والسلوكيات الفردية الخاصة، مثل النشاط الجنسي للفرد وخصوبته، باعتبارها مواضيع متصلة بالسياسات القومية والقوة والسلطة السيادية. وقد أوضح فوكو، في محاضراته لاحقا، أنه «يجب الدفاع عن المجتمع بسيطرة الدولة على البيولوجيا» (٢٠٠٣:٢٤٠). وفي السياق الاستعماري الاســتيطاني، الذي يتأســس أصلا على منطــق الإحلال والمحو (Wolfe 2009)، تصبح «ســيطرة الدولة على البيولوجيا» الأداة الأهمّ في رسم المشهد السكاني المرغوب والمراد، حيث تتم صياغة الخطط «القومية» الكبرى ويتم رصد الميزانيات الطائلة بغية التقليل من الأجساد التي تحسب على الفئات المعادية وغير المرغوبة، مقابل الاســتثمار في الأجساد المرغوبة التي تُحسب على الفئة المرغوبة والمرادة، ثم العمل على زيادتها إحصائيا.

وفي هذا الســياق بلورت الدولة الإسرائيلية خططها القومية الخاصــة بمدينة القدس، فســعت بواســطتها إلى قلب المشــهد الديمغرافــي والحضاري وإعادة هندســته إثنيــا، بحيث يتحول اليهــود إلى أكثرية والعــرب إلى أقلية غير فاعلة. وقد عللت فعلها الاستعماري– الاستيطاني وضمها للقدس الشرقية بأنه «إحقاق حق تاريخي»، إذ اعتبرت إسرائيل – على لسان كل سياسيها تقريبا وبلغة تمزج بين الشاعرية والانفعال والمسيانية السياسية – أنها لم تحتل القدس العام ١٩٦٧ بل «حررت» المدينة وأن اليهود يعودون

إلى مدينتهم التي حلموا بها طوال ألفي عام، وأن أي وجود آخر في المدينة طيلة هذه الأعوام لم يكن سوى وجود عابر وغير محسوب. وأصرت، على لسان أرفع قياداتها وممثليها، على أنها لن تسمح أبدا بالعودة إلى الوراء وأنها ستعمل كل ما في وسعها من أجل سد الطريق أمام أي «عودة» إلى ما كان، وذلك عبر انتهاج ما صار يعرف في القاموس السياسي «تهويد المكان»، والذي يعني عمليا إحلال المشهد اليهودي (الذي صاغته الحركة الصهيونية، بالطبع) مكان المشهد الفلسطيني الأصلاني.

وفي سبيل تطبيق ذلك، قامت إسرائيل أولا بتمييز القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها رسميا «أراضي محررة تعود إلى أصحابها»، وذلك على العكس من بقية الأراضي المحتلة التي بقيت العلاقة معها، رسميا على الأقل، ملتبسة، وامتنعت إسرائيل عن ضمها أو الانسحاب منها. وفي مقابل حسم العلاقة مع الأرض على أساس الضم الكامل، حسمت علاقتها مع السكان على أساس «دمجهم من خلال إقصائهم»، إذ تم دمجهم باعتماد قانون تنظيم دخول الأجانب ١٩٥٢ كمقيمين دائمين، كما تم إقصاؤهم عن فئة المواطنين، من جهة، وسلخهم من مكانتهم كـ «سكان أصلانيين» في أرض تم احتلالها، من جهة أخرى، وهو ما يعني بالتالي تحويل حقهم في الوجود إلى حق مشروط والى واقع مهدد.

سياسات الضم: أرض أكثر وعرب أقل

أقر الكنيست الإسرائيلي، بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، مباشرة، تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وذلك بموجب مرسوم ١١ب الذي تمت إضافته إلى «مرسوم أنظمة الحكم والقضاء» للعام ١٩٤٨.[٣] وفي ٢٨ حزيران ١٩٦٧ قررت الحكومة الإسرائيلية أن «القدس الشرقية هي جزء من أرض إسرائيل، يسري فيها قانون الدولة، قضاؤها ونظامها الإداري». كما سنّ الكنيست لاحقا، في ٣٠ تموز العام ١٩٨٠[٤] «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»، الذي حدد أن «القدس الكاملة والموحدة هي مركز مقرات وعمل رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة ومحكمة العدل العليا». ثم أضيفت إليه لاحقا، في العام ٢٠٠١، ثلاثة بنود جديدة هدفت عمليا إلى سد الطريق أمام أي اتفاق يترتب عنه «استغناء» عن أجزاء من القدس، إذ حددت البنود ٥ – ٧ من القانون أن «حدود القدس هي الحدود التي أقرت في حزيران ١٩٦٧».[٥]

لا تشبه حدود القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ حدودها قبل الاحتلال. ففيما امتدت مساحة القدس الشرقية خلال الحكم الأردني على مساحة لا تتعدى ٦ر٤ كم مربعة، تعدت حدودها الجديدة التي وضعتها إسرائيل الـ ٧٠ كم مربعا ، ما يعني أن ٩١٪ من الأراضي التي ضمتها إسرائيل على أساس كونها «جزءا من القدس» لم تكن كذلك قبل الاحتلال، وهو ما ضاعف مساحة القدس إلى ثلاثة أضعاف حجمها السابق وحوّلها إلى كبرى المدن الإسرائيلية. وقد شملت المساحة الجديدة أراضي ٢٨ قرية فلسطينية[٦] من غير سكانها، جزء منها من قرى القدس التي تم اعتبارها لاحقا جزءا من الضفة الغربية، وأخرى تتبع لبلدية بيت جالا وبيت لحم، حيث تمت مصادرة أراضي هذه القرى على أساس اعتبار أصحابها «غائبين»، بحسب «قانون أملاك الغائبين» من العام ١٩٥٠. وقد بلغ تعداد السكان العرب في حدود المناطق التي ضمت إلى القدس بحسب التعداد السكاني الأول الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي بعد الاحتلال ما يقارب ٦٧ ألف نسمة.[٧]

خضعت عملية ترسيم الحدود الجديدة لبلدية القدس، كما يستشف من النقاشات التي دارت في الجلسة الوزارية التي عقدت في ٢٦ حزيران ١٩٦٧، إلى الاعتبارات الديمغرافية، وهدفت عمليا إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد من السكان[٨] الفلسطينيين، وذلك بهدف توفير مساحات واسعة لتوطين سكان يهود، وهو ما حصل فعلا، إذ قامت الدولة الإسرائيلية، منذ

الطريق إلى القدس من بيت لحم

لا تشبه حدود القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ حدودها قبل الاحتلال. ففيما امتدت مساحة القدس الشرقية خلال الحكم الأردني على مساحة لا تتعدى ٦ر٤ كم مربعة، تعدت حدودها الجديدة التي وضعتها إسرائيل الـ ٧٠ كم مربعا ، ما يعني أن ٩١٪ من الأراضي التي ضمتها إسرائيل على أساس كونها «جزءا من القدس» لم تكن كذلك قبل الاحتلال، وهو ما ضاعف مساحة القدس إلى ثلاثة أضعاف حجمها السابق وحوّلها إلى كبرى المدن الإسرائيلية. وقد شملت المساحة الجديدة أراضي ٢٨ قرية فلسطينية[٦] من غير سكانها.

الاحتلال، بتوطين ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ نسمة من اليهود في الأراضي التي تم ضمها وقلبت بذلك التركيبة الاثنية- الديمغرافية بعد أن صار المستوطنون اليهود يشكلون نسبة ٤٣٪ من سكان القدس المحتلة.[٩]

لقد سبق إقرار مساحة وحجم ونوع الأراضي التي سيتم ضمها إلى حدود منطقة القدس الجديدة قيام لجنة عسكرية خاصة برئاسة رحبعام زئيفي – الذي كان آنذاك مساعداً لرئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة – بوضع توصيات لشكل الحدود المقترحة وامتدادها، وتمت مناقشة هذه التوصيات والمصادقة عليها في الجلسة الوزارية الخاصة التي عقدت في ٢٨ حزيران ١٩٦٧.

وفيما تباينت الآراء في داخل اللجنة الوزارية، التي أقيمت من أجل مناقشة وإقرار توصيات لجنة ترسيم الحدود، حول حجم المساحة التي يجب ضمها، فقد ساد إجماع تام على مبدأ الضم وحتميته. فقد أراد زئيفي، مثلا – وهو الذي مثل الجيش في تلك اللجنة – ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي إلى حدود البلدية، كما شمل اقتراحه، أيضا، ضم حوالي ثلث أراضي الضفة الغربية، والتي تمتد من مسجد بلال بن رباح جنوبا، مرورا بالعبيدية ووادي القلط وصولا إلى قلنديا. غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من جانب موشيه دايان الذي عارض ضم بعض المساحات بسبب وجود أعداد كبيرة من السكان العرب فيها قائلا:

«أعرف شهية اليهود المفتوحة.... إذن، لن يكون لنا مطار في القدس!!. طالما كانت الأرض تحت سيطرتنا فمن الممكن أن نقلع من هناك. أنا لست مع (ضم) قلنديا، ولست مع (ضم) عشر قرى إضافية مع ٢٠ ألف ساكن وفصل الضفة الجنوبية عن الشمالية».[١٠]

وقد تردد يغئال ألون في اتخاذ قراره حول الحدود الأمثل لبلدية القدس «الجديدة»، لأنه ظن أن هذه الحدود ستتحول إلى حدود إسرائيل المستقبلية، لذا فقد سعى لاحقا إلى توسيعها وزيادة مساحتها. ومن أجل التواسط بين رأيه ورأي ليفي أشكول، قام بيغن برسم خط حدودي يتوسط خطوط الحدود التي اقترحها كل واحد منهما.[١١]

تغيير المشهد الديمغرافي

بعد مأسسة الضم وقوننته، وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينيها هدف تغيير المشهد السكاني في المساحة التي تم ضمها فأعلنت أن الهدف بعد «التحرير» هو «توطين اليهود في القدس». ولتنفيذ ذلك، شكلت الحكومة لجنة جديدة أسمتها «لجنة إسكان القدس»،[١٢] برئاسة ليفي أشكول، الذي وعد أن يعمل بجدية من أجل «توطين اليهود في القدس الشرقية»، وهو ما يعني عمليا نقل جماعات سكانية يهودية إلى تلك المناطق- وقد أعلن يغئال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ١٩٦٩/١٢/١٠ ومن على منبر الكنيست، أن الحكومة تعمل على أن يصل عدد السكان اليهود في نهاية العام ١٩٧٣ إلى ٤٢ ألف نسمة، بينما لم يتجاوز عددهم حينذاك ٣٠٠٠ نسمة قدموا إليها، أصلا، بعد الاحتلال. وأضاف أن الحكومة ستساعد «كل يهودي يريد أن يشتري أو أن يستأجر أراضي في أحياء المدينة»، موضحا أن «القدس الموحدة هي حقيقة أبدية».[١٣]

وبالفعل، وبعد عدة أشهر من التخطيط، قامت وزارة الإسكان وإدارة أراضي إسرائيل بنشر خططهما التي تشجع على الاستيطان في شرقي القدس،[١٤] كما تم إعلان القدس الشرقية منطقة تطوير (أ) أي ذات أولوية تطويرية، ما يعني إعطاء منحة تساوي ثلث قيمة الاستثمار وإعطاء قروض بفائدة منخفضة تصل حتى ٨٠٪ من قيمة الاستثمار، بما في ذلك المنحة.١٥ وفي المقابل، قامت الحكومة بمصادرة ٢٤٥٠٠ دونم، أي أكثر بقليل من ثلث الأراضي التي ضمتها إلى حدود البلدية، وذلك من أجل إقامة مستوطنات يهودية تجعل العودة إلى واقع ما قبل العام ١٩٦٧ ضربا من المستحيل. وقد تحولت هذه المستوطنات إلى أحياء ضخمة يعيش فيها عشرات الآلاف من المستوطنين،[١٦] إذ يعيش في مستوطنات القدس اليوم

بعد مأسسة الضم وقوننته، وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينيها هدف تغيير المشهد السكاني في المساحة التي تم ضمها فأعلنت أن الهدف بعد «التحرير» هو «توطين اليهود في القدس». ولتنفيذ ذلك، شكلت الحكومة لجنة جديدة أسمتها «لجنة إسكان القدس»،[12] برئاسة ليفي أشكول، الذي وعد أن يعمل بجدية من أجل «توطين اليهود في القدس الشرقية»، وهو ما يعني عمليا نقل جماعات سكانية يهودية إلى تلك المناطق. وقد أعلن يغئال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ١٩٦٩/١٢/١٠ ومن على منبر الكنيست، أن الحكومة تعمل على أن يصل عدد السكان اليهود في نهاية العام ١٩٧٣ إلى ٤٢ ألف نسمة

حوالي ١٩٠ ألف يهودي مقابل ٢٦٨ر٦ ألف مواطن فلسطيني يشكلون حوالي ٣٥٪[17] من العدد الكلي لسكان القدس بشقيها الشرقي والغربي، والذي يصل إلى ٧٦٠٠٠٠ نسمة.

بداية، تبنت إسرائيل خطتين إسكانيتين إستراتيجيتين لتغيير المعالم الديمغرافية والجغرافية للأراضي التي ضمتها إلى حدود بلدية القدس، أهمها «خطة القفل» و «خطة الخاتم»، أسفرتا عن إقامة نوعين من المستوطنات.

خطة مستوطنات القفل– وتضم: التلة الفرنسية، التي أقيمت في العام ١٩٧١ على الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧ ووصل تعداد سكانها العام ٢٠٠٩ إلى ٧٣٢٠ نسمة، حي رامات أشكول الذي يبلغ عدد سكانه ٩٤٢١ نسمة، حي معالوت دفنا الذي أقيم العام ١٩٧٢ وبلغ تعداد سكانه العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣٣٤ نسمة، وحي جبعات همبتار الذي أقيم العام ١٩٧٠. وهذه لا تعتبر في الخطاب الإسرائيلي الدارج مستوطنات بل يتم تسويقها بوصفها جزءا من المشهد الإسرائيلي الطبيعي. وعندما يجري الحديث عن الاستيطان في القدس فإنه يقصد، في العادة، البؤر التي يقوم باستحداثها وإقامتها مستوطنو اليمين في لب الأحياء العربية، مثل سلوان والشيخ جراح أو داخل البلدة القديمة. وعلى الرغم من أن هذه الأحياء مقامة على أراض محتلة منذ العام ١٩٦٧، بل أقيمت بشكل مقصود في إطار خطة «شخونوت هباريح – أحياء القفل»، التي هدفت – كما يشير اسمها – إلى إغلاق منطقة هار هاتسوفيم في داخل مساحة الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فصلها نهائيا عن أراضي الضفة.

ومن الممكن ربط هذا بالتركيبة السكانية لهذه الأحياء التي تنتمي في غالبيتها للشريحة العلمانية ذات التوجه الصهيوني العمالي التي تعكس التركيبة السياسية المهيمنة وتقف على يسار اليمين الوسطي الليبرالي، كما تعكس قناعة بإمكانية شرعنة هذه المستوطنات دوليا إذا ما تمت إعادة إنتاجها كمكان مختلف و «طبيعي».

مستوطنات الخاتم: تشكل دائرة حول الأحياء اليهودية وتضم: «النبي يعقوب» شمال القدس التي أقيمت العام ١٩٧٠ وبلغ عدد سكانها في العام ٢٠٠٩ ما يقارب ٢٢٤٧٨ ألف شخص،[18] جيلو[19] في جنوب غرب القدس التي أقيمت العام ١٩٧١ وسكن فيها العام ٢٠٠٩ نحو ٣١٩٥٥ نسمة، شرق تلبيوت في جنوب شرق القدس أقيمت في العام ١٩٧٣ وبلغ تعداد سكانها العام ٢٠٠٩ نحو ١٤٩٤٣ نسمة،[20] مستوطنة راموت ألون،[21] شمال غرب بيت حنينا وأقيمت العام ١٩٧٤ وكان عدد سكانها في العام ٢٠٠٩ نحو ٤٧٢٤٨ نسمة، مستوطنة بسجات زئيف[22] وأقيمت العام ١٩٨٢ وسكن فيها العام ٢٠٠٩ نحو ٤١٨١٦ شخصا.

كان الهدف من عملية نقل السكان اليهود إلى الأراضي الجديدة والخطط القومية التي تم تنفيذها من أجل تغيير الملامح الديمغرافية للمكان، فرض الوقائع على الأرض وتأكيد استحالة العودة إلى المشهد السابق. لكن عملية التدخل العنيف من أجل تغيير المشهد الإثني من دون الالتفات إلى وجود سكان أصلانيين ما كان لها أن تتم دون وجود مخيال استعماري للحيز المحتل كحيز خال، على الأقل، «من الذوات المحسوبة» وينتظر «من يسكنه»، ومن دون توفر رافعة قانونية تسمح بـ «عدم أخذهم بالحسبان».

المكان الخاوي وبناء المقدسي كذات بيولوجية

يعكس تعامل الدولة المحتلة مع القدس كحيز خاوٍ ومكان فارغ المخيال الاستعماري الصهيوني تجاه المكان والذي لا ينكر بالضرورة وجود بشر في الحيز المحتل، لكنه ينكر وجود ذوات سياسية أو «ذوات محسوبة» في هذا الحيز فيمحوها، بالتالي، رمزيا من المكان.

تاريخيا، زخرت الأدبيات الصهيونية بتمثيلات[23] للفلسطينيين بوصفهم الآخر المختلف والمغاير[24] وهو ما تجلى في التمثيلات البصرية واللغوية للعربي في الخطابات الصهيونية الأولى. ففي

كتابه «الصورة تسبق الأسطورة»، الذي حلل صورة الفلسطيني في السينما الصهيونية الأولى، أشار الباحث الفلسطيني عبد الجعبة إلى أن «السكان الأصليين يقدمون كمجموعة من العابرين المتوحشين والعدوانيين، والمعتادين على التنقل وعلى التهديد، وهم، بعكس المستوطنين الصهيونيين، لا يرتبطون بالأرض، ولا هم منها، لأنهم في الغالب طارئون لا يستحقّونها».[٢٥] هذا، بينما تم النظر إلى الحيز بوصفه حيزا جغرافيا خاليا من السكان (المعتبرين)، وهو ما عكسته مقولة يسرائيل زانغويل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» في نهاية القرن التاسع عشر، ومقولة الشاعرة نوعمي شيمر «سوق المدينة خاوية» في قصيدتها «أورشليم من ذهب»، التي كتبتها عشية احتلال بقية أراضي فلسطين في العام ١٩٦٧، حيث لا يدور الحديث على خواء فيزيائي- جسدي للمكان من البشر بقدر ما يدور عن خواء أنطولوجي للمكان من ذوات إنسانية معتبرة سياسيا أو مهيأة للفعل السياسي، مع الإقرار بحضورها كذوات بيولوجية تستحضر من خلال صور العربي البدائي والهمجي الفج.[٢٦]

وعمليا، يشكل النظر إلى الحيز المستعمر بوصفه مكانا خاويا مركبا مهما في الفكر الاستعماري الصهيوني، الذي عبرت عنه خير تعبير الشاعرة الإسرائيلية نوعمي شيمر عشية احتلال القدس في قصيدتها «أورشليم من ذهب» (كتبت القصيدة قبل الاحتلال بفترة قصيرة ثم أضافت إليها الشاعرة بعض الأبيات بعد الاحتلال للاحتفاء به). تصف شيمر في قصيدتها هذه سوق المدينة الخاوية وآبارها الجافة وحالة الحزن والكآبة التي تسيطر عليها، مع أنها في الحقيقة كانت تكتظ بالسكان، فتقول:

يا أورشليم التي من ذهب
من نحاس وضياء
سوف أكون كمانا لجميع قصائدك.

كيف جفت الآبار.
ساحة السوق تنتصب خاوية
ما من أحد يؤم جبل الهيكل
داخل المدينة القديمة

وفي الكهوف الصخرية
تنتحب الرياح
وما من أحد يهبط إلى البحر الميت
على طريق أريحا.

ولكي نفهم مقولة الخواء التي صاغتها شيمر، ومقولة «إسكان القدس الشرقية» التي صكها ليفي اشكول، من المفيد أن نعود إلى إضاءات حنة أرندت في كتابها «الشرط الإنساني» (١٩٥٨) وتمييزها بين أنواع الممارسة الإنسانية، حيث تميز أرندت بين ثلاثة أنواع من الممارسة الإنسانية: «الفعل» (action) الذي يحيل إلى الفعاليات التي تحدث بين البشر ويشكل شرطا مسبقا للفعل السياسي (political activity)، و«العمل» (work) وتعرّفه بأنه فعل لإنتاج عالم الأشياء، و«الشغل» (labor) الذي يحيل إلى فعل موجه لتلبية الاحتياجات البيولوجية البشرية (1998: 23-22) .

يتميز «الشغل» عن «الفعل» بكونه ممارسة يتقاسمها البشر مع بقية الكائنات الحية من أجل البقاء. أما «الفعل» فهو الممارسة التي تميز البشر وتفرقهم عن باقي الكائنات الحية. وبالعودة إلى كلمات شيمر، فان القصيدة تعكس المخيال الاستعماري الإسرائيلي تجاه المكان الفلسطيني عامة، والمقدسي خاصة، وهي لا تعني بالضرورة إنكار الوجود الفيزيائي للفلسطينيين كمجموعة أجساد حية تتناثر في خلفية المكان، بل إنكار وجود الفلسطيني كذات سياسية، أي ذات قادرة على الخروج من دائرة حاجاتها الطبيعية والبيولوجية إلى دائرة الفعل السياسي، إذ لا ينكر أحد أن المدينة المحتلة كانت مزدحمة بالسكان وأن سوقها كانت مفعمة بالحركة، لكن هذا الوجود بالنسبة للمستعمر الذي يطل من خلال شيمر هو وجود غير معدود، ولا يحسب، لأن الوجود الوحيد الذي يُحسب هو وجود «الجماعة – النموذج» التي هي الجماعة اليهودية، وهو ما عبرت عنه شيمر بقولها:

«إن المكان الخالي من اليهود يعد بالنسبة لي كوكبا ميتا، وأرض إسرائيل الخالية من اليهود هي بالنسبة لي أرض جرداء خاوية ».[٢٧]

تقتضي الضرورة اذن، بحكم المخيال الاستعماري للمكان الخاوي إحياء المكان واعادة الروح اليه. هكذا ستوجه سياسات الاستعمار الى زرع المكان بحياة جديدة تكون محسوبة، هي تحديدا الحياة اليهودية التي يجب السعي وبسرعة كبيرة الى جلبها، وكما قال دافيد بن غوريون بعد احتلال القدس في العام ١٩٦٧ [٢٨]:

«يجب جلب يهود إلى شرقي القدس، بأي ثمن. يجب إسكان أعداد غفيرة من اليهود خلال وقت قصير. سيقبل اليهود السكن في شرقي القدس حتى في أكواخ. يجب عدم الانتظار لبناء أحياء منظمة. المهم أن يكون هناك يهود».

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الفلسطيني لم يظهر فقط بوصفه «آخر اليهودي الصهيوني ونقيضه»، بل حضر في بعض الأدبيات الصهيونية الرائدة بوصفه «ذاتا سياسية وقومية». فقد كتب زئيف جابوتنسكي، مثلا، في مقالته «الجدار الحديدي»[٢٩] إن

يعكس تعامل الدولة المحتلة مع القدس كحيز خاوٍ ومكان فارغ المخيال الاستعماري الصهيوني تجاه المكان والذي لا ينكر بالضرورة وجود بشر في الحيز المحتل، لكنه ينكر وجود ذوات سياسية أو «ذوات محسوبة» في هذا الحيز فيمحوها، بالتالي، رمزيا من المكان

«الفلسطينيين أمّة وليسوا همجا»، فيما أبدى بن غوريون تفهمه لمعارضة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني حين كتب:

«لو كنت عربيا، لما وافقت على أي اتفاق مع إسرائيل. هذا أمر طبيعي، فنحن أخذنا بلادهم...نعم، إن الله وعدنا بهذه الأرض ولكن هذا أمر لا يهمهم، فإلهنا ليس إلههم. لقد أتينا من إسرائيل وهذا صحيح..ولكن هذا حصل منذ ألفي عام، فما الذي يدعوهم لأن يعيروه اهتماما؟ [....] إنهم يرون شيئا واحدا فقط: إننا جئنا وسرقنا بلادهم، فلماذا عليهم أن يقبلوا بهذا الأمر؟».[٣٠]

وتكرر الموقف ذاته لاحقا عند إيهود باراك خلال مقابلة صحافية مع جدعون ليفي، إذ قال: «لو كنت فلسطينيا وفي سن ملائمة لكنت انضممت إلى منظمة إرهابية»،[٣١] وهو ما يعني تفهما ليس فقط لمعارضة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني على تجلياته، بل تماهيا مع الفلسطيني واعتباره «يهوديا معكوسا» له تطلعات سياسية متطابقة مع التطلعات اليهودية القومية (مسعد ٢٠٠٩، ٢٩).

غير أن صورة الفلسطيني كذات قومية سياسية تشكل أولا الهامش وليس المتن، والأهم أنها تأتي عادة من أجل تفسير «العداء المستديم» الذي يكنه الفلسطيني للإسرائيلي واليهودي الصهيوني، هذا العداء الذي تحول بحسب عدي أوفير وأرئيلا أزولاي مع الوقت «إلى سمة شخصية وجوهرية للفلسطينيين»[٣٢] (٢٠١١) مما يتيح عمليا تبرير كل سياسات القوة والقمع التي تقوم بها السلطة تجاههم، وذلك من باب اعتبار الصراع صراعا وجوديا بين «الطرفين»، يغدو معه التطهير والطرد نتيجة حتمية لهذا الفهم، وضرورة قصوى من أجل «البقاء».

التصنيف القانوني وإنتاج المقيم المارق

مقابل عملية تمثيل الفلسطيني كذات غير سياسية، لعب التصنيف القانوني للسكان دورا مهما في السعي إلى تنفيذ المشاريع الاستيطانية الاستعمارية في القدس الشرقية، حيث عملت إسرائيل، بعد الاحتلال مباشرة، على إدماج الفلسطينيين المقدسيين في القانون الإسرائيلي كمختلفين ومتميزين، وذلك من خلال تصنيف مكانتهم بالاستناد إلى «قانون الدخول إلى إسرائيل» من العام ١٩٥٢ [٣٣] والذي استهدف تنظيم دخول الأجانب الذين يأتون إلى إسرائيل وهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، إذ تتيح هذه المكانة «حيزا للتعامل القانوني المختلف» وتحويلهم المتدرج إلى ساكنين مارقين في وطنهم يهددون، بمجرد وجودهم، وجود «المواطن المعياري» الذي يجب الدفاع عنه والاستثمار فيه ومن أجله (Agamben 1998 Foucault 1977 1991 2003)

سوسيولوجيا، يعرّف «المارق» بأنه الخارج عن الجماعة وعن قوانينها أو ناموسها. ويدمج المروق، بعكس النبذ، بين البعد الزمكاني، بكونه يحيل إلى واقع مؤقت وعابر ومتحرك وغير ثابت، وبين البعد القانوني، بكونه يشير إلى فعل «غير قانوني» من وجهة نظر القوة المسيطرة، على الأقل، حيث يبادر شخص أو جماعة إلى خرق الحدود والخروج بالتالي إلى خارج الجماعة.٣٤ وقد جاء في «لسان العرب»: المُروق أَن يُنْفِذ السهم الرميّة فيخرج طرفه من الجانب الآخر وسائرة في جوفها»، وهو ما يحيل إلى ظرفية الحال، ويذكر أيضا الخروج من شيء من غير مدخله، وهو ما يحيل إلى فعل غير قانوني تتم فيه ممارسة الاختراق. ويختلف المارق بذلك عن المنبوذ الذي يظل، رغم نبذه ورفضه اجتماعيا ووضع الحدود بينه وبين سائر الجماعة، جزءا من التركيبة الاجتماعية للجماعة ومن بنيتها العامة وليس خارجها، وان كان جزؤها غير المرغوب فيه والمرفوض كحال «المنبوذين في نظام الكاست الهندي»، أو «حال اليهود في أوروبا» (وإن تم تحويلهم لاحقا إلى مارقين) كما كتب عنه ماكس فيبر، وإلى حد ما أيضا حال الفلسطينيين في إسرائيل الذين رغم كونهم «غير مرغوب فيهم» في الدولة إلا إنهم، مع ذلك، جزء من جماعة المواطنين يتم التعامل معهم (ولو شكليا) كمواطنين، على الرغم من كونهم في منزلة متدنية في الدولة ويتم التمييز ضدهم والسعي نحو السيطرة عليهم. أما المارق

غير أن صورة الفلسطيني كذات قومية سياسية تشكل أولا الهامش وليس المتن، والأهم أنها تأتي عادة من أجل تفسير «العداء المستديم» الذي يكنه الفلسطيني للإسرائيلي واليهودي الصهيوني، هذا العداء الذي تحول بحسب عدي أوفير وأرئيلا أزولاي مع الوقت «إلى سمة شخصية وجوهرية للفلسطينيين» (٢٠١١) مما يتيح عمليا تبرير كل سياسات القوة والقمع التي تقوم بها السلطة تجاههم، وذلك من باب اعتبار الصراع صراعا وجوديا بين «الطرفين»، يغدو معه التطهير والطرد نتيجة حتمية لهذا الفهم، وضرورة قصوى من أجل «البقاء».

فهو من يتم السعي إلى إخراجه عن الجماعة أولا والحيز (المستعمر) ثانيا، عبر تبني سلسة من الأفعال والممارسات المقصودة.

بعد ضم القدس الشرقية بحدودها الجديدة، قامت إسرائيل بإجراء تعداد سكاني في القدس الشرقية ومنحت كل من تواجد في نطاق منطقة نفوذ القدس الجديدة مكانة «مقيم دائم» (توشاف كيفع).[٣٥] وبموجب ذلك، منح حوالي ٦٦ ألف مقدسي مكانة «المقيم الدائم»، بينما استثني من ذلك جميع سكان القدس الذين لم يتواجدوا فيها إبان إجراء التعداد، بغض النظر عن الأسباب.

١. (أ) كل من هو ليس مواطنا إسرائيليا، يمكن أن يدخل إلى إسرائيل بموجب «تصريح عوليه (مهاجر)»، أو بموجب هذا القانون.

(ب) كل من هو ليس مواطنا إسرائيليا و/ أو كل من لا يملك «تصريح عوليه» أو «شهادة عوليه»، تكون إقامته في إسرائيل وفق «تصريح إقامة» بموجب هذا القانون.

أنواع تصاريح ورخص الإقامة

٢. أ. وزير الداخلية مخول بإعطاء:

١. تصريح ورخصة إقامة/ عبور- تصل حتى خمسة أيام.
٢. تصريح ورخصة إقامة/ زيارة – حتى ثلاثة أشهر.
٣. تصريح ورخصة إقامة طارئة – حتى ثلاث سنوات.
٤. تصريح ورخصة إقامة دائمة.
٥. تصريح مؤقت لإقامة زيارة – لمن يتواجد في إسرائيل من غير تصريح إقامة وصدر بحقه أمر إبعاد- حتى خروجه من إسرائيل أو إبعاده عنها.

وبموجب البند ٢,١,٤ من القانون أعلاه، قام وزير الداخلية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ بمنح سكان القدس المحتلة تصريحا للإقامة الدائمة في القدس، بحيث يترتب على هذه الإقامة حصول المقيم على بعض الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، مثل الحق في التنقل بحرية داخل حدود إسرائيل، ومزايا التأمين الصحي والاجتماعي، فيما تمنع عنهم فقط بعض الحقوق، مثل الحق في المشاركة في انتخابات البرلمان أو الترشح لهذه الانتخابات.

يتشكل المعنى السياسي والعملي لتصنيف المكانة القانونية للمقدسيين ضمن فئة «الإقامة الدائمة» من خلال علاقته بالبنية الاستعمارية – الاستيطانية للدولة، ومن خلال مقاربتها واختلافها مع مجموعة الصيغ القانونية التي تسعى إلى تنظيم وجود الأجانب والراغبين في الدخول إلى هذه الدولة، في مقابل كل من هم مواطنون أو مهيأون للمواطنة (القصد اليهود الذين يحملون تأشيرة عوليه)، إذ يتبلور معناها من خلال وضع الفلسطيني المقدسي كاستثناء للمواطن *(من هو ليس مواطنا .... أو من هو ليس مواطنا أو عوليه)* ومن خلال وضعه في مقابل المواطن أو «المواطن المحتمل – العوليه» ضمن مجموعة من الآخرين الغرباء الراغبين في الدخول إلى البلاد أو في البقاء فيها، وهو ما يعني قولبة الأصلاني كأجنبي وغريب في وطنه وتحويل المواطن اليهودي- الإسرائيلي المستعمر إلى حالة الوجود الثابتة.

ويفصّل القانون الحالات العديدة التي يستطيع فيها وزير الداخلية سحب تصريح الإقامة من حامله، بينما لا يوضح الشروط التي تمنح بموجبها الإقامة الدائمة، وهو ما يعني أن منح الإقامة، أو سحبها، هو حيز ضبابي يدار بحسب توجهات الوزراء وأهوائهم الأيديولوجية، ما يفتح مجالا لتمرير سياسات «متشددة» كما يحدث عمليا منذ العام ٢٠٠٠، أو أقل تشددا تبعا لرغبة وزير الداخلية وتوجهاته.

ليس ثمة في القوانين الإسرائيلية تعريف واضح للمقيم. وفيما عدا قانون الدخول إلى إسرائيل، الذي يحدد أنواع الإقامة، ليست هناك إشارة في القوانين الإسرائيلية إلى المقيم كفئة قانونية، إلا في أنظمة ضريبة الدخل والتأمين الوطني، ولاحقا في تنظيم وجود العمال الأجانب في إسرائيل (العام ٢٠٠٧) .

وتتقرر أهلية الإقامة بالاعتماد على الواقع العيني، وهي

مشروطة (وبالتالي مؤقتة) «بإثبات حاملها شروطا محددة تمكنه من الحصول عليها، من بينها إثبات أن «مركز حياته» يقع في حدود نفوذ الدولة». وقد ورد في صفحة التأمين الوطني أن المقيم هو:

« الشخص الذي مركز حياته في إسرائيل، مثلاً مكان السكن الدائم، مكان مكوث العائلة، المكان الذي يتلقى فيه الأولاد تعليمهم، مكان العمل الأساسي، مكان التعليم. ينبغي على من يدعي أنه مقيم إثبات ذلك».[٢٦]

وفي حال فشل المعني في إثبات أن مركز حياته هو في حدود إسرائيل تسحب منه مكانة المقيم الدائم ويتحول إلى «ساكن غير شرعي» في بلده. لكن، ما هي بالضبط «حدود إسرائيل»؟ ما هي منطقة نفوذ هذه الدولة؟ ومَن يحددها وكيف في ظل الاستيطان اليهودي الموزع في الأراضي المحتلة؟ وكيف يتم تحديد المناطق الشرعية للإقامة وتلك غير الشرعية؟

فطبقا للقانون الإسرائيلي، تشكل المستوطنات الموزعة في الضفة الغربية مناطق نفوذ إسرائيلية بينما تعتبر الرام أو ضاحية البريد، التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، «منطقة أجنبية»، ما يعني أن من يقيم فيها تُسحب منه الهوية الزرقاء ويُمنع من دخول القدس.

تختلف مكانة «المقيم» عن مكانة «المواطن»، إذ إن المواطنة تُمنح للفرد مدى الحياة ويكون من الصعب جدا سحبها، إلا في إجراءات خاصة ومعقدة ومذكورة في نص القانون، ناهيك عن أن المواطنة لا تسحب من الشخص الذي يحملها إذا ما ترك الدولة التي يحمل مواطنتها، سواء بشكل مؤقت لبضع سنوات أم حتى بشكل نهائي في حال هاجر منها. لكن من يحمل مكانة «المقيم»، مثل الفلسطينيين في القدس الشرقية، تكون مكانته هذه مشروطة وقابلة للسحب بسهولة، وخاصة في حال الادعاء بأنه قد كفّ عن السكن في حدود الدولة وانتقل إلى دولة أخرى. لكن مكانة المقيم التي أعطيت للمقدسيين تختلف، في المقابل، عن تصريح الإقامة الدائمة الذي يُمنح للأجنبي في الدولة التي يريد أن يندمج فيها، لكونه يدخل مسارا باتجاه التوطن، كما هي الحال في أميركا وأوروبا، بينما يحدث العكس تماما مع الساكن الأصلي، لأن تحول المواطن والمقيم الأصلاني في دولة استعمارية محتلة نحو صيغة «الإقامة» المشروطة (بإثبات مركز حياته) يعني عمليا الدخول في الاتجاه المعاكس الذي ينتهي إلى نزع مكانته الشرعية وإقصائه إلى خارج المكان.

ولتوضيح مسألة الدخول في الاتجاه العكسي، من الأصلانية إلى المروق، نورد القصتين التاليتين:

- في ٢٢ من تشرين الثاني ٢٠١٠ تسلمت سلوى رسالة من مؤسسة «التأمين الوطني» تطالبها بتعبئة نموذج حول مكان سكنها في السنوات السابقة وتدعيمه بالأوراق والمستندات التي تثبت مكان سكنها. وقد مُنحت سلوى مهلة ٢١ يوما لإنجاز ذلك، وإلا فستعرّض نفسها لإجراءات قانونية من باب

جنود في البلدة القديمة في القدس

تختلف مكانة «المقيم» عن مكانة «المواطن»، إذ إن المواطنة تُمنح للفرد مدى الحياة ويكون من الصعب جدا سحبها، إلا في إجراءات خاصة ومعقدة ومذكورة في نص القانون، ناهيك عن أن المواطنة لا تسحب من الشخص الذي يحملها إذا ما ترك الدولة التي يحمل مواطنتها، سواء بشكل مؤقت لبضع سنوات أم حتى بشكل نهائي في حال هاجر منها. لكن من يحمل مكانة «المقيم»، مثل الفلسطينيين في القدس الشرقية، تكون مكانته هذه مشروطة وقابلة للسحب بسهولة، وخاصة في حال الادعاء بأنه قد كفّ عن السكن في حدود الدولة وانتقل إلى دولة أخرى. لكن مكانة المقيم التي أعطيت للمقدسيين تختلف، في المقابل، عن تصريح الإقامة الدائمة الذي يُمنح للأجنبي في الدولة التي يريد أن يندمج فيها، لكونه يدخل مسارا باتجاه التوطن، كما هي الحال في أميركا وأوروبا، بينما يحدث العكس تماما مع الساكن الأصلي

سحب هويتها، أي سحب الأوراق الرسمية التي تعطيها الحق في التواجد في القدس. وقد تم وضع قائمة بالمستندات التي يجب عليها أن توفرها لإثبات مكان سكنها، شملت:

١. رخصة سياقة، رخصة سيارة.
٢. عقد إيجار البيت والفواتير التي تثبت أنها تعيش فيه، مثل فواتير الهاتف والكهرباء والماء وضريبة الأملاك.
٣. أوراق رسمية تثبت انخراط أولادها في مدارس في القدس.
٤. أوراق رسمية عن حساب بنكي تديره في القدس.
٥. شهادات تعليمية.

تبلغ سلوى من العمر ٤٣ عاما وهي أم لثلاثة أولاد: حاتم ابن الرابعة عشرة، إلهام ابنة الثانية عشرة وأحمد ابن العاشرة. وهي مطلقة منذ ٩ سنوات وتتلقى مخصصات التأمين الوطني ومبلغا شهريا لإعالة أولادها من طليقها الذي هاجر إلى أمريكا وتزوج هناك. خلال الأيام التي تلت حصولها على رسالة التأمين الوطني، عملت سلوى جاهدة من أجل توفير الوثائق المطلوبة كاملة. وبعد أن قامت بتسليمها يدويا لموظف التأمين، بدأت تنتظر بترقب شديد اليوم الذي سيدق موظف التأمين بابها لكي يتأكد بالفعل من أنها لم تفبرك الوثائق، حتى صارت تتجنب الخروج من البيت كي لا يأتوا في غيابها ويعتبروها غير ساكنة، ما يعني عمليا اتخاذ إجراءات قانونية بحقها تنتهي بسحب الإقامة منها ومن أولادها وتحويلها إلى ساكنة غير شرعية في بيتها الذي ورثته عن أجدادها. وبعد عدة أشهر، في العاشرة من صباح أحد الأيام، دق موظف بلباس مدني باب بيتها. وبعد التحية المؤدبة أبلغها بأنه من طرف التأمين وجاء ليتحقق إن كانت بالفعل تسكن في البيت. دخل إلى البيت، فتح الخزائن، قلّب ملابسها اليومية، سألها عن مكان غياراتها الداخلية، قلّبها ثم أغلق الجارور. دخل غرفة النوم والحمام، قلّب وفتّش، نظر وابتسم ثم خرج.

سرية هي امرأة في الـ ٦٧ من عمرها تسكن في القدس، هي وشقيقها في البيت نفسه. في أحد الأيام وبينما كانت متواجدة في المسجد الأقصى، اتصل بها شخص وادعى (كاذبا) بأنه من البريد المستعجل وأن عليها الحضور بسرعة من أجل التوقيع على استلام طرد بريدي. أخبرته بأنها ستأتي في الحال. كانت سرية تؤدي الصلاة في المسجد الأقصى، وبالفعل خرجت مسرعة إلى بيتها غير أنها حين وصلت لم تجد هناك أحدا. بعد عدة أيام، استلمت سرية رسالة من التأمين الوطني تبلغها عدم أهليتها وأحقيتها للحصول على مخصصات التأمين لأنها «لا تسكن عمليا ضمن حدود إسرائيل». [٣٧]

للوهلة الأولى، وكما أشرت سابقا، تبدو مكانة المقيم أفضل من مكانة الرعية، إذ يتم إسقاط الرعايا من حسابات الدولة، ليس لأنهم شيء بل لأنهم وبروح ما كتبه ألتوسير «لا شيء»،[٣٨] فيما يتم التعامل مع المقيم في إطار الإدارة البيو- سياسية للسكان، ليس فقط بوصفه جزءا من المشهد السياسي والاجتماعي العام بل بوصفه أيضا محور ممارسة السلطة السياسية، وهو ما سيتكشف انه ليس وضعا أفضل تماما. فبسبب كونه كذلك، أي بسبب كونه بالذات جزءا من الفئة السكانية التي تقع في حسابات الدولة الديمغرافية (البيولوجية، عمليا) بينما هو في الوقت ذاته الجزء غير المرغوب فيه ومكمن خطر يهدد صورتها المرادة والمرغوبة كدولة يهودية، تصير مهمة الدولة السيطرة عليه ومحاصرته وتقليص حضوره وإبعاده قدر الإمكان عن المشهد المراد، حيث تسعى إلى عرقلة تكاثره وكبحه والسيطرة على حركته العامة باعتباره حامل «الديمغرافيا» العملي ورافعته الجنسية والعرقية، إذ إن الزيادة السكانية لا تتحقق إلا من خلال جسده، كما أن الخطر الديمغرافي ما هو إلا نتاج مباشر لنشاطه الجنسي «المفرط» والخبيث. ولهذا، يتم العمل بمستوى الميكرو من أجل ضبط هذا الجسد، عبر ملاحقته ومطالبته بإثبات مركز حياته، فيتحول بذاته إلى أرشيف ذاتي مكدس بالإثباتات والبراهين والأوراق والمستندات والملفات التي جمعها من المؤسسات

المختلفة لكي يرفعها في حال الحاجة إلى إثبات ما يطلب منه إثباته. ذلك إن عدم توفير هذه الوثائق أو تعذر إيجادها، لأي سبب كان، يعني ببساطة تحويل المقيم إلى «ساكن مارق» في بلده. وعندما يكون وجوده أصلا «مصدرا للخطر الديمغرافي» وتهديدا للتوازن الديمغرافي، فان عدم توفير هذه الأوراق ، وإتباع سياسة مستمرة من عدم الوضوح والضبابية والتغيير المتواصل للشروط التي يجب استيفاؤها يعني تحويل البيروقراطية إلى أداة مركزية لتقليل منسوب الخطر العام المحدق الذي يمثله وجود الفلسطيني في حيز يطرح شعار تهويده كل صباح ومساء.[٣٩]

متلازمة الجسد الفلسطيني والخطر البيولوجي

على الرغم من ظهور دراسات نقدية وتيارات فكرية تنقض تمثيلات الفلسطيني الاستشراقية والجوهرانية، إلا أن تمثيلات الفلسطيني بوصفه آخر اليهودي- الصهيوني لم تختف، بل تم تحويرها وتشذيبها وإعادة إنتاجها في صيغ خطابية جديدة تتمحور حول الخطر الديمغرافي والقنبلة الديمغرافية والقنبلة الموقوتة، وتأخذ «مشروعيتها» من خلال ربطها بالنظرية العلمية الجيو- ديمغرافية وتحليلها ضمن متلازمة الديمغرافيا والخطر القومي.[٤٠]

وإن كان الفلسطيني قد محي مع بدايات الصهيونية باعتباره ذاتا سياسية واعتباره مجرد ذات بيولوجية غير محسوبة، إلا أن فشل الدولة في «السيطرة» على فعله البيولوجي (أو ما يسمى الديمغرافي) سيؤدي إلى طغيان البيولوجي، وذلك بالتوازي مع فشل الدولة في تحقيق أهدافها «الديمغرافية» وتزايد التهديد المنبعث من وجود الفلسطيني كجسد غير مرغوب فيه. وقد عبر نير بركات رئيس بلدية القدس[٤١] عن هذا الخطر المتصاعد الذي يمثله «العربي المقدسي»، بقوله:

> «في الماضي كان في القدس ٧٠٪ يهود و٣٠٪ عرب، وهذا هو هدف الحكومة، لكن النسبة اليوم هي ٣٥٪ مقابل ٦٥٪ وهذا تهديد استراتيجي على القدس».

تكمن أهمية متلازمة الفلسطيني- الخطر الديمغرافي في أنها تشكل الفلسطيني وتعيد بناءه في سياق البنية الاستيطانية الاستعمارية في ثنائيات الخطر/ النظام، الانفلات والطبيعة - الأمن القومي، وتحيل جسده إلى ساحة الفعل التي يجب تنظيمها ومراقبتها، حيث يتم ربط البيانات السكانية ودوال سلوكه الجنسي من حيث الولادة المرتفعة مقابل انخفاض نسبة الوفيات (وهو ما

عزل القدس

يعاد إلى دور الدولة المتطور) مع الخطر القومي المتربص بالجماعة والخوف من «تحول» مصيري يستوجب «مقاومته ووضع وتنفيذ الخطط القومية التي تعزز الوجود «النموذجي» والمرغوب للمستعمر المستوطن مقابل العمل على كبح الخطر».

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتتالية قد وضعت نصب أعينها ضرورة الوصول إلى هدف ديمغرافي دائم في القدس لا تتعدى فيه نسبة العرب ٣٠٪ ، مقابل ٧٠٪ من اليهود. وقد ظل هذا هدف الحكومات حتى العام ١٩٨٥. لكن عدم قدرة الدولة على التحكم باجتذاب يهود إلى القدس، أولا، وارتفاع نسبة التكاثر عند العرب كما تدل الدوال الإحصائية المتواترة، ثانيا، أديا إلى تغيير هذا الهدف. وفي خطة التنظيم القطرية ٣٥، حددت الحكومة هدفا لزيادة تعداد السكان في منطقة القدس إلى مليون وستين ألفا للعام ٢٠٢٠ دون أن تحدد التقسيمة الإثنية ، وهو ما تم في خطة التنظيم ٣٠/١ التي وضعت هدف الوصول إلى ٨٥٠ ألف ساكن في القدس في العام ٢٠٢٠ يشكل فيها اليهود ٦٥٪ مقابل ٣٥٪ من العرب، وهي النسبة القائمة اليوم. لكن التوقعات بتزايد السكان العرب، بسبب نسبة التكاثر العالية، إضافة إلى انتقال الكثير من السكان العرب إلى القدس بسبب بناء جدار الفصل، ناهيك عن توقع حصول هجرة يهودية عكسية، أدت إلى حتلنة هذا الهدف في الخطة التي تسمى خطة تنظيم ٢٠٠٠، والتي تم إيداعها من قبل لجنة التخطيط اللوائية في العام ٢٠٠٩ وحددت ٩٥٠ ألف ساكن كهدف ديمغرافي للعام ٢٠٢٠ منهم ٦٠٪ من اليهود و ٤٠٪ من العرب (نداف شرغاي ٢٠٠٩). ولكن، حتى هذا الهدف لا يبدو «مطمئنا « لأن بعض الأبحاث التي تصدر عن مراكز مختصة في متابعة الشأن الديمغرافي، في القدس تحديدا، تتنبأ بأن يتغير الميزان الديمغرافي في القدس خلال بضع سنوات، ومن الممكن أن يتحول عرب شرق القدس إلى الجماعة السكانية الأكبر في القدس.٤٢ وبمعنى أخر، صار الساكن الأصلي ونموه وبياناته صنوا للخطر والرعب المحدق بالجماعة، يتم استحضاره عبر لغة مشحونة بالرعب والخطر والغموض الواضح فيسمى «العفريت الديمغرافي»، في إشارة ليس فقط إلى خطر متأهب، بل إلى خبث وشيطنة هذا الخطر، فيتناقش العلماء حول مدى حدته وقرب حدوثه ويختلفون حول أساليب مواجهته (كما يواظب على الكتابة أرنون سوفير[٤٣]) أو يعمدون إلى تهدئة الجمهور الخائف من هذا العفريت باعتباره «مجرد خطر متخيل وغير حقيقي » ،[٤٤] كما يحاجج بروفسور عزرا زوهر، مثلا.

لقد تحول وجود السكان الأصلانيين في القدس، في ظل عدم قدرة الدولة على التحكم تماما بنسبة نموهم، إلى مصدر خطر، لأن اليهود غير قادرين، عمليا، على الثبات على النسبة السكانية المطلوبة، ما يعني أن الضرورة تقتضي إتباع سياسات حاسمة تتدخل في تسيير الخط البياني السكاني، وهو ما يمكن أن نقرأه في حديث لوبلانسكي في جلسة الحكومة الإسرائيلية بمناسبة الذكرى الأربعين لـ«توحيد القدس»، والتي عقدت في ١٣-٥-٢٠٠٧ .[٤٥]

«....إذا لم تقم الحكومة بخطوات حاسمة لتقوية العاصمة، فإن السكان اليهود سيتحولون إلى أقلية في غضون أقل من ١٢ عاما».

ومن أجل التشديد على أن الخطر الديمغرافي هو خطر وجودي، استحضر لوبلانسكي «حماس» ووضعها في السياق ذاته مع «الخطر الديمغرافي العربي»، قائلا:

« من الممكن، لا سمح الله، أن تصبح القدس تحت سيادة ليست يهودية. حماس تعرف أنه من الممكن احتلال القدس من خلال الديمغرافيا في غضون ١٢ عاما».[٤٦]

لا يمكن صدّ الخطر الوجودي الذي يمثله الساكن الأصلي، الذي يتم استحضاره بواسطة «حماس» كرمز له، إلا من خلال تبني الخطط القومية الكبرى وإتباع سياسات واسعة لتشجيع الاستيطان في القدس المحتلة،٤٧ وتشجيع المشاريع اليهودية فيها، ومن ثم إقامة جدار العزل والضم الذي «يطبق» على القدس ويؤكد للمستعمر نفسه أولا إن القدس ليست جزءا من الأراضي المحتلة وأنها «بالفعل» تحت سيادته، ثم الاستمرار أكثر وأكثر في صك وتنفيذ الخطط التي تهدف إلى تهويد المدينة، والتي كان أخرها على سبيل المثال لا الحصر «خطة تعزيز مكانة مدينة القدس» ورصد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لها، وهو قرار أعلن عنه في ٣٠ أيار ٢٠١١ في اجتماع للحكومة برئاسة نتنياهو عقد بالقرب من قلعة داوود في باب الخليل في البلدة القديمة بهدف تأكيد سيادة إسرائيل على القدس عشية الذكرى ٤٤ لاحتلالها.[٤٨]

مقابل الخطط الكبرى والاستثمار، تتبع الدولة سياسة الترانسفير الهادئ، حيث تفيد الإحصائيات أن وزارة الداخلية الإسرائيلية قامت خلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ بسحب الهويات من ١٨٦٩ فلسطينيا من سكان القدس، من بينهم ٩١ قاصرا. وتصف مؤسسات ومراكز حقوق الإنسان تلك السياسة بـ«سياسة الترانسفير الهادئ»، في إشارة إلى تطبيقها بهدوء ومن غير القيام بأعمال «درامية»، ويقصد بها تحديدا سياسة سحب الإقامة، أو ما تسمى «الهوية الزرقاء» من سكان القدس الذين تعتقد الوزارة بأنهم قاموا بنقل مركز حياتهم إلى خارج البلاد، بمعنى اعتبار المناطق التي تحتلها إسرائيل والتي يسكنها عرب «مناطق خارج البلاد»، إذ يقع ضمن هذا التصنيف، على سبيل المثال، اعتبار رام الله والبيرة «خارج

تكمن أهمية متلازمة الفلسطيني- الخطر الديمغرافي في أنها تشكل الفلسطيني وتعيد بناءه في سياق البنية الاستيطانية الاستعمارية في ثنائيات الخطر/النظام، الانفلات والطبيعة - الأمن القومي، وتحيل جسده إلى ساحة الفعل التي يجب تنظيمها ومراقبتها، حيث يتم ربط البيانات السكانية ودوال سلوكه الجنسي من حيث الولادة المرتفعة مقابل انخفاض نسبة الوفيات (وهو ما يعاد إلى دور الدولة المتطور) مع الخطر القومي المتربص بالجماعة والخوف من «تحول» مصيري يستوجب «مقاومته ووضع وتنفيذ الخطط القومية التي تعزز الوجود «النموذجي» والمرغوب للمستعمر المستوطن مقابل العمل على كبح الخطر».

البلاد» واعتبار مستوطنة بيت إيل التي أقيمت بما يتنافى مع كل القوانين الدولية على أراض صودرت من البيرة بأنها «داخل البلاد». وكانت «سياسة الترانسفير الهادئ» قد بدأت في النصف الثاني من سنوات التسعينيات عندما بدأ يتضح لأشخاص أرادوا الحصول على خدمات تجديد الهوية أو تسجيل مواليد جدد، أنهم لم يعودوا من سكان القدس، فصودرت منهم بطاقات هوياتهم، في اللحظة ذاتها. وفي العام ١٩٩٨، تقدمت جمعية «هموكيد – مركز لحقوق الفرد»، باسم سكان سحبت منهم هوياتهم، بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد سياسة سحب الهويات، ما دفع وزير الداخلية آنذاك، شيرانسكي، إلى إدخال تعديل في هذه السياسة، تمثل في منح من سحبت هويته فرصة استعادتها في حال استجاب لبعض الشروط.٤٩ وعلى الرغم من أن سياسة سحب الهويات كانت تتصاعد أحيانا وتتراجع أحيانا أخرى، إلا أنها وصلت في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى غير مسبوق. ففيما كان عدد البطاقات التي تم سحبها خلال العام ٢٠٠٥ (٢٢٠) بطاقة، وصل عددها في العام ٢٠٠٦ إلى رقم قياسي – ١,٣٦٠ بطاقة. لكن الرقم ازداد من جديد بشكل جنوني في العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ٤,٥٧٧ بطاقة، منها ٩٩ لقاصرين، وهو ما يعني أن عدد البطاقات التي تم سحبها في ذلك العام بالذات يشكل ٥٠٪ من مجمل عدد البطاقات التي تم سحبها منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٧,٥٠

الخاتمة

يشكل الاستيطان الاستعماري المبدأ المنظم والموجه للحكم الإسرائيلي عامة، وفي القدس الشرقية خاصة. ويرتبط هذا المبدأ بالفكر الصهيوني المؤسس للدولة الإسرائيلية وبمشروعه لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، من غير الالتفات إلى سكانها الفلسطينيين وعدم اعتبار وجودهم، وذلك من خلال تمثيلهم وإنتاجهم باعتبارهم آخر المواطن النموذجي والمراد، والتعامل معهم من منطلق اعتبارهم سكانا مارقين في وطنهم ومصدرا للخطر والتهديد .

يعتمد تحقيق المشروع الاستعماري– الاستيطاني، واعتمادا على وولف (Patrick Wolfe 2009)، على مبدأين مترابطين هما مبدأ المحو ومبدأ الإحلال، حيث تسعى الدولة، معتمدة على استخدام القوة الحيوية والإدارة البيو– سياسية للسكان، إلى محو المشهد الفلسطيني وإبعاد سكانه من الحيز المستعمَر، مقابل إحلال مشهد جديد مهوّد بسكانه وعلاماته من جهة أخرى.

ويترتب على ذلك تدخل الدولة المباشر في توجيه التركيبة الإثنية السكانية وقمع المسارات والصيرورات الحيوية التي لا تخدم مبدأها الإحلالي، مقابل تشجيع المسارات والصيرورات التي تخدمها، وهو ما يعني أن السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني هي عملة ذات وجهين، إذ تشكل إدارة الحيز المستعمَر وسكانه الوجه الآخر للدولة الاستعمارية واستثناءها الذي يؤسس من خلالها طبيعيته وعاديته.

الهوامش

١ «شركة تطوير القدس الشرقية»، وهي شركة حكومية ، تملك الدولة ٦٦٪ من أسهمها و تملك بلدية القدس ٣٣٪ من الأسهم، وقد أقيمت هذه الشركة عام ١٩٦٦ من أجل تطوير وإعادة تأهيل شرقي القدس التي ضمت آنذاك منطقة يمين موشيه وماميلا على حدود خط وقف النار، وتحولت بعد ضم القدس الشرقية في العام ١٩٦٧ إلى نزاع مشتركة للدولة ولبلدية القدس من أجل «تنفيذ مشاريع تطوير وإصلاح بنى تحتية وسياحية خاصة في كل أنحاء القدس الموحدة»، بحيث يتم العمل على «الجانب التاريخي» الذي يتمحور حول التاريخ اليهودي للمدينة . للمزيد عن الشركة انظر http://www.pami.co.il/profile.html.

كما يمكن النظر، أيضا، إلى ما تقوم به جمعية «إلعاد» التي تسعى «إلى تقوية الرابط اليهودي مع القدس خاصة، وتأسيس الوجود اليهودي في ما يسمى عير دافيد، أي سلوان العربية، للاطلاع والاستزادة انظر http://www.cityofdavid.org.il/

٢ «Settler colonialism is inherently eliminatory but not invari-ably genocidal»

٣ كما نشر على صفحة عير عاميم الالكترونية انظر: http://www.ir-amim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/mishpatminhal.pdf

٤ رفضت الأمم المتحدة والأسرة الدولية قرار الضم الإسرائيلي واعتبرته قرارا غير شرعي. وفي ٤ تموز ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة القرار (٢٢٥٣) الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء كافة التدابير المتخذة بشأن القدس والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع المدينة، ثم عادت وأكدت على المضمون نفسه في القرار ٢٢٥٤. وفي ٢١ أيار ١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن قرار ٢٥٢ الذي اعتبر كافة الإجراءات والأعمال والتشريعات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما فيها انتزاع الأراضي والممتلكات، والتي من شأنها تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة. وبعد إصدار قانون أساس القدس الموحدة في العام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن في العام

نفسه القرارين ٤٧٦ و ٤٧٨ واللذين وجه فيهما اللوم إلى إسرائيل على ضم القدس المحتلة، وأكد أن الضم يخالف القانون الدولي، وليس من شأنه أن يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ على القدس. للمزيد يمكن الرجوع الى http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=38

٥ نص «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»
http://www.knesset.gov.il/laws/special/heb/yesod2.pdf :

٦ Ma'an, 2010, Means of Displacement: Charting Israeli's Colonization of East Jerusalem, funded by the Representative . Office of Norway. February
http://www.maan-ctr.org/pdfs/JerusalemReport4Web.pdf

٧ بحسب دائرة الإحصاء، وبالاستناد إلى التعداد الذي قامت به في الأراضي المحتلة، بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٦٠٠ ألف نسمة، وعدد سكان القطاع وسيناء حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، أما سكان هضبة الجولان فقد وصل عددهم إلى ٦٠ ألف نسمة (وذلك بحسب ما نشر في معا ريف يوم ١٩٦٧/١٠/٢ ص٣).

٨ HTTP://WWW.IR-AMIM.ORG.IL/?CATEGORYID=275

٩ مايا حوشن، ميخال كورخ، ٢٠١٠ عن معطيات حول القدس، مركز اورشليم لدراسة إسرائيل (بالعبرية).

١٠ نداف شرغاي، هآرتس، ٣,١١,٢٠٠٣
http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.
jhtml?itemNo=356562

١١ م. س

١٢ أقيمت العديد من اللجان التي القي على عاتقها العمل من أجل «توحيد القدس»، منها «لجنة الوزراء العليا لشؤون القدس» التي شكلتها الحكومة في ١٩٩٧/١٠/١، ترأسها رئيس الحكومة، وضمت أيضا وزراء المالية والداخلية والسياحة والقضاء والشرطة والإسكان، إضافة إلى الوزير مناحيم بيغن.

١٣ نشر في جريدة دافار ، كانون الأول ١٩٦٩ .

١٤ يسرائيل كوهن، ١٩٦٩، «ابني بيتك في القدس» دافار ، ٨ اذار ١٩٦٨.

١٥ معاريف ١٩ ايلول ١٩٦٧ .

١٦ من المثير الانتباه إلى أن التلة الفرنسية التي أقيمت عام ١٩٧١ على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ وكذلك أحياء رمات اشكول ومعالوت دفنا وجبعات همفتار لا تعتبر في الخطاب الإسرائيلي الدارج مستوطنات بل يتم تسويقها بوصفها جزءا من المشهد الإسرائيلي الطبيعي. وعندما يتم الحديث عن الاستيطان في القدس يقصد به في العادة البؤر التي يقوم باستحداثها وإقامتها مستوطنون من اليمين في لب الأحياء العربية، مثل سلوان والشيخ جراح أو داخل البلدة القديمة. وعلى الرغم من أن هذه الأحياء مقامة على أراض محتلة منذ ١٩٦٧، بل أقيمت بشكل مقصود في إطار خطة «شخونوت هباريح ـ أحياء القفل»، والتي قصد منها كما يشير اسمها إلى إغلاق منطقة جبل المشارف (هار هاتسوفيم) في داخل مساحة الدولة الإسرائيلية وبالتالي فصلها نهائيا عن أراضي الضفة. ومن الممكن ربط هذا بالتركيبة السكانية لهذه الأحياء التي تنتمي بغالبيتها إلى الشريحة العلمانية ذات التوجه الصهيوني العمالي، والتي تعكس التركيبة السياسية المهيمنة وتقف على يسار اليمين الوسطي الليبرالي، كما تعكس قناعة اسرائيلية بإمكانية شرعنة هذه المستوطنات دوليا إذا ما تمت إعادة إنتاجها كمكان مختلف و «طبيعي». للمزيد حول خطة أحياء القفل انظر دافيد كروبانكر، القدس، الصراع على شكل المدينة وصورتها، بيتان زمورا ١٩٨٨.

١٧ دائـرة الإحصـاء المـركزيـة ٢٠١٠، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٩، ص ٨٥ و ص ١٠٣.

١٨ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الالكتروني لبلدية القدس
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/24103/results_
pub_id=25611.html

١٩ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الالكتروني لبلدية القدس
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/24103/
results_pub_id=24526.html

٢٠ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الالكتروني لبلدية القدس
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/
results_pub_id=25632.html

٢١ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الالكتروني لبلدية القدس
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/
results_pub_id=25623.html

٢٢ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الالكتروني لبلدية القدس
http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/
results_pub_id=25614.html

٢٤ للمزيد حول صورة الفلسطيني في المخيال الصهيوني المبكر انظر عبد المعطي الجعبة، ٢٠١٠، **الصورة تسبق الأسطورة: دراسة استكشافية لبواكير الأفلام الصهيونية** إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.

٢٥ الجعبة ،٢٠١٠، م،س. .

٢٦ الجعبة، ص....٢٠١٠

٢٧ وكانت شيمر ردت على النقد الذي وجهه اليها عاموس عوز بعد إطلاق اغنيتها بأن القدس ليست خاوية، وأنها تتغاضى عن الوجود العربي بقولها «هذا الإدعاء يثير في غضبا شديدا، انه مثل ان يذهب عاشق الى معالج نفسي ليشكو له شوقه لحبيبته... فيقوم المعالج بطمأنته بالقول ان حبيبته بين ذراعي رجل آخر». اقتبس في : موشيه شمير «سوق المدينة لم تعد خاوية» هئوما، ١٥٧، خريف ٢٠٠٤، ص.٨٥–٨٦.

٢٨ في عوزي بنزامين، ١٩٧٣، **القدس مدينة بلا سور**، اصدار دار شوكين ، ص. ٢٥٣.

٢٩ للمزيد حول موقف جابوتنسكي من الفلسطينيين انظر محمد أبو سمرة،٢٠١٠، «زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية»، **قضايا إسرائيلية**، عدد ٣٧–٣٨، ص.٧–٣٠. إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. رام الله.

٣٠ مقتبس في جوزيف مسعد ٢٠٠٩، ص ٢٧

٣١ مقابلة إيهود باراك مع جدعون ليفي، كما نشرت في هآرتس ، آذار ١٩٩٨.

٣٢ عدي أوفير وأرئيلا أزولاي ، ٢٠١١، **نظام ليس واحدا**، ترجمة نبيل الصالح، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله.

٣٣ قانون الكنيست لإسرائيل، ١٩٥٢ـ ص. ٣٥٤..

٣٤ من هنا الربط بين المروق وذكر الخوارج حيث ذكر في لسان العرب : يَمْرُقُونَ من الدِّين كما يَمْرُق السهم من الرميّة أَي يَجُوزونَهُ ويخرقونَهُ ويتعدّونه كما يخرق السهم المَرْميّ به ويخرج منه: انظر لسان العرب
http://www.alwaraq.net/Core/AlwaraqSrv/LisanSrchOneUtf8

٣٥ بحسبها حصل ٦٦ ألف مقدسي على مكانة مقيم دائم. انظر

٣٦ انظر http://www.btl.gov.il/Insurance/Living_abroad/Pages/default.aspx (شوهد 1.11.2011)

٣٧ شهادة المرأة امام لجنة الكنيست العمل، الرفاه والصحة في 22.12.2004 نشر مقتطفات منها في تقرير ميري حسون، 22.12.2004» مخصصات التامين الوطني: في شرقي القدس من الصعب ان تبرهن اهليتك»، :
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3022168,00.html

٣٨ للمزيد انظر لويس التوسير، ٢٠٠٦، مونتسكيو السياسة والتاريخ، ٧٦–٧٧. اصـدار دار الفرابي بيروت. وحـول مكانة الفلسطينيين في الاراضـي المحتلة انظر هنيدة غانم، ٢٠١٠، «بدلا من المقدمة–هل كانت حرب ١٩٦٧ طقس تطهر لاسرائيل؟»، «مجلة قضايا اسرائيلية، عدد ٣٤ ، ص٧–١١. رام الله فلسطين.

٣٩ للمزيد حول المعاملات البيروقراطية انظر تقرير القناة الثانية: البيروقراطية بصورتها البشعة في شرقي القدس : http://www.mako.co.il/news-chan-nel2/Channel-2-Newscast/Article-38fcb6f1e2e6421004.htm

٤٠ انظر مثلا منشورات كتنرائية حايكين للجيو–استراتيجيا في جامعة حيفا ، والتي تنصب حول الامن القومي الديمغرافيا والتخطيط السكاني :
http://web.hevra.haifa.ac.il/~ch-strategy/index.php?page=main
وأيضا الاصدارات التالية:
ارنون سوفير، ٢٠٠٩، **ما بين رجال القانون، الديمغرافيا وقيام إسرائيل**، اصدار كتنرائية حييكن للجيو–استراتيجية، جامعة حيفا.
ارنون سوفير، ٢٠١٠ الديمغرافيا، ومستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، شباط، اصدار كتنرائية حييكن للجيو–استراتيجية، جامعة حيفا.

٤١ بنحاس وولف، ٢٠١٠ ، «بركات: أغلبية عربية هي تهديد للقدس» نشر على موقع والا الالكتروني ١٢ كانون ثاني ٢٠١٠. : « http://news.walla.co.il.
http://news.walla.co.il/?w=/1/1631489&m=1&mid=81717

٤٢ بحث صادر عن مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة كما ورد في ،
http://www.inn.co.il/News/News.aspx/196225

٤٣ وهي وجهة نظر أرنون سوفير ، رئيس قسم الأبحاث الجيو- سياسية في مركز الأمن القومي في جامعة حيفا. يشدد سوفير في كل مقالاته ومحاضراته وكتبه على نظرية التهديد العربي الديمغرافي. انظر مثلا
يفغينيا بيستروف وارنون سوفير «اسرائيل ٢٠٠٧-٢٠٢٠ -عن الديمغرافيا والازدحام». اصدار جامعة حيفا. ٢٠٠٧ و ايضا

٤٤ انظر ,רהז הרזע «פורפ «الديمغرافيا خطر حقيقي أم اسطورة» وهو رد على مقولة سوفير http://www.myesha.org.il/?CategoryID=181&Article ID=248

٤٥ http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=486306&sid=126

٤٦ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3399062,00.html

٤٧ لن أخوض هنا بتفاصيل الخطط والممارسات الاستعمارية – الاستيطانية التي تسعى إلى تهويد البلد، مقابل محاصرة السكان الأصليين والعمل على السيطرة عليهم ولا تلك التي تعمل على تحويل العرب إلى أقلية، ولا حتى بسياسات العزل واللامساواة التي اعتمدتها الدولة في القدس الشرقية، للاستزادة حول ذلك انظر مثلا:

MA'AN Development Center, Means of Displacement: Charting Israeli's Colonisation of East Jerusalem, MA'AN Development . Center, February 2010

OCHA: The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the //:Phenomenon of 'Illegal' Construction, April 2009 - http **www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf**

OCHA: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem, June 2007
http:// www.ochaopt.org/documents/Jerusalem-30July2007.pd

OCHA: East Jerusalem: Key Humanitarian concerns, March 2011: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_full_english.pdf

وكذلك منشورات عير عاميم التي تغطي واقع شرقي القدس من جهات مختلفة بما في ذلك التخطيط والتعليم والميزانيات : http://www.ir-amim.org.il

وأيضا منشورات بتسيلم عن شرقي القدس على: http://www.btselem.org/English/Jerusalem/

ومنشورات الموكيد التي تغطي بالذات كل ما يتعلق بالجانب القانوني وسياسات سحب الهويات ولم الشمل : http://www.hamoked.org.il/TopicSearch.aspx?tid=main_11

٤٨ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3399062,00.html.

٤٩ انظر «هموكيد – مركز لحقوق الفرد»: http://www.hamoked.org.il/Top-icSearch.aspx?tid=sub_44

٥٠ بحسب المعلومات التي حصل عليها «هموكيد – مركز لحقوق الفرد» من وزارة الداخلية ونشرت في الصفحة الالكترونية في ١-١٢-٢٠٠٩ http://www.hamoked.org.il/Document.aspx?dID=744_update

مصادر

بالعربية

العارف، عارف، ١٩٥١-١٩٥٦، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٥**، (في ستة أجزاء). الضفة الغربية: دار الهدى.

سعيد، ادوارد، ١٩٩٥، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٤.

بالعبرية

بنزامين، عوزي ،١٩٧٣، **القدس مدينة بلا سور**، اصدار دار شوكين.

حوشن، مايا و ميخال كورخ، ٢٠١٠، **عن معطيات حول القدس**، مركز اورشليم لدراسة إسرائيل (بالعبرية).

كرويانكر، دافيد ، **القدس- الصراع على شكل المدينة وصورتها**، بيتان زمورا ١٩٨٨.

بالإنكليزية

Agamben, Giorgio, 1998, *Sovereign Power and Bare Life,* trans. Heller-Roazen, Daniel. Stanford, CA: Stanford University Pres.

Benvensti, Meron, 2000, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since* 1948, trans. M. Kaufman-Locustae, Berkeley: University of California Press.

Cheshin, Amir S., Bill Hutman, Avi Melamed ,1999, *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem*. Cambridge: Harvard University Press

Foucault, Michel 1991, «Governmentality», in: Graham Burchell, Colin Gordon, & Peter Miller eds.), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, Hemel Hempstead Harvester Wheatsheaf, pp. 87- 104

Foucault, Michel, 2003, *society must be defended'*, lectures at the college de France, 1975 -1976 .New York: Picador.

Ghanim, Honaida, 2008, «Thanatopolitics: The case of the colonial occupation in Palestine», In Ronit Lentin, (ed.) *Thinking Palestine*,.Zed publications..

Ghanim, Honaida, 2009, «The Nakba» *Jadal* , issue no.3. May: http://jadal.mada-research.org/?LanguageId=1

Khalidi, Wali, 1961, «Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine,» *Middle East Forum*, 37, no.9, November, p.22 -28.

Khalidi, Walid ,1959, » Why Did the Palestinians Leave? Middle East Forum, no.24, July, P.21- 24. Reprinted as 'Why Did the Palestinians Leave Revisited', *Journal of Palestine Studies*, XXXIV, No. 2, 2005), p. 42 -54.

Pappe, Ilan, 2006 *The Ethnic Cleansing of Palestine* ,Oxford: One world.

Mbembe, Achille, 2003,» Necropolitics», *Public Culture* 15, 1, pp. 11 -40.

Piterberg, Gabriel, The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel, London and New York: Verso, 2008.

Rifkin, Mark, 2009 'Indigenizing Agamben: Rethinking Sovereignty in Light of The «Peculiar» Status of Native Peoples', *Cultural Critique* 73 , pp. 88 -124;

Scott, L. Morgense, 2011, «The Biopolitics of settler Colonialism: Right Here, Right Now, *Settler Colonial Studies,* 1,Vol. 30, No. 4, pp. 38 -58.

Veracin, Lorenzo ,2011, *« Introducing settler colonial studies»*, settler colonial studies ,Vol.1.No.1.

Wolfe, Patrick , 2001, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native», *Journal of Genocide Research 8*, 4 (2001), p. 388 -409 .

Wolfe, Patrick, 2008, «'Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide» , in A. Dirk Moses (ed.), *Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation,and Subaltern Resistance in World History* (Oxford: Berghahn Books, 2008), pp. 102 -132 .

ران غرينشتاين (*)

محاولة فهم السياسات الإسرائيلية الراهنة

(قراءة في أربعة كتب جديدة حول المجتمع والسياسات في إسرائيل)

- غاد يائير، شيفرة الأسرلة (الكود الخاص بالأسرة)، الوصايا العشر للقرن الحادي والعشرين، كيتر، القدس، ٢٠١١، (بالعبرية)
- ليف لويس غرينبيرغ، السياسة والعنف في إسرائيل/ فلسطين: الديمقراطية مقابل الحكم العسكري، روتليدج: لندن ونيويورك
- يهودا شنهاف، زمن الخط الأخضر- مقالة سياسية يهودية، عام عوفيد، تل أبيب، ظهرت بالانكليزية بعنوان: حل الدولتين، كمبريدج
- هنيدة غانم، إعادة بناء الأمة: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل، منشورات ماغنس، القدس (بالعبرية)

ملخص

تراجع هذه المقالة عددا من الدراسات الصادرة مؤخرا، والخاصة بالمجتمع والسياسات الإسرائيلية، مع التركيز على أسئلة الهوية والنزاع والحدود السياسية. فهي تنظر في عدد من المحاولات الأكاديمية التي تتصدى لهذه القضايا، وتتأمل في مدى صلتها بما يمكن أن يشكل معطيات نظرية أوسع. وتخلص بالتأكيد على الحاجة إلى منهج يجمع بين التركيز على الثقافة والهوية مع التحليل للوقائع القانونية والمادية. ولا يمكن إنجاز ذلك على نحو فاعل ما لم يتم ضم وجهات نظر الفلسطينيين (مواطنين ورعايا على حد سواء) كجزء أساسي من هذا التحليل.

(*) أستاذ مشارك في جامعة ويتووترسراند في جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا. ألف «جينولوجيا النزاع، الطبقة والهوية والدولة في فلسطين/ إسرائيل وجنوب إفريقيا» (ويسليان ١٩٩٥)، وحرر «منظورات مقارنة عن جنوب إفريقيا» (ماكميلان ١٩٩٨)، وهو يعمل حاليا على مخطوطة «أصوات منشقة: منظورات بديلة للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي».

هل الوعي هو الذي يحدد مصير الكائن الاجتماعي أم العكس هو الصحيح؟ قبل نحو قرن ونصف قرن من الآن، قال كارل ماركس بأن الواقع المادي هو الذي يشكل الأفكار الخاصة بالمجتمع، وليس العكس.

يحاول غاد يائير، من الجامعة العبرية في القدس، أن يختلف. ففي كتابه « شيفرة الأسرلة»، يعود يائير إلى حقبة كانت الأفكار فيها هي التي تحكم على نحو مطلق، وكان من السهل التعرف على الطابع القومي للجماعات، كما كان يمكن التمييز بين الكيانات الجمعية وتاريخ وثقافة وعقلية كل منها. فمثل أي انثروبولوجي تقليدي كان يرى أن القبائل كيفما نظر إليها، تختلف بعضها عن بعض بثقافات فريدة تخص كلا منها، يعتبر عالم الاجتماع المحدث أن اليهود الإسرائيليين يمتلكون طريقة فريدة (شيفرة – كود) في النظر إلى العالم. فمهمة يائير هي تقديم «الوصايا العشر» التي تقولب سلوكهم، والتي تمكننا من تفهمه.

قد تبدو الكثير من الخصائص التي يتعرف عليها يائير مألوفة لكل من يعرف البلاد وقضى بعض الوقت بين الإسرائيليين اليهود فيها: إحساس دائب بالمصير المحتوم المترابط مع تحد متعجرف للمحددات الخارجية، سلوك وقح وعدواني مترافق مع إحساس حميم بالألفة مع أناس أغراب تماما، ثقة مطلقة بمشاعر تملك الأرض والحقوق، والتي تتعايش مع الخوف المتواصل من التعرض للاستغلال (كأن ينظر إليه كمغفل). تلك هي المادة الخام التي طالما تعامل معها الكتاب والمعلقون والكوميديون على نحو إبداعي على مدى العديد من العقود، والتي طالما شكلت منبعا للكبرياء والارتباك في آن واحد للكثير من الأعضاء الكوزموبوليتانيين من المجتمع القومي، بل ولليهود الذين في مكان آخر.

لا يقوم يائير فقط بتعداد هذه العناصر الثقافية، بل يعمل أيضا على شرح أصولها وتفصيل مضاعفاتها. فانتقاله من الوصف للتحليل، هو الذي يثير الأسئلة النقدية حول العمل، وبخاصة تلك الطريقة الإشكالية التي يتعامل فيها مع التاريخ. فتحليله يدل على مراوحة متواصلة بين البيانات الخاصة بالأحداث المادية القريبة نسبيا من حياة اليهود (كالهولوكوست وإقامة دولة إسرائيل واستمرارها في حال نزاع دائم)، والأساطير المؤسسة التي شكلت الوعي اليهودي على مدى القرون (كالخروج من مصر والمحاولات الفارسية لإبادة الجنس اليهودي المذكورة في سفر إستير). وبطريقة مماثلة، فهو يراوح بين محاولة شرح الطبيعة الخاصة بالهوية الإسرائيلية وهوية اليهود بشكل عام، وبين الأثر العميق للتطورات التاريخية وعمليات الاستغلال الأخيرة التي تمارسها الدولة.

فلنأخذ مثلا فكرته القائلة بأن اليهود الإسرائيليين قد أصيبوا بندب عقلي بفعل الهولوكوست، وبأنهم لذلك يردون بعدوانية ما بعد الصدمة على كل من يقدم لهم أي نصيحة أو انتقاد، حتى ولو كان ذلك من فئات صديقة وداعمة. فالشك في الخارجيين والتضامن مع الداخليين هو نتيجة لهذا التكيف العقلي، كما يقول. غير أنه لو كان ذلك هو الحال حقا، فينبغي توقع أن تكون قد تطورت لدى جميع اليهود وليس فقط يهود إسرائيل ردود الفعل الغريزية هذه، إضافة إلى توقع أن يقوموا بذلك تلقائيا بعد الصدمة مباشرة وليس بعد عدة عقود كنتيجة للتدخل الفعال للدولة.

فحين نقارن بين يهود إسرائيل واليهود الذين في مناطق أخرى، فسوف نجد أن الذين يقيمون في الديمقراطيات الليبرالية الغربية يعبرون عن مواقف ثقافية وسياسية مختلفة عن أقاربهم الإسرائيليين، وذلك على الرغم من كون وعيهم بالصدمات اليهودية هو ذات الوعي. فهل يمكن أن نقارن العقلية الشتاتية اليهودية بعقلية اليهود الإسرائيليين؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فإن الاختلاف لا يمكن أن يكون بسبب ما يشترك فيه اليهود (الوعي التاريخي بالاضطهاد)، وإنما بسبب ما يقسمهم: العيش في بلدان غنية وآمنة مقابل العيش في دولة في حالة حرب دائمة، وهي حرب ناجمة عن عملية استيطان وتغيير لمعالم البلاد ضد رغبات سكان البلاد الأصليين، التي يجب أن تكون جزءا من الرواية. فذلك سوف يفسر سبب الإحساس بالوجود المحفوف بالمخاطر، وبخطر الغرق يوما في خضم قوى إعادة الماضي.

لا يتطلب هذا التفسير منا أن نتخلى عن التركيز على الوعي والثقافة، فقط من أجل تفحص علاقتهما بالمضامين الاجتماعية والسياسية. لا شك في أن يائير يعي ذلك، غير انه يفضل ان يستخلص المواقف الإسرائيلية – اليهودية إزاء الفلسطينيين من خلال الوعي اليهودي بدلا من تفسير الوعي اليهودي– في حالته الإسرائيلية المحددة– كنتاج لعملية الغزو التي قاموا بها ضد السكان الأصليين لهذه الأرض. وبسبب ذلك، فهو غير قادر على رؤية الأرضية المشتركة بين المواقف الثقافية لكل جماعات المستوطنين حيثما يكونون، الذين يواجهون تحديات عمليات إخضاع السكان الأصليين والاستيلاء على الأرض.

فيائير مهتم فوق كل شيء بحل رموز «شيفرة» الثقافة الإسرائيلية وتقديمها لجمهوره الإسرائيلي بلغة وأسلوب سلسين يتقنهما جيدا. وهو غير معني بإنتاج نماذج نظرية فاعلة. ويتضح ذلك حينما يحاول أن يطبق تحليله على حالة دراسية معينة هي احتجاجات الخيام الإسرائيلية التي جرت خلال تموز – آب ٢٠١١. فهو ينظر إلى قائمته الخاصة ب«الوصايا» ويختار منها ما يبدو أنه يتفق ومواقف المحتجين وسلوكهم. غير أنه لا يجد أي مشكلة في العثور على بعض العناصر في أي نظرية تتلاءم مع الحقائق. فالامتحان هو ما إذا كان تحليل الماضي يسمح لنا بتوقع ما الذي سيحدث في المستقبل. الكتاب لا يعبر هذا الامتحان: فليس هناك في تعامله مع الثقافة الإسرائيلية ما يهيئنا لاحتمالات اندلاع غضب جماهيري بذلك الحجم الذي حدث في صيف العام ٢٠١١. فلو كان ممكنا لنظريته أن تقدم تفسيرا للسلبية الاجتماعية في ما قبل تلك الفترة، ثم تلك الموجة من النشاط، ثم

التراجع (المؤقت؟) الذي تلا ذلك، لكان ممكنا أن يكون هناك تفسير كبير: فتلك النظرية لا تتعرف على أي تطورات معينة كان يمكن ان تحدث بشكل أو آخر، ولذلك فهي تفقد قيمتها التنبؤية.

إن توجه الكتاب نحو التحليل اللاتاريخي يميل إلى إخفاء الدور الاستغلالي الذي لعبته وكالات الدولة في تشكيل الوعي بالاضطهاد. هذا لا يعني أن اضطهاد اليهود لم يكن حقيقيا، بل إن مركزيته في التعليم الإسرائيلي والثقافة الشعبية والوعي السياسي، قد انتقلت مع الزمن: فقد كان الاضطهاد مخفيا جدا خلال الخمسينيات والستينيات، ثم أخذ يحتل موقعا مركزيا متزايدا منذ أواخر السبعينيات، وذلك مع تراجع الشرعية الدولية، التي كانت إسرائيل تتمتع بها، وذلك بفعل سياساتها الاحتلالية. فالتركيز على ماض مفيد سياسيا ويتمحور حول الهولوكوست لم يبدأ بالانتشار في إسرائيل وبين اليهود الذين يقيمون في أماكن أخرى إلا مؤخرا نسبيا. وفي الوقت الذي يحفل فيه كتاب يائير بالملاحظات الثقافية العميقة والمهمة، وإذ هو كتاب يستحق القراءة بالتأكيد، فهو يحتاج ان يتم إردافه بتحليل سياسي مؤسس على التاريخ.

إن تقديم مثل هذا التحليل بالضبط، هو الهدف الرئيس لكتاب ليف لويس غرينبيرغ، المعنون «السياسات والعنف في إسرائيل/ فلسطين». فهو لا ينطلق من الثقافة والوعي، وإنما من الواقع القانوني والسياسي، مع اهتمام خاص بفشل عملية أوسلو ١٩٩٣ للتسوية وردود الفعل العنيفة التي تلت ذلك. لأجل تفهم تلك التطورات، لا بد من التركيز على «المشكلة الأساس» للنظام الإسرائيلي، وهي المتمثلة في «غياب الحدود المادية والرمزية باعتبارها إطارا حاويا للنزاعات والمصالح المتعارضة والآراء المتنافسة» (ص ٢٧).

وعلى نحو أكثر دقة، فإن المشكلة لا تكمن في غياب الحدود بقدر ما تكمن في حقيقة وجود عدة أشكال من الحدود التي يخدم كل منها أغراضا مختلفة وكلها تتعرض للطعن: فالدولة تشمل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة لأغراض السيطرة العسكرية والاقتصادية، ولكنها تقصيهم قانونيا وسياسيا بحصر القانون الديمقراطي والحكومة المنتخبة في نطاق حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وتخضع المناطق المحتلة للقانون العسكري. ونتيجة ذلك هي قيام نظام مزدوج يجمع بين الأشكال الديمقراطية والسيطرة الاستعمارية في آن واحد (ص ٢٢).

ولأجل حل ذلك التوتر بين هذه الأشكال المختلفة من الحكم، فنحن في حاجة إلى «فضاء سياسي»، وهذا هو مصطلح غرينبيرغ، من أجل توفير إطار متفق عليه يتيح المجال لحل سلمي للنزاعات. ويتطلب خلق مثل هذا الفضاء «عمليتين تتضمنان إمكانية التناقض، هما الدمقرطة وإنهاء الاستعمار» (ص ٢٢). وهذا هو ما سعت عملية أوسلو– التي أوجدت أساسا للتفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية – إلى تحقيقه قبل أن تفشل. وبدلا من ذلك، فهي قد أوجدت حالة من السلام المتخيل، وليس سلاما حقيقيا: «فغياب المقاومة الفلسطينية العنيفة قد ساعد إسرائيل على تخيل الاتفاقية بأنها توفر سلاما من غير الحاجة إلى تفكيك جهاز الحكم العسكري والهيمنة الاقتصادية ودون أن يتم وقف بناء المستوطنات» (ص ٩٩).. وكانت النتيجة هي عدم حدوث أي تقدم في تفكيك الاستعمار، وذلك بفعل العراقيل التي وضعها الجناح اليميني الإسرائيلي والقوات المسلحة. أدى ذلك إلى ظهور رد فعل عنيف لدى الفلسطينيين المحبطين، وهو ما وفر للعسكرية امتلاك شرعية قمعها العنيف للفلسطينيين: هكذا تلت ذلك حلقة مفرغة من العنف ثم انهيار عملية أوسلو.

يكمن في جذر هذه التطورات، كما يقول غرينبيرغ، فشل في مأسسة الفضاء السياسي الذي يتطلب الاتفاق على حدود المجتمع الذي يضم الأطراف المختلفة: فالحدود هي العنصر الأهم من أجل الاحتواء السلمي للنزاع من خلال التمثيل والوساطة والتسوية. فالحدود المعترف بها قد تعني الاعتراف بسيادة الطرف الآخر على الجانب الآخر من التخوم، أو الاعتراف بالتمايز المشروع ضمن حدود الدولة وتقبل مطالب التمثيل من جانب الجماعات المخضعة. ففي حالة عدم وجود حدود واضحة ومتفق عليها، تظهر مشاعر الخوف وانعدام الأمن ويصبح العنف هو التعبير المتكرر عن النزاع بين الفئات الاجتماعية بسبب عدم إمكانية احتواء هذه الجماعات عبر التمثيل (ص ٢٠٣).

غير أن الوضع في إسرائيل/ فلسطين لم يعرف الحدود المادية الواضحة بين العرب واليهود. بل لم تكن الحدود الثقافية والرمزية أمرا مسلما به أيضا. فهي قد ظهرت وترسخت نتيجة عملية خاصة بقوى أيديولوجية خارجية: الصهيونية في حالة اليهود والقومية العربية في حالة العرب. كان العرب قابلين للانفتاح على تضمين يهود ضمن حدودهم (في البلدان العربية)، غير أن ذلك لم يكن ممكنا في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، وذلك بسبب الموقف الإقصائي للحركة الصهيونية. يعي غرينبيرغ كل ذلك. ومع ذلك، فهو يبدو مهتما فقط في محاولة فتح الفضاء السياسي وفشل تلك العملية. فهو لا يتفحص كيف ظهرت الحدود المادية والرمزية بين الجماعتين أصلا، وكيف تم إضعافها ثم تعزيزها مع مرور الزمن.

بكلمات أخرى، يوفر غرينبيرغ اختراقات مفيدة ومهمة في مجال التطورات التي حدثت خلال عملية أوسلو منذ العام ١٩٩٣ فصاعدا، ويتعامل بكفاءة مع ما حدث من انتقالات متكررة ما بين العنف والمفاوضات. غير أنه لا يتعمق في التعامل مع العوامل المضامينية التي تمنح المصداقية للعملية بأسرها. وهذا يعني تفحص كيف تشكلت حدود الهويات تاريخيا من قبل الأطراف المختلفة، وكيف تباعدت تعريفاتهما للفضاء السياسي. فبالنسبة للفلسطينيين، كان الإقصاء

الذي تم بحق اللاجئين في العام ١٩٤٨، عملا سياسيا تأسيسيا شكل هويتهم منذ ذلك الحين. فشروط الاتفاقية التي أصر عليها الجانب الإسرائيلي والمتمثلة في الإبقاء على اللاجئين مقصيين ماديا ورمزيا، لن يكون أمرا مقبولا من جانب القيادة والجماهير الفلسطينية على حد سواء، وذلك بغض النظر عن الاستعداد للنظر في حلول عملية للمشكلة. فاعتبار هذه المواقف مواقف «متطرفين»، على النحو الذي يبدو أن غرينبيرغ يفعله، ليس كافيا.

وعلى نحو شبيه، فإن وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين لا يتأقلمون تماما داخل ثنائية النظام الديمقراطي– العسكري، هو نتاج عملية رافضة لحدود المواطنية والهوية الإسرائيلية. فالمشكلة لا تقتصر على مجرد فتح «فضاء سياسي» للتفاوض حول ترتيبات مستقبلية سلميا، بل هو موقف يتضمن الاعتراف بأن إلغاء الاستعمار (انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة) ثم الدمقرطة (منح جميع المواطنين الإسرائيليين حقوقا متساوية) هما عمليتان مترابطتان وغير متناقضتين. فما يفكر فيه معظم اليهود الإسرائيليين، هو أن الاثنين يؤديان إلى نتيجة واحدة هي القضاء على قدرتهم على السيطرة على شؤونهم الخاصة من خلال إضعاف الطابع اليهودي الحصري للدولة.

ونظرا إلى أن إنهاء الاستعمار والدمقرطة هما عمليتان متساوقتان، مع اختلاف رأي غرينبيرغ في ذلك، فقد شكلا ما هو أكبر من أن يهضمه اليهود الإسرائيليون. فالصفقة الوحيدة التي يمكن أن تكون مقبولة لديهم، هي ضمان تمتعهم بسيطرة يهودية سياسية ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧ وذلك مقابل التخلي عن بعض المناطق المحتلة. سوف يسمح هذا بقدر من «إنهاء الاستعمار» وذلك ثمنا لقطع الطريق على أي عملية ديمقراطية داخلية وقطع الطريق أيضا على أي احتمال لعودة لاجئي ١٩٤٨، حتى ولو كان ذلك محدودا ورمزيا. قد تكون مثل هذه الصفقة مقبولة من جانب معظم الإسرائيليين، وإنما ليس لأي قطاع من الشعب الفلسطيني. فحين رفض الفلسطينيون القبول بترتيبات مماثلة في العام ٢٠٠٠، تم وصفهم من قبل القيادة الإسرائيلية بأنهم «رفضيون» كما تم تحويلهم إلى هدف مشروع لقوتهم العسكرية.

لا تكمن المشكلة الحقيقية مع الحدود في عدم وجودها ولا في تعدديتها. بل تكمن في حقيقة أن القيادة الإسرائيلية، ومن خلفها الدعم الكاسح للناخبين اليهود لها، تعتبر نفسها بأنها السلطة الوحيدة التي بمقدورها أن تقرر، وعلى نحو شرعي متى تفرض الحدود ومتى تزيلها، وأين ينبغي وضعها وعلى من تنطبق وفي أي ظروف. أما العرب الفلسطينيون، فلديهم بالطبع أفكار مختلفة في شأن أين تكون الحدود وكيف يتم وضعها. ومن الواضح أن حدود المواطنة والحقوق، المطلوبة بالنسبة لهم، تتعارض مع تلك التي يفضلها معظم اليهود الإسرائيليين. إن غياب سلطة محايدة عليا يكون بمقدورها التوفيق بين رؤى متباينة غير متكافئة إلى حد كاسح في الموارد المالية والعسكرية والسياسية، هو القضية الرئيسة التي يجب أن يتصدى لها أي تحليل.

أما بالنسبة ليهودا شنهاف، من جامعة تل أبيب، فيرى النقاش الذي يدور حول مختلف أساليب النظر إلى مسألة الحدود، بأنها اشتباك بين معطيين متنافسين أولهما المتمثل في معطى ١٩٦٧، وهو المهيمن والمعروف أيضا بالخط الأخضر، والذي ينتقده، والثاني هو معطى ١٩٤٨ المهمش، وهو الذي يحاول أن يحييه. ففي كتابه « زمن الخط الأخضر: مقالة سياسية يهودية»، يتصدى شنهاف للتمييز بين إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، والمناطق التي احتلت منذ ١٩٦٧. فعلى الرغم من وقوع الدائرتين ضمن نظام السيطرة العسكرية والسياسية الشاملة، فقد تمسكت إسرائيل بالتمييز القانوني بينهما، وذلك على الرغم من حقيقة أنها قد فرضت سيطرتها على المنطقة بأسرها منذ خمسة وأربعين عاما.

يجادل شنهاف في أن التمييز الذي فرضه معطى الخط الأخضر، هو فصل إسرائيل– التي يحددها الخط كدولة– أمة ديمقراطية للشعب اليهودي– عن المناطق المحتلة. وهو يعتبر الاحتلال عملا شاذا، وذلك من حيث أنه قد أدى إلى إدخال عدد كبير من الفلسطينيين غير المواطنين إلى داخل النظام. مع ذلك، فطالما أن أي قرار نهائي لم يتخذ في شأن مستقبل المناطق، فهي ستظل تحت الاحتلال، كما تظل الحقوق الديمقراطية لسكانها العرب معلقة. إن هذا التعليق المؤقت للديمقراطية هو نتاج النزاع الذي لم تتم تسويته، وهو لا يمس الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل ذاتها. ويتمثل حل هذا النزاع وفقا لهذا المعطى بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل. ويجادل أنصار هذا الحل المعروف بحل الدولتين، في أنه سوف يؤدي إلى القضاء على الوضع الشاذ المتمثل في الاحتلال، ويعيد إسرائيل إلى دولة يهودية ديمقراطية ويؤدي إلى منح الفلسطينيين دولتهم الوطنية.

أين تكمن المشكلة في هذا المعطى؟ يتعرف شنهاف على أربعة «عيوب سياسية» ذات علاقة بفئات ذات مصالح معينة تجعل من الصعوبة الإبقاء على الخط الأخضر، وهي:

- اللاجئون الفلسطينيون الذين جردوا مما يملكون على يد المؤسسة الحكومية الإسرائيلية في العام ١٩٤٨. أما بالنسبة للاجئين الذين كانوا يقيمون في المناطق المحتلة في حرب العام ١٩٦٧، فقد يكون الاحتلال قد وفر درجة من حرية الحركة لهم في وطنهم.
- الفلسطينيون الذين ظلوا في إسرائيل بعد ١٩٤٨ وأصبحوا مواطنين إسرائيليين– وفرت ١٩٦٧ بالنسبة لهم فرصة للوحدة مع شعبهم والعالم العربي الذين فصلوا عنهما قسرا مع قيام إسرائيل.

المستوطنون الدينيون- القوميون اليهود- لا يشكل الخط الأخضر لهم من الناحية السياسية أي معنى، وبالنسبة لهم، فإن إسرائيل هي دولة يهودية تمتد إلى نهر الأردن وما بعده.

- المستوطنون المدفوعون بدوافع اجتماعية اقتصادية وليس بأسباب دينية - قومية، وفي مقدمتهم المزراحيم، واليهود الأرثوذكس، والمهاجرون الروس. وبكلمات أخرى، شعب إسرائيل الثالثة الذين يشعرون بأنهم مهمشون من قبل النظام السياسي المسيطر. فقد شكل الاحتلال بالنسبة لهؤلاء فرصة للحصول على الأرض وعلى منافع مهمة أخرى.

بالنسبة لهذه الجماعات، يقول شنهاف بأن إسرائيل ما قبل١٩٦٧ (التي كان يعتبرها أنصار الخط الأخضر العاطفيون ملاذا ديمقراطيا) قد شكلت بالنسبة لهم مكانا خانقا من الناحية الاجتماعية والسياسية. ولذلك فإن العودة إليها لن تحسن أوضاعهم إن لم تجعلها أكثر سوءا. فعلى الرغم من أنهم ينتمون لخلفيات دينية وسياسية و اجتماعية مختلفة، فهم متحدون في رفض فكرة أن حل الدولتين سوف يؤدي إلى حل دائم للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني. كذلك فإن اللاجئين الفلسطينيين سوف لا يستفيدون من إعادة قيام إسرائيل اليهودية التي سيظلون مبعدين عنها. كما أن الفلسطينيين الذين في داخل الخط الأخضر سيفترقون ثانية عن العالم العربي وسوف يتم إخضاعهم لنفس ما تعرضوا له من إقصاء واضطهاد قبل العام ١٩٦٧. وسوف يناهض المستوطنون المتدينون - القوميون إخراجهم مما يعتبرونه وطنا وهبه الرب لهم، كما أن يهود «إسرائيل الثالثة» سوف يكرهون العودة بهم إلى حالة الهامشية التي خلصهم الاحتلال منها.

من الذي يستفيد من حل الدولتين؟ قد يكون الأشكنازيون العلمانيون - النخب الإسرائيلية- الذين كانوا يتمتعون بالهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية قبل حرب ١٩٦٧، والذين فقدوا تلك الهيمنة بعد ذلك، هم المستفيدون. فصعود المزراحيم وأصوات وحركات المتدينين والمهاجرين والعرب بعد ١٩٦٧ قد نسف هيمنة تلك النخب. والعودة إلى إسرائيل الصغيرة «المستنيرة» التي كانت قبل ١٩٦٧، والتي لم يكن هناك فيها من يتحدى قوتهم، قد يسمح لهم باستعادة موقعهم على حساب الفئات المهمشة سابقا. هذا هو السبب، كما يقول شنهاف، الذي يجعل من هذه النخب الداعمين الرئيسيين لمعطى الخط الأخضر، وهم قد نجحوا في جعله الرؤية المهيمنة على الخطاب العام. مع ذلك، فإن التيارات الثقافية والاجتماعية التحتية قد أدت إلى تراجع هذا المعطى في مجالات السياسة والممارسة. فبينما تزايد التأييد الدبلوماسي لحل الدولتين، تزايدت كذلك عمليات تشويش الحدود بين إسرائيل والمناطق المحتلة ماديا وقانونيا ورمزيا. فمعظم أولئك المقيمين في المنطقة لم يمروا بتجربة أي واقع غير واقع إسرائيل الكبرى.

هكذا، وللمفارقة، فإن الانتصار البلاغي لمعطى الخط الأخضر الذي تم التعبير عنه على شكل دعم دولي شامل، مع استدعاء لجميع قرارات الأمم المتحدة، قد أخفى موته عمليا. فمن خلال التخصيصات الهائلة لموارد الدولة والسياسة الثابتة القائمة على التوسع، خلقت إسرائيل للفلسطينيين بقعا من المناطق المتفرقة والمخترقة بالبنى التحتية الخاصة بالمستوطنات اليهودية. فإخراج مئات الآلاف من المستوطنين وإعادة اللحمة لأراضي وحدود ما قبل ١٩٦٧ هو أمر مستحيل فعليا، كما يقول شنهاف، إضافة إلى أن قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة فيها، هو أمر أبعد ما يكون. لقد تم الفصل بين المستوطنين اليهود والسكان المحليين في المناطق المحتلة بواسطة نظام متقدم من القوانين والأوامر العسكرية، كما تم دمج المستوطنين قانونيا وسياسيا في الجسد الإسرائيلي، بينما يقيم الفلسطينيون كرعايا ليس لهم دولة. فالفرق الحاسم الآن هو بين المواطنين وغير المواطنين في «إسرائيل الكبرى»، وليس بين مناطق ما قبل ١٩٦٧ وما بعدها.

ما هو بديل شنهاف إذن؟ إنه المعطى الخاص بالعام ١٩٤٨، الذي يقوم على التعامل مع التراب الفلسطيني التاريخي كوحدة جغرافية واحدة تقطنها عدة جماعات تتعايش مع تباين حاجاتها.

انطلاقا من منظور فلسطيني، من الضروري معالجة جذر مشكلة العام ١٩٤٨- النكبة- بما مثلته من اقتلاع لمئات الآلاف من الفلسطينيين من بيوتهم ووطنهم، ومن تدمير لمئات القرى والأحياء الحضرية ووضع مهاجرين يهود ومستوطنات مكانهم. كما تم إخضاع الفلسطينيين الذي ظلوا داخل الحدود الإسرائيلية للحكم العسكري وسلبت منهم أغلب أراضيهم وأحيلوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وقد مسح معظم تراثهم الثقافي التاريخي بهدف تعزيز الادعاء اليهودي الحصري بتملك الأرض. خلف كل ذلك آثارا على اليهود أنفسهم أيضا، حيث واصلوا حياتهم وهم يجهلون قصدا تاريخ بلادهم، ويعيشون في حالة من الإنكار لدورهم الفعال في تشكيل طبيعة الصراع. ولن يتم التغلب على الصدمة الهائلة التي تعرض لها الفلسطينيون إلا من خلال التصدي لتلك الآثار وتوفير سبل الخلاص منها. ويعني هذا أن على اليهود الإسرائيليين الاعتراف بمسؤوليتهم عن الدور الذي لعبوه في ما حدث، وهو اعتراف لا يزالون يرفضون الإقرار به.

ويجادل شنهاف في أن معطى العام ١٩٤٨ سوف يسمح لليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين بإعادة تشكيل علاقاتهم في فضاء مشترك من خلال العمل ضمن مجال واحد. ويعني هذا وضع بداية لعملية خاصة بحل الخلافات من خلال الاعتراف بأن الجماعتين القوميتين لهما حقوق مشروعة لا يمكن استغلالها لإنكار طرف لحقوق وحاجات الطرف الآخر. فهذه العملية سوف تتعامل مع ما عاناه الطرفان، وتعترف بالتغييرات التي ارتكبها المشروع الاستيطاني، وتسعى للتوفيق بين الادعاءات اللاهوتية المتنافسة أو حتى المتناقضة،

وتعيد توزيع الموارد على نحو عادل بين التجمعات القومية، وخلق نظام ديمقراطي جديد يتصدى لهموم كل الفئات.

لا يقدم شنهاف وصفة معينة لمنهج يحل النزاع، ولكنه يقدم ثلاثة نماذج ممكنة. الأول هو حل الدولة الواحدة، وهو خيار غير محتمل بفعل أنه يقوم على مبدأ السكان المتجانسين والذي يتجاهل الاختلافات الثقافية والدينية والإثنية الكبيرة بين وداخل السكان العرب واليهود. الثاني هو حل الدولتين، ولكنه حل يضمن توزيعا أكثر عدالة للأرض والموارد للطرفين. أما الثالث فهو حل الدولة الديمقراطية الاتحادية. يفترض هذا الحل أن المساواة المدنية على مستوى الدولة، يمكن إردافها بصياغات خاصة بحقوق معينة في الوحدات المحلية الأصغر حجما. فبدلا من الفصل بين الدولة والدين والإثنية على النحو الذي يسعى إليه نموذج الدولة الواحدة، فإن هذا الترتيب سوف يقي الطرفين على المستوى المحلي، وذلك بتوفير الفرص للجماعات المحلية للتعبير عن هوياتها. ووفقا لوجهة نظر شنهاف، من المتوقع حدوث بعض التغييرات على النموذج الثالث في المطاف الأخير. وإلى حين ذلك، فهو يرى إمكانية البدء بتطبيق نموذج ثنائي القومية ضمن حدود الخط الأخضر، من أجل إيجاد مجتمع ثنائي القومية يضمن المساواة في الحقوق بين الأفراد والتجمعات الإثنية- الدينية.

يعترف نموذج شنهاف الاتحادي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما ليس بالضرورة إلى أماكنهم الأصلية، ويوائم ذلك مع قانون العودة لليهود. سوف يؤدي ذلك إلى تمكين المساواة المدنية من التعايش مع الهويات المتعددة، والحقوق والمطالب ذات الطبيعة الإثنية والطائفية والدينية، ويفتح بذلك الطريق للتعبير الفلسطيني- اليهودي المشروع عن الذات في الفضاء المشترك لفلسطين التاريخية. من المهم بالنسبة لشنهاف أن يؤكد على حق اليهود في التعبير عن هويتهم الجمعية، لذلك كان العنوان الفرعي لكتابه هو «مقالة سياسية يهودية». غير أنه يؤكد على أن اليهود يجب أن يفعلوا ذلك بطرق غير قمعية: فقط حين تتغير إسرائيل من دولة إثنية إقصائية إلى دولة ديمقراطية منفتحة تتسع لجميع التعدديات الإثنية والدينية، يمكن لمثل هذا الخيار أن يصبح ممكنا. كما يقول بأن مثل هذا التغير ضروري من أجل مستقبل اليهود في الشرق الأوسط بقدر ضرورة استعادة الفلسطينيين لحقوقهم.

يربط منظور شنهاف السوسيولوجي فكرة «إسرائيل الدولة»- الديمقراطية التي تقوم بمعزل عن الاحتلال- بالنخب اليهودية الأشكنازية ورغبتها في الاحتفاظ بالسيطرة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وهذا يتيح له نقل الانتباه إلى أفراد الجماعات الهامشية- «الشاذة سياسيا» التي تم ذكرها سابقا- والذين، كما يقول، يتحدون معا في معارضتهم لمعطى ١٩٦٧ الإقصائي. مع ذلك، فإن هذه الجماعات تقاوم هذا المعطى من اتجاهات راديكالية مختلفة. يسعى البعض منهم إلى مفاقمة الاضطهاد للفلسطينيين بفرض المزيد من القيود على تحركاتهم و قدراتهم لممارسة شؤون حياتهم وعملهم وإمكانيات البقاء في الأرض، وذلك بهدف طردهم نهائيا منها. وهناك آخرون يسعون إلى تحرير الفلسطينيين من الحكم الأجنبي وطرد المستوطنين والجنود والموظفين الإسرائيليين الذين يضطهدونهم. فكيف يمكن الحديث عن هدف مشترك لمثل هذه المشاعر المتعارضة؟

وفي سياق رغبته في الزج بالمستوطنين في معسكر ١٩٤٨، يتجاهل شنهاف التناقضات الصارخة. فهو يرى أنه من غير الأخلاقي طرد المستوطنين من البيوت التي حصلوا عليها بفعل السياسة الإسرائيلية الرسمية، كما يجادل في أنه لا يجوز تصحيح خطأ بارتكاب خطأ آخر. غير أنه يفشل في إدراك أنه ما لم يتم الانقلاب على العملية التي تمكن المستوطنون من خلالها من احتلال مواقعهم تلك، فلن يكون ممكنا للفلسطينيين استعادة حقوقهم. فحيثما يسيطر المستوطنون على الموارد- الأرض والمياه والأشجار والطرقات والأبنية- التي تؤخذ عنوة أو تبنى على حساب الفلسطينيين، تتكرر عمليات الظلم الأصلي باستمرار. فالمشكلة بالطبع، لا تكمن فقط في مجرد وجود اليهود، وإنما في وجود المستوطنات كجيوب إقصائية تقوم بمهام تجريد السكان المحليين من كل ما يملكون وترسيخ الحكم الإسرائيلي على أساس دائم. إن الاستعداد المعلن لبعض المستوطنين « للعيش معا » مع العرب « كجيران» في ذات «الفضاء» لا يصل إلى حد الاستعداد للتخلي عن غنائمهم والعيش كمتساوين في مجتمعات مفتوحة. كما أن حقيقة وجود العديد من التجمعات اليهودية الإقصائية داخل إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، كما يصف ذلك على نحو صحيح، لا يجدي في التصدي للقضايا التي تطرحها مستوطنات ما بعد ١٩٦٧. فالممارسات الصارخة المتمثلة في الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين بدعم من القوات العسكرية والمساندة السياسية والقانونية إلى جانب الاستثمارات الاقتصادية، تجعلها مختلفة نوعيا عن المستوطنات اليهودية داخل الخط الأخضر.

ولهذا السبب، فإن القليل جدا من الفلسطينيين يعتبرون المستوطنين شرعيين في الأراضي المحتلة أو يعترفون بحقهم في البقاء فيها، بينما يتقبل معظمهم حق اليهود في العيش في إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ (ولا يعني هذا بالضرورة قبولهم بإسرائيل كدولة يهودية). فوفقا لرأي الفلسطينيين، يجب معارضة المستوطنات التي أقيمت بعد ١٩٦٧ ورفض ما يقترحه شنهاف من تقبل لها. قد يتقبل الفلسطينيون المعطى الخاص بالعام ١٩٤٨ الذي يعتبر التراب الفلسطيني وحدة واحدة، غير أنهم لا يوافقون على اعتبار المستوطنين حاليا أو لاحقا، شركاء لهم في إيجاد حل للنزاع. قد يكونون على استعداد لتحمل وجودهم إذا ما تبين أن إزاحتهم تشكل أمرا صعبا جدا، غير أن ذلك هو أبعد ما يكون عن الترحيب بوجودهم. هكذا يبدو أن اهتمام شنهاف الكبير بتعرية تقلبات اليسار الصهيوني هو الذي يقوده إلى التحالف الضمني مع الجناح اليميني الصهيوني.

من الناحية الإيجابية، فإن تركيز شنهاف على الحوارات الإسرائيلية الداخلية، يلقي الضوء على الصلة بين وجهات النظر الليبرالية (كما يعبر عنها معطى ١٩٦٧) والامتيازات الاجتماعية الاقتصادية، وكذلك بين الهويات الدينية والإثنية وسياسات النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني. يقدم شنهاف تحليلا منطقيا بديلا للأفكار المضللة الشائعة في إسرائيل عن «اليسار» و «اليمين». في الآن ذاته، فإن منهجه يلف بالغموض ذلك الدور الذي يلعبه الاحتلال والمقاومة في الحوارات الفلسطينية وتفسيراتها، والتي لا يعيرها اهتماما يذكر. فعلى الرغم من تبنيه لمعطى يهدف إلى تجاوز الاهتمامات المحدودة لليهود الإسرائيليين، فإن شنهاف ينتهي وقد وقع في فخ فرضية أن ما هو مهم فقط هو كيفية تعريف اليهود للوضع القائم وما الذي يقترحونه لتغييره.

هناك ميل شائع في إسرائيل لتوجيه معظم الاهتمام في الأدبيات الدراسية للآراء والمناقشات الإسرائيلية التي تركز على ما يفعله اليهود ويقولونه، وذلك على نحو يتم فيه التقبل الضمني بأن الفلسطينيين هم ضحايا ويستحقون التعاطف، ولكنهم لا يثيرون اهتماما اكثر من ذلك. ويمكن عزو هذا الموقف إلى التقسيم غير الرسمي، وإنما المتجذر في الساحة الأكاديمية الإسرائيلية، والمتمثل في أن السوسيولوجيين والمتخصصين في السياسة يدرسون اليهود ، بينما يدرس الأنثروبولوجيون المزراحيم والعرب داخل إسرائيل، ويدرس المستشرقون بقية العرب.

جرت محاولة مهمة للتمرد على هذه التوجهات من جانب هنيدة غانم، وذلك في كتابها «إعادة بناء الأمة: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل». فمن خلال تاريخها الشخصي والمهني– والذي تشترك فيه مع القراء– تجسد غانم ما تسميه «فضاء العتبة» الذي يشغله المواطنون الفلسطينيون الذين يتحركون على التخوم التي تقع بين المجتمع الممثل للاتجاه الإسرائيلي السائد من جهة، والشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما وراءها من جهة أخرى، والذين ينتمون لكلا الطرفين كما لا ينتمون لأي منهما. يحتل مفهوم «العتبة»– وهو أن تكون على العتبة– مكانا مركزيا في تحليلها: فهو يقتنص موقفا ووعيا يكونون فيهما داخليين وخارجيين في آن واحد، وذلك بفعل أنهم يشكلون المجموعة الوحيدة بين الكثير من المجموعات الفرعية الإسرائيلية والفلسطينية، الناطقة بلغتين بشكل تام، التي تشعر بالانتماء لكلا الثقافتين، وتشكل أقلية ذات وضع غامض، ثم تواصل حياتها في بيئة لا تطيق هذا الوضع الوسطي أو «الما– بين» على هذا النحو.

تركز غانم على المثقفين من حيث أنهم مجموعة اجتماعية تجسد على نحو بارز ذلك التوتر القائم بين الهوية القومية والمدنية المشتركة بين جميع المواطنين الفلسطينيين، بين أن تكون مثقفا– إسرائيليا وفلسطيني الهوية، ثم تتحرك بين الحداثة والتقاليد، وتشكل كل منهما مجموعة من المفاهيم التي تتعرض للطعن، فتقتنص البعض من كل منهما وترفض البعض الآخر. وإزاء هذه الخلفية، انبثقت ثلاث إجابات للتعامل مع مسألة الحدود بطرق مختلفة.

تعتبر الإجابة الأولى «فضاء العتبة» ميزة إيجابية تتيح للمثقفين فرصة القيام بدور الوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فيشكلون جسرا بين الجماعتين المتنافستين. وترفض الإجابة الثانية هذا الوضع وتسعى إلى الوصل بين المواطنين الفلسطينيين والفلسطينيين الآخرين والهويات العربية الأخرى من غير تقديم أي تنازلات أمام الظروف الإسرائيلية المفروضة عليهم. اما الإجابة الثالثة، والتي يبدو أن غانم تؤيدها، فهي تهدف إلى استعمال موقف الما– بين من أجل نسف الهيمنة السياسية والأيديولوجية وإعادة تشكيل المجتمع الإسرائيلي من الداخل، بحيث يتحول إلى فضاء مفتوح وغير إثني ولا تتمتع أية جماع فيه بامتيازات مرتبطة بأصول الجماعات. من الناحية السياسية، يرتبط هذا الموقف بالسعي نحو جعل إسرائيل دولة لكل مواطنيها المتساوين، كما أن له صلات بفكرة حل النزاع على أساس ثنائي القومية.

تتمتع الإجابة الأخيرة بأهمية كبرى بقدر ما يتعلق الأمر بهذه المراجعة، وذلك بفعل أنها تجسد تحديا لفكرة الحدود الخاصة بالجماعة على أفضل وجه. فبالنسبة إلى يائير، بدت الحدود طبيعية لأنها تعكس الهويات التاريخية لمختلف مجموعات السكان. وبالنسبة لغرينبيرغ، فهي نتاج عملية سياسية ويمكن فتحها وإغلاقها وفقا للظروف، ويمكن لها أن توفر أساسا لحوار أو لصدامات عنيفة، غير أنها في النهاية تكون محددا لمختلف السكان التاريخيين الذين يعتبر وجودهم أمرا مسلما به. غير أن شنهاف يسعى إلى إلغاء الحدود السياسية بين الجماعات التي تتداخل مناطقها ويتضافر تاريخها، وهو يطالب بالمساواة على مستوى الدولة مع توفير الحكم الذاتي المجتمعي على المستوى المحلي. ويشكل هذا خطوة قد تجذر الحدود الإثنية والدينية على نحو قوي. وقد تكون غانم هي الوحيدة التي تؤكد على أن الحدود بين الجماعات الإسرائيلية والفلسطينية ليست حدودا قاطعة، وأن هناك درجة من التداخل بين بعضها البعض، الأمر الذي يتطلب استكشافا أكبر. كما يمكن تجاوزها سياسيا، ليس عن طريق التخلي عن الهويات اليهودية والعربية– فهذا غير عملي أو مرغوب فيه– وإنما من خلال تطبيع الدولة بحيث تصبح غير مرتبطة بأي انتماء إثني. ولدى الجمع بين مطلب عالمية الحقوق والتعلق الشديد بخصوصية الهويات المتجذرة تاريخيا، هناك استعداد للتصدي للحدود التقليدية. غير أن نتائج مثل هذا التصدي تظل غير موثوقة. كما أنه في ضوء ما يحدث من تشوش بسبب الإصرار على الحدود الدائمة، فقد يكون أي بديل لها، أفضل منها.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة سلافة حجاوي]

أمين دراوشة (*)

ملامح النظام الإثنوقراطي في إسرائيل

[قراءة في كتاب حول سياسة إسرائيل الإثنية في مجالي الأرض والهوية]

- اسم الكتاب: «الإثنوقراطيّة- سياسات الأرض والهويّة في إسرائيل/ فلسطين»
- اسم المؤلف: أورن يفتاحئيل
- الترجمة عن الانكليزية: سلافة حجّاوي
- إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٢

مقدمة

يقــوم الكاتب أورن يفتاحئيل في كتابه هذا بدراســة النظام الإثنوقراطي بشكل عام، ويوضح تجلياته في إسرائيل في مختلف المجالات.

ويهتم في دراسته بالنظم الإثنوقراطية التي تدعي الديمقراطية عبر ممارسة بعض آلياتها كالانتخابات، والنظام البرلماني وغيرها، والتي تحاول من خلال ذلك تســهيل عمليات التوســع والسيطرة على الأقليات.

ويوضــح المؤلف الارتباط العضوي بــين القومية والدين الذي يتم تأسيسه ومأسسته. ومن خلال منظوره للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من ناحية سياسية- جغرافية، على اعتبار أن الصراع هــو صــراع على الأرض والهوية، فإنه يصــل في تحليله إلى أن

(*) قاص وباحث- رام الله.

الصهيونية هي حركة استعمارية، تهدف إلى الاستيلاء على الأرض، وتوطين اليهود فيها ليصبحوا سكانا محليين.

ويتناول في كتابه دور كل من آرييه شارون وأريئيل شارون في عملية التخطيط المكاني، وإقامة نظام الفصل في إسرائيل / فلسطين. ويسهب المؤلف في حديثه عن بدو النقب، ويدرس وضعهم كنموذج للاستعمار، حيث يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم وتهميشهم واعتبارهم جماعة أقل مرتبة من اليهود.

وفي فصليه الأخيرين يتناول الكتاب موضوع القدس وأهميتها الجغرافية والسياسية لكل من إسرائيل وفلسطين، ليصل إلى طرحه حول إقامة عاصمة واحدة ثنائية القومية.

وفي النهاية يناقش نظرته لحل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، والتي تقوم على «القومية الثنائية التدرّجية» من أجل القضاء على المحاولات الإثنية التي تهدف إلى السيطرة والتوسع عبر الحواجز والجدران العازلة.

ويبقى أن نقول إن المؤلف أورن يفتاحئيل، وإن ناقش قضايا حساسة وتمس دولة إسرائيل في الصميم، وقدم في كتابه أفكاره الخاصة حول الإثنوقرطية، والطريقة التي تستطيع فيها إسرائيل التخلص من الاحتلال الذي يهدد كيان الدولة وديمقراطيتها، إلا أنه لم يكن الأول، حيث ناقش العديد من الباحثين الإسرائيليين قضايا الديمقراطية الإسرائيلية والإثنوقراطية والديموس والاحتلال. فالبروفسور سامي سموحة سبق له أن بحث في الديمقراطية الإثنية وطبقها على إسرائيل، واعتبرها تأتي في مرتبة متأخرة في سلم الأنظمة الديمقراطية، ووصل في استنتاجاته إلى أنه لا يمكن وضع إسرائيل في خانة الدول الليبرالية أو الجمهورية.. وأنها تشبه دولا مثل سلوفاكيا ولاتفيا، أي تقع فيما سماه الأنظمة الديمقراطية المشوهة.

وشلومو ساند في كتابه «اختراع الشعب اليهودي»، ناقش قضية «روابط الدم القائمة بين أفراد العائلة الإسرائيلية»[1]، والفصل الإثني، وتعامل إسرائيل مع مواطنيها العرب بأنهم أقل شأنا، ويجب أن يرتضوا بفتات الديمقراطية الإسرائيلية[1]، التي تمارس بحقهم الإقصاء والتمييز. وطرح رؤيته للحل القائم على دولة ديمقراطية ثنائية القومية، مع تحذير أنه لا يجوز أن يتحول اليهودي إلى أقلية في دولته بين عشية وضحاها، وهذا شبيه فيما يطرحه يفتاحئيل، الذي يرى الحل للصراع عن طريق انشاء دولة ثنائية القومية بشكل تدريجي.

كما ناقش كل من أرئيلا أزولاي وعدي أوفير في كتابهما «نظام ليس واحدا» موضوعات الديمقراطية والإثنية والاحتلال، وتحدثا عن النظام الإسرائيلي الذي يقيم سلطة قانون تتضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، ولكنه يمارس التمييز الإثني بحق المواطنين العرب الإسرائيليين ويقيم في الوقت ذاته فصلا إثنيا للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال في حدود ١٩٦٧، ويبقيه تحت طغيان آلته العسكرية.

النظام الإثنوقراطي

يتناول الكاتب في دراسته تعريفا للنظام الإثنوقراطي، ويعمل على توضيح تطبيقاته في إسرائيل في مختلف المجالات.

فيقول إنه نظام مميز وخاص، يعمل على تسهيل التوسع والسيطرة على الإقليم المتصارع عليه والمبالغة في فرض الإثنية للأمة المميزة. و»توصف النظم السياسية بأنها أطر شرعية، وسياسية وأخلاقية مهمتها إقرار كيفية توزيع السلطة والموارد. وهي تجسد هوية مجتمع سياسي ما وغاياته، وأولوياته العملية، فالدولة هي المشكل الرئيس للنظام» (ص٢٠) حيث توفر له كل ما يلزم من مؤسسات وقوانين وآليات تعطيه الشرعية لممارسة العنف من أجل تحقيق المشاريع التي يبتغيها النظام.

والنظم الإثنية لها أشكالها، فهناك النظم الدكتاتورية، أو التي تطبق إستراتيجيات عنيفة للتطهير العرقي الإثني كما حدث في صربيا. غير أن المؤلف مهتم بالنظم الإثنية التي تدعي الديمقراطية وتمارس عدة آليات ديمقراطية كالانتخابات والنظام البرلماني.. وعلى الرغم من ذلك «فإن هذه الأنظمة تسهّل عمليات التوسع غير الديمقراطي للإثنية المهيمنة، ولذلك يمكن وصفها بأنها نظم إثنية مفتوحة» (ص٢٠) أي لديها شره للسيطرة والتوسع. ويعطي المؤلف أمثلة على ذلك بدول مثل: صربيا، وسريلانكا، وإسرائيل.

ويتحدث الكاتب عن الارتباط العضوي بين القومية والإثنية مع الدين الذي أتم مأسسته وتسييسه، حيث يتأثر الدين بالنضالات القومية الحديثة، كما يتأثر النضال القومي الإثني بالروايات الدينية. وتكون الأنظمة الإثنية مسلحة بأجهزة أيديولوجية وثقافية تعمل على إضفاء الشرعية على الواقع المسخ الذي أنتجته وترعاه. حيث يتم تأليف روايات تاريخية مزيفة حول أحقية الجماعة الإثنية المسيطرة على الأرض، وتتضمن التقليل من شأن الآخر المنافس، وتزداد الروايات قسوة عندما يتعلق الأمر بصراع بين مستوطنين وسكان أصلانيين، كما هو الأمر في فلسطين.

ويركز الكاتب على العنصر الأكثر مركزية، الذي يحتاجه إقامة مجتمع إثنوقراطي، وهو السيطرة على الأرض– الوطن. ويلج إلى الصراع الصهيوني– الفلسطيني من منظور جغرافي– سياسي

ويصل الكاتب إلى أن إسرائيل ما هي إلا دولة إثنية ليست ديمقراطية إذ تترسخ في دستورها كل الامتيازات الخاصة بالجماعة المسيطرة، وذلك عبر «عدد من القوانين الأساسية الأكثر أهمية، من ضمنها قوانين العودة والمواطنة والقانون الأساس: الكنيست (الفقرة ٧أ) التي تعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، وتحصر حق الترشح للانتخابات النيابية في أولئك الذين يقبلون بكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي» (ص١٢٠).

أساسه الصراع على الأرض- المكان والهوية. ويتحدث عن الصهيونية كحركة استعمارية، هدفت إلى طرد السكان الأصليين وإحلال اليهود مكانهم، لذلك عملت الصهيونية على نقاء الفضاء الصهيوني، فصكت الجملة الشهيرة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» بهدف «تحقيق أقصى ما يمكن من السيطرة اليهودية ومن اليهودية الترابية والاقتصادية والاجتماعية» (ص٦٩).

ويعزو الكاتب النجاح الذي حققته الصهيونية إلى تقديم صراعها على أرض فلسطين على أنه كفاح من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني، وبهذا حصلت على الشرعية اليهودية والدعم الدولي.

وبعد اتضاح أهداف المشروع الصهيوني، ثار الغضب الفلسطيني وتوج بثورة ١٩٣٦، ولكن البريطانيين أخمدوها بقسوة وعنف. ثم كانت النكبة ومن بعدها النكسة، والسيطرة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية، إذ عملت الصهيونية على زرع المستوطنات في كل مكان، وبلغت الإثنوقراطية ذروتها بوصول اليميني بيغن إلى الحكم لعام ١٩٧٧، حيث شرعت «السياسات الإسرائيلية تختلق 'وقائع غير قابلة للإلغاء على الأرض' ومنع إمكانية إعادة تقسيم إسرائيل/ فلسطين» (ص٧٩) عبر حركة الاستيطان الشامل في الضفة الغربية.

ويتناول أيضا الانتفاضتين الفلسطينيتين، واتفاقية أوسلو، ودور إسرائيل في فشل مباحثات السلام، من خلال الاستمرار في الاستيطان وتهويد القدس.

ويناقش المؤلف في الفصل الثالث سؤالا مهما: هل إسرائيل دولة ديمقراطية كما يقول الباحثون الإسرائيليون؟ ويتوصل إلى أن المساواة بين المواطنين التي هي مكون رئيس من مكونات الديمقراطية والتي تعود إلى الإجماع الشعبي، حيث المساواة والإجماع مطلبان لا غنى عنهما للديمقراطية، وهما غائبان عن نظام الدولة. فإسرائيل لم تسع يوما «إلى تحقيق المواطنة المتساوية بين العرب الفلسطينيين واليهود، كما لم تسع إلى الحصول على موافقة مواطنيها العرب على ما تقوم به من فرض أيديولوجي لدولة يهودية بالقوة» (ص١١٩).

ويصل الكاتب إلى أن إسرائيل ما هي إلا دولة إثنية ليست ديمقراطية إذ تترسخ في دستورها كل الامتيازات الخاصة بالجماعة المسيطرة، وذلك عبر «عدد من القوانين الأساسية الأكثر أهمية، من ضمنها قوانين العودة والمواطنة والقانون الأساس: الكنيست (الفقرة ٧أ) التي تعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، وتحصر حق الترشح للانتخابات النيابية في أولئك الذين يقبلون بكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي» (ص١٢٠).

وفي ضوء البقع السوداء في النظام الديمقراطي الإسرائيلي، فإن توصيف إسرائيل كدولة ديمقراطية إنما يهدف لإضفاء الشرعية على الوضع السياسي الحالي، «أكثر من الاستكشاف البحثي المسلّح بالدقة التجريبية أو السلامة المفاهيمية» (ص١٢٨).

وينتقل يفتاحئيل للحديث عن تشكيل النظام الإثني الإسرائيلي من منظور سياسي- جغرافي، وأهمية هذا المشروع للتهويد، ودوره في ازدياد اشتعال الصراع الصهيوني- الفلسطيني، ودوره في خلق مناطق مقسمة على امتداد الفضاء الاجتماعي، حيث «أعاد تشكيل العلاقات بين الطبقات الإثنية الأخرى، وأطلق عملية الأبارتهايد الزاحف» (ص١٦٤).

ويقول إنه على الرغم من أن عملية التهويد لا تستطيع توضيح كل جانب من جوانب العلاقات الإثنية والاجتماعية في فلسطين- إسرائيل، إلا أنها عامل رئيس تم تجاهله في أدبيات العلوم الاجتماعية.

ومن العوامل المركزية التي تسهم في فهم النظام الإسرائيلي، عامل «تعرية الخلفيات المؤسسية المعقدة التي تقدم نفسها على أنها متنوّرة ولكنها في الآن نفسه تعمل على تسهيل استمرار اضطهاد الجماعات المهمشة» (ص١٦٥)، ومن الواضح أن الدولة اليهودية وضعت أسسا قانونية وسياسية لها تسببت في خلق بنية مشوهة تبث صورة ديمقراطية ومستنيرة.

وما أن يثبت بناء في مكانه، فإنه «يتحول إلى عاكس لنفسه

يتناول الكاتب الكيفية التي تشكل فيها نظام الأراضي الإسرائيلي، ويركز على مشروع التهويد باعتباره حجر الزاوية في صياغة القوانين والسياسات. فنظام الأراضي يعمل على دعم المشروع القومي الإثني لتهويد الأرض، وتسهيل عملية توزيع الأراضي غير المتساوية بين الطبقات الإثنية اليهودية. وهو يناقش «أثر الانزياحات الليبرالية الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، والذي دشن عملية الخصخصة الهادئة التي تم بموجبها إعادة تصنيف الأراضي العامة وإعادة تطويرها على نحو يخدم مصالح الفئات المهيمنة» (ص١٧٠)

ومجسد لصورته ومنطقه، فهو يبدو أنه قد حال دون أن يتعرف السكان إلى نتائج العملية التهويدية» (ص١٦٥).

ويطالب الكاتب الباحثين الإسرائيليين أن ينتقلوا إلى خارج الخطاب اليهودي الإسرائيلي، وأن يعملوا على تحليل النظام منهجيا بالمقارنة مع المبادئ الصحيحة للمواطنة المتساوية، والاستمرارية المجتمعية، والديمقراطية، والطريق إلى هذا الأمر يكون باستكشاف أسس الإثنوقراطية الإسرائيلية، كالأرض والثقافة اللذين يبحثهما الكاتب في فصلين كاملين.

أسس الإثنوقراطية الإسرائيلية- الأرض

يتناول الكاتب الكيفية التي تشكل فيها نظام الأراضي الإسرائيلي، ويركز على مشروع التهويد باعتباره حجر الزاوية في صياغة القوانين والسياسات. فنظام الأراضي يعمل على دعم المشروع القومي الإثني لتهويد الأرض، وتسهيل عملية توزيع الأراضي غير المتساوية بين الطبقات الإثنية اليهودية. وهو يناقش «أثر الانزياحات الليبرالية الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، والذي دشن عملية الخصخصة الهادئة التي تم بموجبها إعادة تصنيف الأراضي العامة وإعادة تطويرها على نحو يخدم مصالح الفئات المهيمنة» (ص١٧٠)، وما أنتجه من تعبئة عامة شاركت فيها قطاعات عدة ضد نظام الأراضي. ويصل الكاتب في تحليله إلى وجود ثلاث مراحل لصناعة نظام الأراضي: تهويد الأراضي والتوزيع غير العادل للأراضي على الطبقات الإثنية اليهودية، والخصخصة الجزئية، وإعادة تصنيف الأراضي.

وأدت الخطوتان الأولى والثانية إلى زيادة الهيمنة اليهودية، وخلقت «اصطفافا طبقيا إثنيا قائما على فوارق عميقة بين مجموعات المؤسسين والمهاجرين والسكان الأصليين/ الغرباء» (ص١٩٨)، غير أن هذا النظام ومنذ السبعينيات، أخذ يواجه معارضة قوية من قبل الفلسطينيين ومن المزراحيم ومهاجرين يقطنون مناطق مهمشة.

ولكن المعارضة لم تكن متعاونة بعضها مع بعض، حيث ولدت من خارج الساحات السياسية، أو الإدارية التقليدية. وفي بعض المراحل تشكلت تحالفات اجتماعية سياسية جديدة، متجاوزة الخطوط الطبقية والمناطقية والإثنية، مثل التي حدثت ضد إعادة تنمية الأراضي الزراعية، ولكن المعارضة ما زالت في المهد، وإن إمكانية تشكل تحالفات أخرى من أجل إصلاح نظام الأراضي قائمة، ويمكن أن تؤدي «إلى تبلور أجندات مشتركة للعدل الاجتماعي بين قطاعات ومجموعات متباينة بحيث يؤدي ذلك إلى تآكل الهيمنة الكلية للمنطق الإثني وما تلاه مؤخرا من منطق نيو- ليبرالي» (ص١٩٩).

الثقافة- أثننة فلسطين/ أرض إسرائيل عبر الموسيقى الشعبية العبرية

تلعب الثقافة الشعبية دورا مؤثرا في تطبيع الوطن الأسطوري، وتقدم لشريحة واسعة من الشعب، ويتم توزيع الإنتاج الثقافي عبر وسائل الإعلام المختلفة بمساندة وكلاء. وتتواجد في عدة مجالات: الإعلام، والمدارس، والاحتفالات الوطنية..

والأغاني الوطنية والقومية توجد لدى أغلب الجماعات في العالم، وتم توثيقها منذ عهود الكتاب المقدس وعصور الإسبارطيين. وتتضمن ثيمات متكررة، كحب التضحية من أجل الوطن، وتعمل على خلق تضامن وكبرياء قائم على المجد القومي، وتمتاز بقدرتها على إثارة العواطف التي تخترق الزمان والمكان «وتترافق مع المشاعر الشبيهة بالدينية التي تظهر من خلال الأساطير على نحو «الأراضي المقدسة»، و«شعب الله المختار» أو «الحاجة التاريخية» للانخراط في معارك قومية» (ص٢٠٩).

وتساهم الأغاني في عملية خلق جماعة متخيلة ترتكز على فرضية الانتماء للأرض والشعب، أي خلق هوية أزلية وأصلية. فالغناء الجماعي في المناسبات المختلفة، يحدث تجربة مميزة بالمشاعر الودية والتجانس والتواصل وهي الخيوط الرابطة للأمة.

وتساهم الأغاني في عملية خلق جماعة متخيلة ترتكز على فرضية الانتماء للأرض والشعب، أي خلق هوية أزلية وأصلية. فالغناء الجماعي في المناسبات المختلفة، يحدث تجربة مميزة بالمشاعر الودية والتجانس والتواصل وهي الخيوط الرابطة للأمة. ولعبت الأغاني الوطنية الصهيونية دورا مهما في تهويد الوطن وخلق قومية يهودية. فالأغاني مأخوذة من الأساطير المؤسسة للصهيونية، ولكنها خلقت أيضا أساطيرها القومية الجديدة.

ولعبت الأغاني الوطنيــة الصهيونية دورا مهما في تهويد الوطن وخلق قومية يهودية، فالأغاني مأخوذة من الأســاطير المؤسســة للصهيونيــة، ولكنها خلقت أيضا أســاطيرها القومية الجديدة. فالاهتمام المتواصل للأغاني بالرواية القومية يظهر أن هذه الأغاني تســتقي كثيرا من المبادئ الصهيونية، ومنها «العودة إلى الأرض بعد ألفي عام من الشتات» و«استيطان الأراضي الفارغة» وغيرها.

وهذا يعني أن الثيمات الرئيسة زرعت في الأرض مع بداية بذر البذور، «مع عمليات البناء والاســتيطان وفي جمال الفضاء الآخذ في التغيّر كما تراه العيون الصهيونية التي تحب الوطن ولا تشبع منه» (ص٢١١-٢١٢)، وهكذا تحولت الأغنية العبرية إلى رمز وطني.

وعندما اكتشــف المهاجرون اليهود أن فلسطين ليست فارغة، بل مأهولة بالســكان منذ آلاف الســنين، وهؤلاء يعتبرون الأرض إرثهم التاريخي، كان هذا الأمر واضحا في الأغاني التي تعاملت معه بأســاليب متنوعة، فهذا الشاعر ش. تشيرنيحوفسكي يصور العربي على أن وجوده مؤقت، فهو من ســكان الخيام، فيقول في قصيدة «الظلال تتمدد»:

«حتى القبر
على الرغم من أن يوم الخلاص يتأخر
تقدم خطوة فخطوة
لا تيأس يا سجين الأمل:
فشمسنا سوف تشرق لاحقا
على الأردن والشارون
حيث يخيم العرب
هذه الأرض ستكون لنا!
وتكون أنت بين البنائين!» (ص٢١٥)

وكما هو ملاحظ فإن الفعل الرئيس في الموسيقى الشعبية هو إهمال العربي والتركيز على إيجابية الاســتيطان من أجل إحياء القومية الترابية اليهودية.

التخطيط المكاني ونظام الفصل

ويتطــرق الكاتب إلى قضية مهمة هي التخطيط المكاني ونظام الفصل، ودور كل من آرييه شــارون[٢] وأريئيل شــارون[٣] في ذلك، فهما يمثلان تاريخ التخطيط المكاني الإسرائيلي ولهما تأثير كبير في الجغرافيات السياســية والقانونية لإسرائيل- فلسطين، وذلك من خلال «تشكيلهما أنماط الاستعمار اليهودي المدني والعسكري، وإقامــة العلاقــات الإثنية والطبقية، وابتــكار الاقتصاد المكاني، وبالتالــي تحقيق الهيمنة المكانية» (ص٢٤٧). وعلى الرغم من أن الشارونين بينهما اختلافات في توجهاتهما السياسية والمهنية، إلا أنهما اعتنقا استراتيجيتين مكانيتين متماثلتين ويمكن اعتبارهما استراتيجية، تتلخص بمختصر هو مجموع الحروف الأولى لست كلمات هي: «اســتيطان، أمن، توســع، إثنية، سيطرة، تسويق» (ص٢٤٧). وأعطت هذه الإستراتيجية إطارا تخطيطيا بعيد المدى من أجل تهويد إسرائيل/ فلسطين.

ويتحدث الكاتب عن بدو النقب كنموذج استعماري، حيث يلقي الضوء على أبعاد ثلاثة ضمن هذا النموذج: المجتمع الاستيطاني، المجتمع الأصلي، المنطقة الرمادية.

ويقول يفتاحئيل إنه يمكن عمل مقارنة بين التجربة البدوية في بئر الســبع وبين مصاعب السكان الأصليين الذين يسيرون نحو التحضر في مناطق كثيرة في جنوب العالم مثل: آســيا وإفريقيا والشرق الأوسط..

التخطيط لعاصمة ثنائية القومية في أورشليم / القدس- نحو ثنائية قومية اتحادية

يناقــش الكاتب بإســهاب قضية القــدس، ويتطرق إلى الحل الأمثل وفق وجهة نظره، ويقول إن الصراع الجغرافي المحتدم حول القدس يمتاز بالتعقيد، لأنه صراع على الأفكار والصور والتخيلات. فالقدس تشــكل مفصل الصراع بين الصهيونيين والفلسطينيين،

ويبين ما جرى ويجري للمدينة من نتائج النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي السياسية والمادية. كما أنها تشكل المركز القومي لكل من طرفي النزاع «وتضم طبقات عميقة من معاني وتطلعات وكبرياء الشعبين، بحيث تحولت إلى بقرة مقدسة حقيقية» (ص٣٥١).

ويقترح أن تصبح القدس عاصمة ثنائية القومية، لأن ذلك سيساعد في تجسيد التطلعات والهويات الإثنية القومية للشعبين. ويقول إنه يعي المشاق المرتبطة بهذا الحل، إلا أنه يعتقد أن التحول من النظام الإثنوقراطي إلى التعايش المتساوي محتمل، بل ضروري، ولكن الأمر يتطلب «تحولا رئيسا من جانب صناع السياسة، وربما ظهور قيادة شجاعة جديدة» (ص٣٦٩)، إذ قد يؤدي ذلك في النهاية إلى قيام مدينة موحدة، توافق على ما جاءت به النصوص المقدسة بالنسبة لوصف القدس، بأنها مدينة السلام، وتشكل بذلك نموذجا يحتذى لبقية إسرائيل/ فلسطين.

القومية الثنائية التدريجية

يتناول المؤلف في الفصل الأخير سيناريوهات ستة تدعو إليها الجماعات المتصارعة، باعتبارها المستقبل الممكن لليهود والفلسطينيين وهي: ترسيخ الاحتلال، دولتان إثنيتان، إسرائيل الكبرى، فلسطين الكبرى، دولة واحدة ثنائية القومية، وأخيرا القومية الثنائية التدريجية، والتي يتبناها الكاتب، حيث تشكل حلا مرحليا للصراع، تبدأ بترتيب أقرب إلى الدولتين، و «يتحرك نحو إقامة أطر لإدارة الأرض الإسرائيلية/ الفلسطينية الصغيرة المشتركة، ولفترة من الوقت تبلغ فترة جيل كامل (أي نحو ٢٥–٣٥ عاما)» (ص٣٧٨)، حيث بعد مرور الفترة الزمنية المقترحة، وتوقف العنف وتبلور الوعي بالتعايش السلمي، تكون الخطوة النهائية هي إقامة اتحاد كونفيدرالي، أو فيدرالي شديد المركزية. ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى حماية حقوق الشعبين في تقرير المصير.

إن ما يطرحه الكاتب هو مخطط بهدف إثارة النقاش من أجل الوصول إلى الحل الأمثل لكي تتخلص إسرائيل من حالة مأزومة ومستعصية عبر الصراع الذي لا ينتهي ضد الجماعات الإثنية والأقليات، وكي يسمح للفلسطينيين بالتخلص من الاحتلال والاستقلال.

خاتمة

لا شك أن الكتاب مهم، ويستحق القراءة المتأنية، لما فيه من بحث معمق للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، من وجهة نظر الباحثين الإسرائيليين الجدد.

ونحن كفلسطينيين يمكننا أن نجادل ونحاجج الكثير من الآراء والأفكار الواردة في الكتاب، وخصوصا حول المقاومة الفلسطينية التي ينعتها بالإرهاب، ووصف إجراءات الاحتلال بالقتل والاستيلاء والطرد بالإجراءات غير القانونية، وحديثه عن المستوطنات الإسرائيلية في قلب الجسد الفلسطيني في الضفة على أنها ستبقى تحت السيطرة الاستعمارية.

لكن كما يقول مقدم الكتاب، الباحث أنطوان شلحت، لا يجوز أن نهمل حقيقة «أن تشخيصه للحالة السياسية الراهنة من خلال وضعها وسط الجغرافية السياسية المتغيرة لإسرائيل /فلسطين تحت وطأة ما أقدم عليه النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي على مرّ الأعوام الفائتة، يعتبر تشخيصا مخصوصا جدا» (ص١٣).

كما أنه يفتح الطريق إلى آفاق للتفكير المغاير، وكل ذلك من أجل وضع حد للاحتلال ولما يتعرض له الشعب الفلسطيني، والسماح له بتقرير مصيره.

---

١. مقولة للمفكر اليهودي ماكس نورداو.
٢. مهندس مشروع استعماري داخلي واسع خلال السنوات التي أعقبت قيام الدولة الإسرائيلية، ينتمي إلى الجناح اليساري من حزب المبام.
٣. جنرال وسياسي، انتمى إلى الحزب اليميني الليكود قبل أن ينشق ويشكل حزب كاديما.

دافيد بن غوريون

رسالة إلى عاموس [ابنه]

لندن، ١٩٣٧/١٠/٥

عزيزي عاموس،

لم أغضب عليك، ولكني أسفت جدا لعدم تسلمي أي رد منك.

لا أستطيع قبول عذرك بأن ليس لديك وقت. أعلم أن لديك الكثير من العمل في المدرسة، وفي الحقل وفي المنزل، كما أني سعيد بانشغالك في دراستك. لكن من الممكن دائما العثور على قليل من الوقت إذا ما لزم الأمر، ليس فقط في أيام السبت بل في سائر أيام الأسبوع أيضا.

كما أن ادعاءك بأني كثير الحركة والتنقل من بلد إلى آخر، ليس مقنعا. يمكنك مراسلتي في لندن، فهنا يعرفون دائما مكاني ويحضرون البريد إليّ دون أي مشاكل.

في حال قابلتك في تل أبيب، عند عودتي، فسوف أشرح لك مسألة عضويتي في اللجنة التنفيذية.[١] أما هنا فأريد فقط أن أوضح لك التضارب بين تفكيرك وبين أحاسيسك فيما يتعلق بقضية الدولة. إن الأمور السياسية لا تخضع للأحاسيس. علينا فقط أن نـأخذ بعين الاعتبار: ما نرغب فيه وما هو جيد لنا، والطريق المؤدية إلى الهدف والسياسات التي من شأنها أن تنجحنا أو أن تفشلنا.

أعتقد أنني أملك «أحاسيس» أيضا – فبدون هذه الأحاسيس لم أكن لأستطيع تحمل عقود من عملنا الشاق. كما أني لا أشعر إطلاقا بالإهانة بإقامة دولة يهودية حتى وإن كانت صغيرة. أنا بالتأكيد لا أرغب في تقسيم الأرض. ولكن هذه الأرض التي تقسم ليست في حوزتنا بالفعل. إنها في حوزة العرب والانكليز. ونحن نملك منها جزءا صغيرا فقط، أصغر من الجزء المقترح لإقامة دولة يهودية عليه.[٢] لو كنت عربيا لشعرت بإهانة كبيرة. في اقتراح التقسيم هذا سوف نحصل على أكثر مما نملك – علما أنه أقل، وأقل بكثير، مما نستحقه ومما نريده. إلا أن السؤال المطروح هو: هل سنحصل بطريقة أخرى غير اقتراح التقسيم على أكثر من هذا؟ وإذا ما بقيت الأمور كما هي عليه الآن، فهل هذا من شأنه أن يرضي «مشاعرنا»؟ نحن لا نريد لهذه الأرض أن تبقى كاملة

وموحدة، بل نريدها أن تكون أرضا يهودية كاملة وموحدة. فأنا لا أشعر بأي رضى عندما تكون أرض إسرائيل كاملة ولكن عربية.

بالنسبة لنا فإن الوضع الراهن عبارة عن سم قاتل، ونحن نريد تغيير الوضع القائم. كيف لهذا التغيير أن يتم؟ كيف لهذه الأرض أن تصبح لنا؟

والسؤال المصيري هو: هل إقامة الدولة اليهودية تساعد أم تعطل تحويل هذه الأرض إلى يهودية؟

أنا متحمس جدا لإقامة الدولة– حتى وإن كانت تلزمنا الآن الموافقة على التقسيم – لأني أرى أن الدولة اليهودية المنقوصة ليست النهاية، وإنما هي البداية. نحن نفرح عندما نمتلك ألف دونم أو عشرة آلاف من الدونمات، ولا نشعر بالإهانة لأننا بهذا ما زلنا لا نملك الأرض كلها. لأن التملك مهم ليس فقط في حد ذاته، ولكن لأننا بواسطته نزيد من قوتنا، وكل زيادة في القوة تساعدنا على حيازة وتملك باقي الأرض. إن إنشاء دولة – حتى ولو كانت منقوصة وجزئية – يعتبر أقصى ما يمكن عمله لتعزيز قوتنا في المرحلة الراهنة، وبشكل رافعة قوية لجهودنا التاريخية لتحرير كامل الأرض.

سوف نحشد في الدولة أكبر عدد ممكن من اليهود، فوفق اعتقادنا الراسخ يمكننا حشد أكثر من مليونين. سوف نبني اقتصادا يهوديا متفرعا، في الزراعة والصناعة والنقل البحري. سوف ننظم قوة دفاعية متفوقة، جيش متميز – ولا أشك في أن جيشنا سوف يكون واحدا من أكثر الجيوش تميزا في العالم، وعندها أنا متأكد بأنه ما من شيء سيمنعنا من الاستيطان في كل الأجزاء المتبقية من الأرض، إما عن طريق الاتفاق والتفاهم المتبادل مع جيراننا العرب، وإما بطرق أخرى.

علينا دائما أن نتذكر الحقائق الأساسية التي تمكننا من الاستيطان في هذه الأرض، وهي اثنتان أو ثلاث. إنها ليست الانتداب البريطاني ولا وعد بلفور، فهما عبارة عن نتائج وليسا بالأسباب، وكما هو معروف فقد وجدا بمحض الصدفة وهما زائلان. إن وجودهما لم يكن حتميا، وكان من الممكن عدم حدوثهما لو لم تكن هناك حرب عالمية، أو لو لم تنته الحرب بالشكل الذي آلت إليه لما كان لهذين الأمرين أن يحدثا. لكن هناك حقائق تاريخية ثابتة غير قابلة للتغيير ما دامت الصهيونية لا تطبق بحذافيرها، وهي:

١. ضائقة المنفى التي تدفع اليهود إلى البلاد بعزيمة لا تنفد،
٢. كون البلاد غير مأهولة بالكامل: توجد امكانيات استيطان كبيرة كامنة في البلاد، وليس للعرب أي حاجة بها، وليس لديهم مؤهلات لاستغلالها (كونهم لا يحتاجونها). كما لا توجد إشكالية هجرة عربية، فلا يوجد منفى وشتات عربي، وهم ليسوا مطاردين. فلديهم وطن، وطن واسع،
٣. مواهب اليهود الابداعية (وهي نتاج السبب الأول)، مقدرتهم على إحياء القفر، إنتاج صناعة، بناء اقتصاد، تطوير ثقافة، وعلى اعتلاء البحر والسماء بواسطة العلم والجهد الطلائعي.

إن وجود دولة يهودية على جزء من الأرض سوف يساعد ويدعم هذه الحقائق الأساسية، تماما كما أن الصهيونية تتلقى دعما ومساندة من قبل كل احتلال، صغيرا كان أم كبيرًا، من قبل كل مدرسة، ومصنع وسفينة يهودية وما شابه.

إن قدرتنا على ولوج البلاد سوف تكبر في حال وجود دولة. قوتنا أمام العرب سوف تكبر. إمكانيات البناء والتوسع سوف تزداد بسرعة كبيرة. وهكذا فكلما كبرت قوة اليهود في البلاد، أدرك العرب بأنه ليس من الصحيح أو الممكن لهم الوقوف في وجهنا، بل على العكس، أدركوا أن بإمكانهم الاستفادة بشكل كبير من اليهود، ليس فقط ماديا، وإنما سياسيا أيضا.

أنا لا أحلم بالحرب ولا أحبها. ولكني ما زلت أومن – أكثر مما كنت قبل ظهور احتمال قيام الدولة – بأننا ما أن يزداد عددنا ونقوى في البلاد حتى يفهم العرب بأنه من الأفضل لهم أن يتحالفوا معنا، وأن يستفيدوا من مساعدتنا، إذا ما وافقوا وبنية حسنة على أن نستوطن في كل أجزاء البلاد. يوجد لدى العرب الكثير من الدول، غير المأهولة بشكل كاف، وغير المتطورة أو المحصنة، وغير القادرة على مواجهة العدو الخارجي بمفردها. فمن دون فرنسا، لا يمكن لسورية الصمود ولو ليوم واحد أمام تركيا. والأمر نفسه ينطبق على العراق. وعلى الدولة الجديدة كذلك.[٣] كلهم بحاجة إلى حماية فرنسية أو انكليزية. أن هذه الحماية تعني استغلالا وتبعية. أما اليهود فيمكنهم أن يكونوا حلفاء متساوين، أصدقاء حقيقيين، وليسوا محتلين أو طغاة.

فلنفترض أن النقب لن يسلم للدولة اليهودية. سوف يبقى عندها قاحلا. فالعرب غير مؤهلين وغير محتاجين لتطويره أو لبنائه. لديهم الكثير من الصحارى – وليس لديهم ما يكفي من القوى العاملة، أو النقود، أو الأقدام. ومن الممكن جدا أنه مقابل مساعدتنا المادية والعسكرية والتنظيمية والعلمية سيوافقون على أن نطور ونبني النقب. ولكن من المحتمل أيضا ألا يوافقوا. فالشعوب لا تتصرف دائما وفق العقل والمنطق والمنفعة الفعلية. فكما تشعر أنت بتناقض بين العقل والإحساس من الممكن أن يتصرف العرب وفق إحساس قومي عقيم ويقولون لنا: لا نريد منكم شيئًا، لا خيرا ولا شرا، من

ويصل الكاتب إلى أن إسرائيل ما هي إلا دولة إثنية ليست ديمقراطية إذ تترسخ في دستورها كل الامتيازات الخاصة بالجماعة المسيطرة، وذلك عبر «عدد من القوانين الأساسية الأكثر أهمية، من ضمنها قوانين العودة والمواطنة والقانون الأساس: الكنيست (الفقرة ٧أ) التي تعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي، وتحصر حق الترشح للانتخابات النيابية في أولئك الذين يقبلون بكون إسرائيل دولة الشعب اليهودي» (ص١٢٠).

الأفضل أن يبقى النقب قاحلا على أن يستوطن فيه اليهود. عندها سوف نضطر للتحدث إليهم بلغة أخرى. وسوف تكون عندنا وقتها لغة أخرى – لغة ما كانت لتتوفر لولا قيام الدولة. فنحن لن نحتمل أن تبقى مساحات شاسعة فارغة وغير مأهولة في حين يمكنها أن تستوعب عشرات الآلاف من اليهود، وأن لا يعود اليهود لوطنهم فقط لأن العرب لا يريدون لنا أو لأنفسهم استغلال المكان. علينا طرد العرب وأخذ مكانهم. إن كل طموحنا قائم على فرضية – تم تأكيدها من خلال كل نشاطاتنا في البلاد – أن هناك مساحة كافية لنا وللعرب في البلاد ولكن اذا ما اضطررنا لاستخدام القوة – ليس لأجل سلب العرب النقب أو شرق الأردن، وإنما من أجل ضمان حقنا في الاستيطان فيهما – فسوف تمكننا قوتنا من ذلك.

واضح أنه عندها سيكون علينا مواجهة ليس فقط العرب في أرض إسرائيل، بل ومن الممكن بأن العرب من الدول المجاورة سوف يهبون لنجدتهم ضدنا – لكن قوتنا سوف تكون أكبر. ليس فقط لأننا سنكون أفضل تنظيما وعتادا، ولكن لأنه تقف خلفنا قوة أكبر من حيث النوعية والكمية، لنا يوجد مخزون من الملايين في الشتات. كل الجيل الشاب في بولندا، رومانيا، أميركا، ودول أخرى سوف يتدفق علينا في حال نشوب مثل هذا الصراع – والذي أصلي لأن لا يحدث إطلاقا. الدولة اليهودية لن تعتمد فقط على اليهود القاطنين بها – بل على الشعب اليهودي في العالم أجمع، على الملايين الكثر ممن يريدون ومضطرون للاستيطان في البلاد. لا توجد ملايين من العرب مضطرة أو تريد الاستيطان في فلسطين. بالتأكيد من الممكن قدوم مغامرين وعصابات عرب من سورية أو العراق أو أي دولة عربية أخرى. ولكن لا يمكن لهؤلاء مضاهاة عشرات الآلاف ومئات الآلاف من الشباب اليهود، الذين يعتبرون أرض إسرائيل ليست مجرد مسالة «أحاسيس» – وإنما مسألة حياة، شخصية وقومية على السواء.

لهذا السبب فأنا أولي أهمية كبيرة لغزو البحر، ولإقامة ميناء يهودي وأسطول يهودي. إن البحر هو الجسر بين اليهود في هذا البلد وبين اليهود في الشتات، بين ملايين اليهود في العالم كله. نحن علينا تهيئة الظروف التي تمكننا عند الضرورة من إحضار عشرات الآلاف من الشباب للبلاد بواسطة سفننا، وملاحينا، كما علينا تأهيل هؤلاء الشباب لكل مهمة محتملة في البلاد، حتى وإن كانوا لا يزالون في الشتات حتى هذه اللحظة.

وأنا واثق من أن إقامة دولة يهودية حتى ولو على جزء من الأرض سوف تمكننا من تنفيذ هذا الأمر. في حال قيام دولة فسوف نسيطر على البحر الإسرائيلي، وسوف تكون لنشاطنا في البحر إنجازات عظيمة.

لذلك، لا يوجد داخلي أي شرخ أو تناقض بين العقل والأحاسيس. فكلاهما يبلغاني أن أقيم دولة يهودية، حتى وإن لم تكن على كامل الأرض، والباقي سيأتي مع الوقت، ولا بد من أن يأتي.

متى تعود الى خضوري؟

أكتب لي.

تحياتي الحارة،

اعرض هذه الرسالة على والدتك وأخواتك

والدك.

[ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» عن اللغة العبرية. أعدتها مها الخطيب]

الهوامش:

١. في الوكالة اليهودية (المترجمة).
٢. في إطار توصيات لجنة بيل (المترجمة).
٣. فلسطين (المترجمة)

التعرف على فلسطين في إسرائيل

اسم الكتاب: حكاية بلد – دليل مسارات
المؤلفون: تومر غاردي ونوغا كدمان وعمر إغبارية
الناشر: حركة «زوخروت - ذاكرات» وبرديس

ما الذي يستتر وراء الحائط الحجري الواقع في تقاطع شارع أرلوزوروف وشارع ابن جبيرول في تل أبيب؟ ما هي تلك الحجارة الرابضة قرب شارع رقم ١ عند منعطف موتسا في الطريق إلى القدس؟ ولماذا تتعالى مئذنة مسجد في وسط الشارع الرئيس في مدينة يهود؟

يعرض هذا الكتاب «حكاية بلد – دليل مسارات»، ١٨ مساراً لجولات في أحياء مدنية وقرى فلسطينية هجرت خلال النكبة وتم هدم أغلبها بيد إسرائيل. «جولات إلى أماكن كانت قائمة هنا، وطالما نرى أطلالها ولكننا لا نعرف دائماً مصدرها. من شاطئ الزيب شمالاً وحتى بئر السبع في الجنوب، تكشف هذه الجولات أمام المتنزّهين والمتنزهات والقراء تلك الطبقة المغفلة من المشهد، وتمنح تلك الخرب والبيوت المهجورة والمباني القليلة الباقية حياة ومعنى مختلفين عمّا نعرف عادة».

ويدعو الكتاب قراءه الإسرائيليين إلى التعرف على فلسطين التي في داخل إسرائيل، وإلى التعرف على النكبة الفلسطينية والاعتراف بها.

وجاء في مقدمة الكتاب أنه «قبل القراءة للاعتراف، وقبل لحظة لقاء قراء الكتاب مع الكلمات والصور، وقبل الذهاب إلى الجولة، وحتى قبل الصدور والطباعة والتجليد والتوزيع على الحوانيت والبيع، قبل كل ذلك، هذا الكتاب بحد ذاته هو للتعرف، للتعرف على أمور كثيرة من جانب صانعي وصانعات هذا الكتاب. وقبل أن يكون قراءة للتعرف فإن هذا الكتاب هو فعل اعترافي. اعتراف سياسي مدني بالنكبة الفلسطينية، بواسطة الصور وطريقة الكتابة».

الأدب في نظر ثقافات متنوعة

اسم الكتاب: الأدب في مدى متعدد الثقافات: معلمون يهود وعرب يقرأون معًا

المؤلفة: ياعيل زَرمي – بيوس
الناشر: ريسلينغ
عدد الصفحات: ٢٦٠ صفحة

القراءة المشتركة لإبداعات أدبية تتناول قضايا اجتماعية هي دائما عمل ينطوي على مقولة سياسية، لأن النقاش الحاصل بين المشاركين يتأثر بالإيمان والثقافة والسن والتعليم وإتقان اللغة وتوازن القوى وما إلى ذلك. ويبرز هذا الأمر بشكل أكبر عندما يجري نقاش كهذا بين مجموعات هي عبارة عن فسيفساء إثنية – دينية يوجد فيها «آخرون» كثيرون.

ويروي كتاب ياعيل زرمي – بيوس، «الأدب في مدى متعدد الثقافات»، قصة لقاءات للقراءة والتعلم بمشاركة معلمين يهود وعرب في إطار دراستهم المشتركة. وكشف النقاش المثير بين عالم الإبداع الأدبي وبين عالم كل واحد من القارئين والقارئات وعالم عريفة اللقاءات، وهي مؤلفة الكتاب، ليس فقط عن الروابط بين التحليل والثقافة وإنما عن توترات في المجتمع الإسرائيلي أيضا.

ويبحث الكتاب في حدود النقاش في السياق الأكاديمي والقدرة على دفع دراسة النصوص الأدبية، إلى جانب البحث في التحول الشخصي الذي مرت به المؤلفة من خلال اللقاءات مع طلابها والكتابة عنهم.

وأثارت قراءة رواية «ويطول اليوم أكثر من قرن» لجنكيز ايتماتوف، بين القراء رغبة لاستيضاح أساطير وطنية موحِدة، وفي الوقت نفسه كشفت عن القيام بذلك في المجموعات المختلطة. كذلك أثارت رواية الطاهر بن جلون، «طفل الرمال»، معضلات جنوسية وكشفت عن تعامل مختلف من جانب القراء اليهود والعرب حيال هذه المعضلات، وشددت في الوقت نفسه على الصمت تجاه الأسئلة حول علاقات القوة بين الحاكم والمحكوم في السياق الإسرائيلي.

وفي المقابل أثارت قراءة رواية غابرييل غارسيا ماركيز، «وقائع موت معلن»، ارتباكات ومواجهات بين الجنسين لدى أبناء الثقافة القومية نفسها. وتأثر النقاش داخل المجموعات من علاقات القوة بين الأغلبية والأقلية في

المستوى الجنوسي والقومي على حد سواء، ومن إتقان اللغة وعادات القراءة والمكتبة الثقافية الموجودة لدى كل واحد من الطلاب.

والدكتورة ياعيل زرمي – بيوس هي محاضرة في موضوع الأدب وتدريسه في كلية «أورانيم» – الكلية الأكاديمية للتربية. وتتناول أبحاثها تدريس الأدب في سياقات متنوعة.

بدائل لسياسة الحكومة الاقتصادية - الاجتماعية

اسم الكتاب: يمكن أن يكون وضع آخر- خطة لتأسيس مجتمع سويّ
تحرير: يوسي يونا وأفيا سبيفاك
الناشر:هكيبوتس هميئوحاد
عدد الصفحات: ٤٣٦ صفحة

تم تأليف هذا الكتاب كرد على «اللجنة من أجل التغيير الاجتماعي – الاقتصادي» برئاسة البروفسور عمانوئيل تراختنبرغ، المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو. وقد جاء تقرير اللجنة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية التي عمت إسرائيل في صيف العام ٢٠١١.

وشارك في كتابة المقالات كبار الباحثين الأكاديميين والعديد من المتخصصين والنشطاء الاجتماعيين، من أجل التعبير عن مقولة أنه بالإمكان أن تسير الأمور بشكل آخر وطرح حلول لأمراض المجتمع الإسرائيلي.

ويستعرض الكتاب تحليلا مهنيا بديلا يطرحه خبراء في مجالات الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والإسكان والإدارة العامة والقانون والتشغيل والرفاه. وغاية هذا التحليل إظهار وجود بديل للسياسات التي تنتهجها حكومات إسرائيل منذ ثلاثة عقود. وغاية الكتاب توفير بنية تحتية ومهنية لصناع القرار، وزراء وأعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلية، ولكل من يسعى إلى تأسيس مجتمع نزيه وإنساني.

وفي موازاة ذلك، يهدف الكتاب إلى منح الجمهور توجهات نقدية مفصلة لمواصلة النقاش العام. فنقاش كهذا هو جزء من الخطاب الديمقراطي الإسرائيلي وسيجد مكانه في المؤتمرات والدورات التعليمية والتظاهرات والمظاهرات، وفي القنوات المختلفة لوسائل الإعلام الاجتماعية.

الاحتجاجات الاجتماعية من الداخل

اسم الكتاب: روتشيلد – قصة احتجاج
المؤلف: آشر شخطر
الناشر: هكيبوتس هميئوحاد
عدد الصفحات: ٣١٠ صفحات

روتشيلد هو اسم الجادة في تل أبيب التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل في صيف العام الماضي، ٢٠١١.

ويرى المؤلف أنه على الرغم من أن الجمهور الإسرائيلي تابع هذه الاحتجاجات من خلال التلفزيون والصحف، وربما شارك قسم منه في مسيرات وتظاهرات، أو حتى نام ليالي أو صيفا كاملا في إحدى خيام الاحتجاج، إلا أن الأمور التي يعرفها الجمهور عن هذه الاحتجاجات بإمكانها أن تملأ كتابا كاملا.

وتابع مؤلف الكتاب، الصحافي آشر شخطر، بتواصل زمني أحداث الاحتجاجات واستمزج مئات الاقتباسات من خلال عشرات المقابلات مع المحتجين، بدءا من اللقاء الأول لمؤسسي هذه الاحتجاجات في شقة دافني ليف، التي باتت رمز الاحتجاجات، في بداية تموز من العام الماضي، وحتى اعتقال ليف أمام وسائل الإعلام ومظاهرة الألوف الصاخبة التي جاءت في أعقاب الاعتقال وجرت في ٢٣ تموز من العام الحالي.

ويكشف الكتاب عن صورة مركبة أكثر بكثير مما تبدو من خلال وسائل الإعلام، وحتى من الصورة التي تظهر للمشاركين في خيام الاحتجاج والمتظاهرين في الشوارع والمتحدثين من على منصات الاحتجاجات في أنحاء البلاد.

وتتحدث ليف عن نفسها وعن العام المكثف الذي مر عليها. كذلك يتحدث الكثيرون من الذين شاركوا في الاحتجاجات، وبعضهم لم يظهروا في وسائل الإعلام، لتتكون، في الكتاب، صورة شخصية عن كل واحد من الكثيرين ممن شاركوا في الاحتجاجات وكانوا في الأساس من منظميها.

ويستعرض الكتاب طبيعة حركة الاحتجاج، الطاقات التي استهلكتها والزمالة والدسائس والانقسامات وجميع العوامل الداخلية والخارجية التي تبني الاحتجاجات وتهدمها. ويرسم الكتاب صورة لإسرائيل في هذه الفترة. ويرى المؤلف أن قصة الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل ما زالت بعيدة عن نهايتها، وأن الكتاب

يروي قصة بداية الاحتجاجات وحسب وعلى لسان منظميها.

آشر شخطر هو صحافي في صحيفة «ذي ماركر»، التابعة لمجموعة «هآرتس»، وشارك في الاحتجاجات الاجتماعية منذ يومها الأول. ويستند كتابه إلى مئات الساعات من المقابلات المسجلة التي أجراها مع عشرات الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات في مواقع عديدة في أنحاء إسرائيل.

«الفلسطينيون ما زالوا يتطلعون لدولة في كل فلسطين»

اسم الكتاب: دولة واحدة، دولتان: إسرائيل وفلسطين
المؤلف: بيني موريس
الناشر: عام عوفيد

يعتبر مؤلف هذا الكتاب أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث انفصال في التطلعات القومية لدى كلا جانبي الصراع اليهودي – الفلسطيني. وأضاف أن الحركة الصهيونية طالبت في بداية طريقها بإقامة دولة يهودية في فلسطين التاريخية كلها، التي يصفها بأنها «أرض إسرائيل»، لكن في نهاية سنوات الثلاثين تراجع قادتها تدريجيا، وتمسكوا بالطموح في تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في جزء من فلسطين.

ويدعي بيني موريس أن هذا الخط وجه الحركة الصهيونية بين السنوات ١٩٤٨ – ١٩٧٧، ومنذ العام ١٩٢٢. ويتناول في كتابه المقترحات لحل الصراع في إطار دولة واحدة وفي إطار دولتين.

وتابع أن دراسة دقيقة أجراها في وثائق كلا الجانبين، وبضمنها الميثاق الوطني الفلسطيني ودستور حركة فتح وميثاق حركة حماس، دلت على أنه منذ تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية في سنوات العشرين من القرن الماضي، فإنها تمسكت بمطلب إقامة دولة فلسطينية في كافة أنحاء «أرض إسرائيل». وبقي هذا الموقف طوال فترة الصراع بين السنوات ١٩٢٠ – ١٩٨٨، بقيادة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسني وخلفه ياسر عرفات، وأن هذا الموقف لم يتغير خلال سنوات عملية أوسلو أيضا.

ويعتبر موريس أن مركبات الحركة الوطنية الفلسطينية ما زالت تتمسك بهذا الموقف بعد وفاة عرفات أيضا، على الرغم من التصريحات والتلميحات التصالحية و«المضللة» الموجهة إلى آذان صانعي السلام في الغرب.

ويقول موريس إنه يستند في وصفه وتحليلاته إلى دراسة تاريخية دقيقة وبالاستعانة بوثائق لم يُكشف عنها حتى الآن، مثل رد إسرائيل على مقترح الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، في كانون الثاني من العام ٢٠٠٠.

ويعرف القارئ العربي عامة والفلسطيني خاصة بيني موريس من خلال كتبه السابقة، وهي «ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ – ١٩٤٩» الذي صدر في العام ١٩٩١؛ «حروب الحدود الإسرائيلية ١٩٤٩ – ١٩٥٦» الذي صدر في العام ١٩٩٦؛ «تصحيح خطأ» الذي صدر في العام ٢٠٠٠؛ «ضحايا» الصادر في العام ٢٠٠٣؛ «الطريق إلى القدس – غلوب باشا» و«أرض إسرائيل واليهود» اللذان صدرا في العام ٢٠٠٧.

العيادات التقليدية العربية

اسم الكتاب: العرافات – عيادات تقليدية عربية في إسرائيل
المؤلفة: أريئيلا بوبر – غفعون
الناشر: جامعة حيفا وبرديس
عدد الصفحات: ٣٣٢ صفحة

إلى أين تتوجه امرأة شابة تشعر بأن زوجها لم يعد يحبها؟ من يساعد امرأة يخالف أبناؤها المشاغبون الأصول الاجتماعية؟ من يرشد امرأة على مواجهة التهديد بأن زوجها سيتزوج من امرأة أخرى؟ لمن تتوجه عربية مطلقة وفقيرة نبذتها عائلتها وتواجه الصعوبات وحدها؟

يتناول هذا الكتاب، الذي يعتبر بحثا طليعيا، عالم العيادات العربية التقليدية في إسرائيل وعالم المتوجهات إليها للحصول على المساعدة. ويكشف عن العالم المتميز والمثير للعيادات، التي ما زالت خفية بغالبيتها، وعن سبل مواجهة متميزة يتم منحها للنساء العربيات في إسرائيل، عند خط التماس بين التقاليد والعصرنة.

وتضطر النساء العربيات في إسرائيل إلى مواجهة ظواهر قاسية في حضارتهن، مثل تعدد الزوجات وتوقعات صارمة منهن، ومواجهة تحديات جديدة نابعة من اللقاء مع الحضارة الغربية. كيف يمكن الجسر بين التوق إلى حب رومانسي وتقاليد العائلة الكبيرة القامعة؟ كيف يمكن إدخال مضمون

جديد في العلاقات التقليدية بين الجنسين؟ ما هي الإجابة على أسئلة الهوية والانتماء التي تهز اليوم النساء العربيات في المدن المختلطة في وسط البلاد والبلدات البدوية في النقب؟

إن العيادات التقليدية العربية التي يتناولها هذا الكتاب تساعد النساء العربيات في إسرائيل، الواقعات عند خط التماس بين التقليد والتقدم، على مواجهة الصعوبات. وهذه المواجهة، بأدوات الثقافة وبموجب قوانينها، تمكن النساء، العرافات والمتوجهات إليهن على حد سواء، من تحسين أوضاعهن داخل الإطار الثقافي، ومن دون كسره.

الدكتورة أريئيلا بوبر – غفعون هي محاضرة في الكلية الأكاديمية «دافيد يالين» في القدس وفي الجامعة المفتوحة ومتخصصة في الأنثروبولوجيا والجنوسية والتاريخ والتربية.

تساذج اليسار الإسرائيلي

اسم الكتاب: حلم الصابرا الأبيض – سيرة ذاتية للصحوة

المؤلف: ميرون بنفينستي

الناشر: كيتر

عدد الصفحات: ٣٥٦ صفحة

إن كتاب «حلم الصابرا الأبيض» هو اعتراف ثاقب ولكنه مليء بالرأفة لابن مجموعة المؤسسين، الذين أقاموا دولة إسرائيل وفي نهاية المطاف أقصيَ عن الحكم بخيبة وفشل – «جيل الديناصورات، الذين ماتوا منذ وقت طويل، لكن أحدا لم يبلغهم بذلك». ووفقا للناشر فإن «القلائل من المفكرين الإسرائيليين هم الذين تجرؤوا على النظر في المرآة مثلما فعل ميرون بنفينستي».

يعدم بنفينستي أسطورة تلو الأخرى من الأساطير التي ترعرع عليها: احتلال القفار التي لم تكن قفارا أبدا؛ الصابرا القوي البدن الذي لم يكن سوى انعكاس لمخاوف جيل الآباء في الشتات؛ اشتراكية البيض والمحميين المتعالية والمدللة؛ وفوق كل هذا، العمى المطلق تجاه سكان البلاد السابقين.

ومن بين ركام القرى العربية التي أحبها، يسخر بنفينستي من المحاولة الساذجة والمتساذجة لليسار الإسرائيلي في العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، ويطرح الحل الوحيد الممكن تحقيقه في نظره.

ميرون بنفينستي من مواليد العام ١٩٣٤، وهو صحافي وباحث ومحاضر في الجامعة العبرية في القدس وفي جامعة بن غوريون في بئر السبع، وهو باحث زميل في جامعة هارفارد، وتولى في الماضي منصب نائب بلدية القدس.

من السلام إلى الحرب

اسم الكتاب: الحروب الجديدة لإسرائيل – شرح اجتماعي – تاريخي

المؤلف: أوري بن إليعازر

الناشر: جامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٥٢٨ صفحة

يرى مؤلف هذا الكتاب أن وضع إسرائيل انقلب خلال سنوات قليلة رأسا على عقب: من اتفاق سلام مع الأردن والفلسطينيين، ومن مصافحة تاريخية بين رئيس حكومتها، إسحق رابين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في حديقة البيت الأبيض ومراسم مؤثرة لمنح جائزة نوبل للسلام إلى مهندسي الاتفاق، إلى حرب.

ويعتبر المؤلف أن هذه حرب من نوع خاص وجديد. ويتساءل، هل صدفة هي أنه من ناحية الكثير من مميزاتها تشبه هذه الحرب الجديدة حروبا أخرى جرت في الوقت نفسه في العالم؟ هل صدفة هي أن انتفاضة الأقصى كانت حلقة في سلسلة مواجهات مسلحة بين إسرائيل ومحيطها ووقعت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وما زالت مستمرة عمليا حتى اليوم؟

ويتناول الكتاب أسئلة مثل: هل حقا كانت انتفاضة الأقصى غير متوقعة؟ وهل كان بالإمكان منعها؟ وماذا توقعت إسرائيل أن تحققه من الحرب؟ وهل تحققت التوقعات؟

هذا الكتاب عبارة عن تحليل اجتماعي للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية المسببة للحرب، والتي تمنحها شرعية تجعل من الصعب إنهاءها.

مؤلف الكتاب أوري بن اليعازر هو محاضر في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة حيفا. وهو متخصص في علم اجتماع الحروب والعلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة، والمجتمع المدني الإسرائيلي والديمقراطية والعسكرة والعنصرية.

تحكم الاحتلال بحياة الفلسطينيين

اسم الكتاب: بيروقراطية الاحتلال
المؤلفة: ياعيل بردة
الناشر: معهد فان لير وهكيبوتس هميئوحاد
عدد الصفحات: ١٩٠ صفحة

يفتح هذا الكتاب أمام القارئ إمكانية الاطلاع على نظام تصاريح التنقل في الضفة الغربية والأجهزة البيروقراطية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة. وتكشف المؤلفة بواسطة استخدام مواد قانونية ووثائق إدارية ومقابلات ومشاهدات، عن أجهزة إدارة شؤون السكان وأنظمة التصاريح والقيود على تنقل الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، التي تسير بواسطة آلية تنظيمية معقدة ودرامية وخفية عن العين.

وليس على غرار الأجهزة البيروقراطية في الأنظمة الليبرالية، التي صاغ مبادئها الأساسية ماكس فيبر، فإن بيروقراطية الاحتلال الإسرائيلي تعمل بموجب نموذج تنظيمي كولونيالي وإمبريالي لإدارة شؤون السكان الرعايا في الأنظمة غير الديمقراطية. وتتسم هذه البيروقراطية بالليونة الإدارية وقوانين الطوارئ الدائمة التي تستند إلى أمور شاذة في القانون.

ويتم التحكم بحياة الفلسطينيين في المناطق المحتلة من خلال مجموعة منظمات، بينها الشرطة والإدارة المدنية وحرس الحدود ومنسق أعمال الحكومة في المناطق وسلطة التشغيل وجهاز الأمن العام (الشاباك). وهذه المنظومة، التي يعتمد نشاطها على أجهزة تشخيص وتصفية البشر على أساس تقييمات سرية وسياسة متغيرة وجمع المعلومات الاستخباراتية، هي حالة متطرفة لجهاز إدارة شؤون السكان الذي تؤثر تطبيقاته وطريقة عمله ليس على الضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين فقط، وإنما على تصميم البيروقراطية السياسية التي تدير شؤون حياة المواطنين والسكان في دولة إسرائيل.

ياعيل بردة هي محامية متخصصة في القانون الإداري والدستوري وطالبة أبحاث في جامعة برينستون. وبين المجالات التي تتناول في عملها حقوق الإنسان وحرية التنقل. ومثلت فلسطينيين من سكان الضفة الغربية في قضايا عديدة أمام المحكمة العليا والمحاكم العسكرية.

خروج الحريديم في إسرائيل من التقوقع

اسم الكتاب: من صراع البقاء إلى التجذر – تحولات في المجتمع الحريدي في إسرائيل ودراسته
المحرران: كيمي كبلان ونوريت شتيدلر
الناشر: هكيبوتس هميئوحاد ومعهد فان لير
عدد الصفحات: ٣١٤ صفحة

نشهد في السنوات الأخيرة حضورا متزايدا للحريديم، رجالا ونساء، في المجتمع والاقتصاد والثقافة في إسرائيل. وهم يرتادون دورات التأهيل المهني ودوائر التشغيل والتجمعات التجارية. وينشط الحريديم في الدعوة إلى التدين. ويسكن الكثير منهم في المدن والمستوطنات الحريدية الجديدة في كلا جانبي الخط الأخضر. وهم حاضرون في وسائل الإعلام والسينما والمسرح. وهم حاضرون في أجهزة الأمن. ويطالبون بتغيير أنماط السلوك في الحيز العام في إسرائيل كلها.

لذلك، يرى هذا الكتاب أنه ليس مفاجئا أنه في الخطاب العام وفي مؤسسات الحكم والمؤسسات العامة وبين رجال الأعمال وأصحاب المصالح التجارية، يوجد انشغال كبير حول قضية مكانة واحتياجات الحريديم والحريديات الخاصة في سياق اندماجهم في المجتمع. والأسباب الحقيقية لهذا الانشغال هو الزيادة السكانية للمجتمع الحريدي وانتشاره الجغرافي وتأثيره الكبير على المناعة الاقتصادية للدولة في الحاضر والمستقبل.

وتستعرض الأبحاث التي يجمعها الكتاب، وكل بحث بطريقته، عدة نواح يتبين من التدقيق فيها أن المجتمع الحريدي يزداد قوة وحتى أنه يوسع صفوفه. وخلافا للخطاب الحريدي الرسمي، الذي يستمر في بث تهديد وجودي، فإن الحديث يدور على انتقال من مجتمع يصارع على بقائه إلى مجتمع تنبعث منه مناعة داخلية وثقة جماعية بالنفس. وترافق الانتقال من صراع البقاء إلى التجذر تخبطات كثيرة وتوترات داخلية، الأمر الذي ينعكس في أشكال النظر إلى هذا المجتمع، وبضمن ذلك الدراسات حوله وفهمه والاعتبارات المتعلقة بكل بحث في سياسة اجتماعية طويلة الأمد بشأن المجتمع الحريدي خاصة والمجتمع الإسرائيلي عامة.

ABSTRACT

Issue #47 of Qadayya Israelieh (Israeli Affairs) Quarterly Journal focuses on economic policies and the neo-liberal ideology in Israel. Themed articles explore how various walks of life in Israel, including the private versus the public sector, the education system, taxes and land sectors, and the health care system, are being transformed by neo-liberal economic policies. In addition, attention is paid to the effect of economic policies on the Israeli political decision making , and the role of the Israeli media in the promotion of neo-liberal economic thinking.

The issue includes two studies on different aspects of actions to create a dominant Israeli national mythology. The first one tracks and analyzes the colonial settlement policies that Israel produced in order to judaize East Jerusalem after the year 1967. The study focuses on the interrelations between the settlement, replacement and juidizing strategies and the policies of producing Palestinians living in Jerusalem as a renegade population, who always live on the "margins" where their presence is considered a continuous source of danger to the regime. The second study examines the state of Israel's master-plan - known as the "Sharon Plan" after its architect Arieh Sharon, and its role in establishing the "Zionist nation" system. This master-plan details the institutional action plan that has been the most comprehensive and tangible in the history of the Zionist movement and the state of Israel. The Sharon Plan not only had the greatest influence on "the country's image", but also played an important role in constructing and consecrating the national legend. This mythology was built around the notion of occupying an empty land through settlements in border areas, reviving land that was "wasteland", and collective settlement and political spirit, and the notion of "people without land for a land without people".

The journal presents a review of the Edmond Levy Committee report that called for legalizing all settlement outposts in the occupied Palestinian territory, and for not dealing with the West Bank as an occupied area. Furthermore, the journal includes an exclusive translation of a letter from David Ben-Gurion to his son Amos, in which he revealed the real goals of the Zionist movement's support to the Peel commission recommendations for partition of Palestine.

Finally and in addition to the themed articles, two studies, and the report review, this issue of the journal includes an exclusive interview, a collection of books' reviews, as well as a library.